يوري لوجكوف

موسكو عصيّة الدمع

تأملات محافظ المدينة

يوري نوجكوف

موسكو عصية الدمع

تأملات محافظ المدينة

عام ١٩٩٢ تمّ انتخاب يوري لوجكوف محافظاً لمدينة موسكو، وأعيد انتخابه بنجاح عام ١٩٩٦.

ذو ثقافة واسعة، شغوف، كريم، معطاء، مثابر، يوري لوجكوف هو قبل كلّ شيء رجل واقعي، عملي و متمسّك بمبادئه. واذا ما سئل عن انتماءاته السياسية يجيب بأنّه لا ينتمي إلى المحافظين ولا إلى الديموقراطيّين ولا إلى الشيوعيّين بل يعتبر نفسه من حزب "الإداريّين".

وكلما ابتعدت روسيا عن ماضيها الشيوعي واتجهت نحو الديموقراطيّة، كلما ازدادت أهميّة وجود يوري لوجكوف في مركز السلطة.

موسكو، المدينة التي تجسد روسيا

موسكو
عصيّة الدمع
تأملاتَ مُحافظِ المدينة

يوري لوجكوف

موسكو
عصيّة الدمع

تأملات مُحافظ المدينة

فهرس

مقدمة ٩

١. حارة الطفولة ١٣

٢. قصة بطاطس ٣١

٣. كيف تصبح محافظا لمدينة ٨١

٤. حكاية جواب في البرلمان ١١١

٥. تعالوا ! نتحدث بوضوح! ١٢٩

٦. كيف وصلنا الى ما وصلنا اليه ١٤١

٧. على الطرقات ١٥٣

٨. قصة قديمة ١٦٣

٩. السحر المقطوع ١٧٥

١٠. «مسألة السكن» ١٨٥

١١. غريزة الجماعة ٢٠٣

١٢. فصل لم أكن أرغب بكتابته ٢١٣

الى القارىء العربي

لن أخفي عليك ما اشعر به من سعادة بتقديمي كتابي اليك! فنحن الروس تشدنا الى العالم العربي، والشعوب العربية العريقة الحضارة، روابط تاريخية ومعنوية. إنه لشرف لكل كاتب أن تعرّب مؤلفاته، وهذا ما دفعني بكل امتنان لتلبية طلب اصدقائي العرب لتقديم كتابي الى شعوبهم.

انني اجد نفسي متحيزاً في حديثي عن موسكو التي تحتفل هذا العام بعيدها الخمسين بعد الثمانماية: هنا ولدتُ، وهنا درستُ، وهنا رأى أولادي النور وارتبطت حياتي بشكل حيوي بهذه المدينة. أحب مدينتي كما يحب كل منكم مدينته حيث يعيش ويعمل. إن موسكو وطني وقد حاولت، في كتابي، أن اعكس الوجوه المختلفة لحياة هذه المدينة وأن أبين حالها أمس، وما صارت عليه اليوم، وكيف نتمنى أن نراها غداً. فمدينتنا، رغم الوضع الإقتصادي الروسي الصعب، تتطور بسرعة وتزداد، يوماً إثر يوم، رونقاً. إن همنا هو إعادة إحياء جمالها الغابر بهدف نقله الى أولادنا واحفادنا.

إن الهدف الاول لحكومة موسكو حالياً هو رفاهية وصحة وثقافة الموسكوبيين اليومية وزوار العاصمة. فمشروعات بناء ضخمة تنفذ في هذه المدينة، وشبكات طرقاتها هي قيد التوسيع والتأصيل، ومدارس جديدة وعيادات طبية ومحالّ ومؤسسات ثقافية ورياضية هي قيد الانشاء.

فيداً بيد، مع البنائين الروس، يعمل بعض المتعهدين الاجانب في مدينتنا. إن موسكو تمثل ميداناً واسعاً للعمل لأولئك الذين يريدون التعاون معنا، وسوق موسكو يؤمن أرباحاً ضخمة لكل من آمن بامكانية الشراكة المتاحة عندنا. إن جبهة اعمالنا عريضة ونحن نرحب بكل اصحاب القدرات الذين يرغبون باستثمارها في المشروعات الموسكوبية. وأتمنى أن يكتشف القارىء العربي الكثير من المعلومات الجديدة عن مدينتنا في كتابي هذا فيبدي رغبة بزيارتها.

إن الموسكوبيين شعب مضياف ويرحبون بحرارة بزوارهم.

وختاماً، تفضلوا، اعزائي القراء، بقبول تحياتي الحارة وتمنياتي لشعوب الاراضي العربية العريقة بالسلام والاستقرار، ولعائلاتكم بالسعادة والخير.

ي. لوجكوف

مقدمة

ليس هناك اجمل من منظر موسكو من طوّافة. هذه المدينة، التي اعرفها منذ طفولتي، تنبسط تحتك لا كما يراها الناس بل كما تنفتح صوب السماء. من فوق، تكشف سرّ قوتها وخلودها: انحناءات وشعاعات الشوارع لم تُرسَم صدفة وانما وفقا لخطوط قوة «وردة رياح» مغناطيسية. وبسبب تلك البنية العضوية، تستطيع موسكو ان تسمح لكل الفوضى وكل التنوع وكل المتناقرات ان تستوطنها بحرية.

وفي الوقت نفسه ليس ابشع من مشهد موسكو من طوّافة. لان المدينة تبدو اذذاك مريضة جداً. سطوحها صدئة ووسخة تعلوها النفايات. وقبب الكنائس المحطمة تترك هي الاخرى انطباعا اشد فظاعة. على ان الاكثر رعبا هي الآثار الظاهرة في كل مكان للعبث البلشفي الذي لا يرحم، الذي انتزع المعابد والمباني من الفضاء الحي للمدينة وزرع مكانها مكّعبات غريبة عن روح المدينة بل انه حوّل ـ وبكل بساطة ـ المطارح التي كانت هانئة بالامس الى بورات مهملة. فبدت المدينة، من فوق، جسدا متمددا مترهلاً تعلوه الدمامل والقروح.

«جميلة ومرعبة». تلك هي الصيغة الاصدق تعبيرا للانطباع الاول عن المدينة. هنا تركتْ المسارات التاريخية الكبرى بصماتها بكل ما فيها من تناقض وجنون. يتعايش فيها الجمال المستجد مع التدمير والهمجية. فقد حرمتْ البيرقراطية القيصرية المتعفنة العاصمةَ من كل ما كانت هي ذاتها محرومة منه، اعني الوجه النظيف. والحال ان سنوات الستالينية ليست هي التي خلّفت اكبر قدر من الدمار، بل الحقبتان الخروتشيفية والبريجنيفية. عندما قررت سلطات حقبة الركود توسيع حدود المدينة (وهي مبادرة ممتازة بذاتها لان موسكو كانت تختنق داخل اسوار كامير- كوليبجسكي)، فقذفت الى الضواحي بالذين لا حياة للبيوت بدونهم، اعني السكان. وعندها ولدت فكرة تحويل وسط المدينة الى حي اداري، فبقيت كمية كبيرة من المساكن مهملة دون صيانة. وعندما عيّنتُ رئيسا للجنة التنفيذية للمدينة سنة ١٩٩٠، طلب مني التوقيع على وثيقة تجيز مصادرة بيوت لموسكوبيين تبلغ مساحتها الاجمالية مليونا و٢٤ الف متر مربع.

ـ كم هو عدد المساكن الفارغة؟

ـ مليونان او يزيد.

ـ ما هي امكانات الترميم؟

ـ ١٢٠ الف مسكن في السنة.

ـ امامكم اذن ثماني سنوات لايفاء ديونكم تجاه الموسكوبيين. ما الذي تريدون اكثر من ذلك؟ اطالة عذاب سكان وسط المدينة؟

اجابني صمت كان معناه ان احداً لم يفكر بالغاء الاوامر السابقة.

والحقيقة ان بنية موسكو معاكسة لبنية نيو يورك مثلا. إذ تنمو هذه الاخيرة عموديا ويتفاقم فيها التمركز، فتغدو الحياة فيها مستحيلة. ان "مانهاتان" هي الجلبة العظيمة وسط ادغال من الحجارة، وانها قد تكون ملائمة للاعمال والسياحة ولكن ليس للسكن. على العكس من ذلك، تجد في موسكو ان مباني الوسط اقل ارتفاعا منها في سائر المدينة. اي ان المركز ليس كومة من الحجارة بل هو اقرب الى الوادي . ليست موسكو جمجمة من ناطحات سحاب واسمنت انما هي فضاء وهواء وموسيقى لتشايكوفسكي. وبما انهم لم يفلحوا، والحمد لله، في تدمير كل ذلك، يتوجب علينا ان نحيي فيها الاعياد والمهرجانات والكرنفالات لذاتها وليس فقط لاغراض التجارة والربح. يجب ان تنبعث الانوار من النوافذ. فلا بد إذاً من استعادة البيوت الصغيرة التي تسكنها اسر فردية.

اين هي تخومك يا موسكو؟ الى اين انت تتمددين؟ ما من مدينة تستطيع ان تكبر الى ما لا نهاية، تتوسع وتتمدد وتستطيل، كم من المفردات توجد ايضا لوصف نموّك؟ لا تستطيع العاصمة ان تندفق فوق كل مساحة التراب الروسي. فيما مضى، كانت القرى تشيّد على تخوم موسكو. اما اليوم، فيمكن ان تحلّ محلها الدانشات والمساكن الثانوية للذين لا يريدون تنشّق دخان المدينة. وسوف نرى ان ذلك ممكن.

في كل حال، وخلال اول جولة استطلاع، شاهدت مدينة مبليّة بالامراض، لا تحتضر ولكنها مصابة اصابات خطيرة. انها مدينة في حاجة الى علاجات طويلة ومؤلمة.

ويتعّين علينا جميعا التعاون على معالجتها.

وتلك مهمة واسعة النطاق وصعبة.

ولقد كتبتُ هذا الكتاب للتحدث عنها.

قد يسأل سائل: لماذا يتعين على المحافظ، المفتوحة له صفحات الجرائد واستوديوهات التلفزة، ان يلجأ فوق ذلك كله الى تأليف الكتب؟ الا يمكن له ان يقول كل شيء في المقابلات والخطابات واللقاءات اللامتناهية؟

هل تصدّقون ان الجواب هو بالنفي؟ فما لم يتحدث عنه المحافظ هو الامر الجوهري، اي نظرته الى القضية التي كرّس حياته لها.

والذي يشغل الكاتب قبل اي شيء آخر هو تحسسه بالمهمات الملقاة على عاتق الرئيس التنفيذي للعاصمة. ولهذا يتعين على الموسكوبيين ان يقرأوا هذا الكتاب قبل ان يذهبوا مرة اخرى الى صناديق الاقتراع، فلا تغرنّهم خطابات السياسيين الجوفاء الذين يعدونهم بالجنة على الارض وهم عاجزون عن فهم مسألة بسيطة من مسائل التموين.

غني عن القول ان هذا الكتاب ليس كاملا، فمن اين للمحافظ ان يجد وقتاً كافياً للكتابة؟! لقد كتبته في امكنة مختلفة وظروف متغايرة، وغالبا على عجل سواء في الطيارة ام خلال الاجازات، فآمل ان يعذرني القاريء.

على انني اذا نجحت، ولو جزئيا، في توضيح الطابع المميز للمهمات المطروحة اليوم على مدير العاصمة، اكون قد بلغت مرادي.

لكن لا بد من اضافة نقطة واحدة. فهذا الكتاب يبدو ـ للوهلة الاولى ـ اشبه بالسيرة الذاتية. والحقيقة انه يتحدث عن جميع الذين اعمل معهم في البلدية منذ عقد من الزمن. وقد نصحني الناشر ان اذكر الجميع او لا اذكر احدا، تفاديا للمظالم. فرضخت واجلّت هذا الموضوع الى اوقات افضل.

ولكن، ثقوا، يا اصدقائي وزملائي الاعزاء، يا جميع من عملت معهم في موسكو ومن اجل موسكو، ان هذا الكتاب يتكلم عنكم، او عنا. فانا لم احقق شيئا بمفردي.

١. حارة الطفولة

ولدتُ في موسكو في دار للتوليد تقع قبالة منزلنا. فلم يحتج والداي الى وقت طويل لحمل وليدهما الى كوخ العائلة. واعتقد انها كانت المرة الاولى والاخيرة التي اهتمّا بي فعلا.

عما قريب سوف يحملان ابنهما الثالث «سيرج» على الطريق ذاتها وهكذا وجدت نفسي «في الوسط»، بين الاثنين، فلا انا الابن البكر ولا اصغر الابناء. ويبدو لي ان ذلك الموقع قد اثّر فيّ ايما تأثير، بحيث فقدتُ الى الابد المقدرة على ان اعتبر نفسي شخصا استثنائيا او لامعا. وحتى عندما كانت معلمتي نينا نيكولايفنا تهددني قائلة «لوجكوف، سوف ترى اين ستقودك تلك التصرفات!»، لم يساورني اي شعور باني اقوم باعمال خارقة.

ولعل ما ميّزني عن سواي كان الابتعاد الكامل عن الاهتمام بالنفس والمقدرة على الذوبان كلياً في المحيط. كان يكفيني من السعادة اني اعيش في تلك المدينة، في حارتنا، وفي يقيني دوما ان ذلك المكان هو افضل ما هو موجود على سطح الارض.

ولم يكن مردّ ذلك الشعور الا اني لم اكن اعرف «ديزني لاند»، كما يقال الان. بل لانه ليس هناك من ديزني لاند في الدنيا تضاهي مغاور الثلج في الورشة المهجورة حيث نخرج منها مغمسين بالوحل من الرأس حتى اخمص القدمين، ممتلئين بشعور لاتستطيع اية مدينة خرافية ان تمنحنا اياه.

ان فكرة العيش في مركز العالم فكرة طبيعية اينما كان المرء. ببساطة لان الحياة هي في كل مكان، ولانه في الحياة «يوجد دوما مركز ولا توجد اطراف»، كما قال احد علماء الرياضيات.

كان «المركز» بالنسبة الينا هو محطة بافيليتس. نخرج اليها للنزهة ايام الاعياد وفيها الحمّامات العامة والسوق ومركز الشرطة. والاهم من ذلك، انها كانت تتوقف فيها الدبابات بعد العروض العسكرية ايام الاول من ايار او السابع من نوفمبر.

فهل من متعة للصبية في سنوات الحرب تلك اكبر من ان يقفوا الى جوار الوحش

الآلي يبعث بزئيره المخيف، او ان يتسلقوا، إذا سُمح لهم، درعه الملمّع احتفالا بالعيد؟

لم تكن محطة بافيليتس بعيدة. كان يمكن بلوغها سيرا على الاقدام. ولكن ذلك كان دأب البالغين. اما الصبية، امثالي، فكانوا يتشغلون بما يجدون في جوار الحارة المباشر. وكان ذلك الجوار الواقع في متناول يد الصبية عالماً بذاته، بمبانيه الاليفة ومنها مصنعي الكرتون والصابون وثكنة الاطفاء.

لنبدأ بمعمل الكرتون. كان الدخول اليه من ايسر المهمات. يجري فيه انتاج اغلفة السكاكر والشكولاته وكل الاشياء البديعة الاخرى. ولم اقع على قطعة حلوى واحدة طوال طفولتي لكني عرفتُ اوراق لفّ السكاكر الملونة على انواعها. كانت المخازن مقفلة ولكنها لم تكن محروسة فكنا نتسلل الى العنابر الجبارة ونختار ما يحلو لنا من موجوداتها.

وكانت اغلفة الشوكولاته المسماة «حكايات بوشكين» هي الاثيرة لدينا. تجد بينها الورق الازرق الغامق يخشخش بين الاصابع، وقد طُبِعَتْ عليه صورة غرفة ذهبية لمّاعة يجلس فيها شاب يدعى بوشكين برفقة عجوز تدعى نيانيا. اما لماذا كانت تلك الصورة تجذبنا وهي لم تكن تمثّل طائرات او دبابات؟ فلا ادري تماما. ما ادريه ان كل الحبّ الذي حملته لاحقا للشعر عامة ولشعر بوشكين خاصة كان يختزنه غلاف الشوكولاته ذاك. وإذ أُحدِّق طويلا في اللون الصلصالي المذهّب للغرفة، فقد كنت احاول القبض على موسيقى اشعار بوشكين. وفيما بعد، عندما تعرفت الى اشعاره في المدرسة، انغمست مجددا في ذلك الومض الذي منحتني اياه ورقةٌ جميلة، مثلما يمنح الاخرون قطع الشوكولاته.

لننتقل الى مصنع الصابون القائم في وسط الحارة وينتج الصابون المنزلي بكميات كبيرة. وكان مديره بالنسبة الينا شخصية عظيمة الاهمية، على ان ما كان يثير اهتمامنا اكثر من اي شيء آخر، نحن الصبية، فلم يكن المنتوج الجاهز بل المادة الاولية التي منها يصنع الصابون، وهي كناية عن اكوام متجددة ابداً من الجِيَف تحمل اسما غريبا هو «درايور».

حتى في احلك ايام الحرب، لم استطع مرة ان اغتسل بالصابون المنزلي لاني كنت اشاهد المادة الاولية التي يصنعونه منها. انكم لا تعرفون ما هي تلك المادة المسماة

«درايور»، وهو خيرٌ لكم. كانت قوادمٌ وآذاناً وغضاريف واطرافا اخرى من جيف حيوانية تنبعث منها رائحة نتنة وتنجذب اليها الغربان. وكانت تلك الغربان اكثر ما يثير اهتمامنا. نصوّب تجاهها نقّافات الحجارة متخيلين اننا نصوّبها نحو الغزاة الالمان. فيطلق الاعداء الاصوات النكيرة وتطير مذعورة.

كانت والدتي تعمل واقدة في قسم التدفئة بمعمل الصابون، حيث المرجل يعمل على البخار، ضمن جو جميل دافئ وجاف. وكان المرجل يحتل كل مساحة القاعة تقريباً يغلي ويقذف النيران كحيوان اسطوري ونحن نلقمه الفحم الذي نحمله من الحارة بالدلو. كنا نراقب مستوى الماء في جوفه فيما نحرّك مضخة كبيرة او نجمع الرماد بالمجرفة. ولكننا كنا نعتزُّ بفن رمي قطع الفحم في المرجل بالتصويب الى المكان حيث ترتسم بقعة سوداء وسط الاحمرار التقليدي للنار.

ومع ذلك فالاهم لم يكن ما كنا نعمله، بل كان ما اسميه الان التأمل، وهو مفردة لم اكن اعرفها من قبل. كانت هوايتنا الاثيرة ان نحدّق في النار ملياً دون ان نشيح بنظرنا لحظة عنها. وكان عدد كبير من القساطل يتجه نحو الشعلة يغبّش الهواء الحارق صُوَرها فتبدو كأنها ترتجف او هي تتراقص على انغام موسيقى غير مسموعة يعزفها أرغنٌ من نُور.

لم نكن نرتاد الكنيسة. فلم يكن في حياة صبية ذلك الزمن من مكان لذهب الايقونات او لاضواء الشموع. حدث ذلك لاحقا، عندما بلغنا سن الرشد. ولكني عندما تعرفت الى الطقوس الارثوذكسية، استقبلتها كامور حميمة لان قلبي كان قد استشعرها لاول مرة في الموقدة.

لن اطيل عليكم ذكريات تلك الايام، فقد كانت تلك البرهات مقدسة والكلام عنها يصير اقرب الى البذاءة. اضف الى ذلك ان التأمل لم يكن الهمّ الاساسي في حياة الاطفال. ثم ان امي سرعان ما اضطرّت الى ترك عملها في مصنع الصابون. فما ان وضعت الحرب اوزارها، حتى تقرر الاهتمام بالنساء فصدر مرسوم يحرّم عليهن العمل في عدد من المهن كن يشغلنها زمن الحرب وبخاصة عمل الوقد. اضطربت امي ايما اضطراب لذلك القرار. اذ وجدت نفسها بعد الحرارة الحافة والمعطّرة للموقدة ـ احزروا اين؟ـ في مملكة الثلج! فقد جرى تعيينها عاملة على الآلة في مؤسسة تبريد وكان كل

شيء فيها على عكس ما كان عليه في الموقدة: البرد ومعطف الصقيع الابيض وجزمات الكاوتشوك وروائح الامونياك... لم يرق لي كل هذا البتة، فاقلعت عن زيارة امي في مركز عملها الجديد. اما هي فقد عجزت من اقناع المدير بان يعيد الينا دفء الموقدة.

اين نذهب بعد الان، إن لم يكن الى الورشة المهجورة حيث ثكنة الاطفاء؟ فقد كان كل شيء مباحا لاطفال الحارة ولم يكن الكبار يراقبوننا البتة. نركض في الاراضي المهجورة ومكبّات النفايات فلا يأبه احد الى روحاتنا وجيئاتنا بشرط ان لا يقع احدنا فيقصف رقبته او ان لا يكسر لوح زجاج في منزل احد الجيران. كل ما في الامر انهم كانوا يرغموننا على الايواء الى المنازل عندما يهبط الليل.

أما «ثكنة الاطفاء» فهي عنبر قديم مشيّد فوق عوّامة على نهر الموسكوفا اوقفت الحرب بناءها. ولم نكن نحمل الود للاطفائيين وكانوا هم ايضاً يبادلوننا الشعور بالمثل. لم نكن نحمل لهم الود لانهم احتلوا المرسى (حيث ترسو زاورقهم ذوات المحركات) وهم لم يحملوا لنا الودّ لاننا كنا نسبح في النهر فنمنعهم من العمل، على ما كانوا يزعمون. لكن زعمهم كان هراءا فقد كان واضحا انهم لا يعملون بل يقضون النهار بطوله متبلدين في عنبرهم. وليس هذا وحسب. فقد نقلتْ طفلة من زمرتنا عن احد البالغين قوله: «بينما الازواج على الجبهة يقاتلون، يغازل الاطفائيون الزوجات». ومع اننا لم نفقه معنى هذه العبارة آنذاك، الا اننا استخلصنا منها الخلاصات الضرورية.

وفوق ذلك كله كنا نشعل لهم «الحرائق».

كان الامر يتم على النحو التالي: تجمع جمهرة من الصبية الخشب والصفائح المعدنية والبنزين في كومة توضع امام باب الثكنة الذي نحكم اغلاقه بواسطة عارضة خشبية. ثم نرمي بعود كبريت فوق الكومة... ونهرول راكضين! بينما يظهر الاطفائيون على النافذة، يهددوننا بقبضات ايديهم ثم يخرجون لاطفاء الحريق. والغريب انهم كانوا يعرفون جميع الذين يرتكبون امامهم ذلك المقلب واحداً واحداً لكن، لم يبدر منهم اي رد فعل على فعلتنا.

اخيرا عيل صبر احدهم فتعقبنا راكضا وفي تلك اللحظات ادركتُ معنى عبارة «اللعب بالنار». وبخفة القرود وسرعتها، تسلقنا سطح كاراج قيد البناء. وفجأة تبيّن لنا، ويا للهول، ان الرجل لا يزال يطاردنا وقد تعلّق بالافريز واستقام ثم اخذ يتسلق السطح

في اتجاهنا ... لم يكن هناك الا ممر واحد الى السطح، وتحته حفرة ومكبّ، فاين المفر؟ وليس امامنا الا ان نُشبّع ضربا او ان نقفز. فودّعنا الحياة وقفزنا.

لا شك اننا بدونا في تلك اللحظة اشبه باعضاء فريق من الانتحاريين. ولا شك ان الذي شاهدنا نتطاير في الهواء ظن انه ضحية هلوسة وهو يرى اطفالا لا يرتدون الا سراويلهم الداخلية يقفزون الى قاعدة ورشة قديمة وكأنها بركة سباحة. ولم يكن في القعر ماء، بل حجارة ومحاجن وعوارض خشبية. والله وحده يعلم كيف بقينا على قيد الحياة.

بعد ذاك الطيران المجنّح، الذي بدا لنا انه بلا نهاية، تطلعنا الى الاعلى منهكين، تغطينا الخدوش والكدمات، لكن شعورنا بالانتصار طغى على آلامنا المبرحة والدماء التي تنزف من جروحنا. تهيّب الاطفائي فلم يقفز وعاد ادراجه. ولم يكن الامر يستحق المجازفة اصلا. فبعد ذلك اليوم ، امتنعنا عن اشعال الحرائق وامتنع الاطفائيون بدورهم عن طردنا من المرسى.

بعد الحرب، وقعتْ علينا واقعة اخرى، إذ صدر قرار يحرّم السباحة في الموسكوفا. لاسباب لا شك انها وجيهة فقد كانت المياه مليئة بالاوساخ بحيث انه عندما حاول صديقي ليونكا كارامنوف ان يلتقط... ماذا يسمونه، ذلك الشيء، من المطاط الذي يستخدمه الرجال، والذي كنا نسعى، لغياب تربيتنا الجنسية، ان ننفخ فيه لنجعل منه «بالونات»... اقول عندما شاهد ليونكا بعض تلك العوازل الجنسية وغطس بحثا عنها في بقعة من النفط الطافي، خرج مرعب المنظر الى درجة اننا ـ وقد شاهدنا من العجائب اغربها ـ اسقطنا كل ما في ايدينا وهرعنا نبحث عما ننظفه به. نجحنا في ان نخلّصه مما تراكم عليه عندما بدا رأسه ينتفخ فكأنك ازاء قناع لغطّاس الاعماق ركّز على جسمه العاري. هرولنا معه الى «الزندل» وقد اخذ منا الفزع مأخذه. والزندل هو الاسم الذي نطلقه على المستوصف المتعدد الاختصاصات الذي بني قبل الثورة على يد المدعو زندل في شارع ديربيني. هناك تداوم راعيتنا العجوز زيليا ابراموفنا فلنر، او لعل اسمها كان ساره مويسييفنا، ولكن المسألة ليست هنا. المسألة ان هذه السيدة كانت تشعر أنها والدتنا جميعا تعالج بفنٍ جراحنا المتكاثرة وهي تؤنبنا بصوت مرتفع او هي، في غيابنا، تُقرّع اهلنا على سوء تربيتهم لاطفالهم الحفاة. ولم تكن تلك العجوز تفهم انه اذا كنا حفاة ـ بالمعنى الحرفي للكلمة ـ فلم يكن ذلك لمجرد الفقر، بل لان احتذاء الاحذية لم

يكن مستساغا بين الصبية آنذاك، اضافة الى امور اخرى عديدة لم تكن تفهمها السيدة سارة، وسوف اوردها لاحقا.

وهكذا... وبعيد الحرب، منعت السباحة في الموسكوفا. وغني عن القول ان المنع لم يكن ليردعنا عن الغطس في المياه الآسنة المليئة بالزينات المتعددة الالوان وهمّنا الوحيد ان لا نقع في قبضة رجال الشرطة.

كنا نتدبر امرنا عل هذا النحو: يتولى احدنا نوبة الحراسة، فتسلمه سراويلنا الداخلية، وهي كل ما لدينا لستر عوراتنا، ونغطس في المرسى الى ان نُصاب بالدُوار ويزرقّ منّا الجسم لشدة البرد. وعندما يظهر شرطي، يصيح حارسنا: «٢٢٠» ثم يركض الى مكان متفق عليه سلفا، بينما نحن، باقفيتنا الملتمعة تحت اشعة الشمس، نسبح في اتجاه النيار، مطلقين كل انواع المسبّات، نحو مصنع السيارات، حيث المكبات والمستنقعات والنبات الكثيف يحجبنا عن الشرطي الذي يتعقبنا.

على ان لكل شيء نهاية، كما يقال في الكتب. وقد حدث ان شرطياً كان اخبث من ثعلب وقد طفح قلبه منا فابتكر الحيلة الآتية: اوقف شاحنته في البعيد واختبأ في مقصورتها مثل افعى في بئر، وآمَر السائق بأن يتجه نحو المرسى. وكان طبيعيا ان لا يلاحظ حارسنا شيئا، فقد كانت شاحنات كثيرة تمرّ على طريق المرسى في تلك الأونة. وفجأة، توقفت الشاحنة وقفز منها ذاك الابليس مثل كلب من جحره وقبض على سراويلنا جميعها واذا به ـ وهذا ما استطعنا مشاهدته ـ يلوّح لنا بهدوء وبطريقة احتفالية بخزانة ثيابنا المصادرة ويشير الينا ان نخرج من الماء. لم يكن لنا في الامر حيلة، فلم يبق الا ان نراهن على تسامح المنتصر.

أما هو فلم يبدر منه اي اثر للتسامح، بل ابتكر لنا عقابا رهيبا. اصعدنا الى ظهر الشاحنة وامر السائق بان يكشف عنها الغطاء لكي يرانا الناس جيدا.

فتصوّروا منظرنا عراة كما ولدتنا امهاتنا نغطي اعضاء ذكورتنا بايدينا والى جانبنا يقف الشرطي وقد علّتْ وجهه المخيف ابتسامة عريضة. والناس يتراكضون وراءنا مندهشين. ثم انه فوق ذلك طلب من السائق ان يطلق العنان لبوق السيارة ليلفت انظار الجميع الينا وان يسير بابطأ ما يستطيع في طريقه الى مركز الشرطة في كوجيفنيسكي. والطريق الى مركز الشرطة طويلة حتى إذا كان الذاهب اليه يغطي قفاه بسرواله.

اذا كنتم تعتقدون انه استدعى اهلنا وطالبهم بمعاقبتنا، فانتم مخطئون. فلم تكن منظومة العلاقات بين الناس في ذلك الزمن تسمح بالنقاشات والخلافات. كان كل شيء يسير سيرا تعاقديا. اعيد لكل منا سرواله الداخلي ونال ضربة قوية على قفاه ومضى في حال سبيله واعتُبرت القضية منتهية. ومن جهتنا تعهدنا بان لا نعود للسباحة في ذلك المكان. وقد وفينا بوعدنا، اي اننا واصلنا السباحة ولكن في مكان آخر.

لنعد الان الى الطبيبة سارا فلنر الطيّبة التي يجب ان اقول انها، في حربها المديدة ضد اخلاقنا الهمجية وجهلنا، لم تكن لتفهم العقبات التي تواجهها. لم يكن يكلفها شيء ان تعلمنا كيف نطهّر جراحنا بقطرات من بَولنا او بجمرة نتناولها مباشرة من النار. على اننا كنا نحترم هذه القواعد طالما انها لا تتعارض مع اخلاقيات الحارة التي كانت تقيم الصلة المباشرة بين كبرياء الصبية وبين المجازفة بالتعرّض للجراح والكدمات.

يجب ان اتوقف هنا لاعرفكم بحارتنا، خاصة وان حارات تلك الفترة لم تكن كلها مشابهة للتي تصفها رواية «اطفال الاربات»[1]

كانت هناك حارات مثقّفة وحارات رياضية، وكانت هناك ايضاً حارات للصوص.

اما حارتنا نحن فكانت حارة الزعران. وهذا يعني انها كانت تتمّي عند المرء حساً مرهفا بالمخاطرة: حيث كان على كل واحد منا ان يتعارك وان «ينظّم مقالب» وان يشقى ويجازف وهذا يعني مثلا:

أ- ان يسبح على اقرب ما يمكن من زورق او حاوية شحن نهري الى ان يبدأ بالشعور ان تيار محركها اخذ يجذبه اليه فيتفلت بسرعة من قوة الجذب تلك ويبتعد عنها. ومن لا يفلح في الافلات لا يلومنّ الا نفسه.

ب- او ان يركض عند حافة المرسى ويحلّق فوق الاوتاد المسننة الظاهرة فوق سطح الماء او المخفية تحته ليغطس في الاعماق. واذا لم يفلح احدنا في تجاوز الاوتاد فجرّحته تجريحا، فلم يكن ذلك بالسبب الكافي لكي يحجم الاخرون عن المحاولة.

ج- او ان يثبّت زلاجات الثلج بالمَرس على جزمته المخملية ويتعلق بواسطة محجن الى مؤخرة شاحنة وينزلق هكذا على الرصيف المغطى بالثلج الى ان ينعطف السائق في شارع

(١)- رواية شهيرة لاناتولي ريباكوف يصف فيها حياة سكان منزل في وسط موسكو في الثلاثينيات - المترجم.

متاخم فيتلقى صدمة العمر. وفي احدى المرات، وجد احد الاولاد نفسه على قطعة من الطريق ذاب عنها الثلج فانقلب ووقع تحت عجلات سيارة كانت قادمة من خلفه... كان كل ذلك طبيعيا ومحتوما، يدخل في باب طوارىء العمل، اذا جاز التعبير، التي لا يمكن تلافيها.

واذا سأل سائل: لماذا كان على اجمل سني الطفولة ان تمضي في مثل تلك الالعاب الهمجية والخطرة، وليس في ترفيهات معقولة وآمنة، فانني لن اجد جوابا على تساؤله. على ان البالغين - وهذا ما لا يستطيع امثال الطبيبة فلنر استيعابه - لم يكونوا يمنحوننا الحرية المطلقة لممارسة شغفنا بتلك الالعاب الخطيرة وحسب، بل كانوا يشجعوننا عليها تشجيعا، سرّاً على الاقل. وبالنسبة اليّ، كان الامر محتوما. كانت امي تعمل اولا في مكانين مختلفين ثم صارت تعمل في ثلاثة امكنة في الوقت ذاته. فلم ننشأ دون رقابة الاهل وحسب، وانما ايضا دون اي حس اولي بالنظافة والسلامة واشياء اخرى من هذا القبيل.

ومن جهة اخرى، فاذا كان البالغون يسلموننا للمجازفة والانفلات فلانه كانت تجذبهم الى ذلك غريزة جماعية عريقة. هكذا كان رجال قبائل الصيادين يصطحبون ابناءهم معهم الى الغابة. فالقبيلة بحاجة الى صيادين مهرة. اما ان يبقى الصياد على قيد الحياة او ان يهلك فامر يعتمد على الحظ.

مع ذلك، كان في الامر سمة تشغل بنوع خاص طبيبتنا الودودة (رباه، ما هو اسمها الاول؟): ان اطفال المجتمعات التقليدية يلعبون العابا خطيرة لكنها عُرفية. اما نحن، ابناء مجتمع الدمار الذي خلفته الحرب وابناء التقدم العلمي والتقني في آن، فقد كنا نتخيل بلا كلل اشكالا جديدة من المجازفة ونضيف الى المخاطر المعروفة مخاطر لم تكن قد خطرت بعد على بال.

تريدون ان احكي لكم عن «الانفجارات»؟ انها مثال جيد عما اقول.

وكانت امرا اعتياديا في اعقاب الحرب. وحده الكسول لم يعثر على قذيفة صغيرة في محطة البضائع في بافيليتس ووحده الغرّ لم يكن يجيد تفكيك تلك الغنيمة النازية. كانت الانفجارات على نوعين: عادية، وحقيقية «ضخمة» تستخدم فيها العبوات الناسفة. وباختصار، كان هناك انفجارات لكل الوصفات والوسائل المجرّبة.

المهمة الاولى هي بالطبع تفكيك القذيفة واخراج الحشوة المتفجرة منها. وكانت حشوة القذيفة الالمانية عبارة عن عدد من القضبان الصغيرة بطول ٤ الى ٥ سنتيمترات. وكان يجب تقسيمها بطريقة مناسبة: قسما للتفجير وقسما لصنع الفتيل. وحده المبتديء كان يصنع فتيلا قصيرا ثم يفرّ مثل المجنون دون ان يجد الوقت اللازم للاختباء. اما المحترف فيتراجع بكبرياء متمتعا بكل ما يحتاجه من الوقت لانجاز مهمته.

ثانيا: الحشوة. وكنت احب منها حشوة «الكاربيد» بنوع خاص والذي كان متوفراً بكثرة في تلك الآونة. وحيث كانوا يرمون بشكل عشوائي اكواماً من الكلس المنطفيء لا بد وان تعثر في داخلها على بضع قطع منه قابلة للانفجار.

من يحزر ما هي المهمة الثالثة؟ انها مهمة تتعلق باطلاق الدخان. وكان هذا يتطلب وجود شريط من «اسيتات» الذي كنا نعثر عليه هو الآخر في المكبات. تلفّ الشريط حول نفسه بقوة وتلف فوقه ورق الصحف ثم تشعل قَرن الورق وتدوس على النار. فيتصاعد الدخان ويدوم لفترة طويلة فتحصل بذلك على ستار كثيف من الدخان.

ها انكم اصبحتم تعلمون كل شيء عن العملية. فنستطيع المباشرة. والمطلوب: مستنقع وكمية من الكاربيد ومقدار من البارود وستار من الدخان وفتيل نشعله. و... بوم!!

وكلما كان «البُوم» قويا، كلما ازددنا فرحا واعتزازا بالنفس.

ثم انه، بعدما انقضى كل ما سوف ارويه لكم، لم يعد احد منا يتذكر من هو الذي خطرت على باله الفكرة البلهاء الداعية الى تطوير العملية. فطرح علينا السؤال: ولماذا نفكك القذيفة؟ لعلنا نستطيع ان نضعها كما هي في النار؟ مَن يعارض؟ لا احد. حسناً. اقمنا متراسا واوقدنا نارا والقينا القذيفة في النار. ثم اختبأنا...

ولمّا تصدعت زاوية مبنى الثكنة العسكرية التي كانت قيد التشييد وتطاير زجاج دار التوليد، ادركتُ ان التقنية تحتاج الى علم. واحسب انني في تلك اللحظة قررت ان ادخل المدرسة.

كان ذلك حدثا مشهودا بالنسبة للحارة. وهنا ظهر بريت، عميل الدولة. وقيل انه مكلّف بالمهمة من قبل الجيش. كان رجلا شديد المراس، محترما، يعرف كل شيء عن

كل الناس وكان قادراً بسهولة ان يتدبر تلك المسألة. حقق معي ومع والدتي ومع جميع الاطفال والبالغين... الا ان الحارة تمسكتْ بموقفها الصامت مثل فدائي يخوض المنايا. فلا محاولات الاقناع ولا التهديدات نفعت في شيء. فقد كانت كل حياتنا تقوم على التعاضد.

ولكن كم دفعنا الثمن غاليا فيما بعد! ومع اننا اقتنعنا اقتناعا كاملا بان كل فكرة تقنية جديدة ليست خليقة بالضرورة أن نجربها، الا اننا ظللنا مصرّين على انه يعود للحارة لا للسلطات إفهامنا ذلك الامر. ولهذا فلم يكن يحق لاحد ـ لاي احد، هل تفهمون؟ ـ ان يشي بالآخرين. فاذا ما حصل شيء من هذا فالحارة لن تغفر له اطلاقا. انها تبقى الحارة مصهورة ككتلة معدنية واحدة. ولن يتعرض الواشي للضرب المبرح فقط ـ فهذا تحصيل حاصل ـ بل تفرض عليه ابشع العقوبات: «المقاطعة». كان تضامن ابناء الحارة يعمل من القوة بحيث ان لا احد، ولا حتى اقرب اصدقائه، يجرؤ على خرق العقوبة الجماعية. كنا نتجاهل وجود ذلك المرء فيصير ظلا او يصير حيا ميتا الى ان يقتنع هو ذاته بانه لم يعد موجودا. وهنا تكمن قوة الاقناع الجماعي. ولا يأتي الغفران الا بعد وقت، ولا احد يدري من يحدده، فيعود المنبوذ تدريجيا الى مشاركتنا العابنا. لقد كان ذلك ميثاق شرف نلتزمه مدى الحياة.

كانت الحارة تجيد الدفاع عن ابنائها بقدر ما تجيد فرض العقاب عليهم. وهذا ما تأكد لي بطريقة قاطعة عندما تعرّضتُ ذات يوم لاتهام كنت منه بريئا. فقد دخلتْ سيارة «إمكا» صغيرة حارتنا وصدف ان رمى احدهم بحجر عليها. حدث ذلك بمحض الصدفة طبعا. على ان الامر انتهى بتحطم زجاج النافذة فقبض السائق على احد الصبية واخذ يعنفه مستفسرا عن الفاعل. فقال الصبي من فزعه «لا بد انه لوجكوف». وهذا يشهد على مدى شهرتي. كنت العب قرب المنزل. عندما جاء الرجل وشدني من شعري (اجل، اجل من شعري...)[٢] زاعماً اني انا كاسر زجاج سيارته اللعينة. ولا شك ان احداً منكم لا يستطيع تصوّر اي حال كنت فيه. اتخبط مثل وحش مفترس صارخا انه لو كنت انا الفاعل لما وجدني قابعا هنا. وتقاطر الكبار البالغون وقد بدت لهم حججي مقنعة فاوسعوا المعتدي ضربا.

(٢). لوجكوف الان اصلع صلعا تاما! المترجم.

هذا ما تعنيه «الحارة». واني لادهش اليوم ان اناسا لم يسكنوا منازل قديمة وانما مجمعات سكنية مشيدة حديثا كانوا يحملون تلك الرغبة العارمة بان يكونوا اسيادا في حاراتهم. كانت الحارة ديرتهم يسيّرونها بمنأى عن اي تدخل من السلطات. ومن المؤكد اننا كنا نتعرّض لمشكلات وتنشب بيننا منازعات. الا انها كانت تحلّ كلها ضمن اطار الحارة لان كل شيء كان يرتكز الى غريزة الانتماء الجماعي الى الارض المشتركة.

اتساءل الان ما الذي كانت تمثله تلك الجماعة. وما هي الحارة؟ انها مجموعة بيوت متوحدة في كل واحد، لكنها الارض المحيطة بتلك المساكن، لا المساكن ذاتها، التي يجري تعريفها على انها مكان للعيش المشترك. وهي تلك التشكيلة المبنية، المتلاشية حكما والتي لا تتمتع بوجود قانوني حقيقي، ولكنها مع ذلك تراكم العادات والتقاليد والعلائق.

ان الحارة هي الشكل الطبيعي للمشاركة في ارض المدينة. انها مطرح حياة باخلاقياتها وتماسكها، والمكان الذي تتبلور فيه العصبية المحلية. وهي الجماعة الصغيرة المسيّرة ذاتيا التي تتصدى للمدينة والدولة في آن معا.

كانت فوارق الاعمار والتقاليد تفقد اهميتها داخل الحارة. فالحارة مساحة اتصالات ولقاءات. في الحارة نرقص وننشر الغسيل ونلعب. واذا كنا نعيش في مستوى اجتماعي متدنٍّ، كما هو حال اسرتنا، فاننا لم نكن نحسد احدا ولا كنا نخوض في نقاشات لا نهاية لها لمعرفة من هو الذي يعيش في مستوى افضل منا.

لست اريد اعطاء صورة مثالية عن حياتنا آنذاك. فلو اني شرعت بالحديث عن اوضاعنا الحياتية لبدت لكم بكل بساطة مرعبة. ومع ذلك، فسوف اقول عنها بعض الكلمات.

كنا نسكن ستة في غرفة واحدة. بعد الحرب فقط تخلى والدي لاحد الجيران عن حصتنا في المطبخ المشترك لقاء غرفة صغيرة وهكذا صارت شقتنا مستقلة. لكن لم يكن فيها

مياه جارية، فهذه لم تصل الا لاحقا

ولا غاز، فكُنّا نطبخ على طباخة تعمل على الكاز

ولا كان لها مجارير، انما حفرة صحية وقناة تصريف عمودية للطبقتين. وبما اننا كنا

نسكن الطبقة الارضية، فإنني اعفيكم من التفاصيل.

واخيرا، كنا محرومين من الكهرباء.

وفوق هذا كانت الشقة باردة جداً لان جدرانها خشبية ولاننا كنا نستخدم مدفأة لا تعمل كل الوقت. وخلال فترات الصقيع، كان كل الدفء يتسرّب من الشقة الى الخارج.

كنا جميعا نرتدي ثيابا بالية، وبعد نهاية الحرب فقط، حصلنا، نحن الصبية، على هدية لثلاثتنا هي معطف رجالي قصير ذو لون اخضر صارخ، وهو الغنيمة الالمانية الوحيدة التي عاد بها والدي من الجبهة. وكانت كبيرة وعريضة بطريقة عجيبة. وفي الشتاء، كنت ارتدي سترة ملبّدة تحتها وظللت ارتديها الى ما بعد دخولي المدرسة.

لم يكن عندنا ما يسدّ جوعنا. كان نظام التموين سائدا خلال الحرب، ولما كانت امي هي الوحيدة التي تعمل، فلم يكن لنا غير بطاقة تموين واحدة لثلاثة اطفال دائمي الجوع اضافة الى جدتي لابي. انها امور يستحيل وصفها. كنا نشتهي لا ان نأكل....بل ان نضع شيئاً ما تحت اضراسنا. مهما يكن ذلك الشيء. وفي حارتنا كان ثمة اطفال تنتفخ بطونهم ويموتون جوعا. وكانوا يقولون لنا ان ارواحهم طارت الى السماء حيث يطعمون.

احسست بالشبع مرة واحدة فقط في طفولتي، هي المرة التي اكلنا فيها وجبة من الطين. فقد قال لنا احدهم ان الطين يؤكل، فجمعنا منه سطلا من على طريق سكة الحديد وحملناه الى البيت ورششنا عليه الملح. ولما عادت امي في المساء، وكانت تحرّيا بارعا، شعرتْ منذ ولوجها الممر ان شيئا ما لم يكن على ما يرام: ما هذا؟ من اين اتيتم به؟ واذا بنا، يغمرنا السرور، نضرب على بطوننا باكفنا ونقول: انظري في السطل، تركنا لك بعضا منه، فكُلي.

لن انسى ما حييت النظرة التي اعتلت وجهها. كانت المرة الاولى التي اشاهد فيها الخوف على وجه بالغ. تملّكها رعب ان تفقد اطفالها الثلاثة دفعة واحدة بسبب...الطين...وتراكض الجيران وبدأ النقاش: البعض قال يجب اجبارهم على التقيوء والبعض الآخر دعا الى التريث. وكما هي العادة ، انتصر دعاة القول الروسي المأثور: «عارضْ وينقضي». وقد انقضى بالفعل وبالمعنى الحرفي للكلمة. خرج الطين منا دون ان يترك اي اثر. اللهم سوى انه اخرج معه ذلك الشعور السحري بالشبع.

استطيع ان ادبّج المطولات عن قساوة حياتنا في ذلك الزمن. ولكني اصارحكم باني لست راغبا في ذلك. ان الشعور بالقساوة ليس عالقا في ذاكرتي ولا هو الشعور الذي كان طاغيا خلال تلك الايام. اعني انني لم اكن اشعر بأن شيئا ليس على ما يرام.

كنت جائعا؟ اجل، كنت اتضوّر جوعا. لكن ذلك كان يبدو طبيعيا. تجمّد الحبر في المحبرة؟ كنا نعتبر هذا الامر ايضاً طبيعيا جدا.

لم يكن احد يشعر بالحرمان. ولا كنا نشعر بان الحياة الحقيقية تمضي خارج المكان الذي نعيش فيه. اذ مهما عظمت المصائب والبؤس والجوع، التي كنا نعاني منها فقد ظل يغمرنا شعور بان كل شيء عادي تماما. وحتى لو قيل لي بان امرا ليس على ما يرام عندنا (طبعا، عدا بعض المشكلات العارضة) فإنني لم اكن لافهم ما المقصود بذلك. لان كل هذا كان يعوّض عنه نوع من الحيوية والرعاية الجماعيين. اجل عانينا من المصاعب الا اننا كنا نجد دوما اسبابا للفرح. كانت ثمة ازعاجات ولكن احدا لم يكن يتحملها وحيدا. فلا مانع يحول دون ان يقصد المرء جاره ليقترض منه بعض البطاطس او الخبز او المال. وعندما كان احدنا يحتفل بمناسبة معينة، كانت الحارة باسرها هي التي تحتفل. واذا ما عاد جندي من الجبهة واحتاج الامر الى زجاجة فودكا، كان الجميع يتدبر امره بطريقة مشتركة لاستقباله الاستقبال اللائق واشعاره باننا لا نزال على قيد الحياة.

كانت الحارة مدرسة للتضامن والشجاعة ولكل ما شكّل قاعدة لمنظومة قيم تدوم العمر كله. الصداقة والكرامة ونوع من ميثاق شرف طفولي كانت تترعرع في تلك البيئة وبقوة. تكبر اجيال وتغادر وتحل محلها اجيال جديدة ولكن حيّز الصدق مستمر. ولم يكن ليستمر بفضل عهود نقطعها ولا بالتأكيد بفضل المواعظ. اذ لست اذكر اي تفسيرٍ لذلك. كانت هناك آلية مختلفة قيد العمل، لا ترتكز الى الدروس الاخلاقية وانما الى ادراك الجميع بالسليقة لما يجوز او لا يجوز عمله، وببساطة لان الحارة لن تغفر له. وبهذا المعنى لم يكن فارق كبير بين الاطراف والمركز، ولا بيننا وبين «اطفال الاربات». كانت الحارات تتشابه من حيث الروح الجماعية التي تسودها والحرارة الانسانية التي يولد فيها المرء ويعي ذاته ومحيطه، ويصبح بالتالي موسكوبيا.

حوله، كانت المدينة حيث ولد والتي لم يكن له الا ان يعتبرها مدينته، وان يحبها وان يتمنى حمايتها بذلك الحنان الموسكوبي الخاص الذي لا نزال نستشعره الى يومنا هذا

في الاسماء القديمة التي تطلق على وسائط النقل: الترامواي "آنوشكا" والعربة "بابوشكا".[٣]

لست ادري ما الذي حصل لاحقاً ولماذا حصل. ولكن شعور الوحدة والتضامن والالفة الجماعية اخذ يتبدد شيئا فشيئا.

تحللت اسرة الحارة الواحدة. ساد الانكفاء على الذات كل مكان. وفجأة صارت موسكو مدينة اخرى. انقسمت الى عائلات وتخاريب وخلايا. ولم يعد الناس يتعرفون على جيرانهم. واختفت عادة زيارة الواحد للاخر بكل بساطة واهتمام الواحد بالآخر والتشارك والتعاضد.

ظهر شعور بالاستلاب غريب عن موسكو. فكأنما حُرِم المسكوبيون من شيء ما، او انهم طعنوا في الصميم، او انهم فقدوا عزيزا. والله اعلم اين ذهب السحر المسوكوبي التقليدي وذلك المناخ من الرعاية الجماعية. بات الناس يعيشون في عزلة ولم يعودوا يشعرون انهم محاطون بفضاء عزيز عليهم.

تحدثتُ كثيرا عن هذا الامر مع اصدقاء وعلماء اجتماع ونفس وسكان. وقرأت مقالات لعديد من المهندسين المدنيين. وكان الجميع يعرض «الظروف الموضوعية» تفسيرا: لقد توسعت المدينة وتمددت. واخذوا يتحدثون عن التمدن واشياء حصيفة اخرى.

اني احترم كل هذه التفسيرات. ولكني، وانا الموسكوبي الاصيل، يزعجني طابعها المجرّد بل الاستسلامي. واني ارى ان المفسّرين يريدون تكريس ما لا اطيق احتماله.

يقال انه قد ولدتْ احياء جديدة. ولكن حيّنا كان جديدا هو ايضا. ويقال ان نسبة تدفق الناس الى موسكو قد ازدادت. ولكن حارتنا استقبلت هي ايضا الكثير من الوافدين الجدد.

ويقال ان مصاعب الحياة اليومية ترهق اعصاب الناس. ولكن الاحوال لم تكن قط ميّسرة في ايامنا.

(٣). الاسم الاول اسم امرأة والثاني يعني «دابة».

وراء كل هذه التفسيرات تختبىء اطروحة مغلوطة: فالحارة الموسكوبية التقليدية تعتبر من بقايا العلاقات البطريركية. ويقيني ان الامر لا ينطوي على اية بقايا، بل هو طبيعة الروح الموسكوبية الحقة.

والذي اود قوله اننا في الستينيات، فيما نحن نستورد من الغرب تقنيات البناء الرخيص، استوردنا معها جرثومة الانقسام والاستلاب. لقد دمرّت الهندسةُ والتخطيط المدني الحارات التي هي موئل الجماعة الموسكوبية النموذجية.

لست بالتأكيد مناهضا للتقنيات الحديثة. على اننا منذ تبنيناها، زرعنا معها على ارضنا مشاريع التخطيط الاكثر ابتذالا. حتى في العمارات المملوكة بطريقة مشتركة كما في الولايات المتحدة الاميركية، حيث تقطنها اسر كانت تعيش سابقاً في بيوت مستقلة (وحيث كما هو معروف يسود تمجيد الفردية)، شاهدتُ صالات مشتركة وملاعب وفسحات للتجمع والالتقاء. وفي العالم كله تبذل اليوم جهود حثيثة لانشاء جمعيات محلية واستنباط اشكال جديدة من الاتصال بين ابناء الجيرة. صارت الناس تأنف كل ما هو مركزي وضخم وبعيد. وتعبّر اينما كان عن الرغبة ذاتها في الحميمية وسكنى الوحدات السكنية الصغيرة.

ان النظر الى الجماعة في الحارة الموسكوبية من منظار كونها من بقايا العلاقات البطريركية لا غير كمثل القول الخاطىء ان العادة الروسية بالتجمع حول مائدة الطعام هي عادة «اقطاعية» وقد تم استبدال ذلك قسرا بالكوكتيلات وهو الاسلوب الذي يعتمده «الروس الجدد»[1]: خذ صحناً وكأساً وتدبّر امرك. ولكن كلما زاد عدد ربات البيوت الموسكوبيات اللواتي يعتمدن هذا الاسلوب كلما شعرنا اكثر، باعتقادي، بطابعه المصطنع. لانه ليس في الامر ايه «حداثة» بل انه تقليد آخر لا يشكل مرحة بقدر ما يشكل نمط حياة مختلف: هناك، لكل مدعوّ استقلاله الذاتي. في حين انه عندنا تتشكل الجماعة حول المائدة.

لم ادعُ مرة الى العودة الى الحارات ولا انا نظرت اليها كمثال يحتذى. فبادىء ذي بدء، لم يكن لها اي دور مثالي. ثم اننا لا نستطيع العودة الى الوراء. ولكني اعتقد مع ذلك ان باستطاعتنا ان نكتشف اليوم شيئا شبيها بتلك الجماعة القديمة المندثرة. وان نستعيد

(١). المقصود بهم الاغنياء الجدد. المترجم.

ذلك الشعور الدافيء تجاه المدينة. وفي كل الاحوال، هذا حلم خفي يراود العديد من ابناء جيلي.

وغني عن القول اني عندما كنت اعمل كمهندس ميكانيكي، ثم كمدير مصنع للانشاءات الميكانيكية، لم تكن تلك المناقشات تتخطى عتبة مطبخي. وحتى عندما اصبحت فيما بعد نائبا لرئيس اللجنة التنفيذية للمدينة[٥]، لم افكر جدياً بحل تلك المشكلات. كانت مثل تلك الافكار تبدو كمجرد ثرثرات.

اما اليوم فانني محافظ للمدينة، وحلمي هو ان اعيد للموسكوبيين مدينتهم. الا ان الامر مجرد حلم لان تحليلا بسيطا للوضع يرينا ان المدينة لن تحل اياً من مشكلاتها دون العودة الى تقاليد التعاون الجماعي.

وبديهي ان الادارة مدعوة لان تبذل هي الاخرى جهدا في هذا المضمار. الا انه يجب ان يقابلها محاور، وهذا المحاور ليس الا سكان المدينة انفسهم، منظمين على اساس وحدات جغرافية. يجب ان يمارس السكان الضغوط وان يدركوا بانه لا يوجد حل الا بان يأخذوا زمام الامور بايديهم.

وما نستشفه حالياً في المدينة من تدهور وضع المساكن وارتفاع اكلاف الترميم ومن تحولات في المناخ الاجتماعي سوف تقود حتما الى تعزيز المصالح الفئوية التي يلتقي فيها الناس على مصير واحد. يجب ايقاظ وعي الناس، الذين ما زالوا الى الان في الانتظار السلبي على الطريقة السوفييتية القديمة التي تتوقع ان يأتي كل شيء من فوق. يجب اطلاق الطاقات الكامنة فيهم. وإحياء رغبة المواطنين الموسكوبيين بان يحسّنوا بيئتهم.

لا يكفي ان يشعر الناس انهم باتوا يملكون مساكنهم فقط وان منزلهم ينتهي عند عتبة الشقة، او عند باب البناية، او حتى في الشارع، بل عليهم ان يعتبروا، كما في الماضي، ان الرواق والحوش والزقاق والشارع والساحة والرصيف هي كلها لهم. ويجب ان ينطلق تحسين البيئة المدنية بمبادرة المواطنين انفسهم.

اذذاك فقط نستطيع ان نتحدث عن عون تقدمه السلطات البلدية لمختلف اشكال

(٥). ايام الاتحاد السوفييتي، لم يكن للمدينة محافظ بل هيئة تنفيذية يقودها رئيسها. المترجم.

التسيير الذاتي من روابط واتحادات ولجان احياء التي يمكن ان يكتسب نشاطها وجها اقتصاديا كأن يصار الى اقامة تجارات صغيرة على مساحات واسعة او استئجار العنابر او يشترك السكان انفسهم في دفع نفقات تحسين الحارة. وسوف ندعم كل مبادرات اعادة اعتبار المنطقة. والحال، ان الكثير من القرارات المتخذة من قبل السلطات البلدية باتت تسير الآن في هذا الاتجاه.

فعندما نشجّع روابط الاحياء لا نرمي بذلك الى تحميلها وحدها مسؤولية صيانة المجمّعات السكنية. وعندما نبحث في وضعية الاجانب وفي التسجيل الاداري في موسكو[٦]، فاننا لا نفكر فقط في مقاييس قانونية مجردة.

فالذي يهمنا ايضا وبنوع خاص هو الحالة النفسية للموسكوبيين وكذلك مشاعرهم.

اننا نريد ان نعيد اليهم مدينتهم.

(٦). المقصود هو الـبروبيسكا، الشهيرة التي الغتها التشريعات الروسية ولكنها ظلت سارية المفعول في موسكو ـ وتقضي بان يسجّل كل شخص اسمه في مكان سكنه. وهو اجراء كان تبريره الرسمي انه يساعد على مكافحة الاجرام والحد من النمو المتسارع لعدد السكان. المترجم

٢. قصة بطاطس

قُلْتُ مراراً انه يتعيّن على القائد ان يكون «تقنياء ايضا. إنها فكرة عادية ولكنني رددتها اكثر من سواي. لم أكن اترك اجتماعا ليفوت دون ان اذكّر الحضور بان الكثير من امراضنا عائد الى ممارسة الحزب الخاطئة في نقل القادة من مركز الى مركز بناء على خدماتهم السياسية لا على الشهادات التي يحملون.

كم كانت الدهشة عارمة في نهاية العام ١٩٨٦ عندما غادرت مهنة كنت متعلقا بها لاكرّس جهودي للادارة البلدية.

ولتبرير تلك المبادرة لا يسعني الا ان اروي كيف حصل ذلك وان اقدّم لهذا الفصل بقول لاحد الحكماء: «ان الاقدار تقود الخانعين ولكنها تجرّ العصاة جرّاء.

١

تبدأ القصة بموضوع أبدي هو - الخيانة. انه وزير الصناعة الكيماوية، ي. بسبالوف، الذي يلعب في هذه القصة دور يوضاس. استدعاني لمقابلته بعد مضي ستة أشهر على وصولي الى الوزارة.

- ماذا يخبرونني عنك؟ يبدو انك تقوم بنشاط عظيم في الموسوفييت.[1]

- واي نشاط! انا نائب وقد رموا بي الى لجنة الخدمات الاهلية. ظننت الامر بسيطا في البداية: الاهتمام بشؤون مغاسل الثياب العمومية[2] والمقابر. ولكن اذا استمرت الحال على هذا المنوال فلن نجد وقتاً حتى لقص شعرنا.

- لكنهم يقولون انك تزعج الجميع هناك. الا تريد التفرغ للعمل البلدي؟

- لا بد انك تمزح! انا مهندس ميكانيكي واخصائي في استكمالية في الصناعة

---

(١). المجلس البلدي لموسكو. وقد حلّت محله الان الدوما البلدية . المترجم.

(٢) .كانت الخدمات العامة تعود، في الاتحاد السوفييتي، الى الادارة البلدية .(المترجم)

الكيماوية. وعندما كنت مديرا لمصنع «خيمافتوماتيكا»، كنت اعتقد اني في مكاني المناسب. لم اكن اريد مغادرة موقعي. الا انهم اقترحوا عليّ ادارة ابحاث التنمية في الوزارة. حسنا! قبلت. لكني لن اذهب الى مكان آخر حتى لو كان بامكانكم أن تقتلوني.

ـ هل تعلم انهم يريدون ادخالك الى اللجنة التنفيذية؟

اذذاك تأهبتُ للنزال.

ـ هكذا تجري الامور دائما! قل لي ، يوري الكسندروفتش، وانت عضو متفرغ قديم في الحزب: لماذا تصرف الدولة كل هذه الجهود والاموال على تكوين رجل للعمل في قطاع معين، ثم تنقله الى ادارة المدينة التي لا يفقه من امورها شيئا؟

ـ هذا ما اردت ان اسمعه منك، اجابني الوزير بلهجة الرضى. اليك ما سوف تفعله. تذهب غداً الى لجنة الحزب الخاصة بالمدينة- وقد استدعوك للضغط عليك- وتحدثهم عن مصالح الحزب وعن كل ما قلته لي للتو. وانا سوف ادعمك. اتفقنا؟

وافترقنا على هذا الاساس.

كان موعدي مع لجنة الحزب في التاسعة مساء. وكان من عادتهم في تلك الفترة ان يبتوا في مسائل كهذه ليلا. اخطرت الوزير وذهبت وعلى الطريق كنت اراجع حججي المفضّلة.

لم اكن قد التقيت يلتسين من قبل والانطباع الاول عن شخص ما غالبا ما يكون مثيرا. كانت مصافحته لي دافئة بطريقة مدهشة. ينبثق منه تيار قوي بالمعنى المادي لا الرمزي للكلمة، فتمتلكك فورا الرغبة في ان تصادق مثل هذا الرجل. ارجو ان لا يساء فهمي: لا ان تعمل تحت امرته وانما ان تكون الى جانبه. ان تعمل معه. وانها لميزة نادرة لاتعوّض ان يستطيع قائد ان ينتزع منك تلك الرغبة. في حضرته، يساورك شعور بالثقة من انك سوف تبلغ هدفك وان كل شيء سوف يكون على ما يرام.

ولكن ليس هذا ما كان يجول في فكري في تلك اللحظات. كنت قد رسمت خطة تكتيكية محكمة تحضيرا للقاء. ولما كان ظهري محمياً، انتقلت فورا الى الهجوم عندما سألني ما اذا كنت اعلم سبب استدعائي:

ـ لا يبدو لي عقلانيا ان تتصرف الدولة بالكوادر على هذا النحو. ان يجري تعليم رجل

مهنة نادرة مدة ٢٨ سنة وتأهيله للعمل في القطاع الكيماوي ـ الذي يتعرض للانتقاد الشديد ويعاني من نقص فادح في الكوادر ـ ثم يتم انتزاعه من منصبه في العام التاسع والعشرين ويقال له: إنسَ كل ذلك ما تعلمت وخبرت وإذهب للعمل في قطاع آخر!

انصت يلتسين دون ان يظهر على وجهه اي تعبير ـ وهي المرة الاولى التي لا تترك فيها حججي اي اثر على محدثي ـ ثم قاطعني قائلا:

ـ لماذا انت معتدٌ بنفسك الى هذا الحد؟

ـ ان الامر لا يتعلق برأي بل بوقائع.

كانت ملامحه المغلقة تثيرني .

ـ اذاً انت رجل لا يستغنى عنه؟ اهذا هو ايضا رأي الاخرين فيك؟

ـ إسألهم!

لم تبدر من يلتسين اية ردة فعل على لهجتي ويجب القول انها كانت عديمة اللياقة. اومأ برأسه بهدوء واخذ يطلب رقم وزارتي على الهاتف الداخلي.

ـ يوري الكسندروفتش؟ اني اتصل بك للشأن الاتي: يقترحون علي ان آخذ لوجكوف وان اعيّنه في اللجنة التنفيذية للمدينة. ما رأيك؟ هل نستطيع الاتفاق على نقله؟

التقط بسبالوف الكرة بسرعة حسب الاتفاق وانتقل الى الهجوم: لوجكوف كادر ثمين، قال، سوف يخسر قطاعنا كثيرا بذهابه. كان «الخط الحكومي رقم واحد» عالي الصوت بحيث انني كنتُ أستطيع سماع كل كلمة لم وتفتني كلمة مما كانا يتبادلان.

رمقتُ يلتسين بنظرة المنتصر.

ولكني فجأة ابصرت تغيّرا صاعقا علي وجهه. قستْ نظراته. وشدّ على فكيه وتغيّرت نبرة صوته وتحفّز مثل ثور في حلبة.

ـ حسنا، يوري الكسندروفتش، فهمت موقفك. لاَ تستطيع ان تتخلى عن لوجكوف. افهم. لنعتبر المحادثة منتهية. ولكن اسمح لي ان اسجّل ما حصل: انها المرة الاولى التي يرفض فيها قائد قطاع مساعدة لجنة الحزب للمدينة على حل قضية الكوادر.

بالطبع، دهشت لقساوة التعبير ولكني لم اقدّره حق قدره، لقلة تجربتي. لم يكن هذا حال بسبالوف الذي كان للكلام عليه تأثير السحر . فقد عمل لسنوات طويلة في اجهزة اللجنة المركزية وخبر كل الاشارات التي قد يستعصى على غرّ من امثالي فهمها.

ـ ماذا تقول، يا بوريس نيكولايفتش؟ سمعته يسأل ـ اسأتَ فهمي! كل ما اردتُ قوله ان لوجكوف موظف جيّد، سوف نأسف لخسارته. ولكن من اجل لجنة الحزب للمدينة...التي نكنّ لها كل الاحترام....لا معارضة لدينا البتة! ولا يجوز ان تؤخذ كلماتي على محمل آخر!

شكره يلتسين واقفل الخط. واخذ يتفحصني بعين ثاقبة وكان الوضع قد اثار حماسه.

ـ حسناً، تفضل ايها الرفيق الذي لا يعوَّض. كُنْتَ تقول ان كل شيء يتوقف اذا انت غادرت.

قالها بنبرة سخرية بل استهزاء وهو لا يخفي احتقاره لجبن حليفي.

اذا قلت لكم اني كنت اتلظى غيظا فالتعبير ضعيف جدا في وصف حالتي. تعرضت للخيانة ولو ان الشاهد على ما حصل لم يكن يلتسين، لكان بامكاني ان ادافع عن موقعي بمفردي. على اني شعرت تحت نظرته المزدرية ان هزيمة شريكي قد ارتدّت علي انا ايضا. كان الوجه الاخلاقي للمسألة مناقضاً لوجهها العملي . ولكوني شعرت بقرف مماثل تجاه خيانة بسبالوف الخسيسة وجدتني ويلتسين في خندق واحد.

ـ اتدري انه اذا كان الوزير منذ برهة قد تخلى عني على هذا النحو...فحتى لو رفضت طلبك الان، فان اي عمل لاحق اقوم به في ذاك القطاع سوف يذكرني بخيانته! ثم اردفت : انني اوافق على عرضك!

ـ حسناً. جيد. قال يلتسين وقد فقد كل اهتمام بالموضوع. اما انافقد اتخذت حياتي منذ تلك اللحظة، مجرى آخر. قبلها، كان كل شيء عاديا حتى لا اقول تافهاً : المؤسسة، الزواج من زميلة دراسة، ابنان، ارتقاء مهني منتظم، الخ. ولكن منذ تلك اللحظة، وانا قد اتممت الخمسين من العمر، بدأت ادرك معنى عبارة «قوّة القدر».

٢

اذا كان هناك مكان لا ينسجم اطلاقا مع طبعي ومزاجي فهو، بالتأكيد، الموسوفييت. كنت نائبا فيه منذ ثلاثين سنة وقد شاهدت تعاقب المسؤولين الاداريين عليه واحدا تلو الآخر. كان بعضهم لا ينقصه الذكاء، الا ان اسلوب ادارة عاصمة امبراطورية بلغت قمر الركود كان يشجع على بروز الذين ادركوا جيدا ان طريقة العمل ليست هي المهم بل المهم هو ان يتقولب المرء في قالب وان يغطس في المياه العكرة لادارة تعجّ باناس ماكرين وخطيرين.

واكثر ما يزعج في الموسوفييت هو طبعا جلسات الجمعية العمومية. واذكر انني تعلمت في المدرسة، قصيدة لماياكوفسكي يقول فيها:

في المبنى الاحمر

خلال الجلسة

كونوا جديرين بمواقعكم

ولا تلعبوا دور البُوم

في الموسوفييت الذي هو لي.

لقد عثر الشاعر على العبارة المناسبة على نحو رائع إذ لا يمكن ان يقال إلا اننا كنا «نلعب دور البُوم». اما القول بأننا كنا نيام: ليس صحيحا تماما لان اعيننا كانت مفتّحة. كذلك لا يمكن التأكيد ان الاعضاء الـ٩٠٠ في الهيئة العليا للسلطة المحلية كانوا في حالة يقظة.

اذكر اني قرأت في احدى المجلات العلمية ان البشرية كانت تجهل مفردة «الادارة» خلال حقبات طويلة من تاريخها. ففي الايام الغابرة، كان الناس يحلون مشكلاتهم بطريقة اخرى. يخيّل اليهم انهم اذا غسلوا جسم الملك ونظفوه واشبعوه اكلا وانامو باكرا، يسود الامن والطمأنينة ارجاء المملكة. حينها، كان مهرّجو البلاط والخصيان والمنجّمون يقومون مقام الوزراء. والان، اذا ما اخذنا ذاك النظام ووضعنا الحزب الشيوعي فيه محل الملك، فسينشأ عن ذلك الموسوفييت كما عرفناه في ايامنا. فقد

تحوّل كل شيء فيه الى طقس من الطقوس. يعلم الجميع من سوف يُنتخَب رئيسا، ومَن سوف يلقي الخطاب الافتتاحي، وماذا سوف يحوي ذاك الخطاب، ويعلم الجميع ايضا ان الخطباء سوف يقرأون خطابات راقَبَتْها سلفا الهيئة المسؤولة عن النواب البلديين بحيث لا تبدر منهم اية مفردة مبتكرة. والاهم ان احدا لم يكن يشك في انه اذا خطر له ان يخرق الطقس المقدس ويغادر القاعة، فسوف يكون لذلك اسوأ الاثر على «المعنيين بالامر» ما يؤدي بالمتمرّد إلى ان يرمى الى «حيث القت رحلها.....». الامر الوحيد الذي كان يجوز فيه الابتكار في وضع مماثل هو ان تحمل معك الى الجلسة حقيبة محشوة اوراقا وتتفحص الملفات الرسمية خلال الجلسات. هكذا كان لي الوقت الكافي لأن اصرّف العديد من المعاملات الادارية.

طرأتْ بعض التعديلات على هذه الاجراءات الرتيبة والجامدة مع تعيين مسؤولين جدد للحزب على مستوى المدينة. اتخذ يلتسين اجراء بسيطا إذ امر بوضع مكبرات للصوت في القاعة. فاضحت الجلسات مثيرة، واقلعتُ عن عادة حمل ملفاتي الرسمية معي وكان الامر غريبا ومباغتا في آن.

ثم اقدم الرئيس الجديد للجنة الحزب في المدينة على تجديد الكوادر الادارية. وكان طبيعيا ان يتصدى اول الامر لازاحة بروميسلوف، الرئيس العجوز للجنة التنفيذية وهو رجل تخطاه الزمن حقا والمدينة برمتها شاعرة بذلك. فحلّ سايكلين محله وكانهذا التعيين جوانبه الايجابية، وجوانبه السلبية. فذلك المدير السابق لاحد المصانع الضخمة كان يميل الى النظر الى موسكو كما لو انها مصنع سيارات ولكن بحجم أكبر .

ثم جاء دور نواب الرئيس. وقد تعاقب منهم على المنصب خلال سنة حوالى خمسة عشر نائبا، اذا لم تخني الذاكرة، في اضخم عملية تنقلات في تاريخ بلدية موسكو. وكان المبدأ هو هو: تعيين مدراء المنشآت على رأس ادارة المدينة. في ذلك الوقت، فكرّتْ الهيئة المسؤولة عن النواب البلديين في تعييني وتعرفون البقية.

عيّنني سايكين في منصب يمكن تسميته منصب رئيس مهندسي المنشآت البلدية. ولما كنت الوجه الجديد بين جمع من قدامى الخيل العائدين الى الحلبة، فقد كلّفتُ بكل ما هو غامض وخطير وسيء التنظيم: ادارة الخطة، العلوم والتقنية ، اليد العاملة، باختصار، صرت مسؤولا عن سلّة من ٢٦ قطاعا من اهم قطاعات الادارة في المدينة.

وسرعان ما بدرت بدايات «النشاط الاقتصادي الفردي»[٣] وغيرها من جديد البيروسترويكا الرامية الى رفع الغطاء عن الاقتصاد المبرمج لاطلاق ما في داخله من بخار ولكن دون المساس بالجوهر. فمن سوف يكلّفون بتلك المهمة الجديدة؟ هكذا وجد خادمكم المخلص الذي وجد نفسه فجأة يلعب دور القابلة القانونية للاستيلاد لحركة التعاونيات الموسكوبية.[٤]

لن اتوقف طويلا عند هذه التجربة. حسبي ان اتحدث بعض الشيء عن نشاطي كاحد نواب رئيس اللجنة التنفيذية للمدينة لان خبرتي في هذا المجال كانت حاسمة بالنسبة لتتمة قصتي.

أعطيناً مقرا واسعا في الطبقة الخامسة من المبنى الاحمر هو اشبه بصالة للرقص . وقد وضع فيه عدد من المكاتب جلس اليها موظفو «مؤسسة موسكو للاقتصاد والتنمية». فتراكض الناس الينا بطريقة لم يشهدها الموسوفييت في تاريخه. كانوا ملتحين ومرسّلي الشعور والله اعلم ما هي اشكالهم ايضا، ولكنهم جميعا نشطون ومستقلون ومتحمسون. هذا يقترح معالجة النفايات بالطرق الحديثة وذاك نبش طلبا لافتتاح نشاط اقتصادي لم تكن البنى الحكومية تعتقد بجدواه تدخل. الخيال والابتكار والابداع - الذي اخذ يتدفق الى مكاتبنا. فاكتشفنا ان مجتمعنا ما زال يعجّ بناس يعرفون كيف يعملون بطريقة اجدى، وخاصة بمزيد من روح المبادرة، قياسا الى المدراء المجربين في مؤسسات الدولة والمعاهد.

اما بالنسبة لي، فقد بدا ذلك «العبء» شيئا مختلفا تماما عن اي مهمة بيرقراطية اخرى.فقد ساعدني احتكاكي بالناس على تكوين مفاهيم جديدة وبدأت استوعب ما كنت احدسه حدسا وبكثير من الغموض فيما مضى، اعني الهشاشة وسوء الادارة السائدين في الميدان الاقتصادي بشكل عام .

لم اكن الوحيد الذي أخذه الشغف والاندفاع. كان يشاركني فيه جميع افراد الفريق الذي يعمل معي. كانوا اربعة موظفين شباب منفتحين. ولم يكن ليمضي وقت طويل حتى اخذت اشاركهم همومي. وقد دفعنا الشغف الى العمل بوتائر مهووسة.

---

(٣)- اي بدايات القطاع الخاص في الاقتصاد.

(٤) المقصود بها المنشآت الاقتصادية الخاصة ، القائمة في معظمها على العمل العائلي.

احكموا بانفسكم: صدر قرار الحكومة بالسماح بتكوين التعاونيات في مطلع السنة. وعندما تسلمت منصبي الجديد، يوم ١٣ كانون الثاني (يناير) ، كان في موسكو اربع تعاونيات فقط. في نيسان (ابريل) من العام ذاته، سجلنا انشاء التعاونية الالف! مشاورات وتحقيقات وتجهيز ملفات ولجان... والمعايير؟ والتعرفات الضريبية؟ اي معيار نفرضه على شركات سيارات الأجرة الخاصة مثلا؟ اذا فرضنا عليهم الضريبة على اساس الارباح، كيف يعلنون عن ارباحهم؟ اليس الاجدى ان نفرض عليهم دفع ثمن اجازة العمل فقط؟ والتعاونيات؟ اذا فرضنا عليها الضريبة على اساس الارباح، فسوف تصرف الاسرة جل وقتها في قيود المحاسبة.

كانت مثل هذه النقاشات المحمومة تستهلك يومنا حتى الثالثة بعد منتصف الليل. والمساعدون منهكون من التعب. وقد تميزت بينهم بنوع خاص إلينا باتورينا بحماسها ونشاطها. ولست اخفي انني اعجبت بسرعة بتلك المرأة دون ان يخطر في بالي قط انها سوف تغدو حبي الثاني والابدي. وفي ذلك الحين ، لم يكن شيء يسمح لي بان اتوقع مصير الارمل الذي كان ينتظرني... لكن ليس هنا مجال الخوض في هذا الموضوع بل اكتفي بالملاحظة ان القدر، إذ فتح صفحة جديدة في سيرتي، ما لبث ان دفع الى مقدّم المسرح، منذ اللحظات الاولى، بجميع من قدّر لي ان اواصل حياتي برفقتهم.

في الموسوفييت، لم يرق نشاطنا للجميع. فقد رأى الكثيرون فيه، بشيء من الغيظ، نشوء نواة لقيادة اركان جديدة للمبنى الاحمر. فكيف يمكن ان يحصل ذلك في ادارة متكلفة الى هذا الحد تملك بيوت خلاء مهفهفة بما يفوق كل حد؟

كان سكرتير لجنة الحزب غورباتشوف هو اول من جاء له«الدردشة»:

ـ خلّصونا من هؤلاء القوم! لا نستطيع تحويل هذا المكتب الى... مهما يكن، تذكروا اننا في الموسوفييت...

ـ هل تريد اثارة الاضطرابات الاجتماعية؟ سألته. ان الموجة تتعاظم منذ فترة. واذا ما فشلنا في مهماتنا فانه سوف يجرفنا في طريقه.

اما سايكين فكانت ردة فعله مختلفة تماما. فمصدر سلبية ذلك الاداري العتيق تجاه التعاونيات كان غريزيا. قال ان التعاونيين لن يزيدوا في انتاج السلع او الخدمات بقدر ما سوف يضخمون الكتلة النقدية التي هي في التداول. وكان على حق. على ان اللائمة

في ذلك لا تلقى على عاتق التعاونيات وانما على الحكومة التي لم تكن قراراتها المتسرعة مناسبة على الاطلاق لمعالجة وضع بمثل هذا التعقيد.

ـ إسمع، قال سايكين بخوف، الا تخشى ان ينظّم هؤلاء التعاونيون ضدنا تظاهرة على غرار تظاهرات الاول من ايار؟

ـ ولماذا ينظمون التظاهرات، يا فاليري تيموفايفتش، ما دمنا ننسّق معهم؟

ـ انك لا تفقه شيئا. انهم موضوعيا مناهضون لاقتصاد الدولة وللاشتراكية. وانا احذّرك منهم فاذا تجمعوا على ابواب الموسوفييت، فانت الذي سوف يستقبلهم.

ـ بكل سرور! سوف اعتمر قبعتي المفضلة واظهر عليهم من شرفة الطبقة الاولى والوّح لهم بها كما كان يفعل لينين وهو يحيي الجنود ايام الحرب الاهلية.

ـ انك تقلب كل شيء الى مزاح.

واما سكرتير اللجنة التنفيذية بروكوفييف فكان دأبه تدليس المواقف تدليسا:

ـ لماذا انتم مهتاجون الى هذا الحد؟ كان يسألني. لا يليق بكم هذا الامر.

ـ وهل هذا موقفك؟ سألته.

ـ تعلم اني اسعى دوما الى التعبير عن الرأي العام.

ـ إذن ، ناقشوا الامر في لجنة الحزب فإما انكم تثقون بي لمواصلة العمل او فابحثوا عن شخص آخر لتنفيذ لمهمة. اما عن النشاط المحمومفهو أمر لا يتوقف علينا. انه يأتي من الناس الذين قرروا ان يكرّسوا انفسهم لهذه المهمة.

وقد وردتْ الينا ايضا بعض «الاشارات» المجهولة المصدر، وكان رئيس المجموعة ساشا بانين مّن استهدفه الهجوم الاعنف .

ـ هناك اشاعات متعددة عنه من بينها انه . ليس نظيف الكف. وانه يفرض خوة على التعاونيين.

ـ متى حصل ذلك؟ اي تعاونيين؟ اذكروا لي حادثة واحدة. اما اذا كنتم تريدونني ان اصرف احدهم بناء على مكالمة هاتفية او «اشارة» مجهولة المصدر فلست بفاعل.

كنا نراقب بدقة متناهية نزاهة الفريق وقد ادى هذا الى نتائج جيدة: كانت الناس تثق بنا عموما. وفي تلك الظروف المعقدة، كان التعاونيون مقتنعين بانهم في علاقتهم بالسلطة يتعاطون مع اناس شرفاء.

وكانت تلك التجربة من الاهمية بمكان انها تستحق رواية اكثر تفصيلا لو لم يطرأ تطور جديد. فبينما العمل جارٍ على اشدّه، تولى القدر مرة ثانية تغيير وجهة عملي...

٣

لم تكد تنقضي اربعة اشهر على وجودي في اللجنة التنفيذية حتى استدعاني سايكين:

ـ اجلس، قال، اريد استشارتك في امر. حالة الخضرة بائسة، والمحصول الجديد يصل قريبا، ونحن نحتاج الى رجل جديد على رأس الموساغروبروم.[٥]

ـ يشرّفني طبعا ان تقرر استشارتي في هذا الامر، اجبت. ولكني تقني لا افهم في ذاك القطاع. اذا اردتم دفن احدهم، فانا استطيع المساعدة في ذلك، بصفتي رئيسا للجنة الخدمات الاهلية...

لم ترق هذه المازحة لمحدثي لأن رئيس الموساغروبروم كان مريضاً في ذلك الوقت والبحث جارعن بديل له . ثم ان سايكين لم يكن من طبعه المزاح.

ـ لم تفهمني... ظننتُ انك ربما تستطيع المحاولة.

وهنا ... انفجرت قائلاً:

ـ ماذا تقصد ؟ انا مهندس ميكانيكي. عملت لثلاثين عاما في الصناعة الكيماوية وكنت اخصائيا في ذاك الميدان. لقد ارتكبتم اصلا خطأ عندما اجبرتموني على دخول الموسوفييت. ولكن الامر كان يتعلق بتقنيات جديدة وبالاقتصاد البلدي.. وهي اشياء قريبة من مجال اختصاصي في نهاية المطاف. اما الان فانكم تزيدون من فداحة الخطأ.

(٥)- مديرية التموين الغذائي لمدينة موسكو. المترجم.

ـ لم يكن هناك خطأ. سوف تتدبر امرك بنجاح.

هكذا انتهت المحادثة. وظننت اني قد تملصت من التعيين فلم اعد افكر فيه. الا ان سايكين عاد الى الهجوم وقال:

ـ هل فكرّت في الامر؟ سوف اساعدك.

ـ لست اطلب منك المساعدة! لا شأن لي بذلك ! ام انكم تريدون التخلص مني بكل بساطة ؟

ـ لا. لا. ماذا تقول ؟

ومرة اخرى انتهى اللقاء دون نتيجة. ثم وردت مكالمة هاتفية تستدعيني للقاء في لجنة الحزب في المدينة. كان كل شيء واضحا في ذهني. وهو ان اذهب اليهم حاملا فكرة واحدة: الصمود حتى النهاية. واذا أصرّوا، اعود لعملي السابق. فانا في غاية الشوق الى مهنتي الاصلية.

يبدو ان يلتسين كان قد تذكّر طبعي وقدّر اني اذا عاندت في شيء فلا جدوى من الضغط عليّ او الاكراه.

لم يمارس اي ضغط. ثم انه بدا مختلفا عما كنت اتوقع. كان متعبا مشغول البال تصدر عنه الكلمات بصعوبة ولكنه مع ذلك تحدث معي بحرارة واضحة .

ـ لن ادجّل عليك، يا يوري ميخايلوفتش. اني اعاني مصاعب جمة. انشأنا الاغروبروم على أمل ان الاحوال سوف تتحسن فاذا هي تسوء. ونحن الآن في حاجة الى رجل جديد في هذا المركز ولا يحق لنا ان نخطىء هذه المرة. اعرف انك تمانع. واعرف ان هذه ليست هدية. لكننا تشاورنا ...في الأمر ... وببساطة ... ارجوك ان تقبل...

لم اكن اتوقع مثل هذا الحديث قط.

كان امامي هذا الرجل القادم من الاورال والمعروف باساليبه الفجة التي لا تنفك تثير المشاكل في الموسوفييت وقد بدا مع ذلك مختلفا عن صورته. كانت تعذّبه فكرة وحيدة او قرار دراماتيكي او حدس ما وقد عرفتها ، انا الجالس أمامه ، من خلال ضباب ما لم يُفصح عنه. كان الامر شبيها باول صورة فوتوغرافية يلتقطونها لك ايام الطفولة: على

الورقة البيضاء تظهر الصورة رويدا رويدا.

اليوم وقد بات كل ما جرى بعد ذاك معروفا ـ رسالة يلتسين الى اللجنة المركزية الحزب الشيوعي السوفييتي،مداخلته في الجمعية العامة والتي أثارت الكثير من الضجيج غضب غورباتشوف، طرده من المكتب السياسي... اشعر بالحرج من التكلم عن ذلك الحدس. فقد ابدو كمن يتنبأ بالحدث بعد وقوعه. الا اني لست استطيع ان افسّر بغير تلك الرؤيا ذلك التغيير المفاجىء في موقفي.

كانت تلك برهة من البرهات النادرة المفاجئة التي يزدوج فيها النظر: اننا هنا نتحادث وننظر في الوقت ذاته الى كل شيء كأنما من الخارج. كان ذهني يعمل ببرودة كلية ويقول لي: «يا احمق، ما الذي انت مقدمٌ عليه؟ لماذا تحمل كل هذا الحمل على ظهرك؟».

ولكني وقد ادركت كليا الفشل المحتوم لكل هذه القصة، كنت ارى في موازاة ذلك انه ليس لي من خيار آخر. ولست اتحدث عن نفسي بل عن يلتسين. كان على اهبة اتخاذ قراره مع انه كان يستطيع نظريا التراجع عنه. فلو انه شك للحظة او تردد ليفكّر في الامر، لكان اطلق لي حرية التصرف انا ايضا. ولكني وجدت امامي رجلا يندفع مثل ثور هائج نحو قدره وكان هذا الرجل يطلب مساعدتي.

انها لحظة من اللحظات الحاسمة التي انعقدت فيها التحالفات الضرورية لتحقيق الانعطاف التاريخي المعروف.

ولم يكن المهم فقط اني بموافقتي، انا المحافظ المقبل للمدينة، قد كسبت ثقة الرئيس المقبل للجمهورية، فمن وجهة نظر عملية، فقد مهّدتْ تلك اللحظة ايضا لما سوف يحصل فيما بعد. ومنذ ذلك الحين، توجّب علينا ان نتعلم إمراً اساسياً هو: كيفية ادارة اقتصاد المدينة خلال المرحلة الانتقالية.

٤

عندما قرّر البلاشفة الغاء كل القوانين الاقتصادية، لا شك انهم لم يتخيّلوا كمية الامور الطبيعية التي احالوها غير طبيعية.

حتى تلك الامور التي لم تكن تطرح اية مشكلات في اي زمن من الازمنة، مثل

استقدام الخضرة من الارياف، باتت تثير مشكلات ضخمة لم يعرفها احد في العالم.

المعروف ان لينين لم يكن يثق بالفلاحين. لادراكه انهم عاجزون اساسا عن خرق قوانين الطبيعة. ولكي يجابههم بسكان المدن (اي بالـ«بروليتاريين»، حسب التعبير الماركسي) لم يجد افضل من ان يطبّق عليهم وسائل اللصوصية بكل معنى الكلمة.

كانت سياسة «شيوعية الحرب» غاية في البساطة: صادروا، أنقلوا البضائع الى المدن، خزّنوها وأحرسوها. هكذا ولدت فكرة «مخازن الفاكهة والخضرة».

ومع مر السنين، ادت مبادىء المصادرة هذه الى ولادة نظام مسخ، خاصة وانها هي التي الهمت سياسات التجميع والتخطيط المركزي. مضت المدينة الاشتراكية في تحدّيها للفلاحين فقررت ان تجمع في عنابرها كل الاحتياط السنوي من الفاكهة والخضرة، تصنّفها وتغلّفها وتعلّبها وتحفظها العام بطوله.

ليس ثمة شبيه لهذا النظام في اي مكان آخر في العالم. خذوا تنظيم تموين مدينة باريس بالخضرة مثلا. فهناك لم يسمعوا بالعنابر الجبارة التي لدينا. كل الباريسيين يعرفون سوق الجملة في ضاحية رانجيس ـ وريثة «بطن باريس» الشهير ـ الذي تصل اليه كل يوم، وتحديدا كل مساء، من كل انحاء فرنسا، بل من كل انحاء اوروبا، شاحنات محملة بالخضرة والفاكهة وكل ما يجب ان يتوافر صباح اليوم التالي على مائدة الفرنسيين.

لكن هذه البضائع لا تصل بشكل عشوائي، فهناك شبكة محكمة التنظيم ومجهّزة باجهزة الكمبيوتر والهواتف تؤمّن المعلومات في الوقت المناسب عن الاسعار وشروط التبادل. وحتى قبل زمن الكمبيوتر، لم يكن يخطر في بال اي فلاح او مزارع فرنسي ان يزرع خضارا وان يتصرف بعدها مثل طائر الكوكو الذي يترك بيضه في عش طائر آخر ويغادر.

كل شيء يتم ليلا في باريس لان الزبون الرئيسي هو ساكن المدينة. في الليل يتفحص المشتري بضاعته وهو قد يكون صاحب حانوت خضار، او مسؤول المشتريات في «سوبر ماركت»، او صاحب مطعم. فيختار ما يناسبه او ما هو الاربح له او ربما يختار ما يعتقد انه احسن البضائع. وفي الليل ايضا، يجري الدفع والقبض ونقل كل المشتريات الى المدينة.

وهكذا عند الصباح، يدخل الباريسي الى الحانوت ـ دون ان يكون بالضرورة عالما بكل عناصر هذا التنظيم ـ ويشتري الخضار الطازجة، المغسولة والمصنّفة، وهو بذلك لا يشتري منتوجا يناسب ذوقه المرهف وحسب، بل يمارس ايضا عملا يتناسب و«فلسفته في الحياة».

بعبارة اخرى، يرتاح المواطن الى شعور يساوره بان المجتمع الذي يعيش في ظله منظّم تنظيما جيدا وبان البشر الذين يحيطون به يعترفون له بحقه في الكرامة الانسانية. انه يعرف ما الذي يستطيع ان يتوقعه من مدينته وهو بدوره سوف يردّ لها الجميل في عمله وفي تعبيره عن المستوى ذاته من «المدينية» الذي بادلته اياه.

ان شراء حبة بطاطس هو عمل تفصيلي بالطبع. الا انه عمل يمكن تنظيمه بطريقة تشعرك بالقرف طوال النهار. واذا لم يكن ذلك هو الازعاج الوحيد الذي تتعرض له في يومك، واذا كانت المصاعب وانواع الكبت والاهانات تطاردك من كل صوب، فسوف ينجم عن ذلك نظام يُبليك بحالة نفسية سيئة.

والحصيلة هي «حضارة النذالة» التي تعبّر عن نفسها في الحياة اليومية. وعلى رغم اننا لا نأبه لها دوما، الا انها تمس اهم شيء عند الانسان، كرامته. وفي استطاعة «الوطنيين الروس» ان يكرروا صباحاً ومساءً ان لروسيا «طريقها الخاص» وان معايير السلوك الغربية لا تناسبنا، الا اني لا استطيع الموافقة على ان قدَر روسيا هو ان ترتضي هذه النذالة. وسوف اسوق رأياً آخر قد لا يسامحني عليه «الديمقراطيون»، وهو ان الناخبين الروس قد دعموا الاصلاحات ليس لانهم، في جمهرتهم، قد استوعبوا الحجج المعقدة للاقتصاديين، بل لانهم ما عادوا يحتملون حضارة النذالة هذه في حياتهم اليومية.

٥

هكذا كان كل شيء في موسكو منظما على عكس ما هو عليه الامر في باريس. ذلك ان حَذَر لينين تجاه الفلاحين اضافة الى الفكرة الستالينية للاقتصاد القيادي قد ولدا مسخا مخيفا.

وهذا المسخ كناية عن ٢٣ مستودعا جبارا تتسع لمليون ونصف المليون طن من الفاكهة والخضار. وقد لا يعني هذا الرقم شيئا لغير الاخصائيين. حتى انا عندما كنت اجول دوريا على تلك المستودعات واقضي فيها الليالي الكاملة، وجدت صعوبة في ان احيط ذهنيا بامبراطورية الخضار الجبارة تلك.

ان مدينة محكومة بمثل هذا التنظيم تعيش حالة قلق مروعة خلال الموسم. يجب شراء وتحميل ونقل وتفريغ وتصنيف وتعليب وتخزين هذه الكمية التي يصعب تصورها من الفاكهة والخضار. ومن اجل ذلك يجب تعبئة لا اقل من مئة الف من سكان المدينة يوميا خلال «فترة التسليم» هذه اضافة الى جميع الذي يُرسَلون الى الحقول والمزارع مباشرة، وهي عملية لا نهاية لها. فمن اجل الحفاظ على تشغيل مخازن الخضرة المتخلفة، كان يجب تشغيل ٣٠ الف موسكوبي يوميا في معالجة وتعليب ونقل كل هذه الكمية من الخضار، والزام مصانع العاصمة دوريا بتصليح المعدات والاضطلاع بمهمات عديدة غيرها لن ارويها هنا تجنبا لملل القارىء.

على ان هذا كله لن يمنع النظام من الانهيار.

ايام ميكويان، الذي كان عرّاب هذا المسخ وراعي شؤونه، كان ظهور الخضار الذابلة والمتعفنة على بسطات موسكو يعني ان مسؤولين سوف يطردون من الحزب، على اعتبار ان هذا الاهمال كان يعَدّ جريمة تخريب اقتصادية. وما ان خفّف خروتشيف الضغط على المسؤولين، حتى انعكس الامر مباشرة على بسطات الخضار فإعتاد الموسكوبيون على الجَزَر الذابل والبندورة الممعوسة.

في زمن الركود، صارت البطاطس المتعفنة رمز تعفن النظام الذي كانت مفاصله مبقّعة ببقع العفن: هنا السرقة، وهناك الغش، وهنالك الفساد، وسواها من العيوب الاجتماعية.

ومع ذلك، استمرت مخازن الخضرة حتى نهاية الحقبة البريجنيفية مع انها كانت تغذّي المتهكّمين اكثر مما تغذي بطون المشترين.

وقع الانهيار الفعلي مع فترة التحوّل الى الديمقراطية. واقلع متعهدو النقل، وهم اشبه بهؤلاء المتسكعين الذين لا يأبهون لمصير الاولاد الذين ينجبون، عن الاكتراث بنوعية الخضار والفاكهة التي كانوا يوفرونها، فتحولت العنابر الى مزابل. ثم اخذت

الحوانيت تعرض على الموسكوبيين خضارا فاسدة، والباعة يعلنون للزبائن «لا احد يجبركم على الشراء». ولم يكن للموسكوبيين خيار غير ان يشتروا و...يتذمروا.

ولم يكن كل هذا ليشغل قيادة الحزب كثيرا لولا حادثة طارئة. فقد كان التموين الغذائي موضع نقد مسموح به رسمياً في الصحافة. ذلك هو التقليد الاشتراكي: لم يكن يحق للصحافة مثلا ان تكشف العيوب في الصناعة الثقيلة او حضانات الاطفال. لكن، كان هناك فسحة يسمح فيها بنقد عدد من القضايا، بل يجري التشجيع على نقدها. وكانت مخازن الخضرة في رأس قائمة تلك القضايا الموصى بنقدها. فكل شيء مباح هنا حيث يمكن للتذمر الشعبي ان يعبّر عن نفسه بحرية كاملة. فلا يجري التستّر على العورات كما هو الحال في القطاعات الاخرى.

طبعا كان لهذا النقد حدوده. وعلى سبيل المثال فانه بعد اسبوع لا اكثر على تعييني، قرأت في احدى الصحف ما معناه: «انظروا الى لوجكوف هذا! منذ كم سنة وهو يعدنا بتنظيم قطاع الخضرة ولم يحقق شيئا! فكيف لنا ان نتحمّل مثل هذا المسؤول؟».

انه مثال كاريكاتوري لكنه شديد التعبير عن المناخ السائد. فبدلا من التحري عن الاسباب، كان النقد يتعرّض للكوادر الادارية الوسيطة. ولم يكن هذا التقليد يقتصر على الصحافة. فكبار المسؤولين انفسهم لم يكونوا يعرفون طريقة اخرى لتنفيس الاحتقان.

وفيما كان المسوكوبيون يتداولون النكتة عن الاصلاح في بيت الدعارة التي تقول «المطلوب تغيير النظام، لا تبديل المومسات»، كان قادة الحزب يبدّلون الكوادر الوسيطة من كرسي الى آخر جاهدين لاتعاش النظام الذي انتج كل هذا البغاء.

خلال صيف ١٩٨٧، كان تموين موسكو بالخضار على شفير الانهيار. فالمستودعات تعمل على نحو اكثر فاكثر سوءا. التسليمات غير منتظمة. والشعب يتهامس متذمرا ويحمّل البريوسترويكا كل مصاعبه. والمكتب السياسي يلقي باللائمة على يلتسين، الذي لم يكن وضعه سهلا في كل الاحوال.

وفي هذه الظروف، ساد الحديث عن التغيير...لا تغيير قواعد التنظيم بل تغيير المسؤولين.

٦

«الموساغروبروم»،[٦] اسم عجيب يخفي وراءه وزارة باكملها. فهو يشرف على صناعة الاغذية الجبارة، وعلى معامل استخراج الحليب، والمخابز الصناعية، والمسالخ، ومصانع التبغ. وباختصار، كان فرعا كبيرا من فروع الاقتصاد يؤمّن ١٥ ٪ من اجمالي الناتج الاهلي السوفييتي.

وكان فوق هذا كله يشرف على قطاع الفاكهة والخضار. وتلك كانت الطامة الكبرى. فجميع الذين تربعوا على عرش تلك الامبراطورية الغذائية المترامية الاطراف عرفوا نهاية خدمة سريعة وقليلة المجد. وكما يقال، فان احدا منهم لم يسجّل اسمه في سجل التاريخ، لكن ليجب الاعتراف انه كان بينهم من وصل الى ذاك المنصب حاملا من النوايا احسنها واصدقها. على ان مباديء الادارة كانت متعاكسة مع الاهتمام بتموين العاصمة الغذائي الى درجة ان تسلّم المسؤولية فيها كان اقرب الى من يرمي نفسه في بئر لا قرار لها.

وكان آخر الذين تولوا تلك المسؤولية سكرتير سابق لاحدى فروع الحزب، كوزيريف ـ دال، الذي كان يحظى بعطف عام. واذا كان لي ان اصفه بكلمة لقلت عنه انه رجل شهم. كان من الحماس والتواضع بحيث انه إعتلّ عندما شاهد الامور تتدهور يوما بعد يوم.

كنت التقيه في مطعم الموسوفييت حيث يأتي لتناول الغذاء. وكنت اراه يلتهم بصمت حزين وجبته المتواضعة مرتديا معطفاً جلدياً قديماً ثم يمضي في حال سبيله دون ان يبدر منه اي صوت وهو يمشي مشية موارية بعض الشيء.

وذات يوم ، جلست الى مائدته وقلت له: «هل تعلم يا فيودور فيودوروفتش، انهم زموا على بمسؤولية التعاونيات». فاجاب باسماً «هذه ليست هدية على اية حال» ـ قلت له: "انني فكرت ان بامكاننا تطبيق النظام التعاوني في قطاع الخضار عندكم. انها مؤسسات نشطة واقتصادية الى حد ما». واجابني بحزن: «سوف افكّر بالامر».

بعد يومين، ومثل تلميذ نجيب انهى واجباته المدرسية، انتحى بي جانبا وقال: «فكّرنا في الامر، يوري ميخايلوفتش. ماذا اقول لك؟ ان تعاونياتكم لا تزال فكرة حديثة جداً ولا

(٦)- اختصار لـ«الادارة الزراعية الغذائية لموسكو».

نعرف ما هو مصيرها. اما نحن فاننا مضطرون لإطعام الموسكوبيين. لا يحق لنا المجازفة في هذا المجال. اعذرني».

لم اره بعد ذلك وعلمنا فيما بعد انه مريض. اصيب بنوع من الذبحة الصدرية. ولكن مهما يكن التشخيص الطبي، فان الجميع كانوا يعلمون ان المرض نفسي ـ جسدي. اما التشخيص الفعلي فمختلف تماما. فالرجل لم ينجح في انقاذ الوضع بـ «اساليب اللجان المناطقية للحزب» وهو لا يجيد غيرها من الاساليب.

عندما كنت اناقشه وسط جلبة المطعم، لم يكن يخطر لي انهم كانوا في اروقة الموسوفييت يتداولون فكرة ان احل محله. ومع ذلك، فالمساعد الاول لسايكين كان يلوك الفكرة منذ زمن. وقد كان من الصعب التكهن بدوافعه. فلعله كوّن فكرة حسنة عن مؤهلاتي الادارية. لكني احسب ان شيئا آخر كان يدور في خلده. فانا ايضا نائب لرئيس اللجنة التنفيذية للمدينة، اي اني منافس محتمل له. فلماذا اذن لا يدفع بمثل هذا المنافس الى مكان موبوء، لينهي خدمته سريعا وبلا امجاد؟

لا ادري اذا كانت ظنوني في محلها. ولكن لن ادهش اذا علمت انها كذلك بعد ان الفتُ، على امتداد اربعة شهور، الاخلاقيات السائدة في الموسوفييت. حيث كان الموظفون في الغالب اداريين سيئين، الا انهم سادة في تنظيم المكائد. وفي اية حال، نشط بيستروف ـ وهذا اسم المساعد ـ في محاولة اقناع الرئيس، كما يحصل عادة عندما يكون لاحدهم فكرة في رأسه.

فوجيء سايكين بالفكرة، الا انه كان مستعدا للقرارات المبتكرة. ويسبب مرض كوزيريف ـ دال، اصبح مضطرا في الاونة الاخيرة ان يهتم بنفسه باستعراضات الفاكهة والخضار. وكان يبدو له ان كل شيء يمضي هباء: النهب والفساد، والاهمال. وباختصار: كانت كل عيوب «الاشتراكية الناضجة» تتكثف هنا، مربّعة بل مكعّبة.

والمكعّب، كما هو معروف، كبير الحجم، اذا سقط عليك اطاح برأسك.

٧

وبالفعل، فقد وقعتْ اول زيارة لي لمستودع خضار موقع ضربة العصا الغليظة على الرأس. فادركت آنذاك معنى كلمة «انهيار»، والمصير الذي ينتظر النظام الاشتراكي. اذ ان ما يجري في ذلك القطاع كان ينبئ بما سوف يجري في البلد كله.

ان الله لم يخلقني لاكون منشقاً. اذا كنت عندما اعاين نواقص معينة، تمتلكني الرغبة في تصحيحها لا في ادانتها. كما انني لا احب النقد الا كشرط من شروط الاصلاح، ولست الجأ اليه الا اذا تراءى لي خلفه عمل محدد. ولكن حتى انا، وقد كنت على اهبة الاستعداد للاستسلام لواقع الحال، لاحظت ان للقوم مصلحة في ترك المنتجات تتعفن اكثر مما لهم مصلحة في حفظها.

دعوني اولاً احدثكم عن شروط الحفظ دون ان اصفها، وآمل ان لا يتأخر صدور هذا الكتاب قبل ان تنساها الناس. كانوا يقودون الموسكوبيين دوريا الى المستودعات الكبرى مثلما يقاد التلامذة الى متحف تريتياكوف، والمشهد اياه لا يتغيّر: الوسخ ، النتن، العفن، الجرذان، الذباب، الصراصير...، بل انه لم يكن هناك دودة في مملكة الديدان الا وجدت لها مأوى في تلك المستودعات. كانوا يحفظون الخضار ـ هبة الخالق ـ مثلما تحفظ ارواح الخاطئين في جهنم في انتظار يوم الدينونة.

ثانيا، حالة التجهيز: والمفارقة في الامر ان تلك المستودعات، التي يقال ان القيادة توليها عنايتها الخاصة، كانت اشبه باليتامى. فمهما يكن نوع العتاد الذي تبحث عنه، فسوف يتأكد لك انه غائب تماماً. لا حاويات ولا بطاريات للعربات الكهربائية ولا صبّابات في منشآت التبريد. ولا حتى امونياك. كان يمكن فهم ذلك لو ان المستودعات قديمة تعمل بشروط عمل تعود الى ما قبل الطوفان. اما والمستودعات جديدة وحديثة، فالمعدات في حالة يبدو معها ان العاملين عليها يقولون في سرّهم وهم يستخدمونها «هذا عتاد جديد لن يقع في ايدي الاعداء».

ثالثا، الفوضى التنظيمية. وفيها كان يتجسد الانحطاط الكامل. ولا ازال اذكر الرعب الذي دبّ في اعضائي عندما ابلغوني عن «منجزات» نائبين للمدير في قاعدة كونتسوفا. فبعد ان عُزِل المدير بسبب سرقاته دون شك، اذا بنائبيه يعتبران ان الوقت قد حان ليشمّعا الخيط، فوقّع كل منهما امراً بصرف الآخر! ومع ذلك فقد كنت الوحيد

الذي اصابه الهلع لدى سماعه القصة. اما هم فلا احد منهم لاحظ شيئا. ولا احد ابدى اي اعتراض.

لقد بلغ الفساد حداً بات معه فضح حوادث الاختلاس تمرينا عديم الجدوى. ولم تكن السلطات القضائية تمارس دورها، الامر الذي كان يدعو للشك انها كانت تتسلم حصتها من الغنائم. وكانت الشرطة تكتفي بان تصوّر بلا كلل الحاويات الملأى بالخضار المتعفنة لتحرّك الخنجر في جراح قيادة الحزب. فيما كان مراقبو ومفتشو المالية يوقّعون بدون رفة جفن على محاضر احصاء الخسائر. اما لجان الحزب، وقد كان كل هذا مصدر توتّر عصبي دائم لديها، فكانت من التسامح بحيث بدأتْ العلاقات المافيوية تختلط بالعلاقات السياسية. الامر الذي جعل النظام شغالا في ادق حذافيره.

وبالتأكيد، وقعتْ خسائر ضخمة في المستودعات. على ان الخسارة لم يكن ينظر اليها بعين واحدة من قبل الجميع. ومع ان كل البضائع المسلّمة كانت تسجّل رسميا على انها غير صالحة، الا ان هذا لم يكن يحول دون بيعها فيما بعد في متاجر الدولة. ولما كانت المستودعات والمتاجر جزءا من شبكة واحدة، كانت تلك العملية سهلة التنفيذ الى ابعد الحدود.

وقد تتسألون هنا: هل كان جميع المسؤولين مجرمين؟ والجواب: لا بالتأكيد. لكن هذا هو بالذات بيت القصيد في الاشتراكية.

لقد كانت الامور تسير بنوع وثيق من التعاضد الى درجة انه اذا حاول احدهم

ان يقاوم او ان يرفض ممارسة هذه اللعبة، كانوا يخنقونه فورا. والخنق اسلوب

يجيدونه عندنا. ولم يخطر لي مرةً ان احلّل الطريقة التي يجري بواسطتها اقتسام الغنائم، ولكني استطيع القول ان الجميع كان يشارك في القسمة الى هذا الحد او ذاك.

وبالتالي فلم يكن احد مذنبا. وهذا في حد ذاته كان اعظم شرور «الاشتراكية الناضجة»، حيث كل واحد يستطيع ان يأخذ حصته من الاختلاسات، وان يعود الى منزله باكياس ملأى بالمغانم، شارحا لاولاده بكل طمأنينة بان السرقة حرام.

فما الذي تستطيعه والحالة هذه؟ الحقيقة انك لا تستطيع شيئا. تطرد احدهم؟ تلوم آخر؟ تساعد ثالثا؟ لم يكن لاحد الحق في ان يصدر حكما على احد في نهاية المطاف.

كانت قواعد اللعبة تبدو غير قابلة للتغيير. فمجرد وضعها موضع التساؤل يصنّفك في مصاف المنشقّين او ذوي الشخصيات المتمردة. فتجد نفسك موضع عداوة جماعية.

ولسوء الحظ او لحسنه، ادركتُ كل هذا باكرا. ولهذا شعرت بوحدة ويأس مطبقَين، خاصة بعد عزل يلتسين. ولم يكن امامي سوا امكانية واحدة: ان ابدأ من حيث انتهى سلفي. وانني اتساءل الان ما الذي انقذني. هل هو التفاني جسدا وروحا في عملي؟ ربما. وهذا امر غاية في الاهمية، لكن يبدو لي ان العنصر الحاسم هو اني خبرت الحرب منذ طفولتي.

كان لي من العمر خمس سنوات عندما اقترب الالمان من موسكو، وتسع سنوات عندما وضعت الحرب اوزارها. عرفت الجوع على الدوام خلال فترة نموي. كنت افكر دائما بالاكل مهما يكن نوعه. والجوع، خلافا للالم، شعور يلازمك مدى العمر. صحيح ان الوالدة جهدت بحيث لم نصل مرة في جوعنا الى طور انتفاخ البطون، ولكن يبقى اننا كنا ثلاثة صبية يعيشون على بطاقة تموين واحدة.

ولعل اعذب ذكريات طفولتي هي عندما كنا نعثر في مكبّات النفايات على عشبة خشنة الملمس ذات تجاعيد خضراء لها اسم رنّان ـ «بزنيكا» ـ او عندما نقصد الريف حيث ينبت الحمّيض البري او اللفت المرّ ولكنه مغذٍّ.

أما اقسى الذكريات، فكانت ايام الشتاء عندما كانوا يعطوننا مقابل بطاقات الاعاشة الخميرة بدلا من الخبز. واترك لكم ان تتصوروا المشهد: كنا نتضوّر جوعا. فتصل امي، وتسخّن الخميرة على الموقد وترشّ عليها الملح، وكان علينا ان نأكل تلك الخلطة المقرفة لان هذا ما كان يحتاجه جهازنا الهضمي.

فاذا استطعتم تصوّر هذا، فسوف يسهل عليكم فهم ما الذي تعنيه لي، وسوف تبقى تعنيه كل العمر، كلمة «بطاطس».

مُنحنا قطعة ارض في الريف نذهب اليها ايام الاجازات المدرسية «للعمل الحدائقي». وكانت امي تقول لنا: هناك في تلك الارض، تعيش شتلات بطاطس طيّبة وحية يجب الاعتناء بها لانها لا تستطيع ان تدافع عن نفسها بمفردها. كنا نصون ساقها من الصقيع، ونداريها ثم نقتلعها في الخريف ونحملها الى موسكو حيث نخبئها في القبو.

وكم من مرة، وانا على اهبة الاستسلام للنوم، كنت اتصوّر حبات البطاطس تلتصق الواحدة بالاخرى في عتمة القبو. كان ذلك اجمل ما فيّض لي ان اتخيل.

الان، وقد بلغت سن الرشد، اكتشفت حادثة فريدة. كان جميع المكلفين بالعناية بالبطاطس يعاملونها كعدو يجب القضاء عليه باكثر الطرق حذاقة. فيا له من امر شنيع لا يصدّق ولا يحتمل. لان الذين كانوا يمارسون تلك الجرائم قوم طبيعيون واذكياء وماكرون ويحسنون تدبير امورهم، دون شك.

... لا. لم اعلن الحرب على النظام، بل دافعت عن الخضار بكل بساطة...

٨

عندما يتسلّم احد المسؤولين منصبا جديدا، يجد نفسه مضطرا لتنفيذ مهمتين متغايرتين: ذلك ان تأييد النظام وتطويره شيء، و منعه من الانهيار شيء آخر تماما.

في الحالة الاولى، عندما تكون البنية متينة، وغير مهددة بكارثة، يمكن للمرء ان يأخذ كل وقته في التأمل قبل ان يغطس في المغطس. فينكبّ مثلا على دراسة طِباع الناس الذين قرّبهم القدر منه. ولكن عندما يكون كل شيء على شفير الانهيار، كما هو الحال عندنا، فلا بد من اتخاذ اجراءات سريعة لتثبيت الامور.

المهمة الاولى غاية في البساطة. وتتلخص في انه يجب جعل الناس اكثر تحسسا بالمسؤولية وتحسين الانضباط واستعادة مبدأ الحوافز المادية واعادة التوازن الى متعهدي التموين والنقل ومسؤولي المخازن والمتاجر واعادة وصل ما انقطع من علاقات كانت فيما مضى سالكة وفعالة.

وقد يقال: ان هذه مهمات جلّى! او قد يرون فيّ ذلك الفارس الهمّام المصمم على ممارسة كل الضغوط لالزام الناس بالعمل... وهذا صحيح. ولا اخفي عليكم ان هذا ما قمت به في البداية، وكانت تلك اصعب حقبات تلك المرحلة الرهيبة.

كنت اجول على المستودعات، نهارا وليلا. ولم يكن احد يعرف متى يداهمه المدير. وكانت تلك وسيلتي لفرض الانضباط على الناس. فقد إعتاد المسؤولون في الاقسام ان يعرف رئيسهم اكثر منهم عن عملهم ذاته لانهم ينامون ليلا وهو يبقى ساهرا.

طبعا، فالوصول الى العمل بعد ليلة ارق، وقد اقسمت على ان لا اصل متأخرا قط، امر بالغ القساوة، ناهيك عما يثيره من مشكلات شخصية. حيث لم تعد اسرتي تراني. وكانت المستودعات موزعة في طول المدينة وعرضها بل كان البعض منها خارجها. ولو لم تكن زوجتي تثق بي ثقة عمياء لكانت المشاجرات الزوجية اصبحت عملاً دائماً في بيتنا. ولكن لحسن الحظ، لم تكن هذه المشكلة واردة بيننا. فالاسرة الموحدة هي مصدر قوة اضافي للمسؤول. انها كلٌ متكامل، مثل الصحة الجيدة. وقد كان عليّ ان اطلق مسار الحس بالمسؤولية، وليس ما يسعفني في ذلك الا مقاومتي الجسدية.

«ان سياسة الكوادر يتوقف عليها مصير باقي السياسات». هذا ما كان يقوله البلاشفة فيما مضى وهو ما يكرره مدراء المنشآت الان ولكن بطريقة مختلفة. فما من مدير واحد يستطيع، مهما بلغت به العبقرية، ان يكبس على كل الازرار دفعة واحدة. ان لاعب الشطرنج الماهر يستطيع ان يلعب اكثر من مباراة في وقت واحد، الا ان الامر لا يعدو كونه لعبة شطرنج. وفي المقابل، فليحاول احدكم قيادة سيارتين في آن واحد على جهاز التقليد كي يفهم قصدي. فكل قرار تتخذه يجب ان يتوافر من يلتقطه منك على الفور ويفهم ماذا ترمي من ورائه. فما هي الصفات التي يجب ان يتحلى بها المساعدون؟ هل هي الصدق؟ ام الذكاء؟ ام الرغبة في كسب المال الكثير؟ ام ماذا؟ ان كل هذه الميزات مهمة ومفيدة. لكن ثمة ميزة اهم منها جميعا.

ابحث عن اناس يتمتعون بالكبرياء. يمكن مس كرامتهم بسهولة ويغضبون بسرعة اذا لم يقدّر عملهم حق قدره. اناس لا يستمتعون بالمكاسب المادية فقط، وانما ايضا بتقدير رؤسائهم لهم. احتاج اناسا يرغبون في ان يعلنوا على الملاء انهم قادرون على التغلب على مهمة ميئوس منها. وهؤلاء لا يوجد كثيرون منهم. الا انك اذا ما عثرت على قلة منهم، فتأكد ان شروط النجاح قد اكتملت لديك.

تنقلتُ من مستودع الى مستودع واقنعتني تلك الروحات والجيئات اكثر فاكثر بان ثمة جُزراً مستمرة في العمل وسط هذا النظام الذي يتفكك. هناك اناس يجهدون للقيام بعمل ما ولا يشعرون باللامبالاة تجاه ما يجري.

هكذا هي الحال على الدوام، ففي كل مؤسسة، بل في اسوإها، يوجد اناس ذوو ضمائر يريدون العمل ويستطيعونه. بل يوجد منهم من هو شغوف بعمله. وهؤلاء ليسوا

كثيرين، لكنهم موجودون بالضرورة. ان ثمة قوانين اجتماعية غير مرئية تقضي ان لا يقتصر العاملون في مؤسسة معينة على صنف الزعران. فاذا كانت الجامعة تتميز عن مأوى متشردين، فليس لان الاولى تجتذب القديسين الصغار والاخرى جلاوزة الشيطان. فالخيّرون والاشرار متواجدون في كل مكان، ومثلهم اللصوص والصادقون. لكنهم يتواجدون بنسب متماثلة. فالانسان كائن قابل لان يتكيف بسهولة مع ما يرغبه منه محيطه وينصاع له.

فكيف نعثر بين مئة الف شخص على بضعة افراد مهتمّين بالقضية؟

كيف العمل لكي يعرّفوا عن انفسهم ولكي نجذبهم الينا من اجل تكوين نواة صلبة؟ ان السلوك المطلوب يسهل التعبير عنه: «لا تلعبْ مع هؤلاء القوم لعبة القيادات انما اعرضْ عليهم المساعدة». إجهدْ لكي يرى القوم ان مديرهم حلاّل مشكلات ومفيد لهم وانه بالتالي خليق بالعمل معه.

رحت اجول بين الوزارات منتزعا المعدات والتجهيزات انتزاعا مستعينا على ذلك بتجربتي كمدير مصنع. وبفضل تنقلاتي هذه واتصالاتي الهاتفية واللقاءات، تمكنت من الحصول على عربات نقل كهربائية بلغارية ودروع للغرف المبرّدة وحاويات وقطع غيار وامونياك. وقد يقال ان كل هذه نثريات. وهذا صحيح لكنها نثريات يتوقف عليها ما اذا كان الناس سوف يُقبلون على العمل او ينهار كل شيء.

وأدرك الناس اننا نساعدهم، وقد بدا ذلك غريبا بعض الشيء لانهم لم يكونوا قد عرفوا ذلك من قبل. فاخذت الامور تتحسن ببطء وبدأ البعض يبدي شيئا من الفضول. صحيح انهم لم يكونوا قد بلغوا مرحلة الحماس بعد لكنهم كانوا يبدون اهتماما خفيفا ولسان حالهم يقول: «انظروا الى هذا! انه يجيد شيئا اخر غير اصدار الاوامر!».

وهكذا اخذ كل واحد يكشف عن شخصيته وانكبّ البعض على العمل بحماس واستمتعوا بالنجاحات، فيما حزن البعض الاخر لاني لم افقه اشاراتهم ولم «اتصل» بهم وكان لا بد من صرف البعض الاخر من العمل. لقد كان ضرورياً ان تأتي ردة الفعل فورية. ويجب القول ان الطبيعة البشرية ذات طاقة جبارة على التكيف. فهي تستجيب استجابة رائعة للطريقة التي تقاد بها.

وهكذا، ففي موازاة اعادة ترتيب العمل، اخضعنا انفسنا لامتحان متبادل. ففي

البدء. كان رجال الاغروبيروم يشعرون تجاهي بخوف شديد. ومن خلال مروري السريع في اللجنة التنفيذية، تسنى لي الوقت الكافي لان اكتسب سمعة الرجل «الجرّافة» الذي ينبغي الحذر منه، على ان الوسط الذي كنت اتحرك فيه لم يكن سهلا هو ايضا. فمن خلال الخنوع الظاهر، كانت تتبدى نظرات قاسية: من هو هذا الرجل؟ هل يمكن الركون اليه؟ هل يجب شراؤه بالمال؟ ام كسره، مثلما فعلنا بالذين سبقوه، باغراقه في المصاعب والاخفاقات على انواعها؟ ولم يكونوا يفتقرون لوسائل تحقيق ذلك. فالجماعة الفاسدة تجيد تدمير الافراد. ولو اني اخترت المجابهة، فالمؤكد اني لم اكن لاصمد في وجههم الى موعد حملة تسليم المنتجات. وهي فترة مميزة تتدفق فيها الى موسكو من زوايا البلد الاربع المحاصيل السنوية من الخضر والفاكهة. وكان يجب استقبالها وتكييفها وتوضيبها وتبريدها ومعالجتها...

خرجنا سالمين من تلك المعمعة، وانشأنا مركز عمليات سُمِحَ للشاحنات ان تفرغ حمولتها على الفور حتى لا تتعرض المنتجات للتلف النهائي. ونجحنا في ذلك. ولست ادري الى اي ربٍّ اتوجه بالشكر، الا اننا ادخلنا الكميات الضرورية بل اكثر منها بقليل. ومع ذلك، فقد بيّنت لي تلك التجربة اننا لن نصمد طويلا على هذه الحال.

اولا، بسبب مسألة الموردين. وكان منهم ١٢٠ الفاً يجبرهم النظام على دفع الخوات لـ«المركز». وكانوا لا يزالون يرضخون للامر الواقع. الا انهم يفعلون ذلك بسوء نية متزايدة الوضوح، فيبعثون الينا باسوإ ما عندهم من منتجات، مثل حمولات البطيخ المليئة بملح البارود او البطاطس المصابة بداء خنفساء البطاطس. ثم ان السوق كانت معدومة. فالتنظيم الجامد لـ«التسليمات» يجعلنا نتكل على الطلبيات. وغالبا ما كان سائقو الشاحنات المرسلون الى موسكو لا يعرفون اين يسلّمون حمولاتهم. فيحتشدون تحت نوافذ الموسوفييت ويطلقون لابواقهم العنان. فكنتَ تلمس في اصوات ابواقهم كل هياجهم العصبي وبداية النهاية لهذا النظام من التسليم.

ثانيا، الهدر في المستودعات. وكان يبلغ ٣٠٪ !

واخيرا، مسألة «المتطوعين». وقد اخذنا نتحسس بان احدا لن يضمن مائة الف متطوع للعمل معنا. فالمنشآت والاجهزة المختلفة تزداد تلكوءا في ارسال موظفيها للعمل في المستودعات. وكان علينا ان نعدّ انفسنا لتقبّل الفكرة القائلة ان الاساليب الآمرة سوف تتعطل قريبا.

كان علينا ايضاً، نتفيد مهمة استراتيجية تتخلص في تشييد قطاع رائد في كل مؤسسة، في وقت كان الاقتصاد الاشتراكي قد بدأ في الانهيار.

لم يكن شغلي الشاغل ان انتقد غورباتشيف او ان انتبأ بالانهيار الحتمي للاقتصاد. فقد سبق لي القول اني في طبعي لست بمنشقّ بل انا ناشط في ميدان الاقتصاد. ولست احبّ التذمر بل اود العمل من اجل تحويل القطاع الذي انا مسؤول عنه ليعمل وفق قوانين السوق. للتوّ وحالاً. وإلا فانه سوف ينهار بدوره.

اي ان موسكو سوف تحرم نهائيا من الخضار.

٩

بدأتُ بزيارة لوزارة المواصلات. وكانت المنتجات قد بدأت تتلف خلال نقلها بالقطارات. كانت العربات المحملة فاكهة وخضاراً تتقاطر على موسكو من كل حدب وصوب. لكن عندما يجري تفريغ خبيصة دبقة ونتنة فان احداً لم يكن يعير الامر اي انتباه ولم يكن عمال سكك الحديد يعتبرون انفسهم مسؤولين عن نوعية البضاعة المشحونة.

ووجدت نفسي في مكتب وزير المواصلات القي خطبة نارية: تأتينا البندورة من آذربيجان حيث المفتشون التابعون لادارتنا يختارون منتجات من الدرجة الاولى. وعندما تصل البضاعة الى موسكو، نكتشف ان نوعيتها قد انخفضت بنسبة ٢٠٪. هذا اذا اكتفينا بالقاء نظرة سطحية على البضاعة. ولكن ثمة مؤشرا آخرا نسميه «الحد المقبول» اي ان الثمرة تصلنا متماسكة ولكنها سوف تفرط وتموت منذ الغد. وهذا يعني ان الثمرة كان لها شكل مناسب الا انها قد استنفدت طاقتها على البقاء.

وانصت الوزير الى حديثي دون مقاطعة. اسمه كوناريف وهو رجل صلب ومستقيم وقاطع. وكانت العادة المتّبعة انتاج وزراء من نوعيته.

انا اتكلم وهو صامت. وعندما انهيت حديثي وسكتت وجدته هو ايضاً وقد التزم صمتاً تاماً... ثم قدم لي عرضاً مميزاً عن التقنية البيرقراطية قائلاً:

ـ محاضرتك مفيدة. ولكني لست ادري ما هي شكواك من وزارة المواصلات.

وسألته: الم تفهم؟

فقال: لا. لم افهم. اخمّن تخميناً فقط الى اين تريد ان تصل.

وقلت: آمل ان تخبرني بما خمّنت.

فقال: حسناً، فانا اعتقد انك تريد تحميلي المسؤولية عن اخطائك.

ولم اجد الكلمات المناسبة للتعبير عن ذهولي. كان يعتقد انه يفهم كل شيء، واخيراً قلت له:

ـ إسمع. دعنا نجرّب الاتي: تتولون انتم شراء البضاعة في اذربيدجان وتدفعون ثمنها من ميزانيتكم وتنقلونها الى موسكو ونحن نشتريها منكم هنا.

كان الامر غاية في البساطة. ولكن الرجل الجالس امامي خليفة لازار كاغانوفتش،[٧] والبنية المستعصية كليا على اي تغيير ترفض تحمّل المسؤولية وهي التي يجب توزيعها، في نظام معافى وطبيعي، على كل الافرقاء ثم نظر الوزير اليّ وقال:

ـ يبدوا انك لم تقرأ قانون سكك الحديد جيدا. اني انظر الى البندورة التي تشحنها بواسطتنا على انها مسامير او هي عوارض معدنية. خذ عربة قطار واملأها واحكم اقفالها وقلّ لنا الى اين تريدنا ان نوصلها لك. واذا شئتم، تولّوا انتم حراسة العربة بانفسكم حتى لا يفقد منها شيء او يتلف. فهذا الامر لا يعنينا. لكن تذكروا جيدا انكم لن تجبروا وزارة المواصلات على ما تقترحه ابدا، هل تسمعني جيدا؟ ابدا.

وهكذا انتهت المحادثة. وقلت في نفسي: تباً، لن اكون جديرا بسمعتي اذا انا لم ابذل محاولة اخرى. واخيراً قلت للوزير:

ـ حسناً. دعنا نبسّط الامور. هناك معيار خفض النوعية خلال النقل. فاذا نجح رجالك في نقل خضار افضل نوعية من المعيار المعتمد، سوف تقبضون مكافآت هامة من الموساغروبروم قد تصل الى مبالغ ضخمة.

لكن عبثاً حاولت فقد كانت النتيجة هي هي، وقال الوزير:

(٧). احد اقرب مساعدي ستالين وقد تسلم حقيبة وزارة المواصلات لمدة طويلة وحمل مترو موسكو اسمه لفترة من الزمن. المترجم.

ـ يبدو انك لم تفهم يا رفيق لوجكوف. نحن لا ننقل خضارا. اننا ننقل شحنة من البضائع، ولا يعنينا ان نعرف ماذا تضع في عرباتك. لا يجوز التهرّب من المسؤولية. ارى انهم وضعوا على رأس الاغروبروم رجلا يحاول، منذ خطواته الاولي، التهرب من المسؤولية عن الاخطاء الفادحة التي ترتكب في جهازه.

وهكذا انتهت المحادثة.

عدت الى مكتبي وتصفحت النظام الاساسي لسكك الحديد. وكان بمثابة دستور لامبراطورية حقيقية وضعه عمال سكك الحديد في الثلاثينيات ولم يكونوا معنيين باي شيء يهمّ المستهلكين بل قُلْ انهم حجزوا لهم المقاعد الخلفية.

وبعد ذلك، ارسلنا جملة رسائل الى الحكومة نقترح فيها ان يضاف الى النظام الداخلي اللعين مادة تتعلق بمسؤولية الناقل عن نوعية البضائع التي ينقلها. على ان مجلس الوزراء ولجنة التخطيط لم يكونا في وارد الاستماع الى اي شيء عن هذا الموضوع. وهكذا، لم يكن اقتراحنا سوى سبب لاثارة ردود الفعل المعاكسة.

ومنذ ذلك الحين، اخذتْ وزارة المواصلات تنتقدنا بشراسة كلما طرحت قضايانا في اللجنة المركزية او مجلس الوزراء. وفي كل الاحوال، لم تكن وحدها في هذا المضمار.

١٠

ومع ذلك، فكلما كثّفنا الجهود لايجاد ما يشبه الترتيب في النظام القائم (وهو سيء وعديم الفعالية لكنه كان شغّالا فيما مضى) كلما اتضح لنا ان منعه من الانهيار عملية مستحيلة. كان مكبّلاً بآليات تعتمد على الاوامر الصادرة عن الحزب وكانت تلك الآليات تتلاشى امام اعيننا.

مرّت لحظات اجتاحني فيها اليأس القاتل. واذكر انني خلال احدى السهرات «الاحتفالية»، كما كنا نسميها آنذاك، اعلن الممثل غينادي خازانوف على المسرح ان موسكو «مدينة البندورة التي تبقى فجّة ابد الدهر». وكنت في القاعة وبدا لي أن الممثل يحدّق فيّ، ثم انفجرتْ القاعة بالضحك. ومن طريق المصادفات انني ذهبت بعد انتهاء العرض الى مستودع تعالج فيه البندورة فتصوّروا مدى يأسي وشعوري بالذل. وبالفعل

لم اكن اخشى العقوبات. فقد اعتراني شعور آخر. كنت حانقا الى ابعد حد. فقد مُسّت كرامتي وطعن شرفي كرجل في الصميم. وهذا ما كان يحفزني عادة على العمل. ولهذا كنت اجهد لكي اضم الى فريقي اناسا يسهل مسّ كرامتهم. فلا يمكن استبدال الطبع بالرغبة في العمل ولا بالذهن النافذ ولا بالموهبة.

كنت اتجول وسط «البندورة الفجّة ابد الدهر» فالفيتها شبه متعفنة. وكنت ادري لماذا هي على هذه الحال. فانا قادر على ان اتابع رحلتها ابتداء بوضع خطة التسليم وانتهاء بظهور البندورة على بسطات الخضار. وفي كل مرحلة من تلك المراحل. كان الذين يلمسونها يساهمون بقسطهم في اتلافها، إذ يعالجونها دون دراية. ولقد كان بالامكان مطاردة هؤلاء جميعا ابد الدهر. الا انه ما من منطق شيطاني يقود الى ذلك السلوك. فالمشكلة ان هناك نظاماً متكاملاً وكان يجب قيام نظام آخر بدلاً عنه لاداء المهمات على وجه افضل.

كان كل شيء واضحا من الناحية النظرية. وكذلك كانت ملامح بنية السوق المستقبلية اوضح. وهي لا تقتضي اكثر من تعديل في نظام التسليم وانشاء اسواق البيع بالجملة وفصل المستودعات عن المخازن. وهي امور تبدو بسيطة. ولكن ما اسهل تحديد الهدف وما اصعب بلوغه. فقد استطعنا تحديد الهدف. والمجتمع باسره يحلم بالسوق الا انه يستحيل عليه انشاؤها. ذلك ان الفلسفة العامة للفكر الاقتصادي كانت لا تزال تختصر بالمركزية. وما زال الناس يتذكرون لجنة التخطيط (غوسبلان) ولجنة التموين (غوسناب) والموازنات الممركزة وما الى ذلك... ومن جهتي لم اعثر على عالم اقتصاد واحد يستطيع الغوص في النظام وتغيير فرع من فروعه. وحدهم الشعبيون المعزولون ومثيرو الشغب يتجرأون على وصف حسنات اقتصاد السوق.

لم يكن هذا ليكفي الاداري الجاد الراغب في معرفة لا فقط ما الذي يتعيّن عليه القيام به بل وايضا كيف يمكنه تحقيقه. فبالامكان تدمير البنية القائمة دون تشييد بنية بديلة غير ان الكلفة سوف تكون عندئذٍ مرتفعة جداً، ولعل اخطر الافكار المسبقة الغالية على قلوب الاصلاحيين الروس، هي، في رأيي، ظنّهم ان ما نودّ بناءه طبيعي جدا. و مثلما كان لينين يعتقد بان العلم قد برهن على ضرورة المساواة الكونية، كان غورباتشيف يظن انه يكفي تدمير اسس النظام السوفييتي لكي تنهض دعائم السوق من تلقاء ذاتها على انقاضه. ولم يكن وحده في ظنه هذا، بل كان يشاطره اياه اكثرية مستشاريه الذين

ينطلقون من فرضية تقول انه يكفي تخفيف الضغط عن الاقتصاد لكي تتكون البنى المرغوب فيها.

والواقع ان تنظيما جيدا لا يمكن ان يولد ولادة عفوية او ان ينمو مثل عشب بري في حقل مهجور فهو نتاج عمل دؤوب وتدقيقات ميكانيكية تأخذ بالاعتبار الظروف المحددة والخصائص المحلية وعادات الناس. انّ السوق ثقافة بالغة التعقيد تفترض جملة من الشروط يرغب الانسان من خلالها (واشدد على «يرغب») في انتاج ما يحتاج اليه وفي تسليمه حيث يوجد عليه طلب.

ولقد بيّنتْ تجربة «المعارض» مدى تعقيد كل هذه العملية. تتذكرون المصطلح؟ مبدئياً كان يفترض بالمعارض ان تكون شبيهة بما شاهدناه في الخارج اي: التسليم المباشر للخضار من المنتج الى المستهلك. لكن هناك، في باريس، تعمل الناس وفق قوانين السوق، وعندنا يعملون بالاكراه. هناك توجد الحرية. وهنا الاوامر. والفلاح الفرنسي يسلّم منتوجه ويعود الى بيته، ولا يلزمه احد بالبقاء اياما بطولها قرب شاحنته لكي يبيع منتجاته. كانت «معارضنا» تفتقد الى ما هو اساسي، اعني البنية التحتية المتطورة التي تحوّل عناصر منفصلة بعضها عن بعض الى جهاز يعمل بقوة اندفاعه الذاتية ويكون اشبه بكائن حي. فعلى الانسان ان يعمل لكي ينفث الربّ فيه الروح، تماما كما حدث عند الخلق.

الى هذه الاعتبارات العامة التي تظهر المأزق الذي وجدتني فيه، اضيفت اعتبارات تخصّني شخصيا. فطالما بقي يلتسين ممسكاً بزمام الامور، كنت اشعر ان لي «ظهرا» قويا اعتمد عليه. يهاتفني يوميا ويسأل: «قل لي، بكم بعتّم اليوم؟» وعندما سمع في آب رقم ١٢٫٠٠٠ رويل، كاد ان يجنّ من الفرح، كأننا ربحنا كأس العالم في كرة القدم. الا انهم عزلوه في اكتوبر فادركت ما كنت غافلا عنه من قبل.

ويبدو ان الموظفين لا ينسون ابدا من هو عرّابك. اي من هو المسؤول القيادي الذي عيّنك في المنصب الذي انت فيه. فحلقات السلسلة متراكبة من اسفل السلم الى اعلاه بحيث تتشكل منها بنية مستقلة جبارة. على ان الجهاز القيادي لا يبدو متناغما الا اذا نظرتَ اليه من الخارج. فالواقع انه مشغول حتى ادق تفاصيله. والكل يعرف من يدعم جاره. وهذه المعلومة اهم من سيرتك الذاتية وكفاءتك. وهي لا تفارقك ابدا.

ولذلك، فبعد عزل يلتسين، لم تحجم قيادة الحزب عن مساعدتي وحسب، بل لم يأتني منها الا الازعاجات. فلا يكاد يمضي اسبوع الا واتلقى تهديدات تصل الى حد الاهانة. فاجيبهم:

«اطردوني! ساكون في غاية السعادة إذا غادرت هذا المكان!».

على انه لا يبدو ان طردي كان يلائمهم. لم يكن جهاز السوفييتات يعمل في الفراغ. كان منظما بطريقة خفية بحيث يحطّم اصلب شعور لدى الانسان، وهو ثقته بنفسه. ثم انه لم يكن قد آن الاوان للا ستغناء عن خدماتي بعد. وسوف اتوقف عند هذا المأزق لابيّن كيف يولد القرار الجدّي عند القائد.

فخلافا لـ«الاديولوجيين» الذين تبدو لهم الامور واضحة على الدوام، فالقائد الاداري ينطلق من وضع مقفل يتعذّر فيه تحقيق ما يجب تحقيقه بمثل ما يتعذر ترك الامور على ما هي عليه.

هذا العذاب يغرق ذهنك في متاهة حقيقية وفي فوضى من الافكار والارادات. ومن هنا، من هنا فقط، يولد قرار الاداري. وهو قرار لم يكن ليخطر على بالي لو اني سلكت الطريق المنطقي لاتخاذه.

١١

بدت الفكرة بسيطة مثل مضرب لعبة الهوكي. كانت الخضار تسرق من المستودعات وتباع في المتاجر. وكان في العملية لص ثالث هو متعهد النقل.

ووفقا لقانون اللصوصية، فان اقتسام المسروقات كان يجري بين ثلاثة: يذهب ثلث للذي خزّن البضاعة، وثلث للذي نقلها، والثلث الثالث للذي باعها.

وخطر لي سؤال: ماذا لو اقترحتْ الدولة على عمال التخزين ان تعطيهم النصف بدل الثلث، فهل تبقى لديهم رغبة بالسرقة؟. وللحال استدعيت المدراء العاملين في جهازي وقلت لهم:

ـ سأقترح عليكم الآتي: اذا نجحتم في المحافظة على كمية من البطاطس تتعدى المعيار الرسمي، تبيعونها علنا بواسطة المتاجر. اي: بطريقة قانونية. فساقسم العائدات بحيث يذهب نصف للدولة ويذهب النصف الاخر الى جيوبكم.

واجهوني بردود افعال متشككة.

ـ انت محقّ، يا يوري ميخايلوفتش، انها فكرة جيدة. ولكنها لن تؤتي ثمارها. لاننا مهما بذلنا من جهود للمحافظة على البطاطس، لن نصل ابدا الى مستوى المعيار الرسمي.

ـ اي معيار؟

ـ المعيار الرسمي، معيار الواحد بالمئة.

عندها فقط ادركت كل الشذوذ الذي يقوم عليه النظام. فعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي نتكبدها خلال عملية الحفظ والتي تصل الى ثلث كمية البضاعة المخزونة، فقد كان هناك معيار للتلف لم يخطر في بال احد ان يعيد النظر فيه ابدا ـ آه، ان الغيظ يخنقني ـ معيار تلف بنسبة ١٪ من الكمية!

ولم يكن احد يأبه لوجود مثل هذا المعيار الخرافي والسخيف والكاريكاتوري. ومع ذلك فهو موجود وكانت الهيئات الحزبية تتذكره كلما ارادت التخلص من احدهم. وفي هذه الذهنية بالذات كان يكمن كل منطق التشريع البلشفي وخلافا لما هو موجود في البلدان الطبيعية، حيث تسنّ القوانين لحماية الذين يتقيّدون بها، فالسلطة السوفييتية حدّدت هدفا لها هو تحويل الشعب كله الى قطيع بلا دفاعات. فالمواطن يجب ان يعيش في ظل شعور بان الحرية والحياة الكريمة هما منّة من الدولة. والا كيف نفسّر سنّ مثل هذه التشريعات التي يستحيل التقيّد بها؟

في البلدان المتحضرة تبنى القواعد القانونية دائماً على مبدأ النفي: «لا تقتل، لا تسرق، لا تشهد بالزور». اما الباقي فمسموح به في حماية القانون. لكن السلطة السوفييتية وضعت معاييرها بالارتكاز الى انجازات مثالية لبشر مثاليين. وبالتالي، فعلى الرغم من ان الفرد يعمل، فلم يكن له الا ان يخرق القانون ويتجاوز المعايير، فيرتكب بذلك التجاوزات ولا يبقى حراً الا اذا تغاضت الدولة عن تجاوزاته.

وتابع المدراء ردود فعلهم، وقال واحد:

ـ كيف يمكننا «تجاوز المعيار»، فاذا كان تلف البطاطس مثلا لم ينخفض مرة عن الـ ٩٪ واذا لم ننجح ابدا في تعديل المعيار، فلا جدوى من المحاولة اصلا.

لكنني، رغم ذلك، حاولت. فذهبت الى مؤسسة الابحاث عن الخضار وسألت:

ـ من اين اتى هذا المعيار؟ لم يكن احد يعرف. قيل لي انه يعود الى ايام ليسنكو.(٧) اما الابحاث، فانها تبيّن ان النسبة المعقولة هي ٥٪ في احسن الاحوال واستثنائياً ٤٪. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من قياس درجة حامض الاسكوربيك في الخضار وبرمجة مُهَل التسليم كما هو حاصل في الغرب.

ـ وما هي النسبة الممكن اعتمادها عندنا؟

وافق العلماء على احتساب النسبة. فوقّعت معهم عقدا ليجروا ابحاثهم. وجمعوا البيانات وفقا للمناطق المناخية المختلفة. وقارنوا ما توصلوا اليه بنتائج تجاربهم السابقة. فجاءت النتيجة تؤكد توقعاتنا: النسبة الطبيعية لتلف البطاطس هي ٩٪ (وهي ١٨٪ للملفوف وهلم جرا).

ها نحن عند منعطف قصتنا. لكنني لم البث ان اتخذت قرارا شخصيا قدمته على شكل مشروع قانون الى اللجنة التنفيذية لموسكو، ادخلتُ بموجبه معايير جديدة خاصة بالمدينة. كانت تلك قفزة الموت، كما يسمونها في السيرك. ولكني قفزتها دون شبكة امان. فإما ان ادمّر هذا النظام او لا الومن الا نفسي.

وجمعت المدراء ثانية. وقلت لهم:

ـ هذا هو المعيار الجديد، وهو معيار حقيقي. المستودع الذي يحقق نسبة تلف ادنى من المعيار يستطيع ان يبيع البضاعة الفائضة وان يحتفظ لنفسه بنصف الارباح. لا الثلث. هل فهمتم؟ النصف!

لقد ادركوا ذلك منذ المرة السابقة وعلى نحو افضل مما كنت اتوقع. ووضعوا نظاما جديدا يرمي الى تشجيع العمال وليس فقط المدراء. وبناء عليه، كان علي ان اتحقق من ان الجميع قد ادرك معناه. وهكذا، زرت مستودع سفردلوف على سبيل المثال وسألت العمال: «لقد تسلمتم البطاطس؟ هل سمعتم بالمعايير الجديدة؟ هل تعرفون كم ستحصّلون اذا كانت نسبة التلف ادنى من المعيار؟»

لكن احداً لم يكن يعرف شيئا عن الامر.

وعندما احتسبنا النتائج في الربيع التالي، لم يصدّقها احد. ففي موسم واحد، وفرّنا نصف ما كنا نخسره سابقا. وذلك في المستودعات ذاتها ومتعهدو النقل لم يتغيروا ولا

تغيّر الموظفون. وفي الصيف، حصلنا على حق بيع ما قد وفرّناه. وكنت قد وعدتهم بنصف الارباح. وحبس اعضاء الجهاز انفاسهم. هل سيفي لوجكوف بوعده؟ هل سيدفع؟ ام تراه سوف يخدعنا في اللحظة الاخيرة؟

لن اروي لكم التحذيرات والتهديدات التي انهالت علي. ولا عن القانونيين والمحاسبين والله اعلم من هم ايضا وقد ناشدوني جميعاً ان لا افي بوعدي قائلين: لن يغفروا لك. سوف يقدمونك الى المحاكمة. كيف يعقل ان يقبض وكيل عمال، دفعة واحدة، مبلغا من المال يسمح له بشراء سيارة «جيغولي» ويقبض فوقها اجرته الشهرية؟ وباية مناسبة؟

لكن لم يعد بالامكان التراجع وشهد الجميع ان الوعد احدث تأثيرا عظيما في معنويات العاملين. لقد تكيّف النظام مع الشروط الجديدة. ولم يعد من حاجة الى فرق خاصة لالزام الناس على الحرص على نوعية المنتجات المسلّمة او على حفظها على نحو افضل او على العناية بالمعدات والتجهيزات. بل ان المناخ السائد في اماكن العمل تغيّر برمته. وهكذا، صدر قرار خاص بدفع علاوات تبلغ نصف قيمة المنتجات التي انقذناها من التلف في كل القطاعات حيث كانت نسب التلف ادنى من المعايير المعتمدة.

وساد فرح صادق. وتقاطرتْ عليّ التهاني. ولاول مرة، كانت حسابات نشاط قطاع الفاكهة والخضرة تظهر منحى بيانيا يتجه الى الاعلى، الامر الذي افسح في المجال كي نتجاوز الازمة. وهنا، كما في المسرحيات الهزلية، دخلتْ شخصية جديدة الى المسرح.

كان اسمها «لجنة الرقابة الشعبية».

واستدعتني اللجنة العتيدة لـ«القاء الاضواء» على نتائج العمل...

١٢

وسألتهم:

ـ اي ضوء يجب القاؤه؟ لقد حققنا نتائج افضل من كافة نتائج المواسم السابقة.

وبعد وقفة مهيبة قال عضو اللجنة:

ـ نعرف ذلك. فهو امر طبيعي. ثم توقف مطولاً هذه المرة... واضاف: بل اقول: انه يتعيّن عليكم تحقيق المزيد من التقدم.

وقلت:

ـ هذا صحيح. يجب تحقيق تقدم في كافة المجالات. لكن هذا لا يلغي ان احدا لم يحقق ارقاما مماثلة في السنوات الماضية. هذه هي، امامكم. انها نتيجة التجديدات التي ادخلناها باعتمادنا الحوافز المادية في مجال حفظ الخضار. ام تراكم تشكّون في هذا الامر.

وقالت اللجنة:

ـ كلا. يمكنكم ادخال تجديداتكم. وبعد وقفة مهيبة اخرى قالوا: ولكن يجب ان يكون كل شيء... خاضعا للقانون.

وسألتهم:

ـ اين ارتكبنا مخالفة للقانون؟

وقالوا:

ـ كيف ذلك؟ انها مبادراتكم! الاعتباطية. وتعديلكم المعايير! التي وضعتها الحكومة! من اجاز لكم ذلك؟

نعم...لقد وجهوا اليّ ضربة كان الرفاق حذروني منها. فاخرجت من جيبي مرسوما زودني به القانونيون يجيز للجان التنفيذية بان تحدد المعايير والمعدلات الخاصة بها في ظروف محددة. ولو كنا في وضع طبيعي، لكانت هذه الوثيقة انقذتني. لكن الوضع لم يكن طبيعياً. وكانت هذه الوثائق تحتوي غالبا على كمية من المتناقضات بحيث درجت العادة ان يواجهها المفتشون بحرفية النص، ما يوفر عليهم المتاعب اللاحقة.

وقالت اللجنة:

ـ ليست هذه هي الوثيقة المناسبة. فهناك مرسوم صادر عن وزارة الزراعة في الاتحاد السوفييتي (اي ما يسمّى الان «الاغروبروم») تحصر فيه الوزارة بنفسها حق تحديد تلك المعايير. والوزارة لم تصادق على نسبة الـ ٩٪! فعلى اي اساس اتخذتم قرارا

يؤدي الى إحداث ضرر مادي فادح في حق الدولة؟

وسألتهم:

- واين هو الضرر؟ ان الامر على عكس ذلك، فقد حققنا ربحا للدولة!...

وقالت اللجنة:

- انتم دفعتم علاوات بطريقة غير قانونية. بلغت عدة ملايين من الروبلات.

كان الرقم صحيحا. ومن الواضح انهم اعدّوا ملفاتهم بعناية. لا ادري من الذي اعطاهم هذه المعلومات الا انهم كانوا ملمّين بكل شيء. ما العمل؟ بل ماذا يمكن القيام به في مثل هذه الظروف؟ انت في حضرة رجل يبدو عاديا، تشرح له امورا بسيطة ومعقولة وهو ينظر اليك مثل قط يتربّص بفأر.

وقلت له للمرة الالف:

- اريد ان اقول لك شيئا بسيطا. لقد بعنا هذا العام للموسكوبيين ما يزيد بنسبة ٥٪ عما بعناه في العام الفائت دون اية زيادة في حجم الاستثمار. فاحسب هذه الزيادة بالروبلات. واقسمّها الى نصفين. نصف الى الدولة والنصف الآخر الى العاملين الذي حافظوا على المنتجات من التلف. فاين هو ا.ل.ض.ر.ر.؟

فرد علي حاسماً:

- لقد سبق لك ان استخلصت هذه النتائج. لكنها لا تجيب على مسألة قانونية احكامكم. في المرة القادمة، احمل لنا تفسيرا رسميا عن المرجع الذي اخذتم منه معياركم. والان، اعذرنا فاننا مشغولون.

وصدمت. اذ مهما يكن من امر، فقد كانوا في حضرة النائب الاول لرئيس اللجنة التنفيذية لمدينة موسكو. وهو شخصية لها وزنها في التراتبية الحالية. وفي جميع المناسبات التي يظهر فيها «الاحبار الكبار»، كانوا يجلسوننا على المنصة الرسمية. صحيح انهم يضعوننا في الصف الاخير ولكن اذا ما نظرتَ الينا من الامام، تلقانا جالسين تماماً خلف الاعضاء المرشحين للمكتب السياسي. وقد ظننت ان في ذلك حصانة لي لكنني كنت مخطئا. اذ وحدهم الحماة الذين في المراتب العليا يمكنهم تغطية

مثل هذه الحالة. وانا لم اكن محسوبا على اي منهم، بل اسوأ من ذلك، كنت محسوبا على يلتسين المغضوب عليه.

ولم يبقى امامي سوى ان اذهب لمقابلة موراخوفسكي في الادارة العامة للزراعة والغذاء (الـ«غوساغروبروم») وكان شخصية لافتة. كان جِدّاً يحلم به جميع الاحفاد. الا انه لم يكن يفهم شيئاً. وكانت ميزته الاساسية تتلخص كما يقال، في انه من منطقة غورباتشيف. علما انه لم يكن اكثر من مدرّس غناء او ربما كان مدرّس رياضة. ومهما يكن من امر، فلو لم يكن وزيرا، لكان رجلا ساحرا.

وعندما التقينا بادرني قائلاً:

ـ كيف لي ان اعارض مثل هذا الامر، يا يوري ميخايلوفتش؟ هل انا اعمى ام ماذا؟ اتعتقد انني لا ارى ان الامور تتحرّك؟ في السابق، كانوا يؤنبونني بسبب مدينتكم موسكو هذه. اما الان، فيبدو لي ان الامور تسير على نحو افضل.

وقلت له:

ـ اذن، فانت ستساعدني. فتؤكد لهم انك موافق على طريقتي في تحديد المعايير؟

وقال:

ـ اي سؤال هو هذا! لا تشغل بالك، فسوف اتكلم معهم في الامر. ثم كيف لهم ان يعترضوا؟ فالزيادة التي حققتموها ليست مسألة بسيطة بل هي تبلغ ١٠٠٪!

وسألته:

ـ هل لك ان تعطيني ورقة ما...خلاصة ما...بما اسمعه منك؟

فقال:

ـ لماذا انت مهموم الى هذا الحد، يا يوري ميخايلوفتش؟ لا تشغل بالك!

...ولم يفعل شيئا. ولا شك انه اجرى اتصالا هاتفيا عرف منه ان القضية وصلت الى يد لجنة الرقابة الشعبية، ويجدر به الا يتورط في الامر. او لعله ادرك ذلك من تلقاء ذاته. ومهما يكن من امر، ففي لجنة التحقيق التي انعقدت بعد ذلك بقليل، لم نقع على اي اثر لرأي الـ«غوساغروبروم».

اما سائر الاشخاص الذين طلبت منهم العون، فان موهبتي الادبية قاصرة حتما عن وصفهم. اذ يتطلب الامر ادباء من عيار غوغول او تشيشيدرين او ربما الاثنين معا لانجاز المهمة. لذلك سوف اسقط هذا الجانب من القصة.

في تلك الاثناء، كانت جحافل من مفتشي لجنة الرقابة الشعبية قد باشرت التفتيش في المستودعات بحثا عن نواقص واخطاء. وبدا من اسئلتهم انهم لم يكونوا ينقبّون عن تجاوز عَرَضي وانما عن مؤامرة تستحق تقديم الضالعين فيها الى المحاكمة.

وهكذا، فَقَدَ العمل الجبار الذي قمنا به خلال العام كل معناه. وقبعنا ننتظر عقوبة نموذجية.

١٣

وكثيراً ما تساءلت لماذا يوجد هذا الكم من الاجهزة الرقابية في بلد لا حرمة فيه لاي قانون. والحال ان دواوين المحاسبة واجهزة التفتيش ولجان الرقابة التي لا عدّ لها ولا حصر، لا يبدو انها مشغولة بشيء غير قبض الرشاوى. ذلك ان العمل الاداري كان يسير بطريقة يتعذر فيها على المرء ان يقوم باي خطوة دون ان يخرق تعميماً اخر ويبدو انه وضع خصيّصاً لتكبيله. واذا كنا انجزنا شيئا، فان ذلك لم يتم الا استنادا الى وثائق مزورة لا تميّز بين السارق والاداري النزيه المهموم بمصالح مؤسسته لا غير. وفي مثل هذه الظروف، كان عمل المفتشين يتلخص في غض النظر.

واعترف اني لم اطرح على نفسي مثل هذه الاسئلة الا عندما وصلتْ الموسى الى ذقني. فادركتُ حينئذ ان جهاز التفتيش يؤدي وظيفة عامة في حال اللاشرعية السائدة. واذا كانت الدولة بحاجة اليه فليس من اجل منع حصول التجاوزات. فهو يؤدي وظيفة مختلفة تماما هي وظيفة القاء القبض على الذين لم يفهموا قوانين اللعبة.

ما هي اللعبة؟ وكيف نعرّفها؟ ولماذا يصبح موظف اعاد وضع مؤسسته على قدميها من خلال تطبيق مبدأ الحوافز المادية خطرا اكبر على الدولة من ذلك الذي يبتني لنفسه «داتشا» باموال الدولة؟ ان الذين لم يعيشوا في ظل النظام السوفييتي يستطيعون الاستمرار في طرح مثل هذه الاسئلة الساذجة. اما القراء الذي تجاوزوا الاربعين من العمر فانهم سوف يوافقونني دون تردّد على ان الدولة كانت تعرف جيدا من يقف الى

جانبها ومن لا يقف. وقد اوكلت عملية الفرز هذه الى اناس يتمتعون بمقدار من الحس الاجتماعي ويحفظون من الاسرار ما لا يعرفه سواهم ولم يكن بالامكان القيام بهذا العمل نيابة عنهم باخذ القانون بحرفيته.

هذا يعني اننا حينما ذهبنا لحضور اجتماع لجنة الرقابة الشعبية، كنا مرتهنين لما يسمّى «العوامل الذاتية». اقول «نحن»، لانهم استدعوا معي رئيس المديرية العامة للخضار وفيريتشيف الذي لم يكن له اي ضلع في القضية فقد كان رجلا متعلما يعرف قطاعه معرفة جيدة وقد ساعدني كثيرا بمشورته، لكن لم يكن هو الذي اطلق العملية. ومع ذلك، تقرر صرفه من الخدمة ووجهوا اليّ اللوم له بناء على توجيهات وردت من مصادر عليا.

يصدمك جو اللجنة في تناقضه مع التوتر والجلبة السائدين حيث الناس تعمل حقا. فعلى امتداد ذلك العام، لم اعرف النوم ولا الراحة بينما كانت المشكلات تتفجّر بين يدي كل يوم. اما هنا، فيخيّم صمت اشبه بصوت المقابر. فالجميع يسيرون بتؤدة وهامات منتصبة. والمحادثات تجري باصوات خفيضة هادئة. ويبدو ان ما من شيء يستطيع اخراج هؤلاء القوم عن اطوارهم.

وترأس كولبين الاجتماع وهو رجل جديد كان قد خسر منذ قليل منصبه كسكرتير اول للجنة المركزية للحزب في كازاخستان اثر تظاهرات جماهيرية نظمها الخازاك. وفي القاعة حيث يحسب المرء نفسه في محكمة، تلي علينا اول الامر مذكرة صادرة عن اللجنة تؤكد اننا بدلا من ان ننشغل في الخضار لم نكن نفكر الا بان نبتز اكبر قدر ممكن من المال من خزائن الدولة. ثم اعطي الكلام الى فيريتشيف ثم لي.

وحاولت الخروج من الحدود الضيقة التي حصروا فيها الموضوع. وشرعت اتحدث ببساطة عن الوضع في قطاعنا. فرسمت اللوحة الرهيبة للعام ١٩٨٧ عندما كانت موسكو مهدده بان تحرم من الخضار كليا. ثم شرحت دلالة ما قمنا به والنتائج الاولى التي حققناها ومخاطر الانهيار التي تهدد عملنا اذا اوقفناه.

وقلت لهم:

ـ طبعا، يمكن ان يؤخذ علينا كمية كبيرة من النواقص وهي تقتضي بعض الوقت لازالتها. الا اننا نعلم ماذا يتعيّن علينا القيام به واننا لقادرون على اتمامه بنجاح. فلا

تحرمونا من فرصة اثبات مبادراتنا في هذا القطاع اللعين وحل مشكلات نعتقد، نحن الاخصائيين، اننا نستطيع رؤيتها افضل من سوانا.

وسألني رئيس اللجنة:

ـ الا تعتقدون، إذن، انكم ارتكبتم خرقاً كبيراً وخطيراً؟

واجبته:

ـ لا، لا نعتقد ذلك.

وقالت:

ـ لقد بدلتم المعيار بمبادرة ذاتية ومن ثم دفعتم علاوات كبيرة لفريق اساء التصرف. اليس في ذلك اية جنحة؟

وقررتُ المقامرة بكل شيء، واجبته:

ـ لست افهم موضوع البحث هذا. ففي استطاعتكم القول انني خرقت التعليمات، لا اني الحقت ضررا بالدولة. وارجو الا نخلط الامور بعضها ببعض. فاذا كنت قد الحقت ضررا بالدولة وارتكبت جنحة ما، يجب رفع القضية امام الادعاء العام واحالتي الى المحكمة.

وتناول الكلام آخرون من بعدي لكني لاحظت ان كولبين قد غيّر رأيه. فالرجل، وهو موظف مجرّب، اصطدم منذ زمن ليس بالبعيد بحقيقة البيروسترويكا. وكان يشعر انه لا يمكن محاكمتنا على الطريقة القديمة. لذا، وبعد ان استمع الى الحضور يسعون الى تمريغنا في الوحل، خلص الى الاتي:

ـ اقترح الفصل بين القرارات. كل شيء واضح بالنسبة للرفيق فيريتشيف. انه اخصائي مجرّب يقف على رأس مديرية من مديريات الدولة. وبما انه مرؤوس، فهو نفّذ اوامر رئيسه. ولا سبب يدعو لان نفصله من عمله. اقترح ان نكتفي بتوجيه اللوم له وتغريمه غرامة تساوي ثلاثة اضعاف مرتبه الشهري. اما بالنسبة للرفيق لوجكوف ...فلنستجب لطلبه باحالة قضيته على الادعاء العام. هل انت موافق يا رفيق لوجكوف؟

وقلت:

ـ لست موافقا فيما يخص فيريتشيف. انه لا يستحق العقوبة. اما بشأن احالة قضيتي الى الادعاء العام، فانا موافق تماما. فليدرس الادعاء العام الملف.

وختم الرئيس الكلام قائلاً:

ـ ما هو رأي اعضاء اللجنة المكرّمين؟

وعندما يطرح الرئيس السؤال على هذا النحو، فان احداً لا يمكنه من حيث المبدأ ان يبدي اي تحفظ. فاكتفى اعضاء اللجنة المكرمون بهز الرؤوس.

وهكذا انقذنا كولبين. وكان يعلم انه اذا خرج نائب رئيس اللجنة التنفيذية ناصعا كالثلج من امام لجنة الرقابة الشعبية، فان المدعي العام لن يتعاطى اصلا مع قضيته.

كان مصوّرو التلفزة ينتظرون على الباب. والصحافة في تلك الايام لا تأبه الا لمطاردة المواضيع الفضائحية.

ـ ما هو شعورك؟ سؤال طرحته صبية لعوب على فيريتشيف دافعة بالميكرفون نحوه.

ـ في مزبلة حتي الاذنين. اجاب رئيس الدائرة وهو يحدّق بالكاميرا.

انسحبت الصحافية بسرعة بعدما ادركت ان لغة المسؤول عن قطاع الخضار لم تكن مناسبة تلفزيونيا...

كان كولبين يعرف الموضوع معرفة جيدة. ففي تلك الفترة لم يكن الادعاء العام يعتبر نفسه «سلطة ثالثة» والمؤكد انه ـ كولبين ـ لم يقدّم اية «توصية هاتفية».

وسعدت للامر. لا لانني نجوت من العقوبة، بل الاهم لان اللجنة لم تقرر الغاء قراري.

وهذا يعني ان القرار بقي ساري المفعول. فكنا نستطيع استئناف المعركة.

وعلى الفور، هتفت الى موراخوفسكي الذي تصلّب موقفه بعد علمه بقرار كولبين. وقلت له في ختام حديثنا:

ـ ارجوك ان تضع معايير جديدة. حدّدها كما تشاء. وسابعث اليك بمذكرة في هذا الشأن.

وجد «غوساغروبروم» نفسه في وضع صعب. فما كان، قبل التحقيق، مجرد نشاط

ارادي يبديه شخص يدعى لوجكوف، قد صادقت عليه الآن اعلى المراجع (ويا للمفارقة) بعد ان مرّ من شباك لجنة الرقابة الشعبية. ومع ان موراخوفسكي غضب لانه ليس هو صاحب المعيار الجديد، فلم يعد مفيداً التمسك بالمعيار القديم لانه سوف ينعكس سلبا على المردودية الاقتصادية للقطاع. وهكذا اعتمد «غوساغروبروم» معيارنا.

١٤

لم تفارقني فكرة القضاء على اللعنة التي حلّت منذ عشرات السنين على موسكو، وهي العمل الالزامي للمواطنين في مستودعات الفاكهة والخضار. فبالاضافة الى الوجه العملي للموضوع كان له عندي وجه عاطفي. ولم تكن المكابرة ما يدفعني الى ذلك بل روح المغامرة للرجل العملي ورغبة لا تقاوم في حل مشكلة بالغة التعقيد لم اكن ادري تماما كيف اتناولها.

ومنذ الزمن الذي توليت فيه ادارة مصنع وانا اضحك وزملائي من البروفسور في فيلم «الكاراج» الذي كان يدسّ بطاقته الشخصية في سلة الملفوف قائلا: «هكذا يعرف الناس مع من يتعاطون». اما الان، فان هذا المزاح يخرجني عن طوري. فان استطيع ان اتحمل ازعاجات كبيرة وببرودة اعصاب ولكني لا استطيع ان اتحمّل الاستهزاء عندما يكون غير مبرراً.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟ وهل هي قابلة للحل اصلاً؟ اذا ما فكرنا انطلاقا من المقولات الكبيرة، سيكون الجواب بالنفي طبعا. ذلك ان استقدام يد عاملة اضافية الى المستودعات ـ يبلغ تعدادها عشرين الف موسكوبي في الايام العادية ـ نتيجة طبيعية لنظام حفظ الفاكهة والخضرة بحيث لم يكن بالامكان التخلص من هذا الاجراء الا بتغيير النظام برمته. اي انشاء شبكة محكمة لتسليم المنتجين منتجاتهم مباشرة الى المستهلكين.

ولكن عندما يقترح احدهم مشروعا اصلاحياً، فهو لا يدري سلفا لا من اين يبدأ ولا الى اين سوف يؤول. ذلك ان «المرحلة الانتقالية» حالة خاصة، وهي نوع من النظام «الثالث» لا يشبه النظام الذي نغادره ولا النظام الذي نريد بلوغه. وقد يستلزم الامر ان تستغرق تلك المرحلة مدة طويلة. من هنا فان فن القيادة يكمن تحديدا في القدرة على

تشغيل ذلك النظام بطريقة طبيعية الى هذا الحد او ذاك، يوماً بعد يوم، على الرغم من غرابة التعايش ضمنه بين عناصر قديمة وعناصر جديدة.

وفي تعبير آخر، فان الجدوى من الاصلاحات لا تعتمد على درجة نضج الظروف الموضوعية. فالموهبة الستراتيجية لدى القائد لا تقلّ اهمية عن تلك الظروف. اي تعيينه الدقيق للهدف المنوي بلوغه والتماسك الذي يضفيه على فريقه واخيرا دقة قياسه للمسار، اي الطريقة التي يقسّم فيها الحقبات الى برامج صغيرة تتغير في اطارها الاولويات بحيث ان ما كان بالامس قليل الاهمية يحتل اليوم مركز الصدارة.

وانا اشدد على هذه النقطة لانه بالنظر الى مداخلات العديد من ايديولوجيّينا الذين يعتبرون انفسهم اصلاحيين، فاننا لا نزال مهددين بالخطر اياه الذي افشل جميع الاصلاحات في روسيا. وعندما يتحدث المؤرخون عن هذا الخطر، فغالبا ما يخوضون في تفسيرات شاملة. اما انا، الاداري، فأرى ايضا الوجه الاكثر قربا مما يجري «على الارض». ارى المثالية المتوارثة للسياسيين الروس، الميالين الى استشراف المستقبل المنشود اكثر من العمل على ان يستبدلوا بصبر ودأب جزءا من العمارة المهددة تلو جزء آخر بحيث لا يحولون دون إنهيارها وحسب بل يجعلونها ايضا قابلة للعيش. ولم تكن البيروسترويكا التي اطلقها غورباتشوف شواذا عن هذه القاعدة. فمن يبدأ بالاصلاح بالطريقة التي بدأها ينمّ عن جهل عميق للعلاقة الحقيقية بين الاشياء.

وفي عودة الى موضوعنا، يجدر القول ان الزام حاملي شهادات الدكتوراه ودكتوراه الدولة بتوضيب الخضار والفواكه كان يقوم على حسابات خاطئة. ففي الحقيقة، كان هؤلاء يقبضون من مؤسساتهم، لقاء يوم عمل واحد في احد المستودعات، تعويضات تجعل ثمن الملفوفة يوازي ثمن ثمرة الاناناس. واذا اضفنا الى هذه التعويضات الاجازات المَرَضية (بسبب تيارات الهواء والرطوبة والبرد السائدة خلال الشتاء) وايام النقاهة التي تمنحها ادارات المؤسسات لنفسها، لتكتب خلالها تقاريرها الى لجان الحزب المنطقية، يصبح في المسألة نظر، كما يقال.

والحال ان الجو السائد في المستودعات كان يدعو الى التساؤل هو ايضا. فهناك، وسط موظفي المكتبات والمهندسين والاطباء المتجمدين من البرد والمتّسخين والاذلاء، يخطر وكلاء المستودعات، مثل ارباب عمل متسلطين، يعتمرون قبعات من الفراء

ويرتدون سترات الجلد ليراقبوا ويقيّموا العمل من اجل ارسال تقاريرهم في اليوم التالي الى لجان الحزب. كان هذا امرا لا يطاق بالنسبة لي. وربما لانني كنت انتمي الى الفئة الثانية، وجدتني مشدودا داخليا الى الفئة الاولى.

وقد شكّل هذا الشعور نقطة انطلاق بالنسبة لي. على ان الجميع لم يكونوا يشاطرونني الرأي. وحتى بين المثقفين، وجد مَن يروق له المجيء الى المستودعات واجبار ادارات مؤسساتهم على منحهم يومي استراحة مقابل كل يوم عمل واحد، فيضيفون بالتالي شهري عطلة فوق اجازاتهم الرسمية المدفوعة، ويقضون الصيف بطوله مسترخين في الـ«داتشات». وتلك ظاهرة يعرفها علماء الاجتماع معرفة جيدة: ففي حين تظن الدولة انها تسخّر البشر اذا بالبشر هم الذين يسخّرون الدولة منذ زمن بعيد.

مهما يكن من امر فقد كلفتُ احد معاهد الابحاث بمهمة احتساب كل هذه الاكلاف (لقاء علاوات). فطرحوا السؤال مباشرة وبوضوح: كم تنفق الدولة باستقدامها الموسكوبيين الى مستودعات الخضار والفواكه؟

وحصلنا على رقم ٥٦ مليون روبل[٨]. فقررنا طرح السؤال على هذا النحو: اذا ما دفعتْ لنا الدولة نصف هذا المبلغ فهل يمكننا الاستغناء عن العمل التطوعي للموسكوبيين. وبسرعة اخذتْ هذه الفكرة تكتسي لحما ودما.

ولكنها لكي تتحقق، كان يجب توفير شروط عمل صحيحة في المستودعات وإلا فلا حاجة للمحاولة. واطلقنا حملة لـ«تنمية اخلاص الموظفين». فاخذنا نعتني باجورهم وتموينهم بالسلع والحاجيات[٩] ونجحنا في الحصول على عدد من الشقق السكنية ومن قطع الارض لانشاء الحدائق العمالية. وكانت المطاعم مفتوحة ليلا نهارا، اتناول طعامي فيها واضايق الطباخين.

واخيرا، بعد ان انجزنا هذا كله، بعثت برسالة الى رئيس مجلس الوزراء اعلمه فيها انه اذا دفع لنا المبلغ المحتسب (٢٨ مليون روبل، وارفقت الحسابات بالرسالة) فان المستودعات سوف تستغني عن مشاركة المواطنين في اعمالها.

---

(٨)- في تلك الفترة، التي ساد فيها التضخم في الاتحاد السوفييتي، كان هذا الرقم كبيرا جدا. فقد كان متوسط الاجور لا يتجاوز ٢٤٠ روبل. المترجم.

(٩)- كانت المنشآت السوفييتية توفر لموظفيها والعاملين فيها السلع المفقودة في المتاجر الحكومية باسعار مخفّضة. المترجم.

صاغ ريجكوف قرارا حاسما في مضمونه لكنه مسيء في شكله: وارسله على النحو الآتي: «الى سيتاريان، لجنة التخطيط. دققوا في حساباتهم، تقدموا باقتراحات، وتحققوا، في آخر السنة، من ان نشاطهم خالٍ من الغش».

وكان واضحا انه لم يكن يعتقد باننا نستطيع ان نحقق خرقا في اي قطاع من قطاعات الاقتصاد.

وعالج سيتاريان المسألة بصدق. فامر جهازه بمراقبة حساباتنا واعترف بعد التدقيق انه حصل على رقم يفوق بكثير الرقم الذي ادّعيناه. ولما كان لا يستطيع تغيير طبيعة ادارته، منحنا ٢٨ مليون روبل لا اكثر. صار المبلغ جزءا من ميزانية الاجور عندنا نستطيع ان ننفقها لمكافأة موظفينا الدائمين كما المواطنين الراغبين في العمل لتحصيل مداخيل اضافية آخر الشهر.

كلّفت المسؤولين عن شؤون الموظفين بوضع اللوائح الضرورية. ونظمنا سلسلة من البرامج التلفزيونية لإعلام الموسكوبيين الراغبين في كسب بعض المال اين عليهم المراجعة بهذا الشأن. وعممنا ذلك على المؤسسات التعليمية واتصلنا بمدراء التعاونيات.

وقد واجهتنا صعوبات كبرى مع جهاز المحاسبة عندنا. فعندما كنا نطلب منهم الدفع لعمال تفريغ الشاحنات فورا، لا بعد اثني عشر يوما (وهو تأخير مأساوي نظراً لطبيعة «فِرَق الحمّالين»)، كانوا يرفضون ويقولون: «وما العمل اذا جاءنا رجل من الذين يتقاضون ٨٠ روبلا ويستوجب عليه دفع النفقة الغذائية؟»[١٠]

ـ وكنا نقول لهم بحسم:

«ادفعوا، فقط! واذا تجرأ احدكم على عصيان الامر، فليعتبر نفسه مصروفا من العمل! وسوف اتحقق من ذلك بنفسي!»

جرت الامور كلها هذا المجرى. وكان النظام القديم يقاوم. ومع ذلك نجحنا في الاستغناء عن العمل التطوعي للموسكوبيين عندنا ابتداء من الاول من تموز ١٩٨٨!

وفي تلك الفترة، اصابتنا انتكاسة خطيرة. والاشد اثارة للغضب في فشلنا انه كان

(١٠). كانت «فرق الحمالين» تتشكل من هامشيين لا يرتضون العمل الا لقاء الدفع الفوري لانهم كانوا محرومين من اي مورد رزق آخر. وكان جهاز المحاسبة يخشى ان يختفوا دون اثر اذا ما دفع لهم فورا. اما الـ ٨٠ روبلا فهي الحد الادنى للاجر الشهري وهو المبلغ الذي يستوجب معه دفع النفقة الغذائية. المترجم.

وليد الصدفة. ففي تلك السنة، تسلّمنا منتجات من نوعية رديئة الى درجة انه لم يعد امامنا الا الرضوخ للامر الواقع. وصلتنا من الجيورجيون حبّات بطاطس بحجم حبات الحمّص اضافة الى انها مصابة بداء الخنفساء. واختنقنا فعلا. وتسلّمنا من اذربيدجان بندورة شنيعة والاشنع منها تلك التي وردت من مولدافيا. وجاء ذلك كله وليد الصدفة. توقفت الرقابة الادارية فيما آليات السوق لم تكن قيد العمل بعد. فأرسلتْ الينا فضلات المنتجات والعوادم. لعلنا تسرعنا في تطبيق النظام الجديد. الا اننا في المقابل لم نكن قادرين على الانتظار.

كان الموسوفييت في حالة هرج ومرج. وسايكين يجول بنفسه في المستودعات زارعاً مساعديه في كل ركن (اشارة الى دعمه المعنوي لنا) الا انه لم يكن يطالب بالعودة الى النظام القديم. ومن جهتها، عرضت لجان الحزب المناطقية في موسكو، عندما شاهدت العذابات التي نعاني منها، ان تمدّنا بالرجال لمساعدتنا. وكان مدراء اقسام التموين يصرخون ويثيرون الفضائح. وانا اجيب على كل التضرعات والنوبات العصبية بعبارة واحدة: «سوف نتغلّب على المحنة!»، وانا مقتنع الان باننا لو اننا استسلمنا لكان علينا الانتظار طويلا من اجل التقاط انفاسنا بعد هزيمة نكراء كالتي اصابتنا.

واختارت اللجنة المركزية للحزب خطة تكتيكية من نوع آخر. كان لقطاع الخضار فيها زعيمان هما ايفاشتشوك وكابوستيان، وهذان لم يكونا في الحقيقة اكثر من حفاري قبر ذاك القطاع. وامام ما جرى، رفعا مذكرة تقول ما مفاده ان تجربة موسكو تلبّي طموحات قادة قطاع الفاكهة والخضار في المدينة اكثر مما تقدم الامكانيات الفعلية لجهاز القطاع ذاته.

وانعقد اجتماع للجنة المركزية كانت فيه الاضواء كلها مسلطة عليّ. وقد اجمع الحضور على صياغة فكرة واحدة متماثلة إذ تحدثوا عن طموحات وتجديدات تنطوي على مجازفات كثيرة وعن خطر فقدان المواد الغذائية الذي يتهدد الموسكوبيين... على ان هذا كله لا يستحق التوقف عند تفاصيله.

في غضون شهر هدأت الاحوال وتأكد الانعطاف إذ كان القطاع قد إعتاد على العمل دون مساعدة الموسكوبيين.

وتنفّس قادة منطقيات الحزب الصعداء، بينما كانت ادارة المدينة تنظر الى ما يجري

بعين الشك واللجنة المركزية في حالة انتظار. واستأنفت العملية مجراها ببطء ولكن بثبات.

وخلال جلسة عامة في قاعة الاعمدة، وعندما اعلن زايكوف، سكرتير لجنة الحزب في المدينة: «اننا نجحنا في الاستغناء عن عمل الموسكوبيين التطوعي»، اخذت القاعة تطنّ كقفير نحل. وتوقف الخطيب وقد فوجيء بردة الفعل واعاد النظر مدهوشاً بما هو مكتوب في خطابه. وعندما انتهى من القاء تقريره، استدعاني سائلا:

ـ لماذا كذبت علي؟

اجبته:

ـ اولا، لست انا من كتب لك الخطاب، وثانيا، كل ما قلته صحيح.

قال:

ـ مستحيل!

قلت له:

ـ إسأل اي سكرتير من سكرتيريي منطقيات الحزب في المدينة. اذهب الى اي مستودع تشاء، فلن تجد فيه موسكوبيا واحدا ارسلته منظمته الحزبية او مؤسسته المهنية...

١٥

ثمة فصول عديدة لم أروها لكم في هذه القصة. فهل يحق لي، وسط الخضار المليئة بالتراب والفضلات، ان اتحدث عن العذاب والحب والاسى الذي امتلكني وانا على سرير زوجة مريضة لا اتخيل الحياة بدونها لقد كنت مستعداً ان اتخلى عن كل شيء من اجل ان اقضي معها كل ثانية من ثواني وقتي الحر لان كل واحدة من هذه الثواني يمكن ان تكون الثانية الاخيرة؟

لكن هذا لا يليق بالاسلوب الادبي المسمى «مذكّرات اداري». على ان الحياة تخلط الامور كلها، من حماقات البيرقراطية الى ضربات القدر.

تزوجنا ونحن نتابع دارستنا وشكلنا عائلة موحدة كما هو الحال عادة عند ازواج اجتمعوا على هذا النحو. والشيء الوحيد الذي لم تكن مارينا تحبّه فيّ هو ذاك «العمل اللعين». كانت تتمنى ان يستطيع زوجها قضاء المزيد من وقته في البيت والاهتمام اقل بالابن الاصغر (كان الابن البكر قد انهى دراسته في الاكاديمية العسكرية) وان نتمكن من زيارة الاصدقاء وارتياد المسارح والسفر الى الخارج. وباختصار، لقد كانت تتمنى ما يتمناه انسان ادرك انه لن يعمّر طويلا. وقد همست لي ذات يوم قبل زواجنا، انها سوف تموت بداء السرطان. فاضطربت وقلت لها: «هل تدرين ماذا تقولين؟ كيف يمكنك ان تلفتي نظر ابليس الى ذلك؟».

واخيراً اقتحمتْ المأساة الاسرة الموحدة، اثر حادثة غريبة جرت مطلع ١٩٨٨. فقد طلب الاطباء منها اجراء فحوصات معينة واستدعوني بعدها ليعلنوا لي انها «لن تعيش اكثر من عام. انه سرطان الكبد».

وقررت ان لا اعلمها بالخبر. وفي الصيف التالي، عند عودتي من العمل، شاهدت على الطاولة كتابا عنوانه «الامراض السرطانية» ولا ازال اذكر غلافه الاحمر والاسود والابيض الذي يصعب عليّ تخيّل شيئ اشنع منه.

وقالت:

ـ لقد قرأت كل ما يتعلق بمرضي. وقد كنت تعلم الحقيقة فلماذا لم تخبرني بها؟

واجبتها:

ـ لم استطع... اردت ان ابعد عنك هذه الحقيقة اطول فترة ممكنة.

كان حديثا بالغ القساوة.

واخيراً قررنا انها لن تذهب الى المستشفى. كان يجيئنا كل يوم ممرضات واطباء وعرّافون وشفّاعون والله يعلم من ايضا. ولم يكن ابننا البكر ساشا يغادر حافة سرير والدته. وقد تأثرت ايما تأثر للموقف الذي اتخذه من مرض امه وهو في العادة سكوت ومنغلق على نفسه.

لم يكن ابشع عندي من ان اراها تتعذب. والحقيقة ان الامر لم يكن ميتة هادئة ينطفيء فيها المرء ويغادر بسلام الى العالم الآخر. بل كانت ميتة مصحوبة بعذابات لا يمكن ان يبتكرها الا الشيطان الرجيم.

اسمحوا لي ان اتوقف هنا. فما اقسى ان استذكر هذا كله. لا اوقّعَ الله احدكم في مثل تلك التجربة.

١٦

لم اتحدث عن الذين عملوا معي طوال تلك «الحقبة الخُضَارية». وكان منهم عدد كبير. واخشى ان اكثرهم سوف يفاجأ وهو يقرأ هذه الرواية حيث ابدو وكأني كنت اعمل بمفردي مثل فارس مستوحد يصارع التنّين. ولكن ما العمل وهي مستلزمات النوع الادبي الذي امارس بمثل ما هي مقتضيات نظام عمل محافظ موسكو التي لا تترك من الوقت لمزيد من التبسط في الامر؟ لكن سأقطع عهداً على نفسي بان اتحدث عنهم جميعا فردا فردا ذات يوم.

ولكني اسمع القارىء يسأل: اين هي نتائج هذا العمل الجبار؟ اين هي الخضار الطازجة النظيفة المتنوعة التي تحدث عنها المؤلف عندما اتخذ لنفسه

باريس مثالاً؟

السؤال في محله، من وجهة نظر المستهلك. فهو ليس مطالبا ان يعرف، ما يعرفه الممسك بدفة المركب، عن الكارثة المحققة التي نجونا منها.

على ان عمل المسؤول الاداري في مرحلة الاصلاحات عمل عاق جدا لان النتائج الملموسة قد تتأخر كثيرا. وانا ادرك الان فقط اننا لو لم نهدد بالاستغناء عن تشغيل الموسكوبيين في المستودعات لما كان تطوّع احدهم اصلا عام ١٩٩٠ ناهيك عن عام ١٩٩١. ولكانت الصحف كتبت ان المجاعة في موسكو هي من نتاج الاشتراكية وفي صحف اخرى انها من نتاج البيرسترويكا.

آنذاك كان عندنا الوقت كي نتحول. ولم يكن هذا مجرد نتيجة توقّع معين. فعندما شرحت امام اللجنة المركزية انه قريبا لن يأتي اي موسكوبي الى العمل في المستودعات، لم يكن لي بالطبع ان اتخيّل انه في مستقبل قريب سوف تزول اللجنة المركزية ذاتها.

على اني كنت احدس ولو حدسا غامضا اني لو تركت الامور على غاربها فان نهاية كل شيء ستكون وشيكة. ان على القائد المسؤول ان يلتفت لحدسه. بل انه ليس خليقا بلقب القائد إن هو لم يفعل.

كيف تصبح محافظاً لمدينة

المدينة مثل الطفل تحتاج الى عناية دائمة. يجب تسليم الخبز باستمرار في المخابز وتدبير تدفئة المساكن وتنظيف الطرقات. وهذا كله حركة مستمرة: فالمدينة تستهلك الغذاء والخدمات والطاقة. على انه يكفي ان ينقطع تموين ضروريات الحضارة هذه ولو مؤقتا لكي تحرن المدينة غير آبهة بمصاعبك وغير مستعدة لسماع تفسيراتك. ليس اسهل من استعدادها للهلع والمخاوف غير العقلانية والهستيريا. واذا انت لم تفلح في حل مشكلاتها في الوقت المناسب، فلن تجد امامك مواطنين معقولين يمكن معهم حل المشكلات، انما جماعة فاقدة السيطرة على عدوانيتها. وفي لحظة واحدة، ينهار مثل قصر من ورق اللعب نبض الحياة المدينية الذي بُني بمشقات لا تحصى.

ولذلك فمن يرتضي العمل في الادارة البلدية عليه ان يبذل فيها جهودا جبارة.

حيث لا مكان هنا للرخاوة ولا للملل وهذا ما يجب ان يشعر به الناس. اذذاك فقط يغفرون لك الاخطاء والثغرات.

فلا تسألوني ما هو المطلوب ليصبح المرء محافظا لمدينة، لان جوابي لن يناسبكم بالتأكيد.

ببساطة، يجب بذل جهود جبارة وعدم تحديد مثل هذا الهدف.

١

في ربيع ١٩٩٠، في اوج تفكك النظام وسيادة الفوضى، وعندما كان الناس يأتون من كل حدب وصوب الى موسكو للتزوّد بالمواد الغذائية، وعندما كانت المدينة المعدة لاسكان عشرة ملايين نسمة تطعم لا اقل من خمسين مليونا، فان الذين تولوا شخصيا «سد الثغرات» هم الذين بمقدورهم رواية ما كلّف ذلك من عناء.

في تلك الفترة ظهر نواب جدد في الموسوفييت. لكن هذا لم يغيّر كثيرا في الامر بالنسبة لي: كنت مصمما على المغادرة، لانني لم اكن مستعداً للانحناء امام سلطات

جديدة. وكما هو الحال دائما اذا بتلك السلطات الجديدة تحمّل السلطات القديمة كل اوزارها. بل سادت نظرية جديدة تقول: ان «الموظفين» هم سبب كل علة، ولذلك يكفي طردهم لتحلّ الجنة على الارض والهناءة، ويسود الامن. هكذا جرى تحميلنا المسؤولية عن كل سيئات النظام التي لم يكن لينجح احد في تحييدها لولا كفاءاتنا وخبراتنا.

كنت مغتاظا من ذلك الموقف الى درجة اني لم اتقدم بترشيح نفسي الى الانتخابات البلدية. فليبرهنوا عما هم عليه قادرون. وسوف نرى اذا كانوا سينجحون في ادارة مدينة كبرى مثل موسكو دون مساعدة الكوادر الخبيرة.

وعلى العكس مني، لم يستوعب سايكين حجم المواجهة في الوقت المناسب فترشح للانتخابات وفاز. وسرعان ما افهموه انهم لن يغفروا له ابدا القرارات التي اتخذها فيما مضى (ومنها نقله ملكية ابنية الحزب الى لجان المناطق). فجمع هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية وابلغها انه ذاهب في اجازة وانه يوكل الي برئاسة اللجنة التنفيذية. ولم يكن ثمة مجال للرفض: فلا بد خلال ذلك الوقت من ان يتولى احدهم، لا السياسة وحسب، بل الادارة كذلك.

خلال ذلك، كانت قاعة المرمر في الموسوفييت، التي تعجّ بالنواب الجدد، تقدّم مشهدا غير مألوف البتة. كانوا ملتحين، ودون ربطات عنق (وهذا ما لم نشهده منذ خمسين عاما) او بالعكس، ينضحون بالعطور الفرنسية، لكنهم في كل الاحوال، يفاجئونك بنضارة افكارهم ودقة تحليلاتهم وصواب الاحكام. ولم يكن فيهم اثر للسلبية والخنوع والانضباط التي سادت فيما مضى. كانت جمعية نشطة دينامية عدوانية تفضح عبثية النظام القديم وتتعهد بان تعيد الامور الى نصابها قريبا بثبات رجال متحركين يعرفون واجباتهم. وقد ترك ذلك فيّ اثرا لا يمحى وانا اراقب الدينامية والاقدام على العمل اللذين منهما تكوّنات الطاقة الحيوية في تلك القاعة. لم احسدهم لكنني وقعت تحت سحرهم. وساد الانطباع بان فريقا جديدا ممتلئا قوة وعزيمة قد وصل، وانه سوف يمسك بزمام المدينة ويحل مشكلاتها كلها باسم الموسكوبيين ولصالحهم، لا اشباعا للطموحات الشخصية لهذا او ذاك.

ثمة امر واحد لم افهمه وانا انصت الى خطبهم والاجوبة: كيف سوف تتدبر السلطات الجديدة امرها للتخلص من الارث الثقيل الذي خلفّناه لها في المجال الاداري؟

فانت قد تستطيع تحويل المباديء الاقتصادية عندما ترث اقتصادا من النمط السوفيتي، مثلا، حيث كل شيء في مكانه فتوظف سياسة التعويضات او الضرائب باتجاه الاشتراكية او باتجاه الرأسمالية. ولكن الامر مختلف تماما عندما تمسك بدفة سفينة مشرفة على الغرق. حيث لا احد يحترم انضباط العقود. العلاقات بين المنشآت تتفكك. اللصوصية والفساد يتفاقمان... ان الامر الوحيد الذي كان يطمئننا هو اننا لم نعد مضطرين ان نعالج مشكلات من هذا النوع بانفسنا.

على ان بوريس نيكولايفتش تدخل للمرة الالف واطاح بكل خططي. اتصل بي هاتفيا من سيارته: «هنا يلتسين، اترك كل شيء وتعال. نعم، الى شارع اربات، فورا. فثمة ما سابحثه معك».

عندما دخلت مكتبه بعد عشرين دقيقة ادركت كل شيء. كان بوبوف وغونشار وستاكيفتش وراء الطاولة، وهم القادة الجدد الثلاثة للموسوفييت. وبدا لي ان الموضوع المتداول كان تدبير رئيس جديد للجنة التنفيذية. فالسكرتير الاول السابق، الذي كان يعرف جيدا كوادر موسكو قد نصح بالتوجه اليّ.

لم اكن قد التقيت بوبوف حتى تلك اللحظة مع اني طبعا قرأت مقالاته واستمعت الى مداخلاته[1] ما خلّف عندي انطباعا ايجابيا قويا. لم يكن هذا الانطباع يكفيني، وانا الرجل العملي الذي يدرك مدى صعوبة تطبيق المباديء، لكي اقدّر طاقات بوبوف القيادية. من خلال حضوري اجتماع المجموعة النيابية كان طبيعيا ان اضفي عليه بعض صفات الاعضاء الجدد في الموسوفييت: وهي الرغبة في تحويل النقاشات العملية الى «لعبة اسئلة واجوبة» والميل الى الصاق العناوين وتخيل مشاريع غير واقعية. (تبيّن فيما بعد ان هذه كلها لم تكن من دأب بوبوف اطلاقا. فقد كسبت موسكو بوجوده قائدا استراتيجيا وشخصية سياسية تملك طاقة مدهشة على الاحاطة بالمشكلات من مختلف جوانبها وتلخيصها بحلول سهلة. ان بوبوف رجل صائب الاحكام يتمتع بطاقة جبارة على توليد الافكار. فتفاهمنا على الفور. وهذا ما سوف اتحدث عنه لاحقا).

لم اكن ميالا الى التفاؤل البتة في تلك الفترة. كنت غير مقتنع باننا سوف ننجح في العمل معا. ولهذا، وبعد المقدمة التي ادلى بها يلتسين («هاكم. حككتُ رأسي بحثا عمن يترأس المدينة ووصلت الى نتيجة...») قررت ان اعبّر فورا لقادة الموسوفييت الجدد عن

(١). غافريل بوبوف، الذي صار محافظ موسكو في ما بعد، اقتصادي معروف بمواقفه الليبرالية.

وجهة نظري، وان اكرر لهم رأيي في موقفهم من الكوادر القديمة ومن الوضع الحالي للمدينة التي يستحيل ادارة لجنتها التنفيذية بدون فريق منسجم. ولم يساورني الشك في ان مثل هذا الخطاب سوف يروق لمحدثيّ ما دام انه يتعلق بالابقاء على الكوادر في مناصبهم وهم الذين، بالامس فقط، رفضوا للديمقراطيين» الحق في تنظيم الاجتماعات والتظاهرات.

وانصتَ بوبوف الى حديثي باهتمام بالغ وبدا لي انه يبذل جهودا كبيرة لحل تلك المسألة بالذات. وقد روى لي فيما بعد ما الذي كان يفكر به آنذاك: بالتأكيد فان «رجال لوجكوف» شاركوا في القيادة القديمة. الا انهم يعرفون كيف يتصرفون لايصال الماء الحار الى البيوت والبضائع الى المتاجر. ان استبدالهم بآخرين مليئين بالرغبة في تغيير كل شيء وعاجزين عن التغلب على الفوضى المحتومة الوقوع، يعني تعريض هؤلاء المثاليين الجدد لمعاناة قاسية جدا قبل ان يتجذروا في المجتمع .

«فلنقض على كل السلطة التنفيذية للحزب»، قلت لهم. (استعيد كل ذلك من الذاكرة) . «انتم النواب تصيرون سياسيين. فتناقشون وتدافعون عن مواقفكم وتنشئون الاشكال التنظيمية الجديدة. ونحن، الاداريين، سوف ننفّذ سياساتكم ونمنع المدينة من الانهيار بانتظار اكتمال البناء الجديد.»

كانت حججي تنطلق من على هذا النحو، وادركت ان نبرتي المستقلة لم ترق لقادة الموسوفييت الجدد. فافترقنا على شيء من البرودة، بعد ان وعد كل واحد منا ان يفكر بالامر من جهته.

وعندما انعقد الموسوفييت مجددا بعد ايام لكي ينتخب، بالمئات من اعضائه، الرئيس الجديد للجنة التنفيذية، كان شيء من الجفاء يفصل بيني وبين بوبوف. وقد قدمني في الخطاب الافتتاحي على هذا النحو:

ـ «لست اعرف هذا الرجل. فقد ترامى لي انه يجيد العمل الذي يقوم به. لكن يمكن ان نعترف له بانه استغنى عن تشغيل الموسكوبيين في مستودعات الخضار. وهذا ما نحن مدينون به له وحده. وهو الان، كما ترون، يحافظ على امن نسبي في المدينة. اما نحن فسوف نعتمد الاجراء الاتي: نستمع اولا الى تقرير عن نشاط الرئيس بالوكالة للجنة التنفيذية، ثم نفتح المجال امام طرح الاسئلة. واقترح ان نخصص اثنتي عشرة دقيقة للتقرير».

وصعقت. فهو يريد تخصيص اثنتي عشرة دقيقة لتقرير عن نشاط فترة باكملها (واي فترة!) ... ان اقل ما يقال من هذا الاقتراح انه غير جدي. ما يعني انهم لا يريدون الاستماع الى تقريري. علما اني سوف اروي لهم اشياء مهمة عن حياة المدينة التي يتأهبون لادارتها. على ان النواب، كما اكتشفت لاحقا، لم يكن يثير اهتمامهم غير المنازعات السياسية.

وطُرِحت اسئلة عديدة. ثم تقدم احدهم بالسؤال الذي قرر مصير كل شيء: «قل لي ما هو برنامجك السياسي؟ هل انت ديمقراطي؟ ام شيوعي؟ ام تراك من المستقلين؟». وجمحتْ بي العاطفة وزادتني ذهولاً الدقائق الاثنا عشرة وتحديدا ذلك الوضع العبثي لنواب لا يريدون سماع من يحدثهم عن المصاعب الجمة لمدينتهم، فانهلتُ عليهم بما كنت اكتنزه في ذاكرتي ولا وعيي ولم يكن هذا البوح جائزاً لمن كان يرغب في النجاح.

ـ لم اعرف في حياتي الا برنامجا واحدا واني متمسك به. وهو برنامج الادارة. واعتقد ان المهمة الرئيسية اليوم لرئيس اللجنة التنفيذية هي ابقاء المدينة على قيد الحياة وضمان مستوى معيشة لائق للموسكوبيين. ولست ارى في ذلك اي وجه سياسي. فانا من حزب الاداريين!

تعالى من القاعة ضحك وتصفيق. وبدا لي ان الجواب ارضى الجميع عكس ما كنت اتوقع. فتوقفت الاسئلة. وانتقل النواب الى التصويت. وفاقت النتائج كل التوقعات إذ فاز الرئيس الجديد للجنة التنفيذية (وهو رئيسها القديم) بـ«الاغلبية الساحقة»، اي بما يزيد عن ثلاثة ارباع الاصوات.

وهكذا تقرر مصيري. وكان ذلك اليوم هو السادس والعشرون من نيسان ١٩٩٠.

بعد مضي فترة من الوقت، برزت مسألة تشكيل فريق العمل. وطبقاً للتشريع السائد آنذاك، كان يجب ان يصادق الموسوفييت على تعيين اعضاء اللجنة التنفيذية واحدا واحدا. وفي هذا الخصوص لا بد لي ان اثني على الجهود التي بذلها نيكولاي غونتشار الذي تبنى موقفنا بعزيمة اكيدة ودافع عن كل مرشح بتصميم كبير الى درجة اننا تمكنّا من ان نحتفظ عمليا بمجموع القادة المجربين.

ولما كنا قد تقدمنا ببرنامج غير سياسي، فقد نجحنا في تكوين فريق لا تجمعه العصبية الحزبية وانما الرغبة في العمل والتخلي عن الاهواء السياسية. واخترنا

الكوادر بعيداً عن ماضيهم. وفرضنا عليهم شروطا قاسية جدا: كان على القائد ان يتمتع بالنزاهة وان يكون متعلما ونصيرا للتحولات الديمقراطية. على انه لم يكن مجبرا على ان يتقيّد بخط حزبه في القرارات التي تتخذها اللجنة التنفيذية. ويجب القول، ولو استباقا لسياق السرد، ان هذا المبدأ قد مكننا من ان يكون لنا اليوم، في حكومة موسكو، رجال من ابناء العهد السابق ـ ولكن ممن ناهض ذاك النظام ـ اضافة الى رجال قادمين من قطاعات اخرى دفع بهم السكان الى الواجهة. وهكذا فانت تجد اليوم بين قيادات الدوائر عضوا سابقا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في روسيا، الكسيس بريانتشيخين، المحترق شوقا للمشاركة في التغيير، وكذلك فلاديمير سيستر، الذي كان طوال الوقت ديمقرطيا نشطا والذي اظهر كفاءة ادارية عالية واجترح المعجزات في دائرته. هناك ايضا اوليغ تولكاتشيف القادم من وسط الديمقراطية الجديدة ويحمل شهادة الدكتوراه في علوم الفيزياء والرياضيات. فالمهم ان يحقق المرء النتائج في عمله وان يكون حسن التنظيم ومنضبطا والاهم ان يتمتع بميزة لا تعوّض في ادارة شؤون المدينة، هي ميزة الرعاية تجاه الذي يأتون لمقابلته. فالعامل في الحقل البلدي اشبه بالطبيب الذي يستشعر مشاكل الاخرين على انها الم شخصي فيتحسس تجاهها بشعور عالٍ بالمسؤولية وهو يعالجها. ذلك ان فلسفة القائد في العمل البلدي هي خدمة الناس. فاذا تمسك بها، فسوف يحقق الانجازات ويحصد الاعتراف. اما اذا لعب دور الرؤساء وتغاضى عن المشكلات وواجه الناس بالرفض واهانهم وافسد عليهم حياتهم، فلا مكان له في ذلك المنصب حتى لو كان من ابرز الديمقراطيين. فهو لن يحصل ابدا على اعتراف الذين يدير شؤونهم ولا على نتائج جيدة في عمله.

هذه هي فلسفة السلطة التنفيذية التي جهدنا لوضعها موضع التطبيق منذ البداية في اختيار كوادرنا. ويستطيع القارىء ان يقرّر ما اذا كنا قد اصبنا ام اخطأنا من خلال اجراء المقارنة بين حال موسكو وحال سان بطرسبرغ. ففي هذا الاخير، اختيرت وسيلة اخرى إذ تقرر تغيير اللجنة التنفيذية برمتها والمجيء برجال يحملون افكارا تقدمية ويخلصون لمواقفهم الاديولوجية... وهذا كله رائع. على اني امتنع عن مقارنة النتائج التي تحققت في كلا المدينتين.

٢

تفرغنا للعمل فورا. فلا دوما موسكو (باستثناء فترة الثورة) ولا الموسوفييت عرف نشاطا كثيفا كالذي عرفناه في ذلك العام. وواجهتنا في البدء «اضطرابات التبغ». ثم اضراب سائقي سيارات الاجرة الذين عطلوا السير في شارع تفارسكايا مطالبين بالخصخصة غير المشروطة. وكانت كل حادثة من هاتين الحادثتين تتطلب ردة فعل سريعة في غياب اي تشريع.

تغلّبنا على اضطرابات التبغ بطريقة كلاسيكية عندما اقترح بوبوف زيادة سعر السجائر بحيث يوازي سعرها في السوق ودفع الارباح الى صندوق الحماية الاجتماعية للموسكوبيين. وكان قراره جريئا. على ان الامر لم يكن بهذه السهولة فيما يخصّ السائقين. لعجزنا عن مقاومة ضغوطهم والشعارات الديماغوجية التي رفعوها، وتركنا المدينة عمليا دون سيارات اجرة. وهذا ما لم اغفره لنفسي بعد. فاننا مضطرون الان للبدء من الصفر.

ان الحديث يطول عما جرى في تلك المرحلة. لكن يبدو لي ان شرح اسلوب عمل غافريل بوبوف جدير بان يحظى باهتمام اكبر وسوف اكتفي بمثال واحد على هذا الاسلوب.

منذ الايام الاولى التي شرعنا فيها بالعمل في ادارة المدينة بطريقة جديدة، اصطدمنا بما يسمّى في كتب الادارة «بوضع غير قابل للتسيير». كانت موسكو مقسمة الى ٣٣ دائرة تكرّر كل واحدة منها على نحو مصغّر بنية السلطة في المدينة: لجنة تنفيذية، لجنة تخطيط، الخ. وفي ظل النظام السوفييتي، لم يكن احد يأبه برؤساء مجالس الدوائر الذين يلعبون دور كبش المحرقة لاخطاء من هم اعلى منهم مرتبة. كان كل شيء يدار من فوق، فيقرر المركز حجم الانتاج وكل النسب التي يتعين على هذه التقسيمات الفرعية الـ ٣٣ ان تحترمها.

يعود تقسيم المدينة الى دوائر الى العهد الستاليني وقد تم وفقا لمبدأ يبدو غريبا اذا ما نظر اليه من الخارج: فعدد اعضاء الحزب، كان يجب الا يقل عن ٦٥ الف شيوعي. في الدوائر الصناعية كان يسهل بلوغ العدد المطلوب من الحزبيين وسط ٩٠ الف من السكان. (فكما تذكرون، كان الاعضاء الحزبيون مسجلين في اماكن عملهم). اما في

الضواحي السكنية، في المدن ـ المنامات، فقد يبلغ عدد سكان الدائرة الواحدة ارقاما خيالية تفوق الـ٧٠٠ الف نسمة.

فتصوروا اي لجنة تنفيذية يمكن ان تكون مجبرة على الاهتمام بمثل هذا العدد من السكان. فلو توافرت لها احسن النوايا في العالم، فان معاوني رئيس اللجنة التنفيذية لن يستطيعوا توفير الوثائق الادارية المطلوبة لذلك، ناهيك عن فض النزاعات ومعالجة مشكلات التعويضات وغيرها. اما رئيس اللجنة التنفيذية لدائرة بمثل هذه الضخامة فلن يعود في متناوله تدبير شؤونهم. فكيف برئيس اللجنة التنفيذية للمدينة! فانه لن يستطيع جسديا ونفسيا حتى ان يتذكر هموم ومشاغل ذلك العدد من التقسيمات الفرعية عندما يضطر الى حل مشكلة من المشكلات التي ترفع اليه.

ومهما تكن القوانين، فان اي قائد يستطيع العمل بطريقة فعالة اذا كان مشرفا على ثمانية او عشرة تقسيمات فرعية لا اكثر. وفي النظام القديم، لم يكن احد يفكر ما اذا كان الوضع قابلا للتسيير ام لا، اما في ظل الديمقراطية الجديدة فلا بد ان يستطيع المواطنون التواصل مع المشرفين على شؤون مدينتهم.

ولكن كيف يتحقق ذلك؟ انه هدر للوقت في تلميع بنية غير شغالة (في الظروف الجديدة) موروثة عن ماضٍ توتاليتاري باصلاحها تدريجيا. ولكني ذكرت ذلك المثال لتبيان كيف كان بوبوف يسلك دوما طريقا مختلفا.

كان يقول: لنعد الى الجذور. فقد تكونت موسكو تاريخيا من اجتماع عدد من الاحياء (زامويكفورتشييه، اربات، خاموفنيكي) ثم اتسعت بضم القرى المتاخمة (توتشينو، ناغاتينو، الخ.)، فلماذا تكون مضطرة لان تعتمد في تقسيمها الاداري على النظام البلشفي لا على هذا النظام الاصلي؟

اخذنا خريطة ورسمنا دائرة حول كل قطاع تاريخي من قطاعات المدينة. فوصل عددها الى ١٣٧ «حياً ذا كثافة سكانية عالية». وعندما رسمنا لها حدودها، ظهرت ملامح موسكو بعد ان كانت مطموسة خلف شبكة من الامكنة تحمل اسماء بريجنيف وكيروف وغيرهما. فالفينا مدينة حافظت على ذاكرتها على الرغم من التحولات الكثيرة التي طرأت عليها. واطلّت اسماء قديمة كانت منسية. ولم تكن البنية الجديدة، مجموعة رموز قديمة جرى ترميمها بطريقة اصطناعية بل الرايات الحقيقية لاراضٍ نابضة بالحياة والعمق.

حسنا. جيد جدا. على ان اللجنة التنفيذية لموسكو لم تكن تستطيع التعامل مع هذه الكمية من التقسيمات الادارية خاصة وقد فاقت بكثير

الـ ٣٣ دائرة! وقال بوبوف: المطلوب إذن بنية من ثلاث طبقات. فهذا امر منطقي جدا عندما يتعلق الامر بمدينة كبرى من عشرة ملايين نسمة. وهكذا اصبحت المهمة الان هي ادراج شبكة الدوائر الـ١٣٧ في اطار يسهل قراءته. وقد وجدنا ذلك الاطار. ولعلكم تتذكرون ان رسامي الخرائط القدامى كانوا يرسمون عادة في طرف خريطتهم نجمة مثمنة الاضلاع تسمى «وردة الرياح». فقد رسمنا مثل تلك النجمة فوق خريطة المدينة وحصلنا على ثمانية نواح طبيعية اعتاد عليها الموسكوبيون -«انا اسكن في الجنوب الشرقي، وانت؟» - يضاف اليها المركز الذي منه انطلقت المدينة. ثم زيلينوغراد، فصار بامكاننا ان نباشر العمل بناء على عشرة تقسيمات ادارية.

اكدتْ التجربة ان ذلك القرار كان القرار الصحيح. وللوهلة الاولى، كان يبدو ذهنيا اكثر من اللازم ومغاليا في عقلانيته. ولكن عندما يبدأ المرء العمل في بنية قابلة للتسيير، فسريعا ما يدرك ان المنطق مفيد جدا في مثل هذه الحالات. وبتعديلنا مبدأ التقسيم الاداري، جعلنا المدينة قابلة للتسيير في مجملها. والان تتلقى حكومة المدينة التقارير المستمرة من قبل عشرة حكام للدوائر. وهؤلاء بدورهم قابلون للتسيير لان كل واحد منهم يشرف على عمل حوالي ١٤ مساعد حاكم، وكل من هؤلاء يجد نفسه قريبا من سكان الاحياء الذين يأتون بسهولة لمقابلته وعرض مشاكلهم عليه وطلب المساعدة. وبالتالي، فانهم ينتخبون حاكم الدائرة الذي هو من سكان ذلك الموقع لانه لا يجوز باي حال ان يكون الحاكم من سكان دائرة غير دائرته الانتخابية.

٣

احيانا، كان يخطر لبوبويف ان يمارس السلطة فيبدأ باصدار الاوامر. وهي ليست دائما بمنأى عن الطعن. ولذلك كان لا بد ان تسمع حواراً شبيها بما يلي:

هو: «اتخذت قرارا. نفذّوه.»

انا: «بصفتك رئيس الموسوفييت، تستطيع اتخاذ مثل هذا القرار. وبصفتي رئيس

اللجنة التنفيذية، يحق لي رفض تنفيذه. وللفصل فيما بيننا، لا بد من دعوة الموسوفييت الى الاجتماع او الاحتكام الى القضاء». على ان تلك المشاهد كانت نادرة. كان يروق لي العمل معه والنظر اليه يفكر. والاغرب من ذلك انه، وهو القادم من جرم آخر، كان يثق بوسائل عمل الجهاز التنفيذي. واعتقد ان هذا هو نتاج «منطق المسؤولية» الذي كان يضطره ان يكون اقرب الينا منه الى النواب. وبصفته رئيس الموسوفييت، كان يبدو انه الرئيس الحقيقي للمدينة. فعلى من يلقى باللوم اذا كان صندوق الخصخصة تحايل على المساهمين فيه؟ عليه هو؟ ومن هو المذنب اذا تجمدت الانابيب في البناية؟ بالتأكيد ليس النواب!

ان «منطق المسؤولية» هو الذي قرّب بين وجهات نظرنا تجاه المسائل وطريقتنا في اتخاذ القرارات. وبدأ بوبوف يفهم آلية السلطة التنفيذية. فليس صعبا ان يحتل المرء مقعد النائب وان يكبس على زر للتصويت «بلا مساومة». على ان الامر مختلف تماما في ما يتعلق بوقف اضراب قيد التحضير لم يعلن عنه بعد. وفي مثل هذه الحالة، لا بد ان تتدبر امرك او ان «تعقد المساومات»، حسب المصطلح الرسمي.

ولذلك، فبعد ان مضى حوالي عام على تسلمه منصبه، ادرك بوبوف ان نظام «الموسوفييت ـ اللجنة التنفيذية» الموروث غير قابل للتشغيل. ففي غياب ضغط الحزب الشيوعي، كان هذا النظام يدفع النواب الى تطبيق الشعار الشهير «كل السلطة للسوفييت» ومحاولة فرض سيطرتهم الكاملة على الجهاز التنفيذي. كانوا ينظّمون جولات تفتيش دائمة. ويشددون على حقهم في الغاء اي من قراراتنا. ويجهدون لزرع رجالهم اينما كان في اجهزتنا. وقد دلت الفلسفة الضامرة في تلك الممارسات على مدى غربتهم عن مبدأ الفصل بين السلطات. فهم الذين عاشوا في ظل النظام السوفييتي، لم يستوعبوا معنى القاعدة الديمقراطية عن السلطات الثلاث: سلطة تسنّ القوانين وسلطة تنفذّها وسلطة تفصل بين هذه وتلك. كانوا ينظرون الى السلطة التنفيذية على انها مجرد ملحق بسلطتهم.

نعم، وصل رجال جدد الى الموسوفييت الا ان عددا كبيرا منهم لم تكن تحركه الا فكرة واحدة: معارضة طريقة عمل النظام القديم. ومع انهم تسلّموا مقاليد السلطة، فقد ظلت تحدوهم غريزة التدمير فاستمروا في تدمير ذلك النظام، فقرروا مثلا تخصيص عملية تموين المدينة بالماء الحار. ثم ماذا؟ ان الامور جرت حتى ما كانت عليه العادة. قبضتْ

الشركات الخاصة المال ثم تبخرت في الطبيعة تاركة المدينة بلا معدات وبلا ماء. ومرّ وقت قبل ان تخلي تلك الطريقة الروسية للسلطة. وتحديدا السلطة الامبراطورية. المجال امام فكرة تقول انه ليس المطلوب ادارة المدينة البتة، بل المطلوب تركها تعيش. وانه لا حاجة لان يوضع على رأس السلطة البلدية رجل يقرر مصيرها وينوب عن كل فرد فيها في التحليل والتحريم، بل المطلوب ان يوضع على رأسها رجل يعتبر نفسه في خدمة من يدير شؤونهم.

من اجل مثل هذه المفهوم للسلطة بدأنا النضال انا وبوبوف. وكان النضال صعبا وقاسيا.

وفي مرّات عديدة، كان الجو يتسمم الى درجة ان اللجنة التنفيذية هددت بان تستقيل بالجملة. وهنا بدأ غافرييل بوبوف، كما اسرّ لي لاحقا، يفكر باستحداث منصب المحافظ. كان المطلوب ان يكون للمدينة مؤسسة تستطيع، من حيث الموقع والصلاحيات، ان تنافس الموقع والصلاحيات التي يتمتع بها النواب.

ولم يكن لهذا المنصب من مثيل في اي مدينة اخرى في روسيا. فاستصدرنا حكما مؤقتا (تحول لاحقا الى حكم دائم) يجيز انتخاب محافظ للمدينة بالاقتراع العام. فاذا اختار عشرة ملايين انسان رجلا فلا يمكن التغلب عليه بسهولة.

وكم كانت دهشتي كبيرة عندما لم يقترح بوبوف احد مساعديه لاشغال منصب نائب المحافظ، بل اقترحني انا. ولم يكن مضى على تعاوننا اكثر من عام واحد. وتسنّى للناخبين الاختيار الواسع إذ تنافست على المنصب خمس لوائح.

في ١٢ حزيران ١٩٩١وفي اليوم ذاته الذي كانت روسيا تقترع فيه نيابيا للمرة الاولى، انتخبت موسكو محافظها ونائبه وفاز الثنائي بوبوف-لوجكوف باكثرية مريحة (٦٧٪ من الاصوات).

كان هذا الفوز خطوة حاسمة على طريق الاصلاح الاداري للمدينة. ولكن القرار كان صائبا ايضا من وجهة نظر محض سياسية. كما برهنت الاحداث فيما بعد. فبعد شهرين لا اكثر، جرت محاولة الانقلاب الفاشلة في آب ١٩٩١. فادركنا إذذاك اهمية ان يكون للعاصمة سلطة تنفيذية قوية. ولست ادري ما اذا كان الحفاظ على الامن في موسكو هو الاصعب في غياب سلطة وطيدة للمحافظ. ومع اني لست اريد المبالغة في

ميزات السلطات البلدية. فما اريد تسجيله انه في تلك اللحظة الحرجة عملتْ كل الاجهزة بانضباط ووفق نظام وضعه المحافظ ونائبه هو نظام مقاومة المحاولات الرامية الى اعادة فرض الادارة الشيوعية على البلاد.

٤

قفز!

هنا يتعين على المؤلف ان يتقدم بالاعتذار الى القارىء.

هنا موقع الفصول التي تتحدث عن الانقلاب. وقد كتبت منذ سنوات ونشرت تباعاً تحت عنوان ٧٢ ساعة احتضار. بداية ونهاية الانقلاب الشيوعي في روسيا (١٩٩١).

وليست المشكلة في ان تلك الفصول قد نشرت قبلا، فقد كان يمكن، كما هي العادة في كثير من الاحيان، تضمين فصول منشورة سابقا في كتاب جديد، ففي متن السرد، يكتسب كل مقطع مضاف معنى مختلفا وجديدا. انما المسألة انني، إذ تحدثت عن الانقلاب اليوم، اجدني مضطرا لاعادة كتابة العديد من المقاطع عن امور عديدة وبالاحرى ان اعيد تقييمها في ضوء الاحداث اللاحقة. وحتى لو لم تتغير النبرة اجمالا، فما عساي اقول مثلا عن بعض «ابطال» ذلك الانقلاب؟ وايا من صفاته المميزة يجب ان احتفظ بها؟

لا. لست اهوى اعادة كتابة التاريخ. وليبقَ نص تلك الفصول الى الابد كما كُتب تحت وقع الاحداث المباشر. وباستطاعة الكل ان يقرأها. فهي خالية من الكذب.

واضيف لنفسي: هنا مكان تلك الفصول.

٥

«٢٧ آب ـ عند غورباتشيف»، هذا ما سجلته في مفكرتي.

ها انا في مكتب ميخائيل سيرغييفتش، وقد زرته مرات عديدة من قبل. وقد ادهشني ما طرأ عليه من تغيير. فالجوّ المحيط بالرئيس امتلأ فجأة باصوات خافتة

موحيا بالهجران والفراغ مثل بيت الاشباح. لا توتر في الجو، لا وجود لـ«عزيمة الدوائر العليا» التي تشكل الجاذب الاول للسلطة لدى الرجال الذين اصيبوا بعدوى السياسة.

تفحصت وجه سيّد المكان. كم تغيّر! لقد تلاشت فيه ملامح الثقة بالنفس، وانحسرت مسحة الفنان عن محيّاه. واختفى السحر وذلك السرور المصطنع الذي كان يختبيء سابقا خلف كل عبارة من عباراته، مثل شيطان يقبع في مؤخرة الخطاب، ماحياً كل طاقة على الاحتجاج لدى محدّثه. وكانت نظراته متعبة. لقد تخلى كل شيء عنه، وبقسوة.

وقلت في نفسي انه لم يعد الرئيس الفعلي للبلاد، وفاجأتني الفكرة.

وعاودتني الذكريات، لا، ليس تعبير الخوف الدفين الذي كان يبدو على وجهه- في شريط الفيديو الذي صوّر في فوروس، عندما كان يهيب بنا ان نقاتل من اجله والفزع يمتلكه. فقد كان تعبيرا من نوع آخر. هو التعبير الذي ظهر عليه في البرلمان الروسي عندما اجبره يلتسين على ان يقرأ، امام قاعة صاخبة، محضر جلسة مجلس الوزراء حيث تخلى كل وزير بدوره عن رئيسه وخانه لصالح «لجنة الدولة للطوارئ».

وقلت في نفسي:«انه الذل الذي ترك ذلك الاثر على وجه الرئيس. والآن لم تعد مغادرته الكرسي الا مسألة وقت».

انه مجلس الوزراء نفسه الذي كان موضوع حديثنا. كانت البلاد بلا حكومة. والوضع شديد الخطورة. والجمهوريات تعتقد انها انتصرت على الامبرواطورية. واتفاقية الاتحاد لم توقّع بعد. والميل الى التفكك وتقطيع الاواصر قابل لان يستولد «مفاعيل الدومينو» مثلما ينهار قصر شيّد من ورق اللعب. فكان لا بد من تشكيل جهاز للسلطة التنفيذية دون تردد.

وتقرر مؤقتا انشاء «لجنة الادارة المباشرة» لترث حكومة الاتحاد. وطرحت رئاستها على رئيس وزراء روسيا ايفان سيلاييف فاقترح بدوره عليّ ان اكون واحدا من نواب الرئيس الثلاثة.

حاولت الرفض اول الامر لسبب وحيد هو ان خلافاتي مع سيلاييف كانت عميقة وعلنية. فقبل عام على الانقلاب، اجبرتْهُ معارضتي الشديدة لسياساته على الانكفاء

الى آخر مواقعه الدفاعية. كما يقال. وانا هنا اروي لكم الحادثة لانها مهمة. كان البحث آنذاك يدور حول تشكيل آليات سوق جديدة. فحلّ سيلاييف المسألة ببساطة: حوّل الوزارات الى «كونزرنات». بل انه انشأ منها ١٦ واحدة في يوم واحد. فولدت مسوخ ضخمة محكومة ان تكرّر سلطات البيرقراطية من خلال تقليد باهت لعلاقات السوق. اما في الحقيقة فلم تكن تلك الـ «كونزرنات» الكثر من نسخ عن الوزارات السابقة لم يتغير فيها غير الاجور والتسميات.

وحرت في امري: فاما انه يخدعنا بالحديث عن الانتقال الى آليات السوق او انه في الواقع لا يفقه عنها شيئا.

ولما كانت كافة الوزارات (اقصد، الكونزرنات) متمركزة في العاصمة، فقد وجهتُ رسالة الى مجلس الوزراء صريحة بما فيه الكفاية تقول ان موسكو لا تنظر بعين الرضى الى تلك «القواقع» مقترحاً نقلها الى خارج المدينة.

وفي الندوة التي انعقدت خصيصا لمعالجة هذا الموضوع، واصلتُ بلورة فكرتي: «اذا لم يتوقف الخداع، فسوف نتخذ الاجراءات التي تخوّلنا اياها السلطة البلدية. لن نوقّع عقود ايجار مع الهيئات المسماة «كونزرن»... وفيما انا اتحدث، رأيت وجه رئيس الوزراء وقد اخذ يمتقع. ثم نهض، محمرّ الوجنتين، واخذ يصيح انه لن يرضى ابدا مثل هذا التحيّز وسوف يلغي كل قرار «شرير» يصدر عن موسكو.

واجبته بهدوء (او هكذا بدا الامر لي، لانه في حالة كهذه يستيقظ ميل شيطاني لدى البشر): «سوف نقطع عنها الكهرباء والماء. اننا نرفض ان تقام في موسكو اجهزة مزيفة... واذا كان هذا هو السوق، فانه خدعة ليس الا».

ولم الاحظ الاثر الذي تركه ذلك المشهد على من كان يراقبه من بعيد. على انه ـ اذا وضعنا جانباً الخدوش التي احدثتها النعوت المتبادلة- اجده يعبّر خير تعبير عن التمايز بين استراتيجيتين، واحدة تكتفي بالتقليد والثانية تقوم على الواقعية.

عندما تذكرتُ تلك اللحظة، ادركت اني لن استطيع التعاون مع رئيس «لجنة الادارة المباشرة». فهو رجل ينتمي الى البنية القديمة وكان محتوما علينا ان نتصادم. وهذا ما حصل، كما سوف نرى فيما بعد.

باشرت العمل في اللجنة بشغف. كان الوضع باعثا على القلق الشديد. الكل يتوقع المجاعة في البلاد. والصحف تكتب اننا لن نعيش لنرى الربيع القادم. والخبراء يثيرون هلع الناس بتوقعاتهم عن انتفاضات خبز دامية. وكانت مهمتي تتلخص في بناء شبكة توزيع غذائي في بلد ينهشه مرض المناطقية. فما من جمهورية، وما من جماعة محلية (كانتون، مدينة، قرية) تريد ان تشارك في ذاك المجهود او تبيع اية سلعة من سلعها على امل ان ترتفع الاسعار. ولم يكن مجال لعقد اتفاقات لان احدا لم يكن يثق باحد. كان الوضع اقرب الى العبثية منه الى اي شيء آخر.

قابلت المسؤولين على كافة المستويات محاولاً اقناعهم بان التعاون مفيد للجميع. وصغت مع مساعديّ ترسيمات وآليات لتعاون جماعي وقائمة بالأسعار وتقديرات لاحجام البضاعة المطلوب تسليمها. وكانت الكميات تحدد ذلك الحين على اساس كمي. ولسدّ النواقص، باشرنا مفاوضات مع البرلمان الاوروبي ومع بريطانيا وبلجيكا والمانيا الاتحادية وبولونيا... وأصرّ اليوم على القول انه اذا كنا تفادينا المجاعة في البلاد فانما يعود ذلك في المقام الاول الى العاملين في اطار تلك اللجنة.

واكتشفنا في معرض عملنا ظاهرة مذهلة وهي ان الطموحات السياسية للمسؤولين في الجمهوريات كانت تصطدم في اغلب الاحيان بالحلول الاقتصادية التي نضعها. ولم تكن النخبة الحاكمة لتكتفي بالمظاهر الخارجية للسيادة فاصطدمتْ فكرة بناء مدى اقتصادي ومالي واعلامي مشترك بالضغوط العنيفة للمجموعات السياسية. فتارة كانت القوى القومية هي التي تعرقل (كما في اوكرانيا) وطورا بيرقراطية الدولة (كما في جمهوريات آسيا الوسطى) واطوارا تأتي العراقيل من مزيج غريب من هذه وتلك وفوقهما نخبة وليدة من رجال الاعمال. وفوق ذلك كله، بدايات النشاط السياسي للمافيات. والله يعلم ماذا ايضا.

كنت تجد كل شيء الا الانشغال بقيام ادارة كفوءة. فهذه أُبْعِدَت الى مؤخرة الاهتمامات. ومهما بذلنا من جهود للاقناع بان العيش المشترك هو ايسر الحلول، كانت المناطقية السياسية تقود حكما الى الانغلاق الاقتصادي معلنة قرب نهاية الاتحاد.

كان على غريغوري يافلنسكي، المسؤول عن فريق آخر من فرق اللجنة، ان يواجه تلك النزعة اكثر مني وهو المكلف بصياغة مسودة مشروع «الاتفاق على الاتحاد». فاقترح في

الوثيقة نظاما للعلاقات بين جمهوريات ذات سيادة ضمن مجال اقتصادي مشترك بلوره في الجملة والتفاصيل.

وكان المشروع مرناً بحيث يفسح في المجال للجمهوريات ان تكتفي بالعضوية المشاركة في الاتحاد وان تصدر عملتها المحلية الخاصة، إن هي رغبت في ذلك. وكنت شديد الحماس للتقرير الذي قرأه يافلنسكي امام رؤساء جمهوريات الاتحاد. لقد كان قادراً على التفكير بمصطلحات اقتصادية، تتطلع الى المجتمع ككل متكامل يعتمد تنظيمه على التطلعات والظروف الاقتصادية، وكان هذا التفكير يختلف اختلافا بيّناً مع كل ما تعوّد السياسيون سماعه. وهم الميالون دوما الى النظر الى الاقتصاد كما لو انه مارد القمقم يلقي عليه القوم ما شاؤوا من المهمات ذات الصلة بالطموحات السياسية، متناسين ان بلدنا يكون معافى وقويا عندما لا تعتمد سمعة الدولة فيه على الصواريخ وروّاد الفضاء فقط، وانما ايضا على امثال ديميدوف وموروزوف، هذين الرجلين النشيطين اللذين امنّا نجاح روسيا في المعارض الدولية واسهما في رفع مستوى معيشة المجتمع ككل. وكنت على يقين ان بساطة التقرير ومنطقه ووضوحه كفيلة بان تترك اثرا ايجابيا على سياسيينا. ولسوء الحظ فانني اخطأت التقدير.

قدّمنا تقريرنا في اليوم ذاته. وكنت اول المتحدثين، وهذا طبيعي إذ كان التموين الغذائي شأناً يعني الجميع. وعرضتُ برنامج عمل تشارك فيه الجمهوريات يحتوي على التفاصيل وعلى تقدير لاحجام التسليمات المتبادلة. وعرضتُ وسائل الخروج من الازمة الغذائية. فكانت ردود فعل الرؤساء ايجابية وتحولت الاسئلة الى استيضاحات لا اكثر. ولا شك انه كان يتعيّن عليّ ان اشعر بالسرور. غير اني صدمت حقا بسبب عدم استيعاب الرؤساء لتقرير يافلنسكي. ذلك ان ردود فعلهم لم تمس جوهر المسألة بل اقتصرت اسئلتهم على الحرتقات السياسية لا اكثر. فادركت إذذاك اننا لن ننجح في زحزحة هؤلاء القوم. فاذا كانوا يتحدثون جميعا عن السوق فذلك لم يكن لانهم يؤمنون بصواب وجدوى هذا الخيار، وهو الخيار الوحيد الممكن، بل لانهم وعدوا بان البيرسترويكا واعادة هيكلة الاقتصاد سوف تكون لهما انعكاسات سياسية. اما تراتب الاولويات عندهم فلم يتغير قيد شعرة. وهكذا لم يعد من معنى لعمل «لجنة الادارة المباشرة». ولم يبقَ لها من امور تسيّرها...

٦

لم يكن المبرر المباشر لمغادرتي هو تلك «الاعتبارات القاهرة» وانما شجار نشب بيني وبين سيلاييف، كما هو يتوقع.

في نشوة النصر (ولا يجوز ان ننسى ان السلطة الروسية هي التي انتصرت على الانقلابيين)، اتخُذتْ سلسلة من الاجراءات تسير كلها في اتجاه واحد: تحويل ممتلكات وزارات الاتحاد القديمة الى ممتلكات روسية. وهجم موظفو الجمهورية الروسية فورا لاحتلال مكاتب ومراكز المؤسسات واجهزة الرقابة التابعة للاتحاد فيما يشبه عملية غزو. ولم اوافق على تلك السياسة. اذ لم يكن الامر يتعلق بممتلكات الحزب الشيوعي (وكان واضحا ان هذه لم يعد لها مالك). اما الممتلكات المعنية فقد كان لها ملاك شرعيون. كانت مساهمات قدمتها جمهوريات الاتحاد جميعها. لذلك يتعيّن علينا ان نوزّعها بين جميع الذين اسهموا فيها بطريقة حضارية وبذكاء، وبناء على مفاهيم ناضجة وحسابات واضحة. وكان لذلك اعتباران مبدئيان: فمن جهة كنت ارى في «غرائز الاستحواذ» هذه انبعاثا للنفسية البلشفية التي اكره، وهي النفسية التي ادت الى تدمير الطاقة الاقتصادية الروسية بعد انقلاب اكتوبر ١٩١٧. لانها في الواقع فلسفة الرعاع والـ«غانغستر». ومهما يكن رأي الاديولوجيين الشيوعيين في هدف طوباهم (واني اعتقد ان الكثيرين منهم كانوا اناسا صادقين) فانهم عمموا، في الممارسة، ايديولوجية الاجرام. ويجب ان لا ننسى ان تلك الايديولوجية دامت لاكثر من سبعين عاما.

فالحديث عن اعادة الاعتبار للملكية الخاصة ولاقتصاد السوق ليس ممكنا في مثل هذه الظروف الا اذا اعدنا للناس الشعور بقدسية الملكية في حد ذاتها، بغض النظر عمن هو المالك وعن طبيعة صلته بممتلكاته. واذا كنا نعتبر انفسنا حكومة بلد في طور النقاهة، فانه يتوجب علينا ان نؤسس سابقة باتخاذ موقف حضاري من ممتلكات الاتحاد، فيتقرر مصيرها علناً وباحترام كامل للقانون.

من جهة اخرى، بدا لي ان إحلالنا فكرة الغزو محل مبدأ المشاركة قد قلّص الى حد كبير افاق الاندماج الاقتصادي في المستقبل. لماذا تستطيع الشركات الاميركية العمل في كوريا الجنوبية والشركات اليابانية العمل في الولايات المتحدة ولا تستطيع

جمهورياتنا، وهي دول ذات سيادة، ان تتشارك في ملكية شركة موجودة في ارض واحدة منها؟ فاذا تحدثنا عن النفقات بلغة الارقام، فكم بلغت، في نهاية المطاف، مساهمة كل جمهورية في بناء قاعدة اقلاع رواد الفضاء في بايكانور او مصنع السيارات في كاما؟ فليس اسهل من الاتفاق على ان يكون الجميع مالكين مشتركين على غرار الشركات المغفلة!

على ان سيلاييف لم يكن يريد الاصغاء لمثل هذه الاعتبارات. وظل في قرارة نفسه رئيس وزراء روسيا يطبّق مبدأ وحيدا هو: كل ما هو ضمن حدودي هو لي.

كانت هذه الخطوة الاولى في سلسلة من القرارات قادت الى صدامات عديدة وصولا الى تفكك الاتحاد. ولا ادري اذا كانت روسيا قد كسبت شيئا من تلك القرارات، لكني متأكد من انها استثارت عند الاخرين «غريزة استحواذ» مماثلة.

ورفعتُ مذكرة الى الرئيس حول لاشرعية الاجراء المتخذ في حق ممتلكات الوزارات الاتحادية السابقة. وتحدثت امام «لجنة الادارة المباشرة» في الموضوع ذاته قائلا اننا في روسيا خاصة سوف نخسر اكثر مما نكسب اذا رفضنا تقاسم الممتلكات المشتركة بطريقة حضارية. وان ما يجري يبدو لي وكانه اسلوب بلشفي مبتذل في حلّ المشكلة. ودعمني اعضاء اللجنة بحماس. اما سيلاييف فقد شوّه الموضوع واوقف كل الاجراءات. وعندئذ قدمت استقالتي من «لجنة الادارة المباشرة».

وغضب غورباتشوف من جراء ذلك غضبا شديدا. لامني وحاول اشعاري بالذنب واتهمني بالتخلي عن مساعدته في لحظة حرجة. وفوق ذلك كله، بدا لي انه لم يكن يستطيع ان يتصوّر ان رجلاً «من تحت» استدعته اللجنة، وان مسؤولا «على مستوى المدينة»، يمكنه ان يتخلى عن امتيازات السلطة العليا.

لم يكن غورباتشيف يرى ما بدا لي بديهيا بالمطلق خلال عملي في اللجنة: انه بعد شهور معدودة، سوف تفقد «السلطة العليا» و«اللجنة» ومعهما رئيس الاتحاد ذاته اي دور لهم.

٧

«الثورة الروسية الثانية». هكذا سُمّي المسلسل الوثائقي الذي كرسته شبكة «بي-بي-سي.» اللندنية لانقلاب آب ١٩٩١ في موسكو.

ودون التشكيك في صواب تلك النظرة الى الانتصار على الانقلابيين، اود الحديث عن ميلنا الى فهم التاريخ على انه مجرد مشهد. مشهد التجمعات في الشوارع والمتاريس والدم على الارصفة- هذا ما يلفت انظار ملايين المشاهدين. وعندما تفقد الثورة طابعها المشهدي، تفقد دورها بما هي موضوع اسطوري لدى الجماهير.

اذاك تبدأ في الحياة اليومية الدراما الثورية الحقيقية. لان الثورة تغيير في البنية الاجتماعية. و«البنية الاجتماعية» تختلف اختلافاً كبيراً عن كل تجريد علمي في كونها تتصل بارواح البشر.

غادرتُ منصبي في حكومة الاتحاد وعدت «الى مستوى المدينة» وفرحت مرتين.

اولا، لانني عدت الى العمل مع غافرييل بوبوف وفي ذلك وعد بمتعة عظيمة. فالرجل ذو الذكاء الحاذق القادر على التنبوء على المدى البعيد بنتائج القرارات المتخذة علّمني طريقة جديدة في التفكير لم اكن معتادا عليها من قبل. وكنت اكيدا من اننا سوف ننجز بنجاح اي مشروع نتولاه معا.

وثانيا، لان التقليد الروسي يقضي بان تكون موسكو طليعة البيرسترويكا في بُنَى المجتمع السوفييتي. والتعديلات الهيكلية التي اجرتها موسكو هي التي مهّدت الطريق امام الانتصار علي الانقلابيين. فقطعتْ رأس «نومنكلاتوراء» الحزبية. وقصمت ظهر المركزية الامبراطورية القائمة على القوة العسكرية. على ان هذا لم يزحزح النظام الاشتراكي، الراسخ بكل وطأة تنظيمه المجتمعي القائم على ملكية الدولة. ولم يكن احد قد اهتدى بعد الى طريقة لتخليصنا منه. لهذا كانت النقطة الاولى في برنامجنا هي الخصخصة. فقد عمدت «الثورة الروسية الاولى» الى مصادرة املاك الناس وعهدت بها الي الدولة. فكان المطلوب الان اعادتها اليهم.

بعد شهر آب، بدا للوهلة الاولى ان هذه مهمة لن تكون عسيرة. فالتشريعات الاساسية للعملية قد سنّت في معظمها. وفي كل مراكز القيادة يتواجد «ديمقراطيون»

او ممثلون للبنى الاقتصادية القديمة لا يعاندون التجديد. والاجتماعات يسودها اجماع على ضرورة الخصخصة. ولكن لا شيء في الممارسة اذ لم يأتنا طلب واحد للخصخصة من متجر او مصبغة او محترف صنع احذية.

كان الوضع غريبا يتطلب الصبر وبرودة الاعصاب. واستدعيتُ مسؤولي التجارة وسألتهم: «لماذا لا تريدون الخصخصة؟» فقالوا: «نريدها بالتأكيد!». وسألت: «ما الذي يمنعكم من تحقيقها؟». فقالوا: «لا شيء في الحقيقة، عدا بعض المعاملات الصغيرة التي سوف ننتهي منها قريبا». وانفضّ الاجتماع على اتفاق. ومن جديد، لم يحدث شيء.

واستدعيت وزير التجارة في الحكومة البلدية، فلاديمير كارماوخوف وقلت له: «إسمعْ، ما الذي يزعجك؟ لقد زرتَ الى الغرب وشاهدتَ بعينيك كيف ان صاحب العمل الفردي يعمل بفاعلية اكبر...». فاجاب: «حقا، شاهدت ذلك، واني مدرك ما تقول. على ان المدينة ليست جاهزة بعد لمثل هذا التحوّل. لا يوجد مزارعون ولا اسواق للبيع بالجملة. فكيف نموّن المتاجر؟ واضاف: انه ما دامت المتاجر باقية في حوزة الدولة، فانني استطيع دائما ان اتدبر لها شيئا ما...»

وهكذا، كنا نتفق على تشغيل اسواق الجملة باسرع وقت. فيبدأ العمل، لكن سرعان ما يتوقف فجأة دون ان نفقه السبب.

وجد «الديمقراطيون» انفسهم في وضع لم يكونوا يتوقعونه. كانوا حتى ذلك الحين يناضلون بواسطة برامج وفعل ايمان وشعارات. وكانوا ذوي مراس في مواجهة الخصم في المعارك الانتخابية. لكنهم اكتشفوا فجأة انهم ليسوا امام المحافظين من حملة الايديولوجيات بل امام السوفييتيين العاديين من ابناء القاعدة. هذا مدير متجر ضلله النظام الاشتراكي تجده مطمئنا الى انه سوف يكسب اذا سرق ذات اليمين وذات اليسار اكثر مما يكسب لو انه صار متعهدا فرديا (ولماذا يصير متعهدا فرديا فيستيقظ في الثالثة فجرا بحثا عن منتجات طازجة؟). والامر نفسه ينطبق على مدير صالون حلاقة يعج بالاوساخ والصراصير. ومثله المدير العام المعتاد على نظام معيّن من التوزيع ولا يدري كيف يتدبّر امره في نظام من المنافسة الحرة.

لم يكن هؤلاء القوم جميعا اعداء ايديولوجيين بل انهم افترعوا لصالح «السوق». من الناحية النظرية، لم يكن اي منهم يشكل ركيزة من ركائز الاشتراكية. على ان «الثورة

الروسية الثانية، الموجهة ضد البنى الشيوعية و«الامبراطورية» كانت تصطدم بهؤلاء تحديدا.

عالج بويوف الامر ببساطة: وطلب مني ان انذر اصحاب متاجر الاغذية وصالونات الحلاقة والمحترفات انهم اذا لم يتقدموا بطلبات خصخصة قبل الخامس من كانون الاول ١٩٩١، فسوف تباع متاجرهم بالمزاد العلني. وكانت النتيجة مذهلة: فقد تسلمنا ٨ر٥٠٠ طلب خصخصة يوم الخامس من كانون الاول. طبعا لم تكن هذه خصخصة تقليدية. اذ لم يكن المتعهد الافرادي هو الذي يغدو مالك منشأته بل «رابطة العاملين» الخارجين من التجربة الاشتراكية. والحافز الذي كان يدفع هؤلاء الى شراء منشأتهم لم يكن تعطشهم الى ان يفرضوا انفسهم في وجه منافسيهم بل خوفهم من ان يفقدوا عملهم.

ومهما يكن من امر، فقد قررت حكومة موسكو ان تقدم دعمها الكامل لهذا اللون من الخصخصة لاعتبار تكتيكي: ففي المحترفات والصالونات والمتاجر وشركات الخدمات الاخرى في موسكو كان يعمل ما يقارب المليون من السكان. فكان خطر البطالة الجماعية داهما في حال بيع هذه المؤسسات بالمزاد العلني. ومثله خطر اندلاع النزاع بين العاملين والمالكين الجدد. ثم من يرتضي ان يكون مالكا جديدا في الظروف التي كانت سائدة عندنا آنذاك؟ فالارجح انه سوف يكون رجلا تدبّر امره لكسب مال وفير في ظل الاشتراكية، وغالبا على حساب القانون. في حين ان الانسب، في هذه الحالة، هو الاداري الكفوء، لما يتمتع به من ميّزات في ادارة الاعمال. ولكن في حال نزاع مع «رابطة العاملين»، لن تكون القوة المعنوية الى جانبه. فتستطيع ان تتصوّر الاحتجاجات والاضرابات عن العمل بل الاضرابات عن الطعام التي سوف نثيرها لو اننا اخترنا البيع بالمزاد العلني شكلا وحيدا للخصخصة. ولكم ان تتصوّروا ما سوف تكتبه الصحف والتحقيقات التي سوف يأمر بها القضاة، وموجة الاتهامات التي سوف توجّه للحكومة... ومدى التباطوء الذي كان سيفرضه ذلك كله على مسيرتنا.

في الوقت ذاته، فان تمليك المنشأة لصالح «رابطة العاملين»، اطلق آلية تطورها اللاحق. فمن بين ملاكها الجماعيين الحاليين سوف ينشأ متعهدون جدد. فيتولى اكثرهم مبادرة ونشاطا شراء حصص زملائه الاخرين. واذا لم تجد رابطة العاملين بين افرادها مثل هذا الرجل، فليبحثوا عن متعهد من خارج المنشأة يفي بالغرض. ذلك ان ما

من شيء يمشي في نظام المنافسة الحرة بدون المتعهد. فكم من الوقت تستطيع ان تعيش منشأة بتأجير نصف قاعتها الى محل تجاري؟ سنة؟ حسناً، لنذهب الى حد خمس سنوات. بعدها لن تقوى رابطة العاملين المفككة على البقاء على قيد الحياة. فلن تجد من يموّل لها مشروعها.

هكذا حَسَمَتْ حكومة موسكو امرها وانطلقت «لجنة الخصخصة» في عملها بوتيرة سريعة. وبأمر من بويوف، وضعت اللجنة تحت امرة لاريسا بياتشيفا، المعروفة بافكارها الجذرية حول تقنيات الخروج من الاشتراكية. وقد نحت المعلقون فورا تعبيرا للدلالة على تكتيكها: «الخصخصة الصاعقة». وكتبوا ان مثل هذه الوسائل تذكّر بالتجميع القسري لسنوات الثلاثينيات. اي ان موسكو كانت متهمة بانها تدفع الناس دفعا الى «التملك» مثلما كان ستالين يدفع الفلاحين دفعا للانضمام الى الكولخوزات. والحقيقة ان هذه الاتهامات كان لها اساس من الصحة.

طلبتُ الكلام مرات عديدة لانتقاد الوسائل التي تعتمدها بياتشيفا مقترحا تكتيكا آخر يتلخص في ان نشرح للناس ميزات الخصخصة وافضلياتها فلا نخيفهم بالاجراءات القسرية. فالعديد منهم، عندما يقدم على شراء منشأتهم انما ينفق قسما كبيرا من مدخوله، وهذا امر حساس نظرا الى ارتفاع الاسعار. فلا بد اذن من مساعدتهم لا مجرد دفعهم الى العمل بتهديدهم ببيع منشآتهم بالمزاد العلني. ذلك ان هدفنا هو تحسين نوعية الخدمات لا دفع الاهالي الى اليأس.

وجدتْ هذه الحجج طريقها الى اعمدة الصحف وشاشات التلفزة. فغدا الفارق بين الاسلوب «المتسارع» والاسلوب «الصاعق» في تطبيق برنامج الخصخصة موضع نقاشات عديدة، الى ان انتصر الاسلوب الاول.

٨

ـ ولكن اين هي الثورة في كل هذا؟ تساءل الجنتلمان الانكليزي ـ ولم يكن بعد في عمر الشباب ـ عندما سمعني اتحمّس في روايتي لتلك القصص غير العادية. كان مكلّفا بمرافقتي خلال زيارتي للندن وكنا جالسين في حانة «شغف» انكليزية تكرّم بان اقترح عليّ ان نزورها. وفي تلك الجزيرة النائية، ادركت فجأة كل تعقيدات المشكلات التي يتعيّن عليّ حلها.

لم يكن محدثي قد شاهد حانة الا تلك الخاضعة للملكية الخاصة. وطبعا كان على علم بمشكلات الخصخصة بل انه شارك في النقاشات بصددها في مجلس العموم. لكنهم هناك في انكلترا كانوا يبحثون في استعادة القطاع الخاص لموارد اساسية مثل محطات التلفزة ومصانع الاسلحة وشركات الطيران. فاستحال عليه ان يتصوّر مهمتي القائمة على خصخصة صالونات الحلاقة مثلا. ففي عالمه، لا يكون صالون الحلاقة الا ملكية فردية مهما حصل.

ولهذا، كان مقتنعا بان «ثورتنا» لم تكن ثورة بالمعنى الحقيقي للكلمة، بقدر ما هي عودة بطيئة (بل بطيئة جدا!) الى «الوضع الطبيعي».

ولم يكن في مقدوره ان يتصوّر انه في غضون سبعين سنة ولدت حضارة جديدة في الاتحاد السوفييتي. وان تلك العقود لم تتناول فقط مستوى القرارات الارادية العقلانية للبشر بل هي تناولت ايضا العادات الاجتماعية وقولبتْ عقلية ثلاثة اجيال من البشر. بحيث ان العودة الان الى «الحضارة الطبيعية» تعني الخروج من عالم آخر، عالم غير طبيعي. حيث لا يمكنك حجز غرفة في فندق لائق، او استئجار مكاتب جديرة بهذه التسمية، او استقبال معلومة بسيطة. او شراء بطاقة سفر بالطائرة، او اجراء اتصال هاتفي في وقت معقول، او العثور على مساعدة قانونية اذا ما تعرضتَ لضرب احتيال.

وهذا يعني انه عندما ندعو الاجانب الى الاستثمار في مدينتنا، فان السلطات البلدية لا تصطدم فقط بعقبات تقنية وانما ايضا بمشكلات ثقافية. يصل رجل الاعمال الى بلد اجنبي فيكتشف بسرعة انه في مجرّة اخرى. فيتعذّر عليه ان يفهم ان الناس في «الحضارة السوفييتية» قد كبروا دون ان يعتبروا ان الملكية هي القادعة المقدّسة . ويعجز عن القبول بان مثل هذه الحضارة موجودة وما من شيء فيها مضمون: لا قوانين الاستثمار ولا الاجراءات المتعلقة بفض النزاعات، ولا التأمينات على التوظيفات ولا اخلاقية احترام العقود، ولا «قواعد اللعبة» المقدسة.

ان رجل الاعمال القادم الينا قد يكون مستعدا لتقبّل الكثير من الامور غير المألوفة، لكنه ليس مستعدا لان يواجه شبكة محبّطة للعزائم من القرارات الاعتباطية. فمهما بذل من جهد، يتعذر عليه ان يتصور انه حل في بلد حيث البرلمان والحكومة يتخذان اجراءات دون ان يخطر في بالهما البشر الذين سوف يفيدون منها او ما اذا كانت قابلة للتطبيق ام لا.

لانهم عاشوا في مجتمع لا يحسب حسابا للانسان بما هو فاعل في الحياة الاجتماعية.

وفي ظروف كهذه، وحده الفرد يعوّض عن مساوىء البنية، الى هذا الحد من النجاح او ذاك. ان سلطة بوبوف كفرد قد حققت ما كان يمكن ان يحققه نظام معافى. فيه وجد رجال الاعمال رجل ايمان. فبعد اللقاء معه، تتحول النشاطات اليومية لتحصيل المعاش الى فعل مقدس في خدمة التقدم والامن على الارض. كان يعيد اليهم مُثُلاً كانت شبه منسية في البلدان المتقدمة، هي مُثُل المفكرين الكبار لفترة التراكم الاولي لرأس المال، تلك المثل التي باتت مُثُل موسكو اليوم.

٩

احتلت فكرة خصخصة السكن المكانة الاولى في برنامج محافظ موسكو.

فهو يشدد عليها كثيرا. ويشرح انه طالما ان الانسان السوفييتي لا يملك شيئا، فلا نتوقعن منه اي نشاط تجاري (او اي عمل آخر). ويردف ان الشيوعيين نجحوا في مجالات عدة. على ان اهم ما قاموا به انهم دمّروا طموح الفرد الى الاستحواذ على الممتلكات وتنميتها، وحطّموا كرامة الملكية الاقتصادية، وبدّدوا شاغل الاحتفاظ بالشيء من اجل ان يورّث الى الابناء والاحفاد. فقد انجزوا ما لم يجرؤ عليه اشد الايديولوجيين حماسا في القرون الوسطى الذين كانوا يستمدون افكارهم الاجتماعية من الاناجيل. ارادوا خلق «الانسان الجديد» فاذا به انسان عديم المبادرة والمسؤولية تعلّم بنوع خاص ان لا يستحق اجره وان ينتظر ان تهبط عليه الصدقات من لدن الدولة. وما دام اننا لن نعيد الى ذاك الانسان التعلّق الدهري بالملكية فلا يحق لنا ان نتوقع منه ان يفهم مهمتنا.

هذه هي تقريبا المحاججة التي كانت تجريها محافظة موسكو ولجنتها التنفيذية، ونحن نجهد لاقناع البرلمان الروسي بان يتبنى باسرع ما يمكن قانون خصخصة المساكن.

تعيش الاسر السوفييتية في شقق تملكها الدولة او التعاونيات. وكان تحويل الناس الى ملاك فرديين خطوة على طريق تغيير نفسيتهم. وقد وافق المجلس البلدي بمجمله

على مشروع خصخصة المساكن دون اعتراضات تذكر. على ان الخلافات نشبت بصدد القوانين والاجراءات.

لماذا يتسلم موسكوبي شقة كبيرة فيما يتسلم آخرُ شقة صغيرة؟ ولماذا تكون شقة هذا في المركز وشقة ذاك في الاطراف؟ ولماذا يسكن البعض في ابنية فخمة ويسكن البعض الاخر في ابنية مزرية؟ هذه الاسئلة كانت عملاً مشروعاً الى ابعد حد. وليس سرا انه في غضون سبعين سنة نجح العديد من موظفي الحزب والدولة، الذين هم انفسهم قادوا البلد الى الخراب، ان يستوطنوا موسكو ويحصلوا على مساكن كبيرة في المركز. اما «البسطاء» من الناس (يمن فيهم سكان موسكو الاصليين) فقد اعيد اسكانهم في احياء بعيدة وفي شقق صغيرة تافهة هي في معظمها الان قيد الترميم.

كانت النقاشات تبدو عملية لا متناهية. وانعقدت ندوات برلمانية لا عد لها ولا حصر حول هذا الموضوع. وجرى فيها تخيّل انظمة محاسبة كيفية. ووردت اقتراحات يدفع مبلغ من المال عن كل متر مربع اضافي (يفوق الحد الادنى الطبيعي للمسكن) او فرض زيادات على سعر الشقة بناء على معيار «الرفاه» او نوعية «الحي». وكلما طالت النقاشات، كلما اتضح اننا نهدر وقتا ثمينا، وان عملية الخصخصة مهددة بان تؤجل لسنوات عدة.

يجب ان نتحدث هنا عن السلطة التشريعية عندنا وهي مختلفة تماما عن تلك التي في الغرب. صحيح اننا نسمي اجهزتنا «برلمانات» و«مجالس دوما»، الا انها ليست اكثر من تسميات مجازية. فكل هذه الاجهزة تحمل في كيانها ذاته صلة رحم بالـ«سوفييتات» البلشفية (التي اعطت اسمها الى النظام القديم) اكثر منها الى الاجهزة المنتخبة في البلدان الغربية. وعندما احيا آباء البيرسترويكا شعار لينين «كل السلطات للسوفييتات!» ارادوا من ذلك المحافظة على احتكار الحزب للسلطة. وبفعل الاستمرار، نجح العديد من الشيوعيين في نيل الاكثرية في هذه السوفييتات. ولكن مع انحسار نفوذ الحزب الشيوعي فيها، ظلت البنية الهجينة التي اخترعها غورباتشيف على حالها.

وسرعان ما اكتشفتْ تلك البرلمانات المسيّسة، المكونة من مزيج من الاداريين والديماغوجيين، استحالة القيام بنشاط تطبيعي فعال في الادارة اليومية. فحيث كان يجب ان يستوعبوا الاليات الحذقة لنمط الحياة الديمقراطي، طبّقوا مبدأ «المساواة من

تحت» ومنطق «البروليتاريا الرثة». وحيث كان يجب مواجهة وقائع جديدة ـ مثل نشاط المتعهد الرأسمالي في سوق حرة مثلا ـ تشبثوا بالافكار المنمطة الممجوجة لرأسمالية الدولة. وحيث كان الامر يتعلق بمجال من المجالات الاقتصادية، كان كل شيء يسير وفق «قانون باركنسون». لعلكم تتذكرون ان احد الكتّاب اعطى مثالا بسيطا عن عدم الكفاءة المهنية: عندما المرء لا يفقه شيئا عن تركيب مفاعل نووي، ولكنه يعرف كيف يبني مرآبا لدرّاجته، سوف تجده يناقش لخمس دقائق في المفاعل النووي ويقضي اربع ساعات متحدثا عن المرآب.

على ان المشكلة الاهم بالنسبة للبرلمانات الجديدة هي المبدأ الديمقراطي حول فصل السلطات. كان الجميع موافقا من الناحية النظرية على هذا المبدأ. وقد قرأوا او سمعوا ان كل الالية الديمقراطية ترتكز اليه. ومع ذلك، فالمبدأ شيء وتطبيقه شيء آخر تماما. ليست النظريات هي المطلوبة هنا وانما سنوات من النمو والتراكم. وبسبب مساوىء التوتاليتارية التي لم يحسن استئصالها، تحولت آلية فصل السلطات الى نزاع حول من يشد الغطاء اكثر الى جهته.

جرت عملية التجاذب هذه ببساطة متناهية. وانتهى الامر بالبرلمان الى ان فاض حسدا تجاه الرئيس والحكومة، مدعّيا الرقابة على نشاطهما. بعبارة اخرى، اخذ يدّعي انه السلطة العليا في البلاد.

ولم يكن مجلس موسكو المؤسسة الوحيدة التي عرفت مثل هذه الحالة.

سرعان ما تكرر الامر في السوفييت الاعلى. وعندما اتجهت حكومة روسيا نحو الاصلاحات الجذرية، وادرك النواب انهم لا بدّ فاقدو السيطرة على العملية، سعوا بفظاظة ملحوظة الى وقف مسيرة الاصلاح. وانضمت اليهم حكومة موسكو. واذكر ان رئيس مجلس النواب، خاسبولاتوف، رد على سؤال لاحد الصحافيين عن امكانية التوصل الى تسوية قائلا: «على الحكومة ان تنصاع فورا وبدون مراوغة ـ هذه هي التسوية الوحيدة المقبولة لدينا». اما نهاية هذا المنطق فمعلومة لدى الجميع.

ولكن قبل ان اكمل بحثي في هذا الموضوع، اريد انهاء روايتي عن خصخصة المساكن. فقد ابدى المحافظ صلابة لم اكن اتوقعها منه. تجاوز برلمان موسكو، وازاح الوسائل الحاذقة المعتمدة لكسب الاكثريات، وارسى قاعدة بسيطة تقوم على مبدأ كل

كائن حي يملك شقة. ولا يجوز ان تقف اية عقبة امام تحقيق ذلك.

صحيح ان البرلمان لم يشرّع ذلك. على ان العقبة التالية في وجه المحافظ كانت ادارة حكومة موسكو التي لم يكن موظفوها يتخيلون امكانية تمليك الشقق دون معاملات بالغة التعقيدة وكثيرة الشكليات.

وكانوا يقولون: «ليتقدم كل موسكوبي بطلبه». وسوف يحصل على الموافقة التقنية. من اجراءات واقية من الحرائق وشهادات صحية وسواها من الخدمات الاخرى. ثم يرفع طلبه الى لجنة خاصة. ثم تسجّل المعاملات عند كاتب العدل. ثم....»

ازاح المحافظ كل هذه الاساليب بطريقة حاسمة مؤكدا على اجراء بسيط هو ان يقدّم الطلب الى نقابة السكان خلال مهلة لا تتعدى الشهر الواحد.

ـ «ماذا؟ دون المثول امام لجنة؟»، سأل موظفو المحافظة

ـ «ودون كاتب عدل وفحص تقني؟»

ـ «نعم، دون هذا وذلك، وباسرع وقت»، شرح بوبوف. «فاذا نحن لم نخلق طبقة قوية من الملاك، فكل قاعدة التحولات سوف تنهار. ولا وقت لدينا للمماطلة».

١٠

مع بداية البيرسترويكا، عندما لم اكن اعرف غافريل بوبوف معرفة شخصية بعد، وقعت علي احدى مقالاته في مجلة «زنانيبه ـ سيلا» يعالج فيها تاريخ الاصلاحات في روسيا. كانت تأملات مهنية لعالم اقتصاد. على ان لونا من الغنائية كان يسيطر على المقالة المكرسة لافراد آلوا على انفسهم النضال ضد الروتين الروسي وانتهوا جميعا نهايات فاجعة، كما هي العادة. ذهبوا ضحية غياب التواصل في افكار القائمين على السلطة. كانوا يستخدمونهم ثم يصرفونهم من الخدمة فيحرمونهم بالتالي من فرصة اتمام ما قد شرعوا في تنفيذه.

وانا شخصياً، لست بمتصوّف لكني اعلم ان بمقدور الانسان ان يحدس بمصيره. وعندما استدعاني بوبوف ذات صباح من ايام تشرين الثاني وقال لي: «آن الاوان لمغادرة مستشفى المجانين هذا»، تذكرتُ تلك المقالة.

والحقيقة ان كل شيء جرى كما هو مكتوب. اخذت الصحافة تلعب على عواطف الناس. ففي المهلة بين زوال الرقابة وقيام الاشكال الديمقراطية لمقاضاة الصحف بتهم القدح والذم، فاضت الصحف باقاويل وتخرصات لا اساس لها من الصحة. كان في مقدور اي صحافي ان يتهم موظفي ادارة موسكو بانهم يتقاضون الرشاوى دون ان يلزمه احد بتقديم اي برهان على ذلك. وكان في مقدور صحافي تلفزيوني ان يطلق بهدوء مثل هذه العبارة «ان بلدية موسكو هي افسد بلديات العالم» دون ان يملك اي دليل على ما يقول. وقد الصقوا بي تهمة مماثلة فيما انا اشارك في برنامج على الهواء، فسألت الصحفي «هل تملك ما يؤكد قولك؟» فاضطر الصحفي الى الاعتذار مني علنا، ليس مرة بل مرتين.

كانت صحف الشيوعيين، اعدائنا القدامى اللدودين، في طليعة الحملة. ثم لحقت بهم الصحافة الديمقراطية. ذلك ان السلطة البلدية كانت الاقرب منالا والاكثر مباشرة بين السلطات. وهناك من طلب مركزا للبورصة فلم يحصل عليه. وهناك من طلب امتيازات ضريبية من المدينة ولم ينلها. وكانت دوافع التظلم جميعاً على هذا النمط. واخذت تنتشر كيفما اتفق. مناقشات تدور حول عنوان واحد هو ان السلطات الموسكوبية «معزولة عن الشعب» او صيحات ترتفع زاعمة «انهم باعوا موسكو الى الاجانب». فيا ليتهم كانوا يواجهونها بهجمات مباشرة وصريحة. اما انا فكان جلدي قاسياً لا تؤثر فيه مثل هذه الاشياء كثيرا. اما يوبوف فتبيّن انه اكثر حساسية تجاهها مما توقعت.

سبق لي ان اعطيت مثلا على المواجهة التي حصلت بصدد خصخصة السكن. تصوروا الان انها اخذت تتكرر مع كل خطوة نخطوها. نتحدث اليهم، فيعدونك خيرا، تغادر، فيبقى كل شيء على حاله. كان يجب ان يتمتع المرء بميزات مصارع لكي يقاوم كل هذا.

كان برلمان موسكو يشكل المستوى الثالث من المعارضة التقدمية، وعلى الرغم من ان اغلبيته تتكون من «ديمقراطيين»، الا انه لم يكن يرغب قط في ان يعهد الى المحافظ او الحكومة بالسلطة التنفيذية الفعلية. اصطففنا في الخندق ذاته في مواجهة الانقلاب الفاشل. الا اننا اختلفنا حول البرامج. ولكن عندما يلتقي خمسمائة انسان يحدوهم شعور بان ثمانية ملايين مواطن يقفون وراءهم، يصعب عليهم ان يدركوا ما الذي

يجبرهم على ان يكتفوا بالتشريع ومراقبة جباية الضرائب وبنود الموازنة ويتركوا كل شؤون المدينة في عهدة شخص واحد. هنا يتولد الميل نحو احادية السلطة وهو ميل نما وترعرع خلال عقود التوتاليتارية الطويلة.

اخيرا نأتي الى الخلافات بين المحافظ والبرلمان الروسي. فقد كان البرلمان يعتبر انه لا يحق لموسكو ان تتقدم المسيرة. فلماذا لا تمشي على وقع سائر المدن؟ وفيدافع بوبوف عن نفسه ساعياً الى الاقناع بواسطة البراهين فيقول:

ـ «لقد قطعتْ موسكو مراحل عديدة في مسيرة الاصلاح. ونحن قادرون بالتالي ان نتقدم الى ابعد من ذلك وبوتيرة اسرع. سوف نكشف تجربة لا تقدّر بثمن وسوف نعمل على تعميمها في حال النجاح. اما في حال الفشل، فان هذه التجربة سوف تقينا العثرات جميعا». كان بوبوف يحاول فلم يقتنع البرلمانيون الروس بفكرة منح موسكو وضعا مميزا في تطبيق الاصلاحات، بل على العكس من ذلك، فالافكار المسبقة التي تقول ان «موسكو تتدلل»، وموسكو مغالية في الـ«الاستقلالية» وفي «الحكم الذاتي» ازدادت رواجا، بل جاء من تولى تحسينها وتجميلها.

١١

بناء على ذلك، اتخذ بوبوف قراره بالمغادرة واعلن استقالته خلال اجتماع لحكومة موسكو. كان يتحدث بانفعال. وبدا متعبا بل على شفير المرض. ولا ادري ما اذا كان يتوقع سلفا من حكومتنا ان تدعمه، الا ان جميع الوزراء توالوا على معارضة الاستقالة وقالوا انها اقرب الى الجبن. وانه يخون القضية التي تضافرت جهود الجميع دفاعا عنها، وان مغادرته سوف تضعف السلطة التنفيذية. وتحطم مسيرة الاصلاح. وانها ضربة ضد الجناح الاصلاحي في المجلس البلدي. وكنت بين المتكلمين فقلت كلاما مشابها ولكن بقساوة اكبر، بل بالغت في القسوة عليه.

اعلنت ان قراره خاطىء كليا. وانه لم يتخذ بعد الاجراءات التي يحق للمرء ان يستقيل بسببها. ثم تساءلت قائلاً: لماذا لم يذهب لمقابلة الرئيس. فاذا رفض يلتمس دعم الاصلاحات، يتغير الامر. وفي هذه الحالة، يتعيّن علينا ان نغادر جميعا. اي جميع الحاضرين هنا. لاننا لا نعمل من اجل التمسك بالمقاعد الوزارية وانما من اجل قضية الاصلاح.

وفي الليلة ذاتها، اتصلت بيلتسين، وطلبت اليه ان يقابل حكومة موسكو. وقلت له ان الموضوع هو ردة فعلنا على استقالة المحافظ. ووافق الرئيس.

واستقبلنا في اليوم التالي. وانصت الينا باهتمام وطرح اسئلة متعددة. واعلن ان تفسيرنا للوضع ينطوي على عناصر جديدة بالنسبة له. وان معرفته القليلة بالاوضاع الموسكوبية كانت نتيجة ندرة اللقاءات بيننا. وان لمطالبنا طابعا موضوعيا لا طابعا ذاتيا. ووعد بايجاد حلول لكل المشكلات. وبالفعل، اصدر سلسلة من المراسيم تجيز لموسكو تطبيق الاصلاحات قبل سائر المناطق الروسية.

لقد شكلتْ تلك المقابلة علامة استدلال حددت كل مسار التحولات اللاحقة التي شهدتها العاصمة. وللحال، اغتبط بوبوف. واعلن ان الاسباب التي دفعته الى الاستقالة لم تعد قائمة. فعاد عن قراره. ولكن كان التعب والشك قد نالا من عزيمته. كما تبين لنا فيما بعد. واقدمنا على عمل خُيّل لي انه سوف يروق له كثيرا: وبمبادرة مني، قدّمتْ كل حكومة موسكو استقالتها. فقد آن الاوان لبناء نظام للسلطة التنفيذية بقيام حكومة اصلاحات متحررة من البنى البيرقراطية القديمة ومن جهاز «المديريات» و«الدوائر» وهلم جرا...

وفيما نحن في خضم هذا النشاط الذي بدا ان المحافظ قد استغرق فيه استغراقا كاملا ونسي الشياطين التي كانت تعذّبه، تبلّغنا فجأة ان بوبوف قابل الرئيس واستأذنه بالمغادرة والمصادقة على ترشيح نائب المحافظ لوجكوف تشغل المنصب الشاغر.

وقَبِل الرئيس الاستقالة والترشيح.

وبناء على كل ما رويته اعلاه، يتضح كم كان النبأ مفاجئا لي وباعثا على اضطراب عظيم، بحيث اني في المساء، وما ان وطأتْ قدماي عتبة شقتنا حتى اوحيتُ الى ايلينا بملاحظة ساخرة فقالت: «لم يخطر في بالي لحظة اني سوف ارى زوجي في وضع مماثل في هذه المحافظة».

٤. حكاية جواب في البرلمان

حدث ذلك في العاشر من كانون الاول ١٩٩٠. وهو اليوم الذي دعيت فيه الى البرلمان الروسي للاجابة على استفسارات النواب. وكان احدهم قد اشاع انه يجري الاعداد لاحتلال البيت الابيض. وقد زاد من هياج النواب حادثة وقعت مساء ذلك اليوم. ففيما نائب «احمر» من نواب الشعب يخوض في نقاش حاد قرب «فندق روسيا»، تلقّى ضربة على رأسه من كيس حوائج. وللمصادفة الغريبة كان الكيس يحتوي على زجاجة بيرة فارغة. فنقل النائب الى المستشفى وخرج منه بعد نصف ساعة. وجاء في صباح اليوم التالي الى البرلمان معصوب الرأس، الامر الذي وفّر للنواب الباحثين عن الاثارة مناسبة سانحة لطرح الثقة باللجنة التنفيذية.

كانت الفترة حرجة للغاية. والنزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في روسيا قد بلغ اوجه، وهو النزاع الذي انتهى بطريقة مأسوية كما هو معلوم...

وتقدمت من الضحية السيء الحظ وهنأته بالسلامة وطمأنت النواب الحاضرين باسم محافظة المدينة باننا ممسكون بزمام الامور فيها. واكتفت اكثريتهم بما قدمته من تطمينات على ان البعض، ممن يختزنون ميلاً للعنف، قرّروا اقتناص المناسبة...

واخذ احد النواب الكلام وقال:

ـ ما رأيكم في نزع الثقة عن لوجكوف! الان ودون ان نتأخر لحظة واحدة! انا اقترح ان نصوّت على نزع الثقة فوراً! فمن يوافق؟

وانفجرتُ بالضحك، ويبدو اني ضحكت بصوت مرتفع جداً. مباشرة امام الميكروفون، اي على مسمع من البلد كله.

واخيراً قلت:

ـ اسمح لي يا حضرة الزميل، فأنت لا تستطيع ذلك. فلستم انتم من انتخبني محافظاً بل سكان موسكو. وهم وحدهم يملكون صلاحية خلعي.

وفيما انا اواجه القاعة من على منبر البرلمان الروسي، احسست بكل العمق الحقيقي لتاريخ عاصمتنا. وهو ذلك التاريخ الذي قادنا الى وضع غدا فيه مثل هذا الجواب ممكنا.

١

سوف يتيه مطلع هذه القصة في غياهب الزمن. ومن المؤسف ان دراسة التاريخ لا تسمح بالاعتقاد ان الطموح الى الحرية كان دوما تقليدا موسكوبيا.

خلافا لعاميات[1] القرون الوسطى في اوروبا، كانت العاصمة الروسية خاضعة كليا لسلطة الدولة . تنقسم المدينة الى قسمين: الكرملين والبلدة.

في الكرملين، يقع قصر القيصر وكل «البنية التحتية» التابعة له، كما يقال اليوم، اي الكاتدرائية والسجن ومساكن النبلاء والعسكريين والثكنات الفارغة المعدّة لايواء المدافعين عن المدينة الذين تجري تعبئتهم في حال الحصار.

وفي الخارج، تقع المدينة بالمعنى الفعلي للكلمة. وفيها مساكن العامة او البورجوازيين من اصحاب الحِرَف والمهن المختلفة والتجارة، اي: باختصار جميع الذين ليسوا في خدمة الدولة (او الكنيسة). وكانت علاقات هؤلاء بالمقام السامي تنتظم حول واجب احترام القوانين ودفع الضرائب او «اداء فريضة التياغلو لجلالته»، حسب التعبير السائد آنذاك. ولا بد من القول ان القادرين علي دفع الضرائب كانوا وحدهم الذين يحق لهم الانتماء الى الـ«اوبتشينا» (الجماعة المدينية).

في البلدة، ليس بعيدا عن الكرملين، يقع المقر الجماعي للعمدة حيث يلتقي اعضاء «الاوبتشينا» في «مجلس» لانتخاب «ستاروست». على انه لا المجلس ولا الستاروست كانا معنيين بالشؤون البلدية. فالقوانين المتعلقة

بتوسيع الطرقات او تنظيم السير في موسكو تتخذ على مستوى الدولة لا على مستوى المدينة. والسلطة المحلية خاضعة كليا للارادة القيصرية.

والشأن الوحيد الذي كانت تعنى به الاوبتشينا المدينية؟ هو: توزيع الضرائب والفروض الاخرى على المساكن وتحصيلها من السكان. ولهذا السبب بالذات كان يجري اختيار «الستاروست» من بين «ابناء الدرجة الاولى»، اي من بين الاغنياء القادرين على

(١). العامة هنا هم جميع الذين لا ينحدرون من اصل نبيل ولا ينتمون الى الكنيسة. والتسمية تشمل التجار والاغنياء ايضا من غير النبلاء الذين غالبا ما يسكنون القصبات والبلدات bourgs ومنها تسمية البرجوازية. وكانت العاميات الاوروبية، communes ، وهي الوحدات الادارية لتلك القصبات والبلدات ذاتها، تتمتع بمقادير من الاستقلال الذاتي تجاه الاقطاع وبالتالي تجاه الملك او الامبراطور. المترجم.

تحمل المسؤولية عن الفرائض المترتبة على المدينة، بحيث يدفعون من جيوبهم الخاصة المبالغ الناقصة خلال الجباية.

كانت الامور منظمة على هذا النحو. وكما نرى، لم تكن موسكو توفّر اي سبب للاعتقاد بان «مناخ المدينة اكثر ملاءمة للحرية»، كما يقول المثل الاجنبي. والمثير هنا ان عناصر الاستقلال الذاتي اللاحق كانت موجودة منذ البداية: «مجلس» عموم المدينة، وانتخاب الستاروست، وصندوق العمدة.

٢

شغف بطرس الاكبر بكل ما هو اوروبي. فكان طبيعيا بالنسبة لهذا الاصلاحي الكبير ان يطعّم نظامه ببعض العناصر الديمقراطية المستعارة من المدن الاوروبية. وحاول في مناسبتين اصلاح المدينة، وفي كل مرة كان ينشيء مؤسسات جديدة لها اسماء اجنبية. وهكذا، ففي العام ١٦٩٩، ظهر في موسكو «قصر البورمستر» وقد اعيدت تسميته «راتوشا»، اي القصر البلدي. وفيما بعد، في العام ١٧٢٠، تحولت تسمية الراتوشا الى «قصر القضاة» باستخدام صيغة الجمع.

على ان مبرّر وجود ذلك النوع من المؤسسات، عدا عن الرنين الجميل لاسمائها بالنسبة للاذن الروسية، لم يتغير. فقد بقيت معنية بتحصيل الضرائب ومحاكمة الخارجين على القانون. ويبدو ان القانون قضى بان ينتخب القضاة انتخابا. على انه وضع من القيود على العملية الانتخابية ما حصر حق الترشيح بالاغنياء، المعزولين الى ابعد حد عن اكثرية السكان. ولم يكن هدف الانتخابات اختيار رجل يحظى بثقة القسم الاكبر من السكان، بل انتقاء رجل يشكّل ضمانة تجاه الملك بان المدينة سوف تدفع الضرائب في الوقت المناسب وبالمبالغ المقررة.

واما حل المشكلات البلدية، فكان في عهدة الشرطة. صحيح ان الشرطة في ذلك العهد لم تكن اطلاقا كما نتخيلها اليوم بتأثير من الافلام التاريخية الغربية. فقد انشأها والد بطرس الاكبر على ان تكون جهازاً ادارياً، اي: («الشرطة المكلفة بالسلامة») وليس فقط القمع الى: («الشرطة المكلفة بحفظ الامن»). ولكن هذا موضوع آخر لا مكان له هنا حيث تشغلنا متابعة التحولات التي طرأت على اشكال السلطة في المدن.

وقد حقق بطرس الاكبر انجازا آخر لم يكن متوقعا الا انه بالغ الاهمية لمسار تاريخنا. فهو نقل العاصمة الى بطرسبرغ. وخلال قرنين من الزمن (من ١٧١٠ الى ١٩١٨) اصبحت موسكو «العاصمة الثانية» للامبراطورية. فوفّر ذلك مناخا ملائما جدا لتفتح الافكار الليبرالية وولادة فكرة الحكم الذاتي او الاستقلالية تجاه السلطة المركزية.

٣

قد يظن البعض اني بدأت روايتي بالتوغل بعيدا في الماضي. على ان هذا كان امراً لا بد منه من اجل ادخال البعد التاريخي الى جردة الحساب التي اقوم بها. ولولا ذلك، لاستحال فهم ما الذي جرى فعلا في قاعة البرلمان. لم يكن الـ«بريدسبولكوم» (رئيس اللجنة التنفيذية) هو الذي يواجه النواب وانما المحافظ. ولم يكن رجل واحد يسخر منهم بل جميع الذين سوف نتحدث عنهم الان، والذين بفضلهم قطعنا المسافة التاريخية الفاصلة بين الوضع الذي وصفناه اعلاه والوضع الذي سمح لي بان انفجر ضاحكاً.

كانت اصلاحات كاترينا الثانية مرحلة حاسمة في ذلك المسار. ولو ان الامر بيدي، لشيّدت لتلك الامبراطورة نصباً في الساحة التي تفصل البيت الابيض عن مركز المحافظة. فهي التي بذلت الجهد الاساسي الذي سمح بصدور التشريع الذي شكّل مرتكز الحكم الذاتي لمدينة موسكو. ففي ما سمته «نظام من اجل المدينة»، سعت كاترينا الى تحقيق هدفين. جمع جميع سكان المدينة في «مجلس بلدي» واحد. وايكال الادارة البلدية الى مؤسسات ذلك المجلس. وبمقتضى الامر القيصري الصادر في العام ١٧٦٦ . أنشيء منصب «مقدّم المدينة» (المحافظ). وقضى الامران الصادران في العامين ١٧٧٥ و١٧٨٥ بانشاء «المجلس العام لعامية موسكو» (الجهاز التشريعي) و«المجلس البلدي المصغّر» المكوّن من ستة اعضاء وهو بمثابة الجهاز التنفيذي. وكان المحافظ يرأس الهيئتين معا. وبالاضافة الى ذلك، فالله وحده يعلم ما هي الامور التي لم يكن معنيا بها: فهو يشرف على انتخاب القضاة ويرأس الـ«سيروتسكي سُود»، او محكمة اليتامى، والـ«اوبرافي» اي طوائف الحرفيين، واللجان التنفيذية للمدينة، ويرعى «المجلس البلدي» (وهو مؤسسة اهملت فيما بعد) الخ. وبكلمة، لم يكن العمل هو ما ينقصه.

في ١٥ كانون الثاني ١٧٨٦، وقع حدث تاريخي. والنص الرسمي الذي ينبىء عنه اشبه بقصيدة نثر تحدوك الرغبة في ان تلقيها إلقاء. فلنفعل ذلك معا:

«في الخامس عشر من شهر كانون الثاني، من عام الرب ١٧٨٦، وبحضور السيد حاكم موسكو... ونقيب التجار، سيتنيكوف، ومعه المنتخَبون بالاقتراع... الموقعون ادناه،

وبعد ان ادّوا القسم على تنفيذ تشريع نظام المدن الصادر عن الارادة السَنِيّة لجلالة الامبراطورة المعظمة...

دخلوا قاعة الاجتماع. وبعد الابتهال الى الله تعالى، متمنين الصحة والعافية لجلالتها الامبراطورية، وبعد ان تولى احد كهنة كاتدرائية السيدة العذراء في قازان تكريس المكان ورشّه بالماء المقدسة ...

اجتمعوا بما هم مجلس دوما...»

ثم بعد ان اخذوا، وبكثير من الاخلاص، علماً «بانه قد نقل الى معرفة ادارة حاكم موسكو ان الجلسات قد افتتحت»، قام «المجلس العام للعامية» («اوبشايا دوما») بانتخاب «المجلس المختصر» ذي الاعضاء الستة.

٤

وكما يشير اسمه، لم يكن مجلس المحافظة يضم اكثر من ستة نواب (هم «المستشارون البلديون») بنسبة ممثل واحد عن كل فئة من فئات السكان. من هنا يتضح ان الذين سنّوا النظام ما كانوا يرغبون في اثقال كاهل اعضاء

السلطة التنفيذية بالاعباء.

ولنكن دقيقين: فان «القانون الاساسي للمدينة» يقضي بأن يعنى المستشارون الستة بكافة المسائل البلدية. ولكنهم ما ان حاولوا ذلك، حتى شعروا ان ممثلي التاج (الذين تعيّنهم الامبراطورة شخصيا) لا ينوون استخدام صلاحياتهم الواسعة من اجل ارضاء نزوات الامبراطورة المتنوّرة. فلا القائد العام ولا الحاكم ولا رئيس الشرطة كانوا يرغبون حتى بذكر اي شكل من اشكال الحكم الذاتي للهيئات المنتخبة الجديدة، وظلوا ينظرون

اليها على انها ليست اكثر من ملحق من ملحقات الجهاز الاداري الروسي.

فمثلا، طلب الحاكم أن يتولى اعضاء المجلس المختصر التناوب على الحراسة في الاسواق. فسألوا عن السبب. فقيل لهم: لاغراض المراقبة. بسبب الغش المتفشي في الاوزان واختلاس اموال المشترين. ولم يفهم احد ما الذي كان يقصده النواب في محاولاتهم الخجولة كي يوضحوا ان الرقابة على السوق (واني استشهد بما قالوه نصا): «ليست وظيفة يتيحها القانون، نظرا لان مثل تلك الوظيفة لا تعتمد على قرار شخصي بل على قمع وتصفية الاضطرابات بواسطة أحكام القوانين». بل ان احدا لم يتظاهر حتى بانه يفقه ما يقولون.

مثال آخر: لتوفير المال للمدينة، سعت الدوما الى فرض رسم (اوبروك) على الصيد والمتاجر والنقليات... فاصدرت الادارة المحلية قرارا يدين تلك الاجراءات على اساس انها مخالفة للقانون وخارقة للنظام الاساسي.

وحاولتْ الدوما خفض الاسعار على المنتجات الغذائية. فعلا صراخ الشرطة لان هذا يدخل في نطاق صلاحياتها.

كان الامر على هذا النحو ايتما كان. فايا كان ميدان الحياة المدنية الذي تتفحصه، سوف تعثر على القصة ذاتها. ووفقا للقانون، كان يجب ان يقتصر تدخل سلطات الوصاية على السهر على شرعية الاجراءات التي تتخذها الدوما. كأن تقترح عليها مسائل للبحث فيها. والواقع، ان صنائع الامبراطور لم يكترثوا لذلك البتة. كان يحدوهم الاعتقاد ان القرارات المتعلقة بالمدينة يجب ان تصدر عنهم وحدهم.

٥

بعدها، سارت الامور كما تسير عادة في روسيا. اي، خطوة الى الامام وخطوتين الى الوراء. وكان وريث العرش، الامبراطور بولس، يكره والدته العزيزة من كل قلبه. فالغى كل ما ابتكرته دون ان يرف له جفن. والغى خاصة كل المؤسسات الموسكوبية للحكم المحلي البلدي: مجلسي الدوما ووظيفة المحافظ. وكان ذلك العام ١٧٩٩.

صحيح ان الحظ حالفنا اكثر في عهد حفيد الامبراطورة المتوفاة. فقد كان اسكندر الاول يحب جدّته الى درجة العبادة، فاعاد الاعتبار لكل ما الغاه والده من ألفه الى يائه. وهكذا اعيد الى موسكو مجلسا الدوما يشرف عليهما المحافظ واعيد تكريسه في منصبه.

على ان تلك الاستقلالية البلدية، الهشة منذ ولادتها، ظلت في موخرة الحياة العامة الى حين صدور اصلاحات الستينات من القرن الماضي.

فتوقف «المجلس العام لبلدية موسكو» عن العمل دون أن يلاحظ معاصروه ذلك، واكتفى اعضاؤه بمساعدة اعضاء «المجلس المصغّر» من وقت الى آخر في تسيير الشؤون اليومية. على ان تلك الشؤون ذاتها كانت غير ذات شأن.

ولسنا نعرف الا القليل عن محافظي موسكو في ذلك الزمن ويتذكر معاصروهم «اخلاقهم الموسكوبية» اكثر مما يتذكرون نشاطهم في الحقل العام.وقد وقعت بين يدي مثلاً سلسلة مذكرات تتحدث عن احد محافظي المدينة في نهاية سنوات الخمسين من القون الماضي، المدعو ميخائيل ليونتييفتش كوروليوف. وهاكم ما يكتبه عنه احد الشهود: «كان من عادتنا ان نذهب لاحتساء الشامبانيا في الخمّارة الذي يديرها بوغوتيريوف قرب البورصة في ساحة كارونينسكايا. وكان من عادة كوروليوف ان يضع قبعته على الطاولة قبل ان نبدأ بالشرب فنظل نشرب الى ان تمتليئ القبعة بسدادات زجاجات الشامبانيا، وعندئذٍ نتوقف عن الشرب ويذهب كلٌ في حال سبيله...»

لعل ذلك المحافظ كان يؤدي مهمات اخرى تسييّر شؤون المدينة جيداً الا انه لم يترك في ذاكرة الناس غير ذكرى قبعته المليئة بالسدادات. ولعل ذلك لم يكن وليد الصدفة.

٦

والجميل في القصة ان حفلات السُكر تلك لم تكن وحدها الفصل الاخير في هذه الحفلات.وفجأة، ومن غير سابق انذار، بدأت حقبة جديدة في قصتنا. فقد نشطت الحياة الاجتماعية للنبلاء الموسكوبيين مع اعتلاء اسكندر الثاني العرش. كان الجميع يحلم بالاصلاحات او بالديمقراطية، كما يقال عندنا الان. وكان هذا يعني الغاء الرق في المقام الاول. اما في المقام الثاني، فان فكرة الاصلاح في المدينة اخذت تشق طريقها بين

الفاعلين في الحياة العامة، وقد عبّروا عنها في مذكرة مرفوعة الى جلالته تقول انه «بات في الامكان توسيع آفاق الحكم الذاتي للادارة المحلية».

ولولا جهود المنظّمين الذين يتمتعون بروح عملية، لتحوّل كل هذا الى نوع من الثرثرات. كان الحاكم العام، بافيل الكسييفتش توشكوف، متعاطفا مع الحكم الذاتي فدأب على تحقيقه بنشاط اذهل حكام بطرسبورغ. وبعث، بادىء ذي بدء، الى العاصمة بمذكرة تتعلق بانشاء ...الافضل ان تقرأوا النص بانفسكم: «لجنة لصياغة المقترحات من اجل تحسين الادارة الاجتماعية لمدينة موسكو»! وكم تبدو هذه المقترحات عظيمة حتى في ايامنا هذه. اليس كذلك؟

وبالفعل، انشأ الكسييفتش توشكوف اللجنة المذكورة وبدأ المسكوبيون بالعمل بنشاط عظيم. وما ان اطل آذار من العام ١٨٦٠، حتى ارسلوا الى بطرسبورغ بمشروع قانون مكتمل. على ان اولياء الامور في العاصمة لم يكونوا من السذاجة ليبتّوا فيها على الفور. فأمضوا عامين في المماطلات والمساومات. وسواء كان الامر بارادتهم او بغير ارادتهم، فقد صدر اخيراً عن الامبراطور قرار جديد بعنوان «القانون الاساسي من اجل تحقيق الادارة الاجتماعية لمدينة موسكو».

ولعل العنوان هو افضل ما في تلك الوثيقة. الا انه لم يكن وحده المهم. فاولا، بات محافظ المدينة هو المسؤول الاوحد امام الدوما. ثم جرى التخفيف من الشروط الضريبية المفروضة على حق الاقتراع، إذ صار هذا الحق لكل من يملك حدا ادنى من الملكية يبلغ ١٥٫٠٠٠ روبل وبعض العقارات في نطاق مدينة موسكو.

التجديد الثالث: حصل عندما تم استبدال «المجلس المصغّر» ذي الاعضاء الستة بمجلس دوما مكلّف بالادارة. والحال ان تغيير التسمية القديمة ارتبط بزيادة عدد اعضاء الجهاز التنفيذي. فتقرّر انتخاب نائبين عن كل طبقة من الطبقات الاجتماعية (النبلاء، الاشراف، التجار، الحرفيون والبرجوازية)، اي ما مجموعه عشرة «مستشارين».

اما التجديد الرابع، فلا يبدو للوهلة الاولى انه الاكثر جاذبية. فعلى الرغم من عنوانه الواعد جدا، لم يكن التشريع الجديد يترك اي استقلال ذاتي في القرار للدوما الادارية التي كانت تابعة في بعض شؤونها لوزير الداخلية وفي بعضها الآخر للحاكم العسكري.

وتخضع في الحالتين لرقابة المدعي العام. اما الحاكم المحلي، فكان القانون يسمح له بكل بساطة ان «يرأس الدوما الادارية في كل الحالات التي يراها ضرورية».

ولكن الامر الايجابي في كل هذا هو ان هذه التجديدات تكرست في نص قانوني. اي ان السلطات الامبراطورية لم تعد تتدخل في شؤون الادارة البلدية ذات الحكم الذاتي بناء على نزوات هذا او ذاك من موظفيها، بل انها باتت مجبرة على الاحتكام الى نصوص القوانين. ما يسمح للمرء بان يدافع عن نفسه بعض الشيء.

٧

ولم يكن كل هذا ليكتسب اية اهمية لولا ان اناسا جددا تولوا ادارة شؤون موسكو، وعرفوا كيف يستخدمون القانون لصالحهم. ففي العام ١٨٦٣، صدرت اجراءات جديدة تتعلق بالمدينة يُسمَح بموجبها للنبلاء بتسلّم المسؤوليات في ادارة المدينة. فانتخب محافظٌ لموسكو لم يكن ينتمي الى طبقة التجار، كما جرت العادة، بل كان من طبقة النبلاء، وهو الامير ا.ا. تشيرياتوف. ويصعب علي الان تصوّر مدى اهمية هذا الحدث، إذ اعترفت الطبقة الاوفر تمتعا بالامتيازات في روسيا باهمية السلطة البلدية في تكوين مجتمع من «المواطنين»(حسب تعبير ذلك الحين) يقوم على مبدأي الانتخاب والحرية.

في الانتخابات التالية (١٨٦٩) فاز احد النبلاء ايضا وهو الامير تشيركاسكي. ولكن كان في بطرسبورغ من يعتقد ان المسكوبيين تجاوزوا الحد، وان متنوري المدينة يدفعون الامور الى ابعد مما هو مسموح. فاخذوا يبحثون عن مبرر لاعادة فرض الامن عليهم، وسرعان ما حانت الفرصة المناسبة. فقد وقع حدث دولي في بلاد القرم ردت عليه الحكومة الروسية بمذكرة دبلوماسية. وكما هي العادة ، طُلِب من الموسكوبين ان يرفعوا عريضة يعلنون فيها تأييدهم لموقف الحكومة. وبالفعل، وضع الموسكوبيون مذكرة التأييد، لكنهم ادخلوا في النص بعض المصطلحات الرائجة من نوع «للحكومة ملء الحرية في ان تحكم، كما للشعب ملء الحرية في ان يفكّر» واشياء اخرى من هذا القبيل.

في بطرسبورغ قرر اصحاب الامر والنهي ان لا يتركوا الفرصة تمر دون اتخاذ الاجراءات المناسبة. فردّ وزير الداخلية العريضة الى الحاكم العسكري لموسكو قائلا انه

ليس في نيّته رفعها الى الامبراطور لما فيها من تعابير مؤذية. وكان الاثر متوقعا. فقدّم الامير تشيركاسكي، محافظ موسكو، استقالته وانتخب التاجر، اي.ا. لياميكين، مكانه.

٨

وعلى الرغم من ذلك، ظل التقدم يواصل مسيرته دون عائق وبالاستقلال عن مشيئة اي كان. فبمقتضى النظام الجديد للمدينة، الصادر في ١٦ حزيران ١٨٧٠، حلّت «اللجنة التنفيذية البلدية» محل الدوما الادارية. ولم تكن التسمية هي اهم ما في الامر (مع انها تعكس مسارا مهما: اذ لم تعد السلطة البلدية مجرد اجتماع للنواب بل اضحت نواة لجهاز تنفيذي). فالمهم في الامر ان تلك المؤسسة الجديدة ، وهي السلف للمحافظة التي نعرفها في ايامنا هذه، لم تكن مسؤولة عن تقديم الحساب الا للمجلس العام وليس لاي من الاجهزة الحكومية (سلطات الوصاية) كما في السابق.

وللمرة الاولى في تاريخ روسيا، وعد القانون المدينة بالاستقلال الاداري.

كان استقلالا نسبيا بالتأكيد، «تحت اشراف الحاكم» حسبما ورد في القانون. ولكن، ما معنى «تحت اشراف»؟ انه يعني: افعلوا ما شئتم ولكن تفاهموا مع «الدائرة المعنية بالشؤون البلدية في الحاكمية». وما هي تلك الدائرة؟ انها دائرة مكونه من سبعة اشخاص، اربعة منهم يمثلون السلطة الامبراطورية وثلاثة السلطة البلدية. وهذا يعني ان قراراتها تأتي طبعا لصالح وجهة نظر الحكومة.

ويروي لنا المحافظ ب. ن. تشيتشيرين الحادثة الوحيدة التي شذت عن تلك القاعدة. فقد صدر تعميم وزاري يعادي مصالح المدينة ويتناقض بشكل فاضح مع القانون. فايد ممثلو الحكومة الثلاثة بتنفيذه وعارضه الاعضاء الثلاثة المنتخبون. فجأة اخذ الحاكم بيرفيلييف يدافع عن مصالح المدينة. فهمستُ في اذنه:

ـ «ما هذا، يا فاسيللي ستيبانوفتش، يبدو انك تريد ان تتحول الى مواطن عادي؟»

فاجابني همساً هو ايضا:

ـ «من هو الوزير الذي اصدر هذا التعميم؟»

ـ «انه هو ذاته»

ـ «حسناً.. انه يستحق الموت غرقاً اذن...»، قال هذا وانفجر ضاحكا.

سبق لنا الحديث عن برويس نيكولاييفتش تشيتشيرين، مالك الارض في مقاطعة تامبوف والاستاذ في جامعة موسكو. ولا بأس من اضافة بعض المعلومات عنه لانها تفيد موضوعنا.

يوم انتخابه (في ١٢ كانون الثاني ١٨٨٣) القى في الاحتفال التقليدي خطابا عن «الليبرالية» ـ حسب التعبير السائد آنذاك ـ بحيث ان الحاكم العسكري لموسكو، الامير دولغوروكوف، بعث ببرقية مستعجلة الى بطرسبرغ يقول فيها ان مثل تلك الحريات «قابلة لان تتحول الى نوع من النزعة البرلمانية يبدو ان الميل اليها قائم اصلا». ولفت نظر تشيتشيرين الى ان الامبراطور «يرى ان الخطاب في غير محله البتة وهو يتعارض مع لقب محافظ العاصمة الثانية للامبراطورية».

على ان البروفسور تجاهل للانذار الملكي. وبعد ذلك بقليل، وفي اثناء حفل رسمي من النوع ذاته، سمح لنفسه بعبارات اكثر «ليبرالية» من سابقتها، فتحدث عن «اعداء المؤسسات الحرة الذين لا يرون خلاصا لروسيا الا في مبدأ السلطة وحدها». وعندئذ، عيل صبر بطرسبورغ. فتبلّغ كتّاب الصحف كلها امرا بعدم نشر خطاب تشيتشيرين. وأعلم المحافظ انه من الخير له ان يغادر منصبه. فقدّم استقالته. اما الموسكوبيون فاجتمعوا في الدوما بعد عطلة الصيف وانتخبوه مواطن شرف لمدينتهم، مما اضطر بطرسبورغ الى ان تتراجع عن قرارها...

٩

ان مجرى التاريخ حافل بالاحداث المثيرة، وقد كشفت استقالة تشيتشيرين المقاومة الضارية التي ابداها جماعة المركز رافضين التخلي عن السلطة. ولكن مهلا، فهذه عودة واضحة الى اوراء، على ما يبدو، حيث السلطة تتكر على المدينة الحق في ان يكون لها رأي مخالف لرأيها ... اجل، انه كذلك. لكن التاريخ لا يسير في مجرى واحد. ففي

اللحظة التي يجفّ فيها المجرى الرئيسي، يشق السيل لنفسه مجرى آخر، في موازاته، وهذا المجرى الجديد سوف يكون عظيم الاهمية بالنسبة لتاريخنا.

انني اتحدث عن نقل الصلاحيات الادارية من الشرطة الى الادارة البلدية.

ولفهم معنى هذه العملية، لا بد من الحديث عن الشخصية التاريخية المحببة، للمحافظ نيكولا الكسندروفتش الكسييف، وعن الجهد الجبار الذي بذله في التخطيط المديني، على انني اخشى ان يؤدي ذلك الى تطويل السرد والابتعاد عن المشهد الذي حصل في البرلمان، وقد وعدنا بالعودة اليه. لهذاسوف قرّر نكرّس فصلاً بذاته لالكسييف والاكتفاء هنا بامر واحد يتعلق به.

انتقلت الصلاحيات الادارية من الشرطة الى السلطة البلدية عبر مخاض عسير، بعد ان حصل مسّ بقضايا تتعلق بالاشخاص والتمويل اضافة الى ما اثار من قضايا تتعلق بالسمعة والهيبة. على ان النجاح كان معقودا لالكسييف، لا بفضل القانون بل بغض النظر عنه. فالحال انه تعاون تعاوناً وثيقاً مع رئيس الشرطة، المدعو فلاسكوف، ولولا ذلك التعاون لم يكن واضحاً انه كان باستطاعته ان يحقق الكثير. ففي ذلك الوقت، كانت الشرطة هي المشرفة، حسب القانون، على مالية المدينة.

ولذلك، فان الحدث البالغ الاهمية في نظام المدينة الجديد الصادر عام ١٨٨٢ـ الى جانب انه عبّر اجمالا عن الردة ضد قوانين الاصلاح التي نفذّها اسكندر الثالث ـ انه عهد بادارة كافة الشؤون المدينية الى الدوما البلدية. واما في الميدان الاقتصادي، فقد كرّس قانونيا ما كان الكسييف قد نفذّه شخصيا وبمبادرة منه.

من الذي واجهناه؟

من جهة ادارة المدينة المستقلة ذاتياً فهي اصبحت تخضع مجددا للسلطة المركزية، وما من قرار تتخذه الدوما يصير نافذا الا اذا صادق عليه وزير الداخلية. الامر الذي جعل ادارة المدينة المدنيّة رسميا احدى «مؤسسات المقاطعة». اما محافظو المدن المنتخبون واعضاء اللجنة التنفيذية البلدية فقد اصبحوا في عداد موظفي الدولة.

وفي ذلك الوقت بالذات، برزت من جهة ثانية، القدرة الاقتصادية المتنامية للسلطات المحلية. ففي بداية القرن، كان لا اقل من الف موظف يعملون في اللجنة التنفيذية البلدية وحدها.

١٠

شقّت ثورة العام ١٩٠٥ مجرى في تاريخنا جديدا كل الجدة بظهور الاحزاب السياسية. ففي ذلك العام، كان المحافظ المنتخب، ن.ا.غوتشوف، احد ممثلي فئة جديدة من التجار، وثيقة الارتباط بالرأسمالية المصرفية، فغيّر السياسة المالية للمدينة تغييرا جذريا. وفي ظل ادارته، عقدت الدوما عدة ديون الزامية. واذا بمدراء المصارف، وقد كانوا يرفضون حتى منح المدينة قروضا قصيرة المدى، يتوسطون لدى المحافظ كي يستقبلهم ويعرضوا عليه الملايين.

على ان المهم ليس هنا. المهم ان غوتشوف كان زعيم حزب سياسي. فهو، في رئاسته لدوما «اكتوبر»، كان اول محافظ للمدينة يمثّل حزبا سياسيا بالمعنى الاوروبي للكلمة.

تكرر الوضع في الانتخابات التالية العام ١٩١٢ التي فاز بها حزب «الكاديت»[٢]. وعندئذ فقط ادركت الحكومة مدى اهمية الموقع الجديد الذي تحتله المدينة في الحياة السياسية للبلاد. وكان الامير لفوف هو زعيم حزب الكاديت. على ان القيصر رفض التصديق علي ترشيحه. فاخذ الموسكوبيون يقترحون اسماء بديلة، منها البرفسور تشابليغين والمصرفي كاتوار، وقد رفض الامبراطور الاثنين معا.

هكذا افتتحت موسكو فترة من تاريخها كانت فيه «بلا رأس»، حسب تعبير الصحف. فممثلو التاج يعرقلون عمل الدوما البلدية لموسكو الى درجة ان حزب الكاديت كان في نهاية ولايته، قد راكم ٧٠ توصية لم تصادق عليها السلطات المركزية. ولم تحل المشكلة الا مع اندلاع حرب ١٩١٤. فلما كانت الدوما قد دعمت سياسة الحرب الصادرة عن بطرسبورغ، جرى إعلامها انه سوف يعاد النظر ايجابيا بترشيح الكاديت. وبالفعل، لم يكد يمضي وقت قصير حتى صادقت السلطات على ترشيح م.ف. تشيلنوكوف، عضو حزب الكاديت، محافظا للمدينة.

(٢). حزب ليبرالي تأسس سنة ١٩٠٥ باسم «حزب الدستوريين الديمقراطيين»، .K.D بالروسية، ومنه «كاديت». المترجم.

١١

ادري انكم متعبون. ومع ذلك فقد بذلت كل جهد ممكن لاوفر عليكم التفاصيل غير المهمة. فان لم اعرض عليكم الا ما كنت اريد ان ارويه لاولئك البرلمانيين الذي كانوا مستعدين، هكذا بكل بساطة، بل بكبسة زرّ، ان يخلعوا محافظ موسكو.

لا. ايها السادة! ان مثل هذا الزمان قد انقضى.

تميّز العام ١٩١٧ بتعدّد مراكز السلطة بطريقة لم يكن لها مثيل في الماضي. كانت الاوامر تأتي في الوقت ذاته من بقايا النظام القيصري (الجيش مثلا) ومن الحكومة المؤقتة ومن مجالس السوفييت وايضا. وهذا ما يهمنا بنوع خاص اليوم، من اجهزة الادارة البلدية المستقلة التي تكاثرت في ذلك الوقت. ذلك ان مطالبة احزاب اليسار بحل الدوما المنتخبة في ظل القيصر ادى الى نشوء لا اقل من خمسين دوما في الاحياء.

وهنا بدأت لعبة «إخلِ مكانك لاحتلّه».

في انتخابات الدوما البلدية (يوم ٢٥ حزيران) حاز الاشتراكيون الثوريون على الاكثرية.

اما انتخابات دوما الاحياء (يوم ٢٤ ايلول) فالبلاشفة هم الذين فازوا بها.

ومن ثم، يجب تتبع الاحداث في سياقها الزمني، يوما بعد يوم.

يوم ٢٥ اكتوبر (وهو تاريخ الانقلاب في بطرسبورغ) غادرتْ الكتلة البلشفية الدوما البلدية لمدينة موسكو. فانشأت الدوما من جانبها «لجنة الامن» واوغزت الى المحافظ الاشتراكي الثوري، ف.ف. رودنيف، بدعم الحكومة المؤقتة.

مع بداية نوفمبر ١٩١٧، خلعت «اللجنة العسكرية الثورية» المفوّضين الموسكوبيين المعينين من قبل الحكومة المؤقتة وعيّنت جماعتها مكانهم. فاضحى البلشفي زابيتسيف مفوضا لموسكو، والبلشفي روغوف مفوضا للشؤون البلدية (وهو المعادل لمدير الشرطة) وقد كلفا بانشاء جهاز للسلطة السوفييتية المحلية. فظهر الموسوفييت[٣] بعد ثلاثة اسابيع.

(٣). اسمه الاصلي: المجلس البلدي لعمال موسكو. المترجم.

يوم الخامس من نوفمبر، قررت اللجنة العسكرية الثورية حل الدوما البلدية. فرفضت الدوما الانصياع للقرار ووجهت نداء الى السكان تدعوهم فيه الى عدم الاعتراف بسلطة السوفييت.

يوم ٢٨ نوفمبر، صادق سوفييت مندوبي العمال والجنود في جلسته العادية على النظام الداخلي للموسوفييت وانتخب مجلس رئاسة للداسبولكوم» على رأسه م.ن.بوكروفسكي. ولفترة من الزمن، استمرت مجالس السوفييت في الاحياء بمعارضة ذلك المجلس ساعية الي انتزاع الاستقلالية الذاتية لموسكو ومنطقتها.

الا انه بعد شهرين من ذلك، اي في يوم ٨ يناير ١٩١٨، انعقدت في قاعة اجتماعات مجلس مدينة موسكو (غورودسكايا دوما) الجمعية العمومية لمجالس دوما الاحياء التي اعترفت اخيرا بالموسوفييت بلا قيد او شرط.

وهكذا انتهى مجلس مدينة موسكو الذي نجح في الشهور الاخيرة فقط من عمره البالغ ١٣٠ سنة في ان يكون جهازا حقيقيا من اجهزة الاستقلالية الذاتية يتم انتخابه بالاقتراع العام.

١٢

انتم تعرفون ما تلا ذلك في خطوطه الرئيسية.

يوم ١١ مارس ١٩١٨، انتقل السوفناركوم «الكبير»[٤]، ولينين على رأسه، الى مدينة موكسو.

ويوم ١٦ من الشهر ذاته، انعقد مؤتمر السوفييت واعلن موسكو عاصمة للبلاد.

وبدأت السلطة المركزية تعتاد علي مقراتها الجديدة. على ان ذلك كان اشبه بالعودة الى ايام القيصر الكسي ميخايلوفتش الذي قرر ان يُعنى شخصيا بشؤون المدينة. فخلال السنوات الاولى من السلطة السوفييتية، وقّع لينين على عشرات المراسيم المتعلقة بالقضايا اليومية للمدينة: تموين موسكو، التوزيع الجديد للمساكن، شروط حياة السكان المدنيين، الخ.

(٤)- اختصار لـ «مجلس مفوضي الشعب» وهو الوزارة البلشفية. واعتمدت ثورة اكتوبر «المفوّض» بدلاً من الوزير. المترجم.

وخلال سنوات العشرين، عانت ادارة المدينة من محاولات اعادة تنظيم لا متناهية. فتارة تكون بنى منطقة موسكو مدموجه ببنى المدينة وتارة تكون منفصلة عنها. الى ان تقرر اخيرا، في ابريل ١٩٣٠، دمج اجهزة المدينة باجهزة المنطقة. وفي يونيو من ذاك العام، انشئت لجنة تنفيذية موحدة لهما (٣٠ عضوا يمثلون المدينة و٢٠ يمثلون المنطقة). واستمرت تلك البنية الى حين الاصلاحات الستالينية الكبرى في الثلاثينيات، عندما اضحت موسكو رمزا للبروليتاريا العالمية ووجدت نفسها مرتبطة لا بمنطقتها بل بالدولة المركزية.

هكذا اضحى جهاز ادارة الموسوفييت واحداً من اجهزة الدولة. وفي العام ١٩٣٠، «انتخب» عضو اللجنة المركزية ل.ب. كامنييف رئيسا للجنة التنفيذية. ومن هنا، صار حق الترشيح مقتصرا عمليا على «النومنكلاتورا». ومنذ ذلك الحين فصاعدا، سوف يتربع على رأس السلطة التنفيذية للمدينة كبار قادة الحزب (من ن.ا. بولغانين الى ف.ني. برومسلوف).

وسرت القاعدة ذاتها على «البسطاء» من نواب الموسوفييت الذين كانوا ينتخبون بحكم موقعهم من التراتب الحزبي وهو، للمناسبة، امر لم يكن بدون تأثير علي ادارة المدينة. فاذا صدف ان كان النائب عن منطقة توتشينسكي، مثلا، عضوا في المكتب السياسي للحزب (وهو ما يعادل امير اقطاعية في العهد القديم)، فقد كان هذا كفيلاً بتسريع بناء خط المترو الموصل الى تلك المنطقة، على حساب نائب تيميريازيف الذي قد يكون ادنى مرتبة منه في الحزب.

وباختصار: نعود الى القاعدة والى ما نشهده دوماً كلما تصلّبت السلطة.

عرف تاريخ الحكم الذاتي لمدينة موسكو انقطاعا دام سبعة عقود. وفي المقابل، نما تاريخ ادارة مدينة موسكو بوتيرة جهنمية.

عندما وصلتُ الى اللجنة المركزية للموسوفييت، الفيتُ مشهدا مثيرا لا علاقة له بما كان قبل مجيء البلاشفة الى السلطة. كانت المدينة تملك بلدية حقيقية تتربع على رأس بنية جبارة: اجهزة الاشغال العامة، مصلحة الطرقات، منشآت صناعية ومستودعات خضار، كل التجارة، ٨٥٪ من العقارات، المواصلات المدينية، كل الخدمات البلدية المتعلقة بالحياة اليومية. اضف الى هذا كل شؤون الصحة العامة والتربية وعددا كبيرا من الهيئات الثقافية.

وكانت موازنة البلدية تصل الى ثمانية ملايين روبل (احسبوا ما الذي يعادله ذلك مع التضخم الحالي) ويعمل فيها مليون و ٧٠٠ الف موظف.

على ان كل هذه البنية الجبارة كانت تعتبر بمعنى من المعاني جزءا من بنية الدولة المركزية. فالبلدية ـ المنتخبة انتخابا! ـ تعتبر جهازا من اجهزة الدولة ولا احد يميّز بين المدينة والدولة. ومع ان البلد كله كان يعمل لصالح موسكو، فيمدها بالمواد الغذائية وبعمال التراحيل (الـ«ليميتشيكي»)، اي يزوّدها، باختصار، بكل ما من شأنه ان يجعل منها «المدينة الشيوعية النموذجية». فالثمن الذي كانت موسكو تدفعه لقاء ذلك كان خضوعها للاستتباع. ذلك ان الموسكوبيون كانوا اقل سكان المدن السوفييتية قدرة على التأثير على السلطة في مدينتهم.

١٣

وها انا مجددا امام الهيئة العليا لسلطة الدولة ولا استطيع ان اتمالك نفسي من الضحك.

لقد حققنا ما اردناه اخيرا!

نعم، ايها السادة، ان موسكو قد بلغت ما كانت تسعى اليه على الدوام.

ولاول مرة في التاريخ الروسي ـ هل تسمعني ، يا سيدي النائب؟ ـ يقرّر الموسكوبيون انفسهم من هم الذين سوف يديرون شؤون مدينتهم. لقد انتخبوا رئيسا للسلطة التنفيذية لمدينتهم بالاقتراع العام في سرية تامة دوفقا لمبدأ تداول السلطة ولا احد من الان فصاعدا ـ ولا حتى رئيس البرلمان ـ يستطيع «نزع الثقة عنه» ناهيك بـ«خلعه». فهذا الامر اصبح من حق السكان انفسهم لكن فقط بعد ان تنزع الدوما البلدية ثقتها عن المحافظ وتنظّم استفتاء عاما لهذا الغرض.

لقد درسنا الامر من كافة جوانبه، يا سيدي النائب.

المحافظ الحالي لا يعجبك؟ تريّث بعض الوقت، فقد تستطيع ان تفعل ما تشاء خلال الحملة الانتخابية. تقدّمْ بترشيحك، حاول اقناع الناخبين، خُضْ حملة من اجل المرشح الذي ترتاح اليه. ارجوك. لا يحق لاحد الحق ان يعارضك في ذلك. فليفُزْ مرشّحك فوزا

نزيها، وله مني كل التمنيات بالنجاح.

اما اذا حدث، لسوء الحظ، ان فاز مرشح آخر ضد ارادتك باغلبية الاصوات... فلك عندئذٍ الف اعتذار.

ومن ذلك الوقت فصاعدا، لا احد في العالم د يملك الحق بان يغيّر شيئا في ارادة الموسكوبيين التي عبّروا عنها في صناديق الاقتراع! هل تسمعني جيدا؟ لا احد في العالم!

المحافظ لوجكوف يستقبل مصمم الأزياء الفرنسي بيار كاردان

المحافظ لوجكوف امام مجسم لجامع في موسكو

الجامع بعد تنفيذه

الرئيس يلتسين والى جانبه
محافظ موسكو

جولة للرئيس يلتسين في شوارع موسكو يصحبة محافظها السيد لوجكوف

مشروع لمركز اعمال دولي
في موسكو

المحافظ في احتفال تدشين مسجد موسكو ويبدو رئيس جمهورية كزخستان نازار بايف، ورئيس جمهورية تترستان شامييف ووزير الخارجية الروسي بريماكوف.

المحافظ يستقبل وفد من رجال الدين

بوابة القيامة في كنيسة
عذراء انفرسكايا

الكاتدرائية التي اعاد تشييدها
محافظ موسكو

تعالوا ! نتحدث بوضوح!

في البدء، اضرمت النار في جرافة تابعة للاشغال العامة. وقد استبعدتْ فرضية ان الحادث وقع قضاء وقدرا: فقد ترك مضرمو النار قرب مكان الحادث تنكة بنزين فارغة وصدئة. ثم جاء دور تخشيبة في احدى الورشات. ومجددا، ظهر «التوقيع ذاته»، حسب تقرير الاطفائيين.

انها حرب عصابات اعلنت ضدنا.

وهي حرب عصابات لا يشنّها ارهابيون ناشطون بل السكان الآمنون لقرية قديمة يقطنون اكواخاً خشبية مخلّعة، لم ترمّم في حياتها، بدون غاز ولا مياه جارية ولا مجارير، باختصار... اترك لكم ان تتصوروا المشهد.

وكان «اهالي جوليبينو»، كما يسمّون، يطلبون المستحيل. يريدوننا ان نبقي على اطلالهم كما هي وسط الابراج والمتاجر الفخمة وغيرها من منجزات التخطيط المدني التي قرّر مهندسو المشغل رقم ٨ التابعون لـ«موسوبرويكت رقم ٢» تشييدها في ذلك الحي دونما تقتير في الاعتمادات.

وانكبّ المهندسون طويلا على جوليبينو بحيث انهم باتوا يعرفونها في كل تفاصيلها واستَبَقوا الانتقادات اللاحقة للصحافيين الساخرين ولحماة البيئة المحرومين من اي روح دعابة. فضمنّوا مشروعهم ملاعب الاطفال والمراكز التجارية ومواقف السيارات وسواها مما يسميه الاميركيون «البنية التحتية». وليس هذا وحسب، بل اخذوا ينقّبون في الارشيف ويسائلون الشيوخ من السكان بحثاً عن «تقاليد جوليبينية» يمكن احياؤها.

ولاقى المشروع اعجابا وتأييدا عامين. وبدا ان مؤسسة الخدمات البلدية لم يكن يقلقها شيء. ثم اننا نجحنا في التفاهم مع متعهدي البناء على تحويل المشروع الى تجربة رائدة من التجارب الآيلة الى بناء نظام جديد من الجوافز للبنائيين.

ارتضت اكثرية سكان المنطقة دون إشكال ان يجلوا عنها ويسكنوا في شقق مريحة في كوسينو، بعد بيع وتحميل تخشيبات منازلهم القديمة...

لكن بعض الاسر ـ وعددها لا يتجاوز الدزينة ـ رفضوا العرض. وهنا بدأت القصة.

فسرعان ما اتضح انهم لم يكونوا هم الذين يسعون الى الشر بل كان هناك طرف آخر يصب الزيت على النار. وقد اجمع الساعون الى التفاهم مع اهالي جوليبينو ان المرء قد يقع، في اي ساعة من الليل او النهار، على واحد او آخر من «نواب» الموسوفييت الذين ينتمون الى كتلة اقسمت على استخدام كل وسيلة متاحة في معركتها ضد السلطة التنفيذية.

هذا من جهة. ومن جهة اخرى، كانت عبثية الاعمال التي يقوم بها اهالي جوليبينو لافتة للنظر. فهي اشبه بتلك المسيرات الحمراء المستمرة التي اضطررت الى مواجهتها غير مرة في عملي ولا يسعني الا ان الخصها بكلمة واحدة هي: الاستفزاز. كنا نتفاهم مثلا مع «الحمر» على عقد اجتماع في المكان الفلاني واذا بالمكان يتحول فجأة الى تظاهرة خارج خط السير المتفق عليه. وكان يحصل مثلاً انهم يعلموننا بان تظاهره سوف تسلك الطريق الفلانية واذ بمنظميها يوجهونها فجأة الى حيث يصطف رجال الشرطة ويصدرون لجماعتهم الامر بالهجوم!

ان هذا التكتيك الذي بلوره الشيوعيون في ممارستهم لقلب انظمة الحكم في البلدان المتخلفة ليس له الا هدف واحد. كان يحدده لينين بقوله انه «مادامت ان الدمار لم تسل بعد، فان الثرثرة السياسية لن يدعمها الزخم الجماهيري»... وهكذا فما ان يجري التلويح بقميص مدمّى حتى تتعالى الاصوات: «لقد اغتالوه!» وسرعان ما تمتلىء جمهرة من الصعاليك بتلك القوة الهستيرية التي يمكن توجيهها كيفما يشاؤون. ثم ان الدعوة التي كان الحمر الداكنون يوجهونها «الى الكرملين!» باتت مشهورة ومعروفة.

لم نتبيّن في جوليبينو الوجود المباشر لـ«الحمر» على ان روح واساليب العمل بين السكان كانت شبيهة كثيرا بروح هؤلاء واساليبهم. ثم ان نواب الموسوفييت الذين يناهضون السلطة التنفيذية احتضنوا الاهالي، وبذلوا وسعهم لا من اجل تهدئتهم وانما من اجل زيادة تأزيم الوضع. وجهدت الاجهزة البلدية من اجل التوصل الى اتفاق مع اهالي جوليبينو فاقترحت حلولا مختلفة وقدمت افضل المساكن البديلة، وفي الحي ذاته، على ان تكون مزوّدة بمراتب للسيارات، ولكن دون جدوى ...

ـ انه لامر مقرف! صاح مسؤول الورشة في الجانب الثاني من خط الهاتف - اين هو

قاضي التحقيق؟ ماذا تفعل الشرطة؟ يجب القاء القبض على هؤلاء الرعاع! سوف نريهم! سوف يرتدع الاخرون!

وقد تفهمتُ موقفه. فالقانون كان الى جانبنا ومع ذلك توقف العمل في الورشة. وكل يوم تأخير كان يخدم الاوباش ويعزّز الاعتقاد بانهم يستطيعون التفاوض من موقع قوة مع السلطات.

لقد كانت سنوات استثنائية. تتحول معها كل مشكلة محلية الى مشكلة سياسية. اما النزاعات السياسية فتخاض في مناخ اشبه بالمشاجرات العائلية. لانهم نالوا الحرية بالميراث وخيّل للعديدين انها قرينة غياب القوانين. فصاروا دمى بين يدي اولئك الذي يرغبون في افتعال الفضائح لانها تصبح مناسبة سانحة لاتهام السلطات بالتعرف الكيفي والفساد وانعدام الحس الانساني. وكانوا هم الخاسرون.

اخذت اوازن بين الصح والغلط. فما دام الامر على هذه الحال فالافضل ان لا اذهب. وبما ان القانون الى جانبنا، فلنضع القضية في يد القضاء. ولنكلّف شرطة مراقبة الورشات بالامر (وكانت قيد التأسيس). ولنحشر الاوباش في الزاوية. فلا نحل مشكلة جوليبينو وحدها بل نبرهن للاخرين انهم لا يستطيعون ان يتحاوروا بهذا الاسلوب مع السلطات البلدية. وكنت افكر بيني وبين نفسي فيما انا ارتدي سترتي، ان هذا يحدث غالبا في عمل القادة: اذ يميل بك العقل الى جهة ما، لكن داعياً آخر يدعوك في الاتجاه المعاكس. واحيانا، كلما ازداد اقتناعك بقوة حججك ونهجك وبسلوك عملي معيّن، كلما اتضح لك انه يتعيّن عليك التصرف بطريقة معاكسة تماما. وهذا ما يسمّونه الحدس. لكن...

ـ تعالوا! نناقش الامر بوضوح!

ها نحن نهجم في سيارتنا دون اعتبار للسرعة القصوى المسموح بها (وهي المخالفة الوحيدة التي اجيزها لنفسي بصفتي محافظا للمدينة)

...اننا نقترب

...هناك تجمّع على مسافة ١٥٠ مترا

...ربما يبلغ عددهم المئتين. اي انهم ليسوا جميعا من سكان حي واحد.

ـ تمهّل. اريد ان اترجّل.

ـ لعل الافضل ان لا تفعل يايوري ميخايلوفتش. ما هذا؟ الم يكن الاتفاق ان نلتقي في النادي.

ـ فات الاوان. ولا يجوز ان اعطيهم الانطباع باني خائف منهم.

لست ادري ما الذي اوحى لمنظمّي التحرك ان يغيروا فجأة مكان اللقاء، ولكني اعترف بانهم منظمّون مجرّبون. فهناك، في القاعة، كان لقاؤنا سيتخذ طابع التشاور الهادئ (والقاعة مزودة بمنبر للمتحدثين ومقاعد للحضور) . اما هنا، فالناس منتظمون وفق مبدأ التحدي: الهرج والمرج، وصيحات الاستنكار، والوجوه العابسة. وكل واحد يحاول ان يصيح باعلى من الاخر، خشية ان لا تصل كلماته الى «ذاك المسؤول هناك الذي هو مصدر كل متاعبنا». هل تعرفون الاساس الذي يقوم عليه مبدأ التحدي؟ انه يقول: من ليس منا، فهو عدّونا.

يقف امامي رجل في زي شرطي، وكان اسمه بافلوف على ما اذكر، معلنا انه لن يتردد في اطلاق النار دفاعا عن النفس اذا ما حاول اي كان ان يدمّر له مسكنه. وحاولت اعادة الحديث الى جو طبيعي. فقلت له:

ـ عذرا، انت فعلا عضو في قوى الامن. فواجبك إذن حماية القانون ليس فقط عندما تكون في الخدمة. فما معنى «الدفاع عن نفسك باطلاق النار»؟ وانت يجب ان تعرف اكثر من غيرك كيف ينتهي الامر عندما يخرق المرء القانون.

ورد الشرطي:

ـ لم اعد احتمل! كلنا لم نعد نحتمل! عبثاً نلجأ الى القضاء! السلطات كلها متضامنة!

واجبته بكل اخلاص:

ـ هذا لم يعد صحيحا، في هذه الايام، فمع موجة الدفاع عن حقوق الفرد، فان المحاكم وهيئات الادعاء العام تقضي وقتها في تنغيص حياة اجهزة الدولة...

والتفتّ حولي فيما انا اتابع حديثي. فإذا الضجيج صاخب. والذين رافقوني قد دخلوا في مناقشات مع المتظاهرين بحيث انقسم الجمع الى مجموعات.

-ما رأيك؟ قلت لبافلوف. فلنواصل النقاش في النادي، اذا كنتم توافقون. فهناك يتسنى للجميع ان يسمعوا صوتهم ونتداول معا في الحل. فاذا لم نعثر على مخرج، عليكم باخلاء المساكن، فلن تستطيعوا شيئا ضد ذلك. اما اذا كان هناك مخرج آخر، فانني اكون غبيا اذا ترددت في اعتماده. هلموا!

ولحق بنا الجميع.

كانت القاعة الصغيرة صغيرة جدا في الواقع، لا تتسع لاكثر من مئتي مقعد بحيث كنا متكدسين بعضنا فوق بعض. ثم انها قاعة حزينة بعض الشيء، مقاعدها، على طراز مقاعد المدارس الرسمية، مصنوعة من الخشب المعاكس الباهت اللون، والطاولة ذات ارجل رجراجة، ومكبّر الصوت طبعا عاطل عن العمل. وباختصار: لا شيء يعوّض عن شيء في ما نحن عليه.

وفوق هذا، وقف المسؤول عن اللجنة التنفيذية للبناء ـ تنفيذا لامر يومي صدر اليه من مرجع لا يدري من هو الا الله ـ وبدأ يعرض على القوم كيف ستتم عملية اجلائهم برطانة بيرقراطية مائعة وكلام غير مناسب اطلاقا للوضع الذي نحن فيه. وظننت انهم لا بد سوف يشنقونه. فبلغتْ الضوضاء اوجها في القاعة، واخذت الناس تصيح وتقفز على المقاعد والكل في حالة هياج شديد. وخاصة النساء.

باختصار: حان الوقت الذي اسميّه «الان، الان، او ابدا». وهناك دائماً مثل هذا الوقت في كل وضع من هذا النوع. ومهما حاولت ان تثبت انه ليس هناك مخرج آخر، فانت تدري رغما عنك ان اللحظة التي يلوح فيها المخرج موجودة دائما.

نهضت، وطلبت الكلام وباشرت حديثي، ولا بد ان اعترف انني فعلت ذلك بقدر من الفظاظة (وهو افضل المستطاع في مثل تلك الحالات) ـ «حسناً، فلنتفاهم. فإما ان نستمر او ان ينفرط الاجتماع. ومن الان فصاعدا، سأتولى بنفسي ادارة اللعبة. واعدكم بان الكل سوف يتسنى له الكلام. فلدي وقتي كله. لكن بشرط وحيد: فاذا سمعتُ صيحة واحدة، فاني وزملائي سوف نغادر اجتماع القمة هذا لنواصله في قاعة المحكمة. فهل هذا ما تريدون؟ لا؟ اذاً، اريد منكم الصمت الكامل!»

ومضوا واحدا تلو الاخر، في تقديم مداخلاتهم. المسؤولون عن البناء، تحدثوا عن انجازاتهم العظيمة. اما اهالي جيلوبينو فمن ترّهات مختلفة كليا، شكلا على الاقل

وتحدث احدهم عن عنزة لا يستطيع ان يعيش بدونها. وعن ازهار في الحديقة امام البيت. وعن البصل الطيّب النكهة في المساكب.

ولكن خلف هذه النوافل اخذت المشكلة تتجسد: لا، لم يكن القوم مستسلمين لمجرد نزوة من النزوات، ضخّمتها وعود النواب، بل كانوا يثيرون مسألة جدية واساسية.

كانوا يقولون:«اسمعوا! لقد عاش اجدادنا في جوبيلينو منذ اجيال عدة. وتوارثوا قطع الارض ابا عن جد. فهي ارضنا وملكياتنا المتوارثة. ولقد امّمها البلاشفة. تقولون انكم ضد البلاشفة، اليس كذلك؟ الارض تطعمنا وتقينا ظلم الدولة. فكيف نعيش من دونها؟ في السابق، لم يكن بالامكان ان نفعل شيئا، لسبب الانحياز والتسيّب الاداري. اما الان، فهل انتم موافقون على انه لا يحق لاحد ان يمس الملكية الفردية؟ اليس من اجل ذلك ناضل النظام الجديد؟

وأنصتُّ اليهم واذا بالمفهوم الجميل المتناغم الذي تفتّق عنه ذهن متعهدي البناء، بدعم من الاجهزة البلدية، واقرّه رجال القانون (الم يكن القانون الى جانبنا؟) تأخذ كلها في الانهيار امام ناظري.

انها تنهار بسبب تلك العجوز المقتنعة بانها لن تبقى على قيد الحياة إن هي خسرت عنزتها، وبسبب ظن جارتها بان العالم لا يقوم دون تلك الازهار النادرة الموجودة في حديقتها الصغيرة، وبسبب عناد بوفلوف في تمسكه بشجرة التفاح ومسكبة البصل.

رفض جميع هؤلاء الشققَ الجديدة والماء الساخنة والغاز والمجارير لا لانهم لا يبالون بوسائل الراحة الحديثة. بل لان الشقة في المدينة تعني تدمير نمط حياتهم ومنظومة القيم التي تجمعهم اليوم بآبائهم واجدادهم وتسمح لهم بالشعور بانهم ينتمون الى سلالة وهو شعور اعمق بكثير من مجرد الرضى الذي يمنحه التمتع ببعض الحاجيات الاستهلاكية.

في ظل الشيوعية، لم يتنازل احد بالطبع ليستمع الي مظالمهم، بل انهم هم انفسهم لم يجرأوا حتى على التعبير عن احتجاجهم. ولكننا اسقطنا الدولة البلشفية لهذا السبب بالذات: لانها لم تكن تعتبر هؤلاء القوم كائنات انسانية.

وهذه هي حالنا اليوم. فمادام انه لم تسنّ القوانين الجديدة، ولم نتوصل بعد الى

تحديد حق وراثة الارض. فليس بالامكان تجاهل مطالبتهم بقطع الارض الصغيرة التي هي كل ما يملكون من هذه الدنيا وموئل اجدادهم واجداد الاجداد. تلك هي، للاسف، القاعدة الذهبية لكل فترة انتقالية. يجب ان تصوغ المبادىء لكل حالة من الحالات وانت تمضي قدما الى امام. لا، لم اكن انوي الاستسلام امام اي كان. ولكن لم يكن هناك من مبرر لدفع هؤلاء الناس الى اليأس وهم الخارجون للتوّ من نظام التعسف.

من هو «المالك»؟ من اين يأتي هذا الشعور بالملكية؟ لماذا تعرض الشيوعيون، لهذا الشعور، فقصموا ظهر بلد كبير؟ ان روسيا السوفييتية لم تخل حتى اللحظات الاخيرة، من العديد من الكوادر الكفوءة وذات العزيمة. على ان البلاشفة، عندما الغوا الملكية الفردية، فكأنهم حطمّوا آلة الدفع الصغيرة التي توزع الدم الى جسم المجتمع. كانوا واثقين من جبروتهم، بحيث حددوا لانفسهم هدف استيلاد نمط جديد من الناس لا يتحركون الا بدافع من الحوافز الجماعية. وقد ظلت هذه الاديولوجية فعالة زمن التصنيع القسري والحرب لان الافراد عكسوا ذلك الشعور بالملكية على الوطن باسره. على ان زمن السلام حرم ذلك الشعور بالملكية من اي مسوّغ شرعي، فاخذ يعبّر عن نفسه بالسرقة والمركنتيلية والفظاظة الاجتماعية التي يطلق عليها اسم التسيّب لغياب تعبير ادق.

وها انا الان ارى امامي اناساً يتحدثون وهم ممتلئون بالشعور بحقهم في الملكية بكل ما للكلمة من طهارة اصلية وعذرية. فكيف لا اعيرهم اذنا صاغية؟ اكيد انهم وقعوا تحت هيمنة سياسيين لا يرعوون. ولكن هذا حصل لاننا ، نحن السلطة الجديدة، واصلنا التعرف مع الناس وفق التقليد القديم، دون ان نتعرّف في سلوكهم على المبادىء التي ناضلنا من اجلها.

هكذا كانت افكاري تتداعى فيما اهالي جوليبينو يتوالون على المنبر.

وما ان حل محلهم ممثلو الاجهزة البلدية، حتى تشوّشت الرؤية.

انه الحق الفلاحي لسكان المحلة يصطدم بمنطق المدينة الذي لا يرحم، تلك المدينة التي طردتهم من خططها. وكان محتوما ان يؤدي ذلك الاصطدام الى عواقب وخيمة...

ومن بين الخيارات العديدة التي كانت تدور في خلدي كل هذا الوقت، اخذ خيار واحد يتجسد بوضوح. فالاكيد انه لم يكن بالامكان ابقاء المساكن حيث هي. فلا يجوز

لتلك الاطلال ان تعوق الخطط المحكمة لتحسين الحي. وفي الوقت نفسه لا يجوز ان يتضرر الوف الناس الذين ينتظرون شقة سكن بسببهم. ولكن، من جهة اخرى، لم يكن يحق لنا اهانة شعور الملكية الذي يحملون. ذلك اكيد ايضا. والا فالدوافع التي حدت بنا الى اسقاط النظام البلشفي تفقد كل معناها.

اود لفت الانتباه الى اننا كنا في وضع ينطوي على استحالتين. وفقط عندما نكون في مثل هذا المأزق، يلوح الامل في انبثاق حل يعود الفضل فيه حقا الى فن الادارة العامة. فماداما ان المرء يتبّع الافكار المسبقة، فانه بيرقراطي وليس قائدا. وقد تستدعي الظروف مثل هذه التبعية، لكنني لم اكتب كتابي لهذا الغرض.

هذا ما جرى. وبعد فترة من تلك الحادثة، ذهبنا لزيارة مشغل كاميسكي وكان حينها من اوائل تعاونيات البناء. وهناك، اطلعنا على تصاميم لـ«مساكن فردية جاهزة» نموذجية، متينة، متقنة التصميم، وكانت تغري بالتقنية الحاذقة التي تجمع عناصر جاهزة الصنع من الزجاج والاسمنت. وكان المتعهدون قلقين: هل سنجد من يشتريها؟

ـ وقلت لهم:«

ـ لا ترفعوا الاسعار وسوف نفكر بكم».

وفيما انا في ذاك المأزق تكشفت لي رؤيا: ان تصميمات كامينسكي سوف تكون مناسبة كليا في مشروع المشغل رقم ٨. هناك، في طرف المشروع، عند حافة الغابة حيث تقرر تخفيض عدد الطوابق لتحقيق التواصل مع منطقة المساكن الافرادية، سوف نفرز ١١ قطعة ارض ونقيم عليها المساكن الجاهزة لسكان جوليبينو وينتهي الإشكال.

كانت تلك مصادفة حقيقية. لكن اذا ما قيّض لي ذات يوم ان احاضر في كوادر ادارية شابة (والحقيقة اني تلقيت عرضا بهذا الخصوص) فان اهم ما اريد تعليمهم اياه هو كيف يستثيرون مثل هذه «المصادفات».

فاولا، لا يجوز خوض غمار مهمة مثل هذه دون ان يكون المرء مجهزاً لها بطريقة وافية. فاذا لم يكن يملك احتياطيا من ثلاثة او اربعة حلول مختلفة فالافضل ان يؤجل مهمته الى حين آخر. وان تكون مجهزًا يعني ان تكون ملما بالوثائق وبآراء الاخصائيين ومطلعا على الكيفية التي بها عولجت مثل هذه الاوضاع في ظروف وامكنة اخرى. وقد

يتبيّن لاحقا ان تلك الاعمال التحضيرية لم تنفعك في شيء، لكن يبقى انه عليك الاضطلاع بها. وإلا، فسوف تضطر الى القيام بذلك خلال الاجتماع وعندئذ سوف تتدافع تلك الافكار التحضيرية على تخوم وعيك وتقطع الطريق على الحل الذي يحاول ان يفرض نفسه.

وثانيا، يجب تلقينهم ـ الكوادر الشابة ـ اهمية الاستماع للاخرين، وان المقدرة على الاستماع للاخرين ميزة من نوع خاص. ولا بأس اذا بدت كلماتي قطعية ولكني احسب ان تلك هبة من الله وقاعدة اساسية في محبة الآخر. وفي كل الاحوال، اذا لم يكن الاداري يملك الرغبة في فهم افكار الناس، والاهم منها حاجاتهم، فلا مكان له في ادارة مدينة. اذ سوف ينفد صبره وهو قابع يحدّق في الفراغ. ذلك انه اذا فكرّنا مليا بالامر، فالجلوس بهدوء على مدى اجتماع كامل مسألة تتعلق بمؤخرتك لا برأسك.

واخيرا،يجب اضافة شرط ثالث الى هذين الشرطين، وهو شرط لا تَستَولد «المصادفات» بدونه. اعني به تعطّش المبدع الى الاكتشاف. يجب ان يعرب القائد عن الرضى ذاته عندما يعثر على حل طال انتظاره كالذي يشعر به الفنان او العالم عندما يصيح «يوريكا! يوريكا!» (وجدتها! وجدتها!). ولعل مصطلح «الابداع» لا يتوافق تماما مع مفهومنا للاوساط القيادية. فنحن معتادون ازاءها على الحديث عن فساد وعن امتيازات. ولكن ما العمل اذا كانت العقلية الروسية تتميز في انه يتوازى لديها السعي لارضاء السلطات مع كرهها. اما اذا كنا نريد حقا التحول الى مجتمع ديمقراطي، فلماذا لا نعترف بان عمل القائد مثله مثل اي عمل آخر؟ فاذا كان مستعداً للعمل ١٦ ساعة في اليوم، بما في ذلك ايام الاعياد والاجازات، فمن الواضح ان ليس الامتيازات هو ما يدفعه الى ذلك. ثم ان ما ينجزه الاخرون في ميدان العلوم او الشعر ينجزه هو في الميدان الاداري.

لكننا بذلك نبتعد عن موضوعنا.

وليس صدفة اننا نبتعد. ففي هذه اللحظة، يستريح القائد. الاجتماع مستمر والحل بات متوافرا. ما العمل؟ الانتظار. لا يجوز البوح باي شيء قبل ان يحين الوقت المناسب. يجب الانتظار الى حين يبوح احدهم بشيء قريب مما ننوي اقتراحه. لان الكرامة، مثلها مثل حس الملكية، هي ايضا جزء من الميراث الوراثي للانسان. وهي تعمل بالطريقة ذاتها.

ولهذا ينبغي السعي بحيث لا يصدر الاقتراح من الرئيس وحده وانما ان يكون محصلة افكار مجموع المعنيين بالامر. اي جميع المشاركين في الاجتماع. وبهذه الطريقة فقط سوف يعتبرون انهم هم واضعوه فلا يتصرفون تجاهه كما يتصرّف الموظفون اللامبالون. علما ان الهوة التي تفصل المؤلف عن الموظف عادة ما تكون كبيرة يستحيل ردمها.

لهذا فعندما اقترح احدهم: «اسمعوا، ما رأيكم في ان نقيّم سعر الشقق التي نعرضها على اهالي جوبيلينو وان نمنح كل واحد منهم قطعة ارض بالقيمة ذاتها؟». استقبل كلّ المشاركين في الاجتماع هذا الاقتراح كما لو انه صادر عنه. لم يكن المحافظ هو الذي قرّر بالنيابة عنهم بل كانوا هم انفسهم اصحاب القرار.

ووجهت كلامي الى اهالي جوبيلينو:

ـ ما هو شعوركم بشأن هذا الاقتراح؟ ومن جهتنا..نحن، فاننا نملك وسائل تحقيقه

وجاءني الجواب في صيغة سؤال:

ـ كم سيكلفنا ذلك؟

ـ وقلت لهم:

ـ انه من مصلحة المحافظة ان لا تجادل معكم في السعر بل مصلحتها ان تقفل هذا الملف.

وصعقوا. لانه، في خضم الحرب الدائرة رحاها، اذا بالرجل المفترض به ان يكون العدو الرئيسي، يتقدم لهم باقتراح لم يجرأوا حتى على ان يحلموا به.

ـ وصاح احدهم:

ـ الن يكون هناك افخاخ؟

ـ وقلت:

ليس هذا هو الاسلوب الذي اتبعناه معكم. فلننه هذا الاجتماع ولنبدأ في دراسة الشكليات المختلفة مع كل اسرة على حدة. واذا ناسبكم كل شيء، يتم التوقيع على التعهد بالموافقة على الاخلاء. اما عن تخشيباتكم، فتستطيعون الاحتفاظ بها. فلا حاجة لنا بها.

وتفرّق الجمع بهدوء. شاكرين. وتقدمت المرأة التي كانت تتكلم عن ازهارها النادرة، بدعوتنا لزيارة حديقتها. لكني رفضتُ الدعوة.فقد تجاوزت درجة التعب العادية وعدت الى العمل.

في الاجتماع التالي عندما اعلن الكل موافقته على الاخلاء.حملت صاحبة الحديقه الينا بعضاً من ازهارها.

بعد سنة زرت جوليبينو وكانت مدينة كبيرة قد نبتت هناك.

ولم اكن فرحاً فقط لان كل مالك منزل مستقلّ كان يستقبلني مرحباً، بل انني تأثرت لهذا الاستقبال ايما تأثير فقد كانوا يلاقوننا بالازهار. لكنها لم تكن ازهار الحدائق ـ ولهذا اتذكرها بنوع خاص ـ بل كانت ازهارا برّية، بسيطة وكلها زرقاء اللون لا اعرف حتى اسماءها. وكانت كل زهرة منها تبدو بمفردها باهتة بعض الشيء، لكنها تصير جميلة جدا عندما تجمع على شكل باقات.

كيف وصلنا الى ما وصلنا اليه

كنت دائما عدواً لـ«العلاج بالصدمة». فاضافة الى ان التسمية ذاتها مؤذية للاذن، فان رنينها يذكرني، ولو على نحو غير ارادي، بـ«ديمكا» الملقب بالـ «المخبول» الذي كان يرتاد الساحة امام بنايتنا. كان يصاب دوريا بعوارض جنون فيأخذونه الى مكان ما هناك حيث «يصدمونه» على ما يقول الكبار. اي، كما بت افهم اليوم، يعالجونه بالشحنات الكهربائية. فيذهب عنه الهذيان لكنه يعود الينا وقد ازداد خبلا.

وقد كان مستحيلاً عليّ ان اتصوّر مثل هذا العلاج لشعب باكمله ليس فقط لاسباب اخلاقية اذ ربما كان بلدنا، عام ١٩٩٢، شبيها بديمكا، اذا ما قارناه باقتصاديات البلدان المتطورة. ولكن ان نستخدم، هنا في روسيا، علاجاً بالصدمة الكهربائية الاقتصادية صنعوه لنا في مكان ما في الغرب ... فذلك اقتراح لا يطرأ الا على ذهن منظّرين فاقدي الاتصال بالواقع.

ان الروسي واثقٌ بحكومته على الدوام. ويعرف انها لن تتخلى عنه في حال تعرضه لاي مكروه. وهو قد يحصل منها على معونة بائسة لكنه يحصل على شيء ما بالتأكيد. والله وحده يعرف كيف، لكن العون يصله. وقد تدافع عنه حكومته بطريقة خرقاء ولكنها سوف تدافع حكما. وفي علاقة الروسي بالسلطة ثمة عنصر بَنَوي، أُسَري، يسمح له، للمناسبة، بان يتحمل من التجارب اسوأها وان يغفر كل إساءة للحكومة.

وكان الخروج عن هذا التقليد يعني الايحاء للناس بان في الامر خيانة لا اصلاحا. او انه ليس هناك من نظرية قادرة ان تغيّر في الامر شيئا وببساطة فحيث اننا، في هذه الحالة المحددة، لسنا اوروبيين ولا اميركيين لاتينيين. فاننا لم نألف بان يسود بين الدولة وبيننا منطق «ليتدبّرْ كلٌّ امره». وللدلالة على ذلك ما عليكم الا ان تسمعوا العديد من الناس يعبّرون عن كراهيتهم لما انزلته بهم «الخزعبلات الاقتصادية المطبوخة بَمَرق السيد غايدار» لتعرفوا ان المسألة ليست مسألة تباين في وجهات النظر الايديولوجية. بل لان هذه الخزعبلات مسّت شغاف الروح والتقاليد، ولم يعد ينفع معها اي تبرير عقلاني لما يحدث.

بعبارة اخرى، فان خلافاتنا، اعني خلافات السلطة الموسكوبية مع السلطة المركزية

وقتئذ، لم تكن تتعلق باهداف الاصلاحات بل باسلوبها. ولا كانت تتعلق بمسألة ما اذا كان يجب الانتقال سريعا الى اقتصاديات السوق بل حول استراتيجية ذلك الانتقال. وقد طرحت المسألة على النحو الآتي: هل يحق للحكومة ان تترك الناس لمصيرهم وهي تقوم بهذا الانعطاف الوحشي؟ وعندما اعتمد ذلك الخيار، في نهاية المطاف، رفض قادة مدينة موسكو اختزال خيار مقاومة «العلاج بالصدمة» بالجانب الاقتصادي وحده.

كان يجب ان يظهر للناس ان السلطة الموسكوبية لا تزال وفيّة لهم.

وخلال اجتماعها مع متعهدي البناء في المدينة ، في فبراير ١٩٩٢، قدمت السلطة التنفيذية لموسكو التوقّع التالي:

بحلول شهر مايو، سوف نوقف استدراج العروض. لانه ببساطة لن يبقى في حوزتنا مال ندفعه لكم. ان الوضع الذي اعتدتم عليه سوف ينقلب رأسا على عقب: كنتم معتادين على ان نركض نحن وراء المتعهدين ونتوسّل اليهم ونرضخ لاي شرط من شروطهم. لكن من الان فصاعدا، سوف تبدأون انتم انفسكم بالركض وراء الذين يملكون المال.

ما الذي تقوله، يا يوري ميخايلوفتش، هذا ليس ممكنا...

لقد اخطأنا التقدير، وحصل ما توقعناه قبل حلول شهر مايو. حصل في ابريل.

وهذا ما حدث بالتحديد. فبعد مضي شهور قليلة على الانتخابات الرئاسية، تسلّم زمام الامور في البلاد فريق من الاقتصاديين حشوا ادمغتهم بكُتيّبات تصف لهم ان كل ما هو موجود عندنا شاذ، فسوّلت لهم انفسهم فورا ان يحطّموا الاعمدة التي يقوم عليها البنيان الشاذ.

والافدح انهم طمأنونا بان ذلك حصل سابقاً في احد البلدان، تماما كما هو حاصل عندنا، بين ليلة وضحاها. اي انك تستيقظ غدا صباحا فتجد كل شيء مدمّرا ثم تستيقظ في اليوم التالي وماذا ترى؟ ترى ان كل شيء قد اعيد بناؤه على دعائم جديدة. بما في ذلك البورصة وسائر اعجوبات العصر. اليس كذلك؟ قد تقضي يوما قصيرا عاطلا عن العمل ثم لا تلبث ان تجد عملا في غمضة عين. او خذ مثلاً منشأة اقتصادية. نكون قد اتفقنا على اقفالها. ونقول: حسناً، فلتذهب الى الجحيم، فما نفعها؟ ثم فجأة نجد انها باتت مربحة. هكذا يحصل وليس باي شكل آخر. اذ يجب ان نعيش.

ان نعيش، تلك هي المسألة، قلنا بارتباك ودهشة. طبعا، لو اننا لم نكن مضطرين لان نقوم بأودنا، لما كان علينا ان نأتي باي حركة. لو اننا مثل ذلك الفجري الذي يتساءل وهو ينظر الى ذريته: هل اتخلص منهم ام انتج المزيد؟ ولكن الا ترون ان المسألة لا تنطرح على

هذا النحو عندنا، افلسنا انسانيين؟

ولكن، ما الذي يزعجك؟ يجيب الاقتصاديون الشباب، المهم تدمير الاعمدة. فالانسان يتكيف مع اي وضع. ثم ان هناك الغرب المستعدّ لان يمد لنا يد العون.

وإذ تأتي على ذكر الغرب، يعم الصمت ويبدأ الحلم. هناك يرزح الناس تحت الثروات، والمال متوافر الى درجة انهم يوزعونه في الطرقات، فهم لا يدرون ماذا يفعلون به. يحملون الينا رؤوس اموالهم الصغيرة الجميلة، ويعهدون بها الينا، تماما مثلما عهد بوراتينو بثروته للارض الروسية[1]، واذا الارض تنبت نقودا ذهبية صغيرة على الفور. وبعبارة اخرى: كنا امام قصة جنّيات حقيقية، فطوبى لبسطاء النفوس...

على هذا النحو، او ما يشبهه، كانت تجري المناقشات. الا ان احدا لم يفلح في رد الاقتصاديين الشباب، كما هو معروف، فمضوا في تنفيذ تلك «السياسة المالية» التي يبعث مجرد ذكرها بالقشعريرة في اوصالي. ولم يكن هذا المصطلح يعني الشيء الكثير للمواطن الروسي الا انه استشعر الالم الذي يحدثه في اعضاء اخرى من جسده. وقد جرى كل شيء كما في الكتب التي ورثها غايدار عن جدّه: «اهدم وصولا الى الاساسات، ومن ثم ...».

مع ذلك ففي الاساسات المذكورة، توجد اشياء صالحة، اذا نظرنا اليها من منظار القائد، وهو المنظار الذي أرى من خلاله الى الامور. فمثلا، في قطاع البناء، كانت موسكو تملك متعهدين مجرّبين قادرين على تشييد ابنية، ليس بالضرورة ان تكون الافخم. وفي مقدورهم تنظيم العمل، مع ان هذا قد لا يطابق المعايير الدولية. لكن يبقى ان «البنية» كانت قائمة وشغالة توفّر للعاصمة لا اقل من ثلاثة ملايين متر مربع اضافي من المساكن كل سنة. اما عن المعايير الدولية فمسألة فيها نظر. والسؤال هو ما اذا كان هناك متعهد غربي يستطيع ان يبني اي شيء في ظروف كالظروف السائدة عندنا. لذا، ارجو ان لا نخلط شرور النظام بميّزات الافراد.

لقد كان هذا استطراداً ضرورياً هنا للدلالة على ما اقول: ففي الغرب، يقدّم كل طرف من الاطراف المعنية المواد التي تحتاجها الورشة في الوقت المناسب. ويجري تحديد مواعيد التسليم والمشروع لا يزال على الخريطة. والاكثر اثارة للدهشة انه يجري الالتزام بتلك المواعيد حرفيا: فاليوم، مثلا، يجري تسليم اطر النوافذ، وغداً، الابواب، وبعد غد، الأقفال. ان العمل في ظروف كهذه ينتمي الى عالم الاحلام.

(١). بوراتينو ذو الانف الطويل، بطل رواية شهيرة للاطفال لالكساي تولستوي.

والان، تصوروا مسؤول البناء عندنا. وانا هنا لا اتوجه الى الجيل القديم. فهؤلاء يعلمون ما سوف اتحدث عنه، لكني اتوجه الى ابني مثلا. وهو حامل شهادة دكتوراه في الادارة العامة، اي انه خريج «البَزْنس». وكانت علاماته دوما عشرين على عشرين. وها ان هذا البروفسور الصغير يسألني على الفطور: «بابا، لماذا السعر المحفور على شوكات الطعام هو ٢٥ كوبك؟».

واجيبه:« يا بني، لانه كان يوجد عندنا لجنة حكومية تحدد السعر مرة والى الابد. لذا كانوا يحفرونه حفراً على المعدن».

ولكن هذا لا يجوز، يقول ابني محتجا. ان السعر يتحدد بناء على العرض والطلب.

وانظر اليه وافكر: انه يعرف اقتصاديات الحضارات القديمة على اطراف اصابعه، وقد اجتاز بتفوق الامتحان عن الاصلاحات التي اجراها الفرعون الفلاني وبيريكليس اليوناني. لكنه لا يعرف عن الاشتراكية المعاصرة في بلده الا امرا واحدا، ان كل شيء فيها لم يكن على ما يرام.

لا. لو ان الامر يتوقّف عليّ، لانشأتُ متحفاً للحضارة السوفييتية وادرجتها كمادة اختصاص في البرامج التعليمية، ولكنت وجهت للطلاب في درس الاعمال التطبيقية السؤال الآتي: انت مدير مصنع، وتملك المال، وانت محتاج الى بناء جديد ـ فإلى اين تذهب؟ فإذا قال لي انه سيذهب الى المتعهدين، فانني سأقول له: إجلس: وعلامتك هي ٥ على عشرين.

يا اولاد، كان يجب التوجه الى اللام ميم: اللجنة المركزية. رددوا معي بصوت واحد «لام.ميم!» حسناً. في امبراطوريتنا، كانت اللجنة المركزية بمثابة كبير الالهة تقرّر ما يجب ان يكون وما يجب ان لا يكون. الى درجة انك اذا كنت تريد تشييد بناية وكنت تملك المال والمشروع ـ فالى اين تتوجه؟ لا تخطىء مجددا. يجب ان تتوجه الى الوزارات وهي اشبه بالملائكة التي تحيق بكبير الالهة وتنقل اليه طلبات الفانين من امثالنا. وفقط بعد ان تكون كل تلك الجوقة قد استمعت الى صلواتك، ووافقت على «الامر»، كما في «سفر القضاة» في التوراة، فعندئذ فقط... لا، لن تباشر البناء فوراً فهناك ملاك يدعى «الغوسيلان» الذي سيدرس الوضع بمجمله على امتداد السنوات الخمس القادمة، ناظرا اليه من عليائه، اي من السماء، ثم يدرج مبناك في تصاميم المخطط التوجيهي للبناء. فتنتهد و تحسب ان الامور قد حلت عندما تصل الى الغوسيلان وتُخرج نقودك. وفجأة تكتشف انك قد فرحت قبل الاوان: اعدّ مالك الى جيبك، يقول لك المتعهدون،

فانت لا تستطيع ان تتصوّر عدد الزبائن الذين عندنا على شاكلتك. يستحيل علينا ان نتدبر امرك. وعدا عن ذلك، فاننا لن نستطيع ان نحفر لك الاساسات الا عندما يكون الوقت اكثر استجلاباً للربح بالنسبة الينا. اما عن باقي اعمال البناء، فسوف نرى. وعندئذ تدرك انه يترتب عليك ان تتوجه الى «المراجع العليا» من اجل تذليل العقبات. فتمضي محتارا وانت تتساءل: هل يعقل ان الغوسبلان، هذا الملاك ذو الاجنحة الستة، ليس على علم بطاقة المتعهدين على التنفيذ؟ وعلى فرض انه على علم بها، فلماذا تمتلىء موسكو بتلك «الورشات المهجورة» والكريهة التي تشبه اطلال حضارة مجهولة مندثرة؟ ولكن هذه مشكلات لا يتعاطى بها الصغار فلن نثيرها هنا.

باختصار: لو اننا روينا للاخصائيين الشباب، على هذا النحو او سواه، في المدرسة او المعهد، كيف تجري الامور في روسيا، فلعلهم كانوا سيدركون ان ما من شيء يتحقق في غمضة عين في هذه البلاد. وما من شيء يمكن اعادة بنائه في لحظات كما ورد في الكتب الاجنبية. وبما ان احدا لم يلقّنهم ذلك في المدرسة او المعهد، وبما ان الحياة بدت لهم نسيجا من الاكاذيب واخواتها، قرروا التصرّف حسب التقليد الروسي الشهير: «رمي الطفل مع المياه الآسنة!»

ومن هنا انطلقت انغام كونشرتو ضخم تردد لازمة واحدة هي: «تدبّر امرك».

ارتفع سعر القرميد. وارتفع ايضا سعر الاسمنت. وتضخمت اكلاف كل مرحلة من مراحل البناء الى ان بلغت ارقاما خيالية. منشآت الدولة تفتقر الى المال. وكذلك الامر بالنسبة للبلدية. فتوقفت الورش. واخذ البنّاؤون الماهرون يهجرون للعمل في التعاونيات. وبكلمة واحدة: حدث الانهيار.

لا، ايها السادة، فربما كانت «سياستكم المالية» «مالية» لكنها لم تكن مرة «سياسية». فالسياسة تفترض احتساب جملة من العوامل وتقدير العواقب. اما غايدار وفريقه فانهم لم يستخدموا، بين كافة ادوات التكييف الاقتصادي المتوافرة لديهم، الا اداة واحدة هي: تحرير الاسعار.

وعندما كان يطرح عليّ السؤال :كيف تمكنت السلطات الموسكوبية، في مثل هذه الظروف، لا ان تنقذ قطاع البناء في العاصمة وحسب وانما ان تسلّم ايضا الشقق البلدية للذين كانوا على قوائم الانتظار، اجيب: «اعترف، ان النار كادت ان تحرقنا».

كان العام ١٩٩٢ محفوفا بالمخاطر ليس فقط بسبب وجود ٥٠٠ الف عامل بناء عاطلين عن العمل، وهي كارثة كفيلة بان تطيح بالنظام برمته. وليس فقط لان

الموسكوبيين الذين كانوا ينتظرون دورهم لتسلّم شققهم انسدّت في وجوههم الافاق. هناك في الواقع اشياء اكثر حذاقة لكنها اشد فتكاً من هذه كلها وهي تتعلق بالطاقة الشعورية عند السكان. فعندما اعلن البلاشفة ان ابناء الشعب هم «بناة المستقبل»، كانوا يدرون ماذا يفعلون. كانوا يحقنونه بحقنة من التفاؤل. لقد كان لمفردتي «البناء» و«الانتصار» عندنا دائما، كما عند سوانا، مدلول ايديولوجي جوهري. هناك شعوب بنت الاهرامات والمعابد، وشعوب تعهدت بتشييد مملكة الحرية، وهناك ايضا شعوب تعهدت ببناء عالم الرفاه لبني البشر. وفي كل الاحوال، أنْ تبني يعني ان تأمل بتجديد ما. من هنا ان حرمان الموسكوبيين من الافاق التي تفتحها فكرة الجديد لم يكن يعني ترك طالبي الشقق الجديدة المساكين في شققهم المكتظة والجماعية وحسب، بل كان من شأنه ايضا دفع الاخرين الى فقدان الثقة بالمستقبل. فاذا كانت العاصمة عاجزة عن ان تتجدد، فهذا يعني ان النحس قد وقع على البلد باسره. والقائد الذي لا يستوعب مثل هذه الامور قائد فاشل قطعا.

في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمدينة موسكو، جرى تعيين الهدف بوضوح:

ـ المهمة الاولى في هذه اللحظة هي البقاء على قيد الحياة. بعد ذلك، سوف تتحسن الامور.

من هنا حصل اتخاذ «القرارات الحاسمة».

اولا. نبيع كل «الورشات المهجورة». يشتريها الذين يملكون المال ويكملون البناء تحت اشرافنا. الامر الذي سيوفر للمدينة الوقت الكافي لان تلتقط انفاسها مثلما يوفّر العمل للعاملين في قطاع البناء.

ثانيا، نواصل بناء الابنية البلدية من مستوصفات ومدارس ورياض اطفال. فموازنة البلدية تستطيع ان تتحمل اكلافها.

ثالثا، لن نوقف لاي سبب تشييد الابنية التابعة لـ«التعاونيات العقارية»[٢]. فهي تمثل ٢٠٪ من المساكن. ولما كانت الناس لم تعد تملك المال اللازم للمساهمة فيها، فسوف نعقد اتفاقا مع السلطة المركزية بحيث تساهم الجمهورية بثلث رأس المال والمدينة بثلث آخر و المالكون بالثلث الثالث. كل شيء يهون امام ان نوقف العمل في هذا القطاع.

(٢). ظهرت تلك التعاونيات في العشرينيات، وقد منعها ستالين ثم اجازها خروتشيف، وهي تسمح بان يتجمع فريق من المواطنين ويموّلون بناء عمارة سكنية ويشتري كل منهم شقة واحدة فيها ولكن دون ان يملك الحق في اعادة بيعها. (المترجم.)

رابعا، نرفض «اليميتشيكي»[٣]. اذ يجب ان تحافظ موسكو على عمال البناء من ابنائها، وهذا امر حيوي للمدينة.

خامسا، بذل كل الجهود اللازمة لمقاومة المنافسة التي تواجهنا بها التعاونيات[٤] التي تستغل الوضع لجذب خيرة العمال اليها. وذلك برفع اجور العمال وتحسين شروط العمل وتسهيل توفير الطعام لهم وتيسير الاجازات والسكن. باختصار، تنفيذ برنامج اجتماعي متسارع.

لقد اتخذت القرارات، ثم ماذا؟

ـ وكنا نجيب انه يبقى الاهم، وهو العثور على المال اللازم والشروع في البناء.

ـ وماذا سوف نبني؟

ـ البيوت والمتاجر، ثم نبيعها.

ـ لمن؟

ـ للذين يملكون المال ويقبلون بشروطنا. فمثلا، اذا اراد احدهم شراء متجر، نوافق على بيعه اياه شرط ان لا يغيّر وجهة استخدامه. ونوافق على البيع ايضا اذا كان احدهم يريد شراء عمارة لاسكان العاملين في شركة معينة او لتأجير الشقق. وليس على هؤلاء غير دفع الرسوم التأجيرية.

ـ ولكن من هم الذين يستطيعون الشراء؟

ـ سوف نبحث عنهم، فورا. ان الذين يملكون المال كُثُر، كالمصارف والمؤسسات التجارية. وثمة العديد من الشركات التجارية والوسطاء كسبوا اموالا طائلة وهم يرغبون بالتأكيد في توظيفها في القطاع العقاري. ان بيعهم نعل الاحذية الرياضية ليس كل ما في الامر. ثم، ان عندنا عدداً كبيراً من الموسكوبيين يبحثون عن مسكن.

ـ حسناً. موافق. لكن ثمة امراً آخر لا افهمه: يجب توفير مستلزمات الشروع في البناء، فلا بد من شراء المواد واستئجار الشاحنات ودفع اجور العمال...

ـ صحيح. ما علينا الا ان نأخذها.

ـ هذا هو بالضبط سؤالي. نأخذها من اين؟

---

(٣)، في الحقبة السوفييتية، كان هؤلاء عمالا في ورش البناء في موسكو (ولينغراد) يملكون اجازات اقامة محددة في المدينتين. وكانت تبذل كل الجهود من اجل ان لا يحصلوا على الدروبيسكاء اللازمة من اجل الاقامة الشرعية في العاصمة. (المترجم.)

(٤)، انها «التعاونيات» التي ظهرت ايام البيرسترويكا، ولا علاقة لها بالمصطلح السابق، بل المقصود بها المتعهدون الفرديون الذين سوف يتكون منهم القطاع الخاص. (المترجم.)

ـ من المصارف. نقترض من المصارف.

اذا بدا للقارىء ان هذا الحوار من نسج الخيال، فاني لؤكد له ان لا. لم افعل اكثر من تلخيص حوار حقيقي. ذلك ان المسؤولين في المراتب الدنيا من قطاع البناء لم يفهموا كيف يمكن تشييد عمارات ليست مُعدّة لاناس معلومين. ثم ان العملية لم تكن تتضمن «تسليما» للزبون بناء على عقد مسبق، ولا على «إلتماس» مقدّم الى اللجنة الحكومية. فكل ما في الامر انك تجد المشترين في المزادات العلنية او بواسطة الوسطاء وهذه هي الطريقة الوحيدة لايفاء الديون. لا. كان هذا يتخطى تصوّرهم. إسمع. ماذا لو اننا فجاة لم نعد نجد احدا يشتري الشقق؟ ماذا تكون النتيجة؟ الافلاس؟ ام ان كل ما قمنا به هو اننا دفعنا مبلغا من المال في الارض؟

اخذنا نجول دوريا على شركات البناء والشبكات الملحقة بها. ونظمنا لقاءات بين جميع المسؤولين، ولقاءات خاصة مع الموظفين. فالمهم هو تحفيز الناس والحرص على عدم انقطاع الاتصال بينهم خلال تلك المرحلة الانتقالية. وكان الاهم هو الحفاظ على مصداقيتنا. فامضينا عاما من العمل الدؤوب كان منهكا بشكل خاص. انعقدت في مركز المحافظة اجتماعات ولقاءات ومداولات لا عد لها ولا حصر. اضف اليها الجولات الميدانية. فقد ثبت ان النظام القديم ليس مجديا، والنظام الجديد يتطلّب تنظيما للعمل على قواعد جديدة.

ثم بدأت لعبة خطيرة لا ترحم. فقد منحتنا المصارف تسهيلات مالية تصل الى حد عشرين مليار روبل، بكفالة المحافظة. وإعلم ان روبلات ذلك الزمان لا علاقة لها بروبلات ايامنا هذه. فلو اننا فشلنا، لوقعت المحافظة في مأزق فعلي.

ولكن الله موجود، كما ورد في الاناجيل. وهو يحقق المعجزات للمعاقين المساكين من امثالنا. فقد افضت عملية اطلاق بيع الشقق والمتاجر والابنية الصناعية والورشات المهجورة، (التي كانت تضغط علينا مثل لعنة) بالمزاد العلني الى نتائج مُرضية الى درجة اننا سددنا الديون كلها، والفوائد، في غضون عام لا اكثر. وبدا قطاع البناء في موسكو معافى الى حد ان الذين كانوا يستعدون للفرار منه والانضمام الى التعاونيات، عادوا اليه مخذولين.

على ان المعجزة الحقيقية لم تكن هنا. فقد افترضنا انه يترتب علينا ان نسدّد ثمن شقق طالبي السكن على قوائم الانتظار من موازنة المدينة. واذا بالبيع بالمزاد العلني يتكشف عن وجود «بدائل كثيرة ممكنة»، حسب التعبير الشائع.

والواقع ان العمارات والبيوت الفردية الجاهزة بيعت باسعار مرتفعة الى درجة ان الاكثر تفاؤلا بين خيرة خبرائنا لم يتجرأ على التهكن بها.

ـ ليس في الامر ما يدعو الى الدهشة، كان تعليق ابني الذي يواصل تثقيف ابيه. واضاف قائلاً: لقد كنتم بكل بساطة معتادين على ايكال تحديد الاسعار الى الموظفين. والحال انه ما من فرد، حتى لو كان آينشتاين ذاته، يستطيع ان يحيط بكافة العوامل التي تساهم في تحديد الاسعار. لهذا السبب، تجد ان العالم باسره يتابع يوميا تقلبات الاسعار في البورصات.

لم اخض معه في مثل هذا النقاش طبعا. فقد اخذ المحللون، وهم دائما متأخرون عن الآخرين بقطار مترو واحد، يتدبرون التبريرات لتفسير ارتفاع كلفة بناء الشقق في موسكو. وتقدموا بفرضيات عدة، منها «مفعول موسكو كعاصمة» وطبعا «البنية التحتية». والمقصود بذلك انه حتى لو كانت العمارة الموسكوبية مبنية بالكتل الجاهزة الصنع اياها التي منها بنيت عمارة في بيتروشنوك، مثلا، وانفق فيها المبلغ ذاته على اجور اليد العاملة، يبقى ان في موسكو افضل المحامين والاطباء وانها مركز السفارات الاجنبية ومؤسسات الدولة المختلفة. وهذا كله يعبّر عن نفسه (وهنا كل حذاقة السوق!) في الاسعار التي تبلغها الشقة في المزادات العلنية. وهذا يعني ان السوق تعمل وفق قانون العرض والطلب لا وفق اسعار مواد البناء واليد العاملة.

حسناً، لقد خلصنا في اللجنة التنفيذية للمدينة الى الآتي: ما دام ان السوق تأخذ تلك العوامل بعين الاعتبار، فلنضع لها القواعد القانونية. فاصدرنا مرسوما يفرض رسماً بلدياً قيمته ٣٠٪ على المبادلات العقارية. على ان المرسوم قضى ايضا بتوزيع عائدات ذاك الرسم البلدي على متعهدي البناء من اجل بناء الشقق السكنية الموجهة الى الموسكوبيين المقيّدين على قوائم الانتظار.

انه قرار جميل! ام تراه اعجوبة؟ ولكن تلك الاعجوبة اعقبتها اعجوبات اخرى كانت كلها مفاجئة.

فكم من مرة، على امتداد سنوات طويلة، سعى مسؤولونا المركزيون، بعد اطلاعهم على طرق البناء في الخارج، الى ان يستوردوا الى بلدنا الحبيب كل ما هو موجود من تقنيات اجنبية؟ وضعوا تصميمات معقدة ونظموا استيراد المواد وحاولوا المواءمة بين وتائر العمل في مصانع مواد البناء وبينها في معامل التجميع. على ان هذه المحاولات لم تثمر في اي مكان وزمان.

تذكّروا، كانت المدينة «ورشة ابدية». الالواح جاهزة الصنع، والبلاطات، والادوات الصحية، ولفائف الاسلاك، تتجمّع فيما يشبه «المكبات». لم تكن مكبّات القمامة ـ فمواد البناء هذه مرتفعة الكلفة ـ الا ان الموقف السائد منها كان ينظر اليها كمهملات. اجل، وضعناها في مصاف القمامة. كانت معامل مواد البناء الجاهزة الصنع تستعجل تفريغ انتاجها في الورشات لانه اعتبارا من تلك اللحظة تُعْتَبَر المنتجات مباعة. اما العمال فكانوا ينظرون الى الامر نظرة فلسفية. فاذا حدثت سرقات، يتقدمون بطلبيات اضافية. واذا لم تحدث سرقات، يستدعون رافعة تنقل المواد الى مكان آخر وتتركها هناك. ليست الا نفايات. فمن يهتم بها؟

اليوم اتضح انه من الاوفر القيام بالعمل من الفه الى يائه. وقد توصّل مدراء منشآت البناء الى تلك الخلاصة رغما عنهم. فاليد العاملة ارتفعت كلفتها، والنقل الاضافي والتخزين يستهلكان مالا كثيرا. اضف الى ذلك ان الزيادة المطّردة في اسعار مواد البناء ذاتها باتت تقتضي استخدامها في الوقت المناسب. ولم يعد احد يفكر بسرقة اطار نافذة لاستخدامه في بناء «دانشا» الذي يملكه في الطبقة التاسعة من احدى العمارات.

ومرّ وقت كنت ألزم فيه مساعديّ على تفقّد ورشات البناء لالتقاط الصور الفوتغرافية. وكان مشهد الورشة مزريا في الصور: الواح مبقورة وحنفيات مبعثرة واكوام من القرميد هنا وهناك (ليست مرفوعة على قواعد خشبية ولا هي مغطاة باغطية بلاستيكية، كما هو متعارف عليه، بل كانت متكومة بعضها فوق بعض عشوائيا). لكن الامر مختلف الآن. صحيح اننا لم نتخلّص من كل الوسخ والاقذار، الا ان الفوضى اصبحت اقل. وفي كل الاحوال، لن تجدوا الان حجارة اسمنت مدفونة في الارض. ان الاسمنت غالي الثمن، انه يكلّف مالا...

بعبارة اخرى، فان قراراتنا، التي كانت ظاهريا تعالج مشكلات اخرى، اجبرت المتعهدين على تحقيق ما لم يستطع القادة السوفييتيون تحقيقه رغم ٧٠ سنة من التوجيهات والانذارات.

وها ان جلالتها «الملكة اقتصاد»، السيدة الرقيقة البشرة، الكثيرة النزوات والتطلبات، تعود سالمة الى عرشها.

الامر ذاته حصل بالنسبة لـ«الورشات المهجورة»، وقد كانت مشكلة مستعصية على الحل، زمن النظام السوفييتي. كانت موازنات الاجور توضع وفقاً لكمية الانتاج. ولما كان دأب العاملين في قطاع البناء هو زيادة انتاجهم، اذا بهم يتجهون الى تنفيذ المشاريع التي

تحقق ربحاً اكثر من سواها، فيهجرون ورشة للعمل الى ورشة اخرى. ومن جهتهم، سعى الاقتصاديون الى تحديد معايير جديدة فاقترح بعضهم دفع اجور العمل في البناء وفقاً لـ«تعرفة اليد العاملة المحدودة» فيما رأى آخرون تحديد الاجر بناء على «معايير الانتاج الصافية». فلم يفلحوا في هذه ولا في تلك. ولما كانت اعمال الصقل النهائية تستغرق وقتا اطول وتؤتي مردودا اقل من سواها، كان نصيبها التأخير المتمادي. من هنا كان اللجوء الى الـ«ليميتشكي» لاتمامها. وهم عمال لا مهارة لهم ولا مؤهلات. وفي نهاية المطاف، لم تكن اعمال البناء تنجز فعليا الا بعد تدخل السلطات الحزبية.

«والان، فجأة...»، لا، لن انبجح...لم نتمكن بعد من حل هذه المشكلة. الا ان المساحات الميتة الباقية على حالها منذ سنوات طويلة اختفت ولم تعد موجودة. واذا بالنظام الجديد قد اعطى نتائج لم تستطع «قبضة» الحزب تحقيقها.

في السابق، كان المتعهدون يبصقون على الهندسة المعمارية. اما الان، فان مسؤول قطاع البناء يجول في المدينة طولا وعرضا مبشرا: «شعارنا الرئيسي ـ اطاعة المهندس المعماري!». لم يكن ينقصنا غير هذا. ونحن المضطرون لتسويق «رائعته». فاذا لم تكن جميلة ومريحة ومدهشة فان احدا لن يشتريها. وهكذا تخلصت المدينة من الهندسة المعمارية المنمطة والمضجرة ومن اقفاص الارانب البدائية الاشبه بمعسكرات الاعتقال.

عالجنا الامور كلها بهذه الطريقة. ولم تكن النتائج وحدها هي التي تغيّرت. لقد غيّر المتعهدون فلسفتهم هم ايضا. لاحظوا ان المتعهد لا يزال هو هو، لاننا تركنا الكوادر في امكنتها، فلم نصرف احدا، او بالكاد. ولم نستقدم احدا من الخارج. كنا، نحن جماعة الجهاز التنفيذي للمدينة، نولي الاولوية لتشييد النظام الجديد دون تغيير العنصر البشري الذي يتولى هذه المهمة.

وها ان مفاجأتهم الكبرى الان ان يكتشفوا ان الجهد المطلوب بذله اقل من ذي قبل بفضل اعتماد تنظيم عقلاني للعمل وشبكة اتصال فعالة. لم يعد احد يخرّب المعدات بل صار يقتصد في استخدامها. وصارت العمارات مسرّة للنظر.

انه لامر اخّاذ. انه متعة للعين. ان النظام الجديد شغّال.

من يستطيع ان ينظر بقرف الى الكيفية التي تولد بها لوحة فنية او قطعة موسيقية؟ ان هذا بالضبط هو ما نحن بصدده: ان الشعور بالارتواء والنشوة الذي يمتلكنا عند ولادة لوحة فنية هو نفسه الذي بات يمتلك الان مدير الورشة، المغطى بالوحل، لمجرد انه بات يعمل بطريقة طبيعية، اي كما يجب ان يكون العمل.

لقد بدأ المتعهد يدرك ان تنظيم العمل الجديد لا يقل قيمة عن العمارات وآلات الحفر والرافعات وخلاطات الاسمنت التي حاز عليها في اطار عملية الخصخصة. وانه بدون تنظيم العمل الجديد هذا، تصير مقتنياته كلها مجرد خردة.

وادرك ايضا ان الاقتصاد الحر يولّد بذاته اشكاله التنظيمية دونما تدخل من احد. فلسنا نحن من ابتكرها. ولا يمكن الحديث اطلاقا عن مخترعين في هذا المجال. ومهما بلغنا من الاهمية، فما نحن الا خدم هذا النظام. فهو اثمن الموجود في العالم الصناعي. بل في الانسانية جمعاء. ومن اسف اننا عشنا طويلا خارجه.

ومهما يكن من امر، فالذي جرّب مخدّرات التنظيم العقلاني في ظروف الحرية الاقتصادية سوف يبقى مدمنا عليها ابد الدهر. وانه لمدافع حتى الموت ضد الذين يحاولون اجباره على التخلي عنها. ان اعادة النظام القديم وتغيير الاديولوجية والعودة الى نظام البلاهة الادارية ـ امور باتت من رابع المستحيلات. واني من ذلك لعلى يقين.

٧. على الطرقات

اثناء عمل المحافظ تمر في حياته دقائق مميزة قد يكون مبعثها التعب لكنها مليئة بهناءة عظيمة. فعندما تتناول، في نهاية يوم عمل، ملفاتك المجهزة لاجتماعات الغد، وتسهو فجأة في نوع من الحلم فان التاريخ يقود روحك ثم يستوقفها عند احدى صفحاته. فتتمثل فجأة كيف كانت في الماضي حالة امكنة أليفة لك تعرف تضاريسها والمطارح.

«نعتقد انه بات من المناسب جدا بناء مِبْوَلة عامة في ساحة السوق، ذلك ان قناطر سور «كيتاي غورود» بدأتْ تظهر عليها معالم عبث الجمهور الذي يرتاد السوق، خاصة وان شريط التراب حول السور ليس مبلّطا.» (إزفستيا ـ انباء ـ الدوما البلدية، ١٨٩٢، العدد ٦).

«امس، حوالي السابعة صباحا، انفجر قسطل ماء ضخم قرب جسر موسكفورتسك وفي لحظات، غمرت المياه الطريق كليا، وبعد دقائق معدودة تكونت بركة حقيقية. والحال انه لا حاجة لاي حادث طارىء لكي تتكون مثل هذه البُرَك في طرقات موسكو، اذ يكفي لذلك هطول مطر غزير.» (روسكويي سلوفو ـ كلمة روسيا ـ في ٢٧ مارس ١٩١٠).

«اذا عاينتَ طرقات موسكو، تظن ان زلزلة ارضية قد ضربتها. فدروبها والازقة والممرات تذكّرك بسلسلة جبال الآندس. اما الارصفة فانها انهر حقيقية وبحيرات متجلّدة». (بودولنيك ـ نفير الصباح ـ العدد ٨، ١٨٨٤).

«عند هطول امطار الربيع وفي مطلع الربيع، يرتفع منسوب الوحول في «ممر بوتيرسك» بحيث انه عندما يضطر الناس الى نقل نعوش موتاهم فانهم ينقلونها فوق الاروقة والسطوح تفادياً لعبور الطرقات. اخيرا، عندما قررتْ المراجع العليا تلبية مطالب سكان المنطقة، اعادت تسمية ممر بوتيرسك «شارع ماسلوفكا السفلى» و«شارع ماسلوفكا العليا». واستبدلت اللوحات القديمة الحاملة اسم المكان، وقد باتت الكلمات شبه ممحية عنها، بلوحات جديدة مرصعة ونافرة الحروف. على ان همّ التخطيط المدني لم يذهب بالسلطات ابعد من هذا الحد». (روسكويي سلوفو، بداية القرن).

«نحن عشية شهر تموز ويكاد يستحيل المرور بالسيارة من «تروبا» الى «ساموتيكا» الى يسار «جادة الزهور»... انهم يحفرون حفرا صغيرة بالرفوش وينزلون فيها البلاطات على الارض الرخصة ثم يرشّون كل شيء بالرمل. وها هي الطريق جاهزة للاستعمال» (روسكويي فيدوموستي، يوم ١٦ حزيران ١٨٦٤).

******

اجل، لقد خرجت طرقات موسكو من المستنقعات (ومن هنا تسمياتها بـ«موخوفايا» - التي تعلوها الطحالب - و«بوابات بوروفيتسكي»). تطوف فيها مياه الامطار ويغزوها الجليد وتعلوها طبقة سميكة من الغبار والناس تخوض في الوحول. لقد تخلفنا كثيرا عن المدن الغربية في تعبيد طرقاتنا بالاقراص الخشبية.

في القرن السابع عشر، كانت الـ«زيمستوفاء» قد أنشأتْ دائرة خاصة يعمل فيها المسؤولون عن شبكات الطرقات في المدينة. الا ان اهتمامهم كان مقتصرا على شارع تفيرسكايا، الشارع الوحيد المعبّد بالحجارة البيضاء في المدينة، والذي يسلكه عادة سفراء الحكومات الاجنبية.

وقد تغيّر المشهد، بعد صدور فرمان القيصر بطرس الاكبر عام ١٦٩٣ الذي قضى بتعبيد وسط العاصمة بالحصى الغليظة التي نقلت من ضواحي موسكو. وفي بداية القرن الثامن عشر، أُنجز تعبيد كل منطقة الكرملين والقسم الاكبر من كيتاي غورود وصولا الى بيليج غورود. اما سائر الطرقات والارصفة فقد اقتصر العمل فيها على الترقيع بين الحين والاخر، لان صيانتها كانت تقع على كاهل مالكي الابنية المجاورة. ولم تمسك السلطات البلدية بزمام الامور الا في منتصف القرن الاخير، عندما قررت ان تتولى بنفسها اعمال التعبيد الاولية، توخياً للتناسق. وحتى بعد تلك الفترة، فاذا رفض احد المالكين تحمّل المسؤولية عن حالة الطريق امام عمارته، كانت الدوما تسارع الى تعبيد الطريق تاركة له الاعتناء بالرصيف فقط.

لقد اخذنا فكرة عن الحالة البائسة للطرقات والارصفة من خلال مقتطفات الصحف المذكورة اعلاه. واذا ما اضفنا اليها العادات الاجتماعية للروس، فلن تدهشكم البرقية الموجهة الى محافظ المدينة سنة ١٩١٣ :

«ان سوء الحالة الاستثنائي للطرقات في وسط موسكو، الذي يجعل السير متعذرا عليها، يحمّل سائقي عربات النقل خسائر يومية تقدّر بـ٣٠ الف روبل. لذا نطالب

سعادتكم بالحاح بوضع مصلحة التلغراف في تصرّفنا من اجل فرش الطرق المتجلدة بكمية كافية من الثلج الابيض الجيّد المأخوذ من السطوح والاحواش ومن اجل تنظيف الارصفة من القاذورات وتجميعها او تفريغها في الاحواش».

طوال الشتاء، كانت الساحة الحمراء تتحول الى مركز لمكافحة اجتياح الثلوج. تُنقَل اليها الثلوج على العربات، من كل الاماكن، وتتولى آلتان جبارتان تذويب الثلج. بحيث تلقى ساحة العاصمة القديمة مغطاة بالبخار المتصاعد من الثلج المُذاب من الصباح حتى المساء.

لكن، ما الذي يجري عندما يميل المناخ الى الدفء؟ سأكتفي - من بين الوثائق التي بحوزتي - بالاستشهاد بنص واحد حتى لا ابعث الملل في نفوس القراء. في نهاية القرن الماضي، كانت الدوما البلدية مسرحا لنقاش حيوي بصدد «مسألة الأُطر المطاطية». وخلاصتها ان السيارات المجهزة بتلك الاطر، وقد درج استعمالها، كانت تقذف وحولا كثيرة على المارة عند عبورها الطرقات (علماً ان الطرقات لم تكن تخلو من الوحول اصلا). وعكفتْ لجنة خاصة تابعة للدوما على دراسة المسألة خلال ثلاث سنوات ولم تجد لها حلا. ونفد صبر المشاة عام ١٨٩٨ فوقّع الالوف منهم على عريضة تطالب بمنع استخدام البدعة المطاطية. وفي الجلسة الخاصة التي عقدتها الدوما للبحث في تلك المسألة، حاول بعض النواب بخجل لفت الانظار الى ان «قذف الوحول» سوف يتوقف اذا ما جرى تعبيد الطرقات. الا ان النقاش دار في الدرجة الاولى حول السماح للسيارات السائرة على الاطر المطاطية بان تسير ببطء تحت المطر. «تصوّروا، قال عضو المجلس البلدي هينيرت مغتاظا: ان المرء يجازف بالخروج بعيدا عن مسكنه، خصوصاً اذا كان برفقة سيدات متبرّجات، وقد يضطر للعودة الى بيته بعد هطول المطر. اذ لا يناسبه استئجار عربة خيل غير مريحة خاصة بسبب ما تتزين به النسوة، اما ان يستخدم مَحْمله الذي يسير بخطى جنائزية خلال عدد من الفراسخ فليس اقل ازعاجا. لذا اقترح السماح باستخدام السيارات ذات الاطر المطاطية بعد المطر على شرط ان لا تتجاوز سرعتها سرعة عربة خيل تسير احصنتها خبباً وئيدا....».

استغرق الاسفلت وقتا طويلا ليشق طريقه الينا (عذرا للعب على الالفاظ) بسبب طبيعة الارض والمناخ. وقد ساد الظن، ليس دون اسباب وجيهة، انه لا يناسب الارض الموسكوبية التي تغمرها المستنقعات والجليد. وفي عام ١٨٧٥، ارسلت الدوما عضو لجنتها التنفيذية ا. ن. بيتونيكوف في بعثة الى الخارج ليدرس تقنية تعبيد الطرقات.

وفي التقرير الذي وضعه بعد اتمام مهمته، اقترح المهندس التخلي عن التبليط واستخدام الاسفلت المضغوط.

خلال خريف العام ١٨٧٦، تحوّل شارع تفيرسكايا الى حقل اختبار لتلك التقنية الجديدة إذ تقرر تعبيد اجزاء خمسة منه: جزء للاسفلت المضغوط على ارضية من القرميد وجزء للحصى المسدسة الضلوع، وجزء ثالث للاسفلت المذاب المصنوع في مدينة سيزرايسك، والجزء الرابع لاسفلت منطقة سيسيل، والخامس للمكعبات الخشبية الصغيرة لغرض المقارنة. وسرعان ما ظهر ان الاجزاء الاختبارية من الشارع غير صالحة للسير. على ان الاسفلت المذاب اثار حماس سكان المدينة الميسورين فاخذوا يعبّدون به الطرقات امام منازلهم ثم يتبرعون بها للمدينة. على ان الدوما ظلت على موقفها السابق الذي يفضل تعبيد الطرقات بالبلاط الحجري وهو الارخص والاكثر ديمومة. وفي العام ١٩٠٩، كُسِيَتْ شوارع «بلتشوك» و«فولخونكا» و«ممر المسارح» ببلاط غرانيتي.

على ان اللجنة التنفيذية لم تتخلّ عن ابحاثها عن تكنولوجيا بديلة. ففي عام ١٩١١، ارسلت الى السويد المهندس م. ب. شبشيكوتوف للتعرّف على التجارب في معالجة الحجارة واستخدامها في الاشغال العامة. وعند عودته، اوصى المهندس بتعبيد الطرقات بخليط اساسه الرمل الغرانيتي لانه الاكثر ملاءمة لموسكو. لكن هذا كان لا يزال في المجال النظري. فحتى العام ١٩٢٧، كان ٩٥٪ من شرايين العاصمة لا تزال مبلطة بالمكعبات الحجرية.

ان فكرة الشوارع والساحات المفروشة بالاسفلت على نحو منمّق هي جزء من الصورة الايديولوجية للعاصمة في الثلاثينيات. و«موسكو الجديدة»، المدينة المثالية التي نشاهد في الافلام السوفييتية القديمة هي قبل اي شيء مساحات مغطاة بالاسفلت. على ان الصورة لم تصبح حقيقة خارج وسط المدينة، الا بعد انتهاء الحرب. فمثلا، لم يصل الاسفلت الى حيّنا على رصيف كراسنوخولمسك الا في نهاية الخمسينيات.

تبدّل الوضع جذريا في الستينيات عند تنفيذ فكرة خروتشيف القاضية باستصلاح الاراضي البكر ليس فقط في سهوب كازاخستان النائية وانما ايضا في العاصمة ذاتها. ومع البناء المكثف في الضواحي، تضاعفت المساحة المسفلتة في المدينة ذاتها الى درجة ان الكمية تحولت الى نوعية. ولم يعد الشاغل الرئيسي لمدراء اللجنة المسؤولة عن الاشغال العامة توفير تكسيات جديدة بقدر ما كان تجديد المتوافر منها على الطرقات والارصفة. فالاسفلت لا يدوم في حالة جيدة لمدة طويلة، اذ يتعرض الاديم لمفاعيل

الجليد وذوبان الثلوج فينتفخ الاسفلت ويتشقق ويتغضن وينخسف وتتكون فيه الاخاديد والثقوب والحدبات. ولكي تبقى الطريق سالكة كان لا بد من اعادة تعبيدها كل خمس سنوات.

هذا يعني ان حجم الاشغال العامة على الطرقات لم يعد يقاس بمساحة التبليط الجديدة وانما بمساحة ما بات مبلّطاً اصلا. فاذا كان الترميم السنوي يطاول اقل من خمس تلك المساحة، فعندئذ يكون هذا خير تمثيل على القول الشائع عن «البلهاء الفالتين على الطرقات» وهم اللعنة الحقيقة التي ابتليت بها روسيا.

وقبل فترة الركود، اي قبل ان يصاب النظام الذي يقوده الحزب الشيوعي بالشلل، كانت اعمال الصيانة مبرمجة والاوامر تجد من ينفذها وهذا امر طبيعي بالنسبة للمدينة المفترض ان تشكل «نموذج الشيوعية» العالمي. وسوف لن اذهب الى حد القول ان شبكات الطرقات كانت جيدة، على ان الاجهزة البلدية العاملة تحت رقابة لجان الدوائر كان لها منطقها في العمل. فما دام هناك مسؤول يراقب، فان اعمال الصيانة كانت تنفذ بحذافيرها. ولكن ما ان تقلّص الشعور بالخوف، حتى انعكس سلبا على شبكات الطرقات التي صارت حالتها تدل على حالة النظام السوفييتي الآخذ في التحول الى شيء عصيّ عن التعريف.

لدى وصولي الى اللجنة التنفيذية، كان المشهد الذي تجلى امامي يدعو الى الاستغراب الشديد. فالمدينة يسودها تسيّب كامل ولم يعد بالامكان الحديث عن شبكة طرقات. داهمتني المشاعر الاشد تنوعا وانا اكتشف التنظيم المعتمد في مديرية صيانة الطرقات. كان تنظيما محكما يمارس فيه الجميع ...الكسل لا غير. خذ هذا المثال. «شارع بوغورودسكي» طريق تحاذي مؤخرة «منتزه سوكولنيكي» لا تقصدها السيارات الا فيما ندر. مررت بها صدفة فماذا وجدت؟ وجدت فيها مهرجانا من اشغال الترميم. مع انها طريق عادية تندر فيها السيارات. فلماذا الاشغال؟ الا ترى؟ الامر بديهي، قال لي السائق، الاشغال قائمة بسبب سحر الطبيعة وندرة السيارات. لا حجارة مرصوفة على حافتي الطريق، ولا فوهات للمجارير في وسطها، فتستطيع ان تمنح نفسك عليها ما يشتهيه القلب من نزهات فوق محدلتك الضخمة ثم تأخذ فترة من الراحة وانت تتمرغ على العشب.

انها شبكة من الغش محكمة التنظيم يشارك فيها الجميع. فلم تكن اجهزة مصلحة الطرقات مضطرة لان تقدم الحسابات الا امام اللجنة الادارية . يأتيها المال من الموازنة

مباشرة. وهي التي تضع لنفسها البرامج التي تحدد حجم الاشغال المطلوب تنفيذها. وتختار بنفسها الطرقات الواجب صيانتها. وتقدّم طلبات تنفيد الاشغال الى نفسها. فهي التي تتولى تنفيذ الاشغال. وهي التي تتسلّم الاشغال الجاهزة وهي التي تقيّم النتائج. وهي التي تدفع الاموال منها واليها. وهي التي تمنح نفسها المكافآت إن هي احسنت صنعا وهي التي تفرض الغرامات على نفسها إن هي اخطأت. اليس هذا نظاما متكاملا وتنظيما للعمل يستحق الاعجاب؟ يستحيل ان يتخيل المرء فناً اعظم من هذا الفن. مثلما يستحيل عليه ان يتخيل شكلا من السادية التي يمكن للمرء ان يمارسها بحق مدينته اعلى من هذا الشكل.

اريد ان اسجل هنا بعض الكلمات عن خصوصية النظام السوفييتي الذي حاول الاقتصاديون السوفييتيون التحايل عليه غير مرة فاخذوا يبتكرون المؤشرات الجديدة للانتاجية من اجل دفع الناس الى العمل. فكم من نقاش دار حول هذا الموضوع وكم من الاطروحات الجامعية كتبت عنه! إقترح البعض دفع العلاوات لا على كمية الانتاج بل على النوعية. ورأى البعض الاخر تقسيط الأجور المدفوعة عملا بمبدأ «جدولة دفع المكافآت». ويجب القول ان قيادة الحزب كانت مستعدة لان تجرّب تلك الافكار جميعها. على ان مبادىء «التحفيز المادي»، المستعارة من نظام مختلف تماما عن النظام الاشتراكي، لم تكن لتؤدي الا الى اشكال جديدة من الخداع والغش. فقضت قوانين صاحبة الجلالة «الملكة اقتصاد» ان التصرّف الاكثر عقلانية في تلك الظروف كان «المخاتلة». يتظاهر الرؤساء بانهم يدفعون للعمال ويتظاهر هؤلاء بدورهم بانهم يعملون. فاذا النظام يشحذ مواهب الشعوذة عند هذا الفريق وذاك. فمقابل الاجر الوهمي، يبذل العمال عملاً وهمياً. والعكس بالعكس. فيتعذر تقرير ما هو الاصل. الدجاجة ام البيضة. اللهم الا عندما ينبت للدجاجة اسنان.

فلما آلينا على انفسنا اسقاط مملكة التسيّب، وفي قطاع الطرقات بالذات، اصطدمنا بمشكلة مختلفة تمام الاختلاف عما كنا نتوقع. ويعتقد عدد كبير من الصحافيين ـ وهذا ما تدل عليه اسئلتهم ـ ان الفريق الحالي في محافظة المدينة يسعى لتحقيق النتائج الباهرة بالاعتماد على جولات المحافظ الذي تجده في كل مكان يتحقق بنفسه من كل صغيرة وكبيرة. وهذا صحيح بالجملة: فالقائد لا يجوز له ان يكتفي بتخيل الاوضاع تخيّلا وهو قابع في مكتبه. اما التجول هنا وهناك للتدقيق في كل صغيرة وكبيرة فاعذروني، انه اسلوب «الرايكوم»

(لجنة الاقسام في الحزب) القديم وهو لا يصلح الا ان يكون اسلوبا انتقاليا بانتظار نشوء نظام فعال بديل.

في بادىء الامر، دَعَونا فاديم تومانوف الى موسكو وهو مستثمر معروف في مناجم الذهب، عمل في كومي ثم في كاريليا حيث بنى طرقات مشهوداً لها بالجودة.

تهاتفنا، ثم التقينا وكانت النتيجة اننا تنازلنا له، على طريقة التأجير الاستثماري، عن مصنع للقار وعن المعدات الموجودة في حيازة المدينة وساعدناه على إسكان عماله. وانطلاقاً من تجربته،وضعنا خطة اقتصادية ترمي الى اجتذاب اكبر عدد من المتعهدين الذين يملكون روح المغامرة.

وضعنا اولاً، نظاما للتقديمات قررنا بموجبه مقدار ما يجب ان ندفع لبناء شبكة طرقات عادية ومقدار ما يلزم لشبكة طرقات اكثر تعقيدا وكم يجب ان ندفع للعمل في النهار وكم لعمل الليل، لان هذه جميعها لم تكن معروفة من قبل! وكان هدف المناورة الحث على العمل ليلا بدلا من العمل نهارا وعلى تفضيل الشرايين الكبيرة ذات الارصفة بدلا من الطرقات الفرعية التي لا تتطلب الا التنزه عليها بالمحدلة.

اما بصدد التجهيزات، فقد كانت البلدية تملك الكثير من الاعتدة لكنها كانت قديمة وضعيفة المردود. فاخذنا في التوثيق والتحري ثم عمدنا الى شراء الاعتدة من الخارج، فاستوردنا من المانيا آلات صهر الاسفلت وبدأنا في تشغيلها. والنتيجة؟

النتيجة ان الخلطة لم تعد تصل في الشتاء الى الحرارة المطلوبة. فاتفقنا مع المصانع المحلية على ان ننتج معداتنا بانفسنا بما فيها المقادح الالية والشحم الاسود المستخدم لتشحيم الالات. فجاء دور المانيا كي تهتم هي بما ننتجه من عتاد. وبكل سرور. اخذنا نبيعها منتجاتنا.

بفضل ذلك كله ـ ولن انبسط به خشية ان يضطرني ذلك ان ادفع للقارىء كي يقرأ الكتاب بدلا من ان اقبض منه ليشتريه ـ اسهمنا في حل المسألة الاساسية التي لم تكن مسألة شق وتعبيد شبكة طرقات معينة ـ وهنا يكمن فن التغلب على العقبات ـ بل تحولت الى مسألة خلق مدى اقتصادي يجتذب المتعهدين المغامرين.

وعندما تأسست التعاونيات الجديدة ـ الحاملة اسماء تساوي وزنها ذهبا، مثل «المحدلة» و«الطريق» و«مرمّم الطرقات» ـ اقتنعنا بان معايير تومانوف كانت فعالة. واخذ الناس يبدون اهتماما متزايدا بالاقتصاد. وصاروا يعملون وفي ذهنهم مصلحة المدينة. اذن، كانت المعايير صحيحة. وفي العام الماضي، نفذت تلك التعاونيات ٦٠٪ من الاشغال

على الطرقات المدينية. ولم نكن لننفذ شيئا منها لو لم نعثر على طريقة ناجعة للاستنجاد بتلك التعاونيات.

والان، نتوجه الى «الاقسام»[1] ونطلب منهم انْ يقدّموا طلباتهم،لانهم يملكون المال من البلدية. ويعرفون افضل من غيرهم، اين يجب تنفيذ الاشغال. ولم يعد هناك مشكلة بعد الان، فاليوم لا تجد البلدية اية صعوبة في العثور على من تعهد اليه بالاشغال.

اخذت مديرية الاشغال العامة تتمتع بشروط عمل مختلفة تمام الاختلاف عما مضى. انها تنفذ ٤٠٪ من الاشغال العامة وبخاصة على المحاور الرئيسية الكبرى. ولاول وهلة، يبدو ان كل شيء يجري كما في السابق: فالمديرية تملك موازنة خاصة بها وخطة سنوية واجورا مضمونة. على انها لم تعد مسؤولة عن تقديم الطلبات ولا عن مراقبة نوعية التنفيذ. بالامس، كانت تتمتع بموقع احتكاري واما الان فيترتب عليها ان تخوض في المنافسة. بالامس، كانت المرجع الوحيد لتقييم العمل بعد تنفيذه، اما الان فيجب ان تحسب حساب الرقابة الادارية المسؤولة تجاه المحافظ. في السابق، كانت المديرية هي التي تقرر اين يجب تنفيذ الاشغال والان هناك قائمة بشبكات الطرق الواجب ترميمها يضعها من هم اعرف منها بالامر، اعني جهاز شرطة السير.

عندما وصلنا الى هذا الوضع، وقد ظهر في المدينة عدد كاف من متعهدي التنفيذ الجدد وقّعت معهم «الاقسام» عقود التزام، حدث امر مدهش. اذ لم يشهد انتاج الاسفلت تقدما كبيرا ولم يجر تغيير موظفي الاجهزة البلدية ومع ذلك فان حجم الاشغال المنفّذة تضاعف اربع مرات.

والان، أجروا حساباتكم. فالبلدية مسؤولة عن اكثر من مئة مليون متر مربع من الطرقات. في السابق، كان يجري استصلاح اربعة ملاين ونصف المليون متر مربع منها بالسنة. وهذا ما يفسّر الحالة البائسة للطرقات عندنا. ذلك ان تلك النسبة تفترض ان الطريق ستصمد مدة عشرين سنة دون صيانة. وهذا محال. اما الان، فان حجم اشغال الصيانة بلغ ١٧ مليون متر مربع سنويا. واذا ما نجحنا في المحافظة على هذه الوتيرة، فان طرقات موسكو تصبح في حالة مقبولة.

والجوهري في الامر ان المدينة تتصرف الان مثل اميرة الحكايات . تفكر مرتين قبل

(١)- في اطار الاصلاح الاداري لموسكو ايام تولي غافريل بوبوف منصب المحافظ (وكان لوجكوف نائبه) جرى انشاء الاقسام في الدوائر الـ٣٣ للعاصمة لكل منها رئيس قسم ويتبع لهم ١٢٤ نائب رئيس قسم مسؤولين عن الاحياء.

ان تختار شريك حياتها وتعيّن لطالبي يدها امتحانات يجب ان يجتازوها لكي يفوزوا بها. نعم، هذه هي حالنا الان. فمنذ ان انشأت البلدية نظام المنافسة المكثفة وتعدد المنفذون المهتمون باخذ الالتزامات، برزت امكانية... لا، قطعا، ليست امكانية الاختيار بينهم، فهذا يعني فتح الباب امام الرشاوى. بل برزت امكانية تنظيم استدراج العروض.

تجري الامور على النحو التالي. تقرر لجنة الدراسات ما هي اجزاء شبكة الطرقات المطلوب اصلاحها. فتنشغل المنشآت المتنافسة ـ وهي تنتمي الى الاجهزة البلدية كما الى القطاع الخاص ـ في اعداد دفاتر العروض لنيل الالتزام. ثم يتم اختيار الفائز في المناقصة، اي الشركة التي قدمت افضل عرض. فإما ان تكون تلك الشركة قد قبلت بالعمل بشروط جد مربحة للبلدية او انها تحوز اصلا على ثقة البلدية لما نفذته سابقا من تعهدات. ومهما يكن، فالذي يختار لم يعد فردا بذاته بل لجنة من عدة افراد، وهذا من شأنه تقليص فرص الاعتماد على الرشاوى في نيل الالتزامات.

هل هذه عملية معقدة؟ لا. او هكذا يبدو للوهلة الاولى. اما في الواقع، فان الوصول الى ما وصلنا اليه كان يقتضي عملاً جباراً واذا كانت الناس لم تلحظ ذلك بعد، فلان حالة الطرقات بصراحة ليست كما نريدها ان تكون. ولكني اظنكم توافقوني على ان الامور تتحرك واننا نسير نحو الافضل. ولسنا نتحدث هنا عن حالات خاصة، وانما عن تقدم منهجي شامل. ان مديريات الطرقات في البلدية ليست اليوم كما كانت عليه منذ ثلاث سنوات.

ونحن نفكر تدريجيا بالمرحلة التالية، مرحلة تقليص التدخل البلدي في الاشغال العامة. اعني اننا نتجه نحو الاستقلال الكامل لمديريات الطرقات عن البلدية. وقد يبقى العتاد ملكاً للبلدية لفترة من الزمن لان المتعهد لا يملك بعد الكمية المطلوبة من الالات والمعدات الغالية الثمن. ولكننا نعمل على ان تصبح المدينة كافية نفسها بنفسها تملك المال وتقوم بتقديم طلبات الاشغال العامة وتدفع لقاءها حسب النتائج. اما الباقي فيتوقف على استعداد الشركات المشاركة في تنفيذ الاشغال، التي سوف يكون عليها ان تتصارع لتحصل على الالتزام من البلدية.

اذذاك لن اعود مضطرا لمراقبة سير الاعمال بنفسي.

فالتنقل هنا وهناك ما هو، في نهاية المطاف، الا اسلوب سوفييتي قديم اكل الدهر عليه وشرب. واعذروني على التكرار. انه اسلوب لا يكتسب فاعليته الا اذا كنتَ تحمل السوط واذا كان الناس يرتعدون منك خوفا.

قصة قديمة

ذات يوم، بينما المحافظ عشية استقالته يشرح لي للمرة الالف لماذا يتعيّن عليه ان يغادر وانا، من جهتي، ابيّن له للمرة الالف وواحد لماذا يجب ان يبقى، تفلتت منه هذه العبارة:

ـ تذكّر: لقد حدث امر مشابه في القرن الماضي. عندما اخذت موسكو تبحث عن خليفة للجامعي تشيتشيرين،لجأت الى «الاداري» الكسييف. وفي كل الاحوال، لاحظ ان بوريس نيكولايفتش (المقصود به تشيتشيرين) لم يبقَ في منصبه على رأس المدينة اكثر من عام ونصف العام لم يحقق خلالها انجازاً يُذكَر في حين ان نيكولاي الكسندروفتش مكث في منصبه طوال ولايتين كاملتين. ان موسكو بحاجة تحديدا لمثل هذا الرجل الان.

ولست ادري ما اذا كان البروفسور (بوبوف) يتسلّى بجرّي الى لعبة المقارنات التاريخية. ولكني، منذ اليوم التالي على ذلك الحديث، وجدت على مكتبي دراسة لاحد المعاصرين عن الكسييف، وصرت، بعد شهرمن ذلك، ملمّاً بكل ما يجب معرفته عن «الاسلوب الموسكوبي» في ادارة المدينة الذي تميّز به المحافظ الشهير.

كان ذلك منذ مئة عام.

فيوم ١٧ ديسمبر ١٨٨١، وصل الى موسكو قادما من مقاطعة تامبون استاذ القانون المدني بوريس نيكولايفتش تشيتشيرين. وكان امضى سنوات عدة في صمت مكتبه يؤلف كتابه «المُلكية والدولة» قبل ان يقصد موسكو للتفاهم مع الناشر على اصدار الكتاب دون ان يخطر بباله ولو للحظة واحدة المصير الذي ينتظره فيها.

كان المجتمع يتشوّق الى قيادة ليبرالية (اي ما نسمّيه الان قيادة «ديمقراطية») الى درجة انه، منذ اليوم التالي على وصوله، اقترح الموسكوبيون على رجل العلم ان يكون محافظا لمدينتهم. وبعد اسبوع من ذلك، دافعوا عن ترشيحه رسميا وحدّدوا نهاية الشهر موعدا لاجراء الانتخابات. فتداعى اصدقاء تشيتشيرين واشتروا له قطعة ارض عليها مسكن متواضع من اجل استيفاء شروط الترشيح. وبسرعة فائقة انعقدت محكمة الدائرة (قبل عطلة اعياد الميلاد) لتسجيل عقد البيع. وعشية رأس السنة، كان رجل العلم قد إنتُخب محافظا لموسكو باكثرية ثلثي الاصوات.

كانت بداية لامعة. ولكن ماذا عن التتمة؟ هل حقق البروفسور شيئا مما تخيّله؟

للأسف ان الجواب سلبي. فقد اعطى تشيتشيرين الاولوية لتنظيم اوضاع مالية المدينة. على ان التخلص من العجز في الموازنة المحلية اصطدم بمقاومة خفية ولكنها قوية من الذين كانت لهم مصلحة في ان يستمر العجز. واراد تسجيل تقارير منتظمة للنشاط البلدي، على ان الجهاز الاداري تمسك بحصر تلك المهمة بنفسه . وحاول تشييد سوق الزامية في موسكو فارتطم بلامبالاة التجار كما بالعجز المالي لمصرف الدولة. وباشر العمل لاعادة النظر في حالة الملكية العقارية للمدينة، الا ان المشروع سرعان ما دفن في الادراج.

وباختصار، فانه كلما تنطح رجل العلم الموّقر لمعالجة قضية من القضايا، كان يصطدم بعقبة خفية. فهو معتاد، منذ ايام ممارسته التعليم الجامعي، ان يبرهن على صواب مفاهيمه وبلورة مباديء نظام اقتصادي ـ اجتماعي جديد في صمت المكتبات. وعندما سنحت له فرصة نقل افكاره الى حيّز التنفيذ، كانت كل مبادرة يتخذها تسقط كأنما فوق كومة تبن. وحتى عندما ينجح في تحقيق مهمة معينة، تكون النتيجة بائسة الى درجة انه كان يتمنى لو انه لم يتورّط فيها اصلا.

نستشفّ من مذكرات العالم ان مصيبة محافظ المدينة لم تكن النقص في الافكار الجيدة والقرارات الحكيمة بل في غياب آليات تسمح بتنفيذ اي قرار يتخذه. ظاهرياً، بدت المدينة كأنها تقضي جل وقتها في النقاش الدائر بين المحافظين الساعين الى ارضاء الحكم القيصري والليبراليين الذين يدافعون عن حق المدن الروسية، والمواطنين الروس في التفكير بحريّة. على انه بين هذه «السياسة» وبين الحياة الحقيقية، كان يمتدّ حيز سحري جعل كلا الطرفين عاجزا عمليا عن تحقيق اي شيء.

في هذا الحيّز بالذات، الذي احكمت البيروقراطية اغلاقه، قرّر تاجر شاب ان يتحرك، انه نيكولاي الكسييف، مواطن الشرف الوراثي في مدينة موسكو الذي اثار عجز السلطات البلدية حفيظته فقدّم ترشيحه ضد تاراسوف، الخانع وقليل الذكاء، لا لانه كان ينتمي الى حزب خصم، بل لانه كان يكره «العصبية الحزبية» ويحتقر «ثرثرة الصالونات». وها هو احد معاصريه، الكاتب آمفيترياتوف يصف لنا احدى جلسات دوما موسكو برئاسة الكسييف:

ـ نائب: ايها السادة المستشارون! ان دموع الارامل واليتامى...

ـ الكسييف (مقاطعا وقارعا جرسه): ارجوك، يا سيدي، اعفنا من النحيب!

ـ نائب آخر: المدينة مثل طائر البجع، تُرضع ابناءها من دمائها..

ـ الكسييف:...واعفنا ايضا من الاستعارات، يا سيّد!

ـ نائب: لكن، ياسيدي المحافظ، ان مباديء الادارة المستقلة للمدينة...

ـ الكسييف: واعفنا بنوع خاص من النزعات الدستورية، يا سيدي!...

كان بلا انتماء سياسي. يكره «الثرثارين» من هذا الفريق او ذاك، ويجابههم ببراغماتية حازمة ترتكز الى المسؤولية الشخصية. ويبشّر بتكتيك فعّال يقوم على السرعة والجرأة والابتكار لمجابهة حرب المواقع التي تشنها الكتل القابعة في الانتظار والمجموعات المتمسكة بالشكليات الاجرائية.

واقعة اخرى حدثت في احد اجتماعات زيبمستوفا المقاطعة تعبّر خير تعبير عن اسلوب الكسييف حيث حل في ١٥ دقيقة مشكلة العناية بالمرضى العقليين المعلّقة منذ ١٥ سنة.

كانت خطته بسيطة: ايجاد مركز باسرع وقت ممكن، والبدء بتدفئته في اليوم ذاته، وتزويده بالاسرّة في اليوم التالي واستقبال المرضى في اليوم الذي يليه.

وللتوّ ، اختار المركز الملائم. ولما قيل له ان القرار لا يمكن اتخاذه قبل ثمانية ايام، اجاب انه يتعهد باتخاذه في غضون اليوم التالي. فعارضوه قائلين ان الجريدة الرسمية لن تكون جاهزة الا بعد يومين، فاجاب انه سوف يستعيض عن الجريدة الرسمية بتدوين القرار على ورقة عادية ويرسلها في اليوم ذاته للتسجيل كوثيقة رسمية. وبين اجتماعين، التقى مالكي المركز واخذ موافقتهم على تأجير مركزهم. وفي اليوم التالي، انبعث الدفأ في المنزل وجهزت الاسرّة التي تبرّع بها الجيش وتوفرت الاغطية وعين الموظفون وباتوا جاهزين لمباشرة العمل.

رأى العديدون ان الكسييف كان في مكانه المناسب على رأس المجلس البلدي (اللجنة التنفيذية) ولكن رئاسته الدوما البلدية لم تكن تناسبه اطلاقا. وهذا رأي صائب لو ان فصل السلطات كان معتمدا في روسيا آنذاك. ولامه البعض على نزعته التسلطية وقلة اهتمامه بالافكار الديمقراطية. ولا مجال للاعتراض هنا باستثناء القول انه كان يُفحم خصومه لا لميل لديه وانما من اجل تحقيق الاهداف التي حددها لنفسه.

عقدت الدوما جلسة مشهودة يوم ١٩ مايو ١٨٩٢ وجذبت جمهورا واسعا فعلى جدول اعمالها بند بطلب قرض من ثمانية ملايين روبل لتشييد تمديدات الصرف الصحي للمدينة. وكان ٢٣ نائبا قد صمموا على منع تنفيذ مشروع الكسييف مجتمعين في

خمارة تابعة لاحدى شركات موسكو الكبيرة قبالة مبنى الدوما. وما ان عادوا الى الاجتماع حتى وجدوا ان المشكلة سوّيت من دونهم، فلقّبت المجموعة «باللجنة الفرعية للخمّارة».

هل ان هذه الوسائل يجوز دمغها بـ«احتقار الديمقراطية» ام تراها، في نهاية المطاف، تكتيكات تنمّ عن المهارة وعن ميل الى الابتكار؟

هناك اسطورة متعددة الروايات عن الركعات التي ادّاها الكسييف امام احد التجار من اجل الحصول على مبلغ كبير من المال لبناء مستشفى. نورد هنا احداها. كان الامر يتعلق بفتح عيادة للامراض النفسية في مركز في سوكولنيكي كانت تشغله سابقا دار للبحارة العجزة. قُدّرتْ اكلاف تجهيز المستشفي الجديد بمليون ونصف المليون روبل، وفّر الكسييف قسما كبيرا منها واطلق الدعوة بين التجار طالبا مساعدتهم. وكان التاجر«ت» معروفا ببخله فلم يتبرّع باكثر من عشرة الاف روبل. وخلال احد الاجتماعات التي حضرها ابرز تجار المدينة، اقترب الكسييف منه وقال:

ـ لقد اهنتني حقا، يا ايفان سرغييفتش. وكل ما دفعته لقضية مثل هذه لا يتعدى العشرة الاف روبل؟ وانا اعلنت انه اذا دفع لي ايفان سرغييفتش خمسين الفاً، فسوف اخرّ راكعا عند قدميه.

قال الكسييف هذا وخرّ للتو راكعا عند قدمي التاجر الذي انزعج ايما انزعاج واخذ يتوسل اليه ان ينهض واعدا بانه سوف يدفع المبلغ المذكور ومؤكدا انه لن يخنث بوعده. الا ان نيكولاي الكسندروفتش ظل جاثيا على ركبتيه وهو يردد «لن انهض الا ومعي الصك». فتراكض بعضهم يبحثون عن ورقة وقلم والكسييف راكع يرفض النهوض. ولم ينهض الا بعد ان صار الصك في يده. وفيما هو ينفض الغبار عن ثيابه، اعلن بصوت مرتفع ليسمعه جميع من في القاعة :«الحقيقة انني كنت مستعدا لان اركع من اجل ٢٥ الف روبل فقط!» وللحال، نهض التاجر «ت» وغادر المكان.

كان الكسييف يبتكر على الدوام. وذات يوم، عندما ترأس لجنة الشؤون العسكرية في المجلس البلدي، نظّم على الفور امتحانا للمجندين حاملي شهادة التعليم الابتدائي الذين تقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية فترة دراستهم. فتبيّن ان عددا كبيرا منهم لايكاد يستطيع كتابة كلمتين دون ارتكاب خطإ. فلاحظ معاصروه ان عادة الاعفاء من الخدمة العسكرية الاجبارية اختفت منذ ذلك الحين.

وفي العام الذي انتشر فيه وباء الكوليرا، كان الكسييف يقوم شخصيا وعند الفجر

بمراقبة الاسواق المدينة مصادرا الفواكه الفجة دون ان ينسى التعويض على تجار البسطات المتواضعي الحال عن قيمة المصادرات.

وعام المجاعة، قام بتنظيم مخابز بلدية اضافية كان يقطع الطريق على المضاربة باسعار الخبز. وذهب بنفسه للتموّن بالحبوب من الجنوب.

وكثيرة هي الامثلة التي منها هذا النوع. لكن اشدّ ما يثير اعجابي عند الكسييف ليس قدرته على التصرّف بحزم وسرعة بقدر ما هو إجادته فن اتخاذ القرارات الادارية. اي القرارات القادرة عل توليد طاقة خلاقة انطلاقا من الظروف النافهة المعادية.

ونحن ننظر باعجاب اليوم الى مبنى «غوم» البديع قبالة الكرملين الذي يكمّل على نحو مدهش منظومة ابنية الساحة الحمراء بحيث يصعب تصوّر اي مبنى آخر مكانه. على انه يستحيل ان يتخيل المرء حشد الحوانيت والبسطات الضاجة التي تراكمت في ذلك الموقع على مر السنوات الخمسين التي اعقبت حريق موسكو عام ١٨١٢. وقد اعيد بناؤها دون توقف في فترات مختلفة من دون اي تصميم معماري او اية رقابة، فاذا بها في حالة مزرية. وفي العام ١٨٦٠، طرح حاكم المدينة العسكري موضوع ازالة «المجمّعات التجارية» التي تشوّه وسط العاصمة على ان الامر لم يبتّ به قبل العام ١٨٦٦ بعد ان نجح الكسييف في عقد جمعية عمومية لاصحاب الحوانيت اقنعهم خلالها بتأسيس شركة مساهمة بينهم. فاختاروا لجنة خاصة كلّفت بوضع نظام الشركة والتوفيق بين المصالح المتضاربة. وكانت الفكرة غاية في البساطة: يحصل كل مساهم على مساحة في المجمّع التجاري قيد التشييد على نمط «غوستينيج دفور»[1]. وفي الانتظار، يباشر العمل في كشك مؤقت من الصفيح شُيّد خصيصا لهذا الغرض.

وابتداء من شهر سبتمبر ١٨٨٩، بوشر بهدم المجمّعات القديمة وفي مايو من العام الذي تلاه، وضع حجر الاساس لبناء المجمّع الجديد. جرى ذلك على الطريقة الروسية المعهودة، إذ لم يمرّ ذاك التصميم العقلاني دون ان تتدخل فيه السلطات العليا. وقضت نزوة من نزوات حاكم المدينة العسكري ان يحدّد موعد ازالة الحوانيت القديمة بحيث لم يتسنّ للكسييف الوقت لاخطار بعض المالكين، مما ادى الى افلاسهم. وحاول المحافظ الرد على الاجراء القسري الذي لجأ اليه الحاكم مقترحا التفاهم الحبي بين الاطراف، ولكن دون جدوى. فمن شدته للاهتمام بحاجات الناس لم تفعل غير استفزاز ممثّل

(١). هو اسم المجمّع التجاري الشهير في بطرسبرغ على نهر النيفسكي الذي صممه فالين دي لاموت. (المترجم.)

الامبراطور. ومع ذلك، تكلّل المشروع بالنجاح. وأنجزَ المبنى الذي صمّمه بوميزاتسيف وكلاين عام ١٨٩٣ ونقلت الاكشاك الموقتة التي مورست فيها التجارة طوال الفترة الانتقالية الى «ساحة الماريه».

في اجتماع الدوما المنعقد يوم ١٨ ابريل ١٨٨٩ بمناسبة انتهاء ولايته الاولى، اعلن الكسييف قائلاً: «منذ سنوات اربع، ونحن عاكفون على تنفيذ واجبات يمليها علينا القانون بلا خطابات ولا وعود...». كان ذلك المبدأ الذي يسيّر حياته. والاهم انه كان ينفذ الواجبات دون «خطابات». فالدوما التي ترأسها الكسييف لم تترك لخليفتها اي ملف غير منجَز في حين كانت سابقتها قد تركت لها حوالي ٦٠ من مثل تلك الملفات...

وخلال ولايته، جرى تنفيذ الوصلة الهامة لمياه ميتيشنسك. ونفذت اشغال استكمال شبكة الصرف الصحي لتشمل المدينة كلها. وشُيّدت المسالخ البلدية. وفُتحت ٣٠ مؤسسة تعليمية تابعة للبلدية. وبمبادرة من الكسييف، بوشر العمل في بناء محطتين للقطارات في نيجني ـ نوفغورود وكورسك.

وكان الكسييف صاحب عدد اضافي من المشاريع المتعلقة بالمدينة وبخاصة في المجال الثقافي. فبصفته منفّذ وصية س.م. تريتياكوف، نجح في ان يجعل البلدية، لا الدولة، وريثة متحف اللوحات الفنية الشهير.

ويروي احد معاصريه ان الكسييف حوّل ثروته الشخصية الى مصرف لإقراض بلدية موسكو التي ضحّى لها بالقسم الاكبر من تلك الثروة. ودفع من مصاريف التمثيل (وكان ضعيفا تجاه حفلات الاستقبال وحضور المؤتمرات) مبالغ طائلة بحيث عجز خليفته روكافتشنيكوف عن الحفاظ على مستوى الانفاق المطلوب في هذا المجال، مع ان كل شيء كان يحمل على الاعتقاد انه لم يكن اقل ثراء منه، فقدّم استقالته من منصبه عام ١٨٩٦. وبهذه المناسبة، صوّتت الدوما على قرار يمنح المحافظ ميزانية إنفاق شخصية قيّمة.

لا يزال الغموض يكتنف مصادر ثروة الكسييف، ولعله كان يملك ما يكفي من الحيوية لتسيير اعماله الخاصة الى جانب نشاطه في الحقل العام. على ان الجوهري في الامر يقع في مكان آخر: كيف امكن لصناعي مليونير، مسؤول عن الشؤون العامة، ان يجد في داخله القوة ليس فقط لرفض التصرف بصفته ممثلا للصناعيين من اصحاب الملايين وانما لكي يتصرّف احيانا بضد من مصالح اقرانه. مثالا على ذلك، انعقدت في بطرسبوغ لجنة مكلفة ببحث تعديلات في العلاقات بين ارباب العمل والعمال. وكان على

جدول اعمالها التخفيف من حدّة التشريعات المتعلقة بفرض الغرامات على العمال، ما يجعل وضعهم المؤلم اصلا وضعاً لا يُطاق. كان الموقف حرجا والمسألة قابلة لان تُحسَم في هذا الاتجاه او ذاك. وبالطبع، رسم الصناعيون لوحة مثالية عن الاوضاع في المعامل. وظل الكسييف ملتزما الصمت الى ان عثر على «مخرج» من تلك المخارج التي يعرف وحده سرّها. فقد ذكّر المجتمعين بانه منذ زمن ليس بالبعيد، اجتمعت في القاعة ذاتها لجنة مكلفة بدراسة قضايا عسكرية. فقد كان الجيش قلقا على الاوضاع الجسدية لمجنديه القادمين من اوساط الطبقة العاملة. واذا الخطيب، دون ان يوفّر على مستمعيه ملاحظاته اللاذعة، يشكك في الهناءة الابوية السائدة في المعامل الروسية، عاقداً الصلة بين هذه المشكلة التي تمس المصلحة الوطنية ـ مسألة جهوزية الجيش للقتال ـ وبين المشكلة الاخرى الاكثر خصوصية، دافعا كبار الموظفين الى استخلاص ضرورة تعديل التشريعات الصناعية لصالح البروليتاريا.

ان الكشف عن المخارج التي يستخدمها الكسييف تمرين مثير على الدوام. فهي، على اختلافها، ترتبط باسلوب مميّز يحمل دمغته الشخصية. وها هو يقرر النضال ضد الفساد.

وثمة مثال متداول بين التجار يقول انه يوجد في الكون مكانان مرعبان: جهنّم و«سيروتسكي سُود» (محكمة اليتامى). والاخيرة من مخلفات عهد الامبراطورة كاترينا الثانية تنظّم وصاية التجار الميسورين على الارامل واليتامى. قد تختلف انماط الوصاية بحسب تكوين اسرة التاجر التي فقدت معيلها، ما يترك للموظفين مجالا رحباً للمناورة من اجل ابتزاز الرشاوى. لم يلجأ الكسييف الى الخطابات عندما كلّف بمهمة كبير قضاة «سيروتسكي سود»، بل امر بتدفئة المبنى واضاءته ووضع قضية تمويله في رأس جدول الاعمال ذلك ان الموظفين كانوا يتقاضون اجورا بائسة. فرئيس الدائرة مثلا ، الذي كان مضطرا لان يدفع مرتّب مساعده من جيبه الخاص، كان يتقاضى ثلاثة روبلات في الشهر (اي اقل مما يتقاضاه حارس البناية) مما يعني انه لن يقدّر له «البقاء على قيد الحياة» الا اذا ارتشى. وعندما نجح الكسييف في مضاعفة مرتبات الموظفين ٤٠ ضعفا، اختفتْ اعمال الرشوة والفساد.

الفاعلية ، تلك هي الكلمة ـ المفتاح لعالم الكسييف. ولا شك انه يمكن تصنيفه عضوا في حزب الاداريين، اذا شئنا استخدام المصطلحات الحديثة. واني مقتنع بانه لو كان اعضاء ذلك الحزب اوفر عددا في روسيا القديمة، لما كنا اضطررنا الى مكابدة

«مهارات» البلاشفة الاسطورية.

قضى الكسييف اليومين الاخيرين من حياته في الدوما.

يوم التاسع من مارس ١٨٩٣، كان مدعوا الى اجتماع يؤدي فيه المستشارون الجدد القَسَم وتُقدّم فيه الترشيحات لمنصب المحافظ. ولم يكن الكسييف، وقد عاد مجرد مستشار بلدي، يرغب في ترشيح نفسه مرة ثالثة لذلك المنصب. وصل الى الدوما كعادته في الصباح الباكر واخذ يستقبل زوّاره. ولما طرح على احدهم سؤاله التقليدي: «بخصوص اي امر؟»، عاجلته طلقتان ناريتان من مسدس اوريانوف، ابن الاسرة البرجوازية من نوفوخوبرسك.

وبسبب خطورة حالته، قرر الاطباء عدم نقل المحافظ المحتضِر الى المستشفى، على ان العملية الجراحية التي اجراها الدكتور ن.ف. سللينرسوفسكي لم تساعد على تحسّن حالته. فجيء الى الدوما بايقونة سيدة ايفرسك العجائبية، وفي حضرتها، تلا خادم كاتدرائية «كبير الملائكة» صلاة الشفاعة يعاونه رجال الدين المحليون.

وتوفي الكسييف فجر الحادي عشر من مارس . ومُنِعتْ المحاكمة عن قاتله إذ إعتُبِرَ مختلاً لا يتمتع بكامل قواه العقلية. اما مسألة ما اذا كان احد قد حرّض على الاغتيال، فامر لا يزال مفتوحا الى يومنا هذا.

يحيّرني دوما السؤال: اي بلد هو هذا الذي يغتال فيه امثال ستوليبين والكسييف؟ واني مدرك تمام الادراك لما ينطوي عليه سؤالي هذا من مثالب. فاي مؤرخ يستطيع ان يبيّن بسهولة ما لتلك الظروف من فرادة وان يعدّد الف سبب وسبب محتمل للاغتيال وان يشنّف آذاننا بالبيانات الاحصائية. ولكن الامر ذاته يقال عن اغتيال بوشكين. على انه عندما تكتب مارينا تسفيتاييفا «ان الشاعر في روسيا هو الرجل الذي يُقْتَل»، نفهم الدلالة الرمزية لهذا القول.

وفي عرفي ان ضيق صدر المجتمع بشخصية قوية وحرّة تنفلت من المجموعة التي يعتبرها القيصر ملكيته الخاصة، لا تقصر على الشعراء. فالواقع ان رجال السياسة الذين زاوجوا بين الحزم في الممارسة والشعور الرفيع بالمسؤولية قد جرى «تحطيمهم» بطريقة او باخرى في كل الازمنة.

واذا تذكّرنا ان آخر كلمات الكسييف قبل ان يسلم الروح هي «اموت في موقعي مثل الجندي»، واذا كنا لا نحتسب هذه الكلمات مجرد تعبير عن نزعته المسرحية (وهي نزعة كانت كامنة عند الرجل بكل تأكيد)، نستطيع ان نفهم ما الذي يعنيه الرجل تحديدا

عندما يتحدث عن السلوك المستقل. كما نفهم لماذا لم يقف طبعه الجاد ورفضه الزحف امام السلطات حائلاً دون ان يفوز بولايتين كاملتين في زمن طفت فيه الرِدّة ضد الاصلاح واخذت تنهش استقلالية المدن، تلك الاستقلالية التي كرّس لها الكسييف كل ما لديه من طاقة وذكاء.

ولعل شعوره بانه «جندي في موقعه» يعبّر عن وعيه لعلاقته المباشرة بالدولة فيما يتعدى كل مراتب الامبراطورية. وما هَمّ انه، على عكس تشيتشيرين، قد اعاد تقليد مرافقة حاكم المدينة العسكري الى محطة القطارات في أسفاره الرسمية الى بطرسبرغ. فقد كان، في المقابل، يطلق النكات اللاذعة عن الحاكم (ومنها كيف ان الاخير استقبل ملك السويد بالعبارة الوحيدة التي تعلّمها في اللغة السويدية وقد اخذها عن اعلان على علبة كبريت) وهي افدح بكثير بالنسبة لسلطة الحكم المركزي من عدم التقيّد بالبروتوكيول. وعندما كان الكسييف يتصالح مع المناصب الامبراطورية التي لا يكنّ لها غير الكراهية، كان يفعل ذلك من اجل خير الامبراطورية ذاتها التي لا يضيره ان يعتبر نفسه جنديا في جيشها.

توفي الكسييف وله من العمر ٤٤ عاما امضى خَمْسَها، اي ثماني سنوات، في منصب محافظ موسكو. ولا شك ان روح العصر قد حفزه الى السعي لذلك المنصب كما سنحت له الفرص التي احسن استخدامها. الا انه طبع تاريخ المدينة بميسمه الى درجة ان جميع الذين كتبوا عن موسكو وعن تاريخها لقّبوا الكسييف بـ: «الرجل الاكثر تجسيدا لابناء موسكو» بين جميع قادة المدينة ماضيا وحاضرا. لماذا؟ وما طبيعة صفاته الموسكوبية «المميزة» تلك؟

المسألة بعيدة عن ان تكون مجرد حشو، في رأينا. لاننا في الوقت الذي نحيي فيه اسس استقلالية العاصمة، يجب ان نتأكد من اننا لن نتراجع قيد شعرة عن التقليد التاريخي واننا لن نربط المدينة بما هو اجنبي عنها وما هو غير متجذّر في الذاكرة العامة للموسكوبيين.

ولنا ان نكرر ما شئنا انه بعد الانقلاب البلشفي، تغيّرتْ معالم موسكو كليا وتغيّر تركيب سكانها جذريا وانها اضحت مدينة اخطبوطية شوّهتها العمارات المنمطة فخسرت الكثير في كافة الميادين... ومع ذلك فان جميع من يزورنا، واكثر منهم الذي يسكنون عندنا يشعرون حُكماً بحالة من التواصل مع «روح موسكو»، تلك الروح التي تجمع على نحو متفارق بين جبروت احدى اكبر عواصم العالم الحديث وبين الحفاظ

المدهش على تقاليدها البطريركية وعلى إلفة لم تبددها السنوات الاخيرة بل عززتها. هذا ما سمعته من فم زوار اجانب واصدقاء من جمهوريات اخرى ومدن اخرى. وهذا ما اشعر به في كل يوم وانا التقي الناس من الفة بين القيّمين على احوال المدينة وبين مواطنيهم لا تمت بصلة للعلاقات السائدة في اوربل او سان بطرسبرغ.

وهذا الاسلوب يعكس رغما عن ارادتنا ووعينا الصدق الاصيل عند بوريس نوتكين في برنامجه المباشر على الهواء كل يوم ثلثاء، وهو يصافح الايدي الودودة لاولئك القادمين يومياً او في تلك المحافظة لاي سبب من الاسباب على اللهجة الاشبه بلهجة الخلاف العائلي التي يعبّر بها سكان حيّ او آخر عن مظالمهم عندما يلتقيهم في الميدان فيسألونه: ولماذا لم تجئنا قبل الان؟ وما عسانا نفعل بالسقف الذي يحتاج الى اصلاح؟ وكيف لنا ان نقوم باي عمل آخر وعندنا مياه تتسرّب؟

ان هذه الحميمية المميزة، التي لا اتردد في تسميتها عملاً تلقائياً، تنمو في الاتجاهين، شاملة السكان والقادة معا. والحال انه اذا كان المحافظ يُعتبَر مسؤولا عن كل ما يجري في المدينة فهذا يعني انه ليس فقط رئيس السلطة التنفيذية بل هو «رب البيت» المضطر ان يستشعر مشاكلها شخصيا وان يتورط بطريقة شبه بيتية في كل صغيرة وكبيرة وفي كل سنتيمتر مربع من المدى المديني وكل مرة يتفسخ فيها الاسفلت. ان مثل هذا الموقف يمنح الطاقة والعزيمة واليقين ايضا باننا، وان لا نملك اربعة اذرع ولا نستطيع اصلاح كل شيء في الوقت المحدد وسدّ كل الثغرات وترتيب الامور كلها، فنحن نبدأ بالتصرّف كما نتصرّف تجاه ما قد اهملناه في بيتنا، وهو الاهمال الذي من اجله تؤنّبنا نساؤنا.

ان الميزة الاكبر التي يتميّز بها الكسييف هي، على ما يبدو لي، انه «رب اسرة طيّب». فمن هذه الميزة، ينجم الشعور الاهم الذي تمنحك اياه المدينة، وعندما وصفه معاصروه بالشعور «البطريركي»، كانوا يفكرون ببساطة بالعادات التي يحتقرها دعاة السياسة الشكلية التي استوردها بطرس الاكبر من اوروبا. ذلك ان موسكو، وقد ظلت عاصمة روسيا الى حين مجيء بطرس الاكبر، قاومت بكل كيانها تلك الشكليات الاستلابية. وعلى خلاف بطرسبرغ، حيث استوطنت فكرة التراتب الهرمي المقدّس والجبروت الكامل والاحترام الشكلي للبروتوكول، بقيت العاصمة القديمة تنظر الى كل تلك المفاهيم على انها غريبة عن الخصوصية الروسية. وعلى الرغم من ان العديد من اهالي موسكو تكيّفوا مع هذا النمط من العلاقات فليسوا هم الذين يجسّدون روح مدينتنا.

ان الكسييف هو ممثل تلك الروح، وهو الذي كان يجيد «اللعب» باتباع بعض القواعد المسكوبية الصرفة التي اثبت لنا عن فاعليتها. واذا كان قد لجأ الى المراوغة بين الادعاءات الامبراطورية للسلطة المطلقة ومحافظة الموظفين ولامبالاة السكان، فلانه راهن على اعتماد اسلوب قيادي كالذي يعتمده «رب الاسرة»، اي الرجل الذي يحدد لنفسه هدفا معينا ويعمد الى تحقيقه بصرامة وسلطة، ضاربا عرض الحائط بالتراتبيات والشكليات على انواعها.

ولست هنا احاول اضفاء الصفة المثالية على هذا الاسلوب في القيادة. فهو ليس اكثر من اسلوب اضطراري وانتقالي وبالطبع يجب ان نتدبر امرنا بحيث لا نضطر للجوء اليه.

على ان موسكو، حيث هي العاصمة، لا تزال تجسّد الروح الروسية المستعدة ابداً لتخطي الحدود المفروضة عليها. وهذا يعني انه اذا جرى اتخاذ قرار ما لا بد من تنفيذه الى نهايته، وفي ذلك لا نحقق انجازا وحسب بل ننتقل ايضا من حال المراوحة المقيتة بين الركود والفوضى الى اطلاق دينامية تنمية مسالمة ومنتظمة.

كل اقرارات التي نتخذ انما نتخذها وفي ذهننا هذا الهدف الثاني ولعله الجوهري بين الاهداف كلها.

٩. السحر المقطوع

«انك تتحدث بلا انقطاع عن النجاح والانجازات! يقول لي قارئي الاول وهو يعيد المخطوطة اليّ. واضاف: ان الذي يهم الناس لم ينجز بعد، وكان عليكم انجازه، فعن مشكلة النفايات مثلا، كان يجب ان تتحدث.»

واعود الى طاولتي. انه الصباح الباكر. العصافير تزقزق. ما احلى ان يستطيع المرء القفز الى الملعب الرياضي. انا الآن في عطلة. ولكن لا مجال. عندما اعود الى العمل، كي اجد متسعا من الوقت للكتابة.

كل ما في الامر، والله شاهدي، اني لست متحمساً كثيرا للحديث عن القمامة هنا. انها مشكلة مؤقتة. ليس فيها ما يوجع الرأس. فما ان يتوفر لدينا المال اللازم لدفع اجور العاملين وشراء المعدات والتجهيزات الجديدة لرفع القمامة تصبح المشكلة بحكم المحلولة. اقول لكم ذلك بصفتي بوّاب بناية سابق.

صحيح اننا في ايامنا لم نكن نملك اي فكرة عن الادوات المنزلية. ومع ذلك كنا ننظف منازلنا. نتدبر امرنا بالموجود. فكل ما يحتاجه المرء مكنسة وفأس للجليد ومجرفة. والمهم في عمل البواب هو الن يستيقظ باكرا قبل ان يصحو الله، كما كانت جدتي تقول.

المكانس، تصنعها انت بنفسك. لكن بعد ان تتمّون بالكمية الكافية من القش. وإعلم ان المكنسة اداة عنيدة. وليس صدفة ان الساحرة «بابا ياغا»، في الحكايات، تحلق ممتطية مكنسة. لكل مكنسة طبعها الخاص. فإن انت لم تحسن حزمها كما يجب، فقد تثير غبارها عليك، بل تنهكك انهاكا الى درجة انك تفضل ان تتخلى عن الكنس وتخلد للنوم.

اما فأس الجليد فيعطيك اياها وكيل البناية. وهي اداة محترمة تتطلب القوة ودقة التصويب. ذلك ان تفتيت كتلة جليد بطرفها المسنّن او تكسير طبقة رقيقة من الجليد على الطريق بحدها المسطّح فن قائم بذاته. فاذا حافظت على درجة الانحناء المطلوبة وعلى قوة الضرب اياها، تتكسر الشظايا متساوية الحجم ولا تتطاير، فيسهل عليك اذذاك جرفها. ثم ان الاهم في استخدام الفأس هو ان تستمتع بعملك. وإلا، فلا جدوى من المحاولة. هذه هي القاعدة.

على ان مصدر فخري واعتزازي قبل اي شيء آخر هو مجرفة الثلج التي احافظ عليها مثل حبة العين. والمقصود بذلك ليس المجرفة المصنوعة من الخشب المعاكس التي توزعها وكالة البناية بل تلك المكسوّة بالحديد (المُعاد تصنيعه) يصنعها ابي من الالمنيوم، عريضة خفيفة ومسنونة. وكان مندوب وكيل البناية فاسيللي انفانوفتش، الرجل البدين الذي من عادته ان يراقبني، يكن لي بالغ الاحترام بسبب تلك المجرفة بالذات. وكانت هوايته الجليد المتدلي من السطوح، وكان ينتابه غضب شديد على من لا ينجح في جرفه كله.

هذا كان عمل محدثكم خلال ست سنوات من الدراسة في معهد النفط: ان ينظف الباحة امام مسكنه، متمتعا بتقدير الجيرة وبسمعة متوارثة من فترة ما قبل الثورية، فوراء بواب البناية، كان يلوح شبح مالك البناية، والبواب هو الممثل الكليّ القدرات للمالك.. وليس صدفة ان البلاشفة الغوا استخدام مصطلح «بواب البناية» بعد تسلمهم السلطة. وفي العشرينات، صاروا يسمونه «عامل تنظيفات» او «مستخدم التنظيف المنزلي». على ان الاحترام الذي كان يحظى به بواب البناية ظل حيا في نفوس الناس، وقد انبعث من رماده بعد الحرب دون ان تضطر السلطات البلدية لبذل اي مجهود في هذا الاتجاه.

اليوم،بات الوضع اكثر تعقيداولم يعد حل مشكلة القمامة في المدينة اقل سهولة من ذي قبل. فعندما يتوافر المال في موازنة البلدية، سوف نشتري جرّارات صغيرة ونرفع اجور عمال التنظيفات فتعمّ النظافة المدينة ويسير كل شيء على ما يرام. اعِدُكُم بذلك. فلا ينشغل بالكم. الطريق واضحة.

على انه توجد في ادارة المدن مشكلات تبدو وكأنها مصابة بالنحس. فلا ندري من اين نقاربها ولا كيف نعالجها.

ان مشكلات كهذه تذكرنا بازدحام السير على الطرقات العامة حيث لا يتمنى احد ان يحشر نفسه في الزحام. ولان جميع الناس يريدون ان يواصلوا سيرهم وسط الزحام فان النتيجة تصبح شيئاً من العبث، فماذا اذا حدثتكم عن اختناقات السير، ام ترانا لسنا مضطرين للذهاب الى ابعد من ذلك.

❖❖❖

يوم ٢٦ ابريل ١٦٧٠، اصدر القيصر الكسيس ميخايلوفتش فرماناً قضى بمنع الفرسان من دخول الكرملين وقد طاول هذا القرار ذوي مرتبة معينة فما دون.

ولم تكن هذه اول او آخر محاولة تبذلها سلطات موسكو خلال نضالها المديد لمكافحة ازمات السير في وسط المدينة.

على اني، مع كل ما اكنه لتقاليد المدينة من احترام، لا اود البدء بالمنع، في هذا الزمن البَعدسوفييتي، ليس فقط لانه يتناقض مع النظام الديمقراطي في اديولوجيته ذاتها، بل لان هناك شيئاً اكثر اهمية اقنعني به اختبارنا لوهمية التحريم. اليست وهمية التحريم تلخيصا للدروس التي تركتها لنا الاشتراكية (رحمات الله عليها!)؟ ثم ان التحريم لا ينجح الا في ايامه الاولى. وبعد ذلك السرية المتخصصة بالتحايل على التحريم عن طريق الغش والفساد. وسرعان ما نكتشف ان كل شيء عاد كما كان قبلا، مع فارق ان صلات الغشاشين قد اتسعت وجيوبهم انتفخت بالمال الحرام.

ان طريقة اخرى لحل ازمة السير ، كانت ذات شعبية فيما مضى، هي توسيع الطرقات. وهذه ايضا نجدها في امتداد تاريخ المدينة. فإزالة المباني السكنية في الثلاثينيات وحفر «طاقم اسنان موسكو» في حي «الاربات الجديد» في الستينيات يكملان تقليدا يعود لما قبل الحقبة البلشفية.

وقد قامت اولى المحاولات لوضع نظام يحدّد عرض شوارع العاصمة في العام ١٥٨٥ على حد علمنا عندما قرر القيصر فيودور اوانوفتش ان يكون عرض الشارع ١٢ «ساجين» (٢٥ مترا) وعرضها ٦ ساجينات، وهو اجراء ثوري في لزمانه. وحده غياب «حلقة الوصل»، كما يقال الان، حال دون تنفيذ القرار. فلم يكتفِ الموسكوبيون بعصيان الامر بتضييق الباحات امام بيوتهم من اجل توسيع الطرقات وحسب، بل لم يكن غريباً ان يستحوذوا على اجزاء من الطريق ذاتها فيحولونها الى مآزق دون ان يردعهم رادع.

اخيرا، ادى حريق موسكو في العام ١٦٢٦، الذي دمّر نصف «بيليج غورود»، الى حفز الحكومة على التأكد من عرض شبكة المواصلات الموسكوبية تنفيذا لفرمان العام ١٥٨٥. فاكتشفت مشهدا مزريا. لم يكن عرض العديد من الطرقات يتجاوز «الساجين» الواحد بدلا من الساجينات الستة المقررة.

وفي ايامه، قرر القيصر ميخائيل اعتماد معايير جديدة اقل صرامة من سابقاتها.

على انه ظل عاجزا عن فرض التقيّد بها على المالكين الموسكوبيين. فخلال اعمال اعادة البناء بعد الحرائق، رفض هؤلاء رصف الباحات على مستوى واجهات البنايات كما يطالبهم الفرمان، الامر الذي ادى الى استمرار وجود النتوءات والزوايا.

وحتى بطرس الاكبر لم يحالفه الحظ في تنظيم الحالة. ففي ١٤ سبتمبر ١٧١٥، امر جلالته بان تبنى المنازل في موسكو رصفاً في خطوط مستقيمة فقط. وامر بمصادرة الابنية المخالفة لصالح الدولة او اعادة بنائها على نفقة المهندسين المعماريين. على ان المزاج الموسكوبي لم يطاوعه في التنفيذ.

ومن المثير ان يتصفح المرء فرمانات القياصرة وهي غالبا محسوبة على نحو عقلاني (فتكتشف مثلا انه منذ العام ١٧٥٢، كان هناك خطوط حمراء على خريطة موسكو تمثّل واجهات البيوت)، الا انها بقيت حبرا على ورق. وقد ساد الاعتقاد انه يكفي ان يوقّع صاحب الجلالة فرمانه ليجري تنفيذه حكماً ودون تردد. وهو امر يدعو الى الذهول. فمن اين جيء بذلك الايمان القوي بمفعول الكلمات؟ وهل ان القيصر والمقربين لم يكونوا يعلمون انه اذا كان الشعب الروسي يملك من موهبة فهي موهبة التملص من تنفيذ الاوامر؟ بل ان بطرس الاكبر نفسه، وقد اعتدنا على احترامه لحزمه وحبه للعمل المتقن، لم يكن منشغلا انشغالا فعليا في آليات الرقابة على تنفيذ اوامره.

ومهما يكن من امر، فان الوضع لم يتحسّن عمليا الا العام ١٨١٢ عندما قضى الحريق لا على المنازل وحسب، بل على تنظيم باحات البيوت الموسكوبية ايضا. وكما قال الشاعر فان «الحريق اسهم مساهمة كبيرة في تجميل موسكو». وهذا ما جرى. ان «لجنة البناء» التي تشكلت بعيد انتهاء حرب العام ١٨١٢ باشرت اعمالها على الفور. فرسمت على خريطة المدينة، بمقدار كبير من الدقة، كل شبكة المواصلات القائمة داخل تحصينات كاميركولجسكي. واخيراً وفي العام ١٨١٨، وضع «المخطط التوجيهي»... وعلى الرغم من ذلك ومن كل عمل التصميم والتخطيط، لم يتحقق الكثير في مجال توسيع الشوارع والطرقات خلال القرن التاسع عشر. فالذي اعاق التقدم في هذا المجال هو الارادة الامبراطورية التي قضت بان تشتري الدولة من المالكين الاراضي التي يجب ان يتخلوا عنها طوعاً لاغراض شق الطرقات او توسيعها. ولكن المالكين طلبوا اسعارا باهظة.

فقط...عندما جرى تطبيق التشريع المديني الجديد للعام ١٨٧٢، تمكنت اللجنة التنفيذية من ان تزيد من حجم موازنتها عدة مرات وبدأت تستخدم الحق الذي نالته اخيرا بمصادرة الاراضي لقاء تعويض عادل لمالكيها.

ولكن سرعان ما قامت الثورة. اما ما تلا ذلك من تطورات والوسائل التي دمرت بها المنازل في موسكو او نُقلت، فالاحرى ان تسألوا الشهود العيان، اما انا، فاستأذنكم بان اقطع سردي لهذه القصة التي ليست في عداد القصص الفرحة خشية ان انال من معنوياتكم مرة اخرى. اقول فقط ان مثل هذا الاجراءات راكمت الكثير من المرارة على امتداد سنوات الحكم الاستبدادي - وكثيراً ما تنهال الشتائم اليوم على البرابرة الذين دمروا وسط المدينة التاريخي في ظل النظام السوفييتي - ولذلك فان اللجوء الى وسائلهم ذاتها يوجع مني القلب، وهذا تعبير مهذّب عن شعوري.

يبقى اسلوب واحد، الاسلوب الثالث، الاصعب والاكثر حساسية، وهو اسلوب تغيير نظام السير بما يسمح في تسريعه. ان خطتنا في ذلك هي شق الطرق السريعة والتحويلات ومد طريق دائرية جديدة حول المدينة.

وهنا، اسمح لنفسي بان اذكّر ان السرعة تقليد موسكوبي عريق، هذا اذا جاز لنا اعتباره تقليدا: «ان سائق العربة الموسكوبي يخيّل مثل المجنون وهو يصيح «افتحوا الطريق! افتحوا الطريق!» والناس تفتح له الطريق». هذا ما ورد في رسالة لزائر اجنبي في القرن السابع عشر.

وليس من الصعب ان نتخيل العبارات التي يستخدمها المارة وهم يفتحون له الطريق فهي بادية في عناوين فرمانات القياصرة انفسهم:

«بصدد منع السير عبر المدينة لكل من يحمل سوطا ويطلق العنان لاحصنته» (١٧٨٣)

«في منع السباق السريع وفي منع اطلاق الشتائم» (١٧٤٤)

ان هذه الوثائق الادارية واضحة الدلالة عن العادات والتقاليد الموسكوبية.

ها هي امامي توجيهات بطرس الاكبر الى قائد الشرطة لجعل سائقي العربات يقودون عرباتهم بسرعة اقل في شوارع موسكو حيث يقول القيصر بشيء من السخرية «على الذين يرغبون في السباق على احصنتهم الجامحة بدون ازعاج ان ينظّموا

السباقات في احياء حوذيي البريد او خلال الشتاء على النهر المتجمّد».

واليك فرمان الامبراطورة صاباط بتروفنا بتاريخ ١٩ مارس ١٧٤٢:

«بامر من جلالة الامبراطورة، يمنع التخييل عبر موسكو «على احصنة جامحة» حتى لا يلحق «الضرر بالناس ويسقط قتلى بينهم».

وهاك فصل في ادب الكلام:

«نمي الى جلالة الامبراطورة ان السير علي الاحصنة يتم بسرعة كبيرة في احياء موسكو حيث الخيالة لا يكتفون بضرب من يجدون في طريقهم بالسياط بل انهم يدوسونهم تحت ارجل احصنتهم دونما وازع ولا ندم، وفوق ذلك، لا يتورّع الخيالة المذكورون عن اطلاق اقذع الشتائم...»

باختصار، فاذا حكمنا على الامور من منظار فرمانات القياصرة، فان تساؤل غوغول المندهش «من هو الروسي الذي لا يهوى التخييل على حصانه بسرعة فائقة؟» ينطبق اكثر ما ينطبق على مدينة القياصرة ذاتها.

ان الذي لم ينحشر في ازمة السير في «جادات الحدائق»، ويلعن الارض ومن عليها ويتضرّع ويُبْدِ استعداده لان يبيع روحه للشيطان من اجل الوصول الى مقصده قبل فوات الاوان، لن يفهم لماذا تدرج اجتماعات المحافظة على جدول اعمالها باستمرار بنداً ينطلق بمناقشة حالة السّير في المدينة. ان هذا المصطلح الذي يعني بالانكليزية مجرد «سَير» و«نقل» يزداد استخدامه في الاونة الاخيرة عندنا للتعبير عن حالة سير مختلة وعن الاختناقات والازدحام. انه احد عجائب اللعب على الكلمات في اللغة الروسية: ما هو متحرك عندهم ثابت عندنا.

وليس صدفة على الاطلاق اذا اضحى «السير»، بمعناه المذكور اعلاه، في ازمة عميقة في التسعينيات بنوع خاص. ذلك ان مدينة خطّط لها خلال سنوات كي يسود فيها النقل العام قد اصابتها موجة التزايد المهووس في عدد السيارات الخاصة وقلة المواقف القابلة لتخفيف الزحام. فاذا بها ترزح تحت وطأة عواقب الانتقال المتسارع الى النظام الاقتصادي الجديد ـ تعويض النقص المصطنع في عدد السيارات، ظهور افراد ميسورين ومنظمات ثرية واشياء اخرى يطول تعدادها. وباختصار: يوجد في موسكو

وحدها اكثر من مليون سيارة خصوصية وهذا الرقم يرتفع باستمرار. فاذا اضيف اليه النقل العام التابع للبلدية والسيارات العائدة للاجهزة الرسمية واذا اضيفت ايضا رغبتنا في ان نبني ونبدع ونغيّر، فلا بد لك ان تعترف بان هذا النظام الجديد لا يقوم دون ان تصاحبه ازمة سير... انه ينمو وهي تنمو معه.

وفي المشكلة من التعقيد والتنوع في جوانبها المختلفة بحيث تفيض الازمة عن مجال «الحلول ذات المفعول المباشر». ان شبكة المواصلات جهاز متكامل وقائم بذاته، والتدخل في هذا القطاع او ذلك من قطاعاته قد يؤدي الى عواقب وخيمة في اماكن اخرى من المدينة. لهذا ينبغي ان يرتكز العمل هنا على العلم والاحتراف، على الحدس كما على تحليل المعلومات، واخيرا على القبول بالمقاربات المتباينة والمفاضلة بين البدائل. فقد تنشأ صدامات في وجهات النظر ومنازعات في المواقف. على ان فن القيادة لا يقوم على القرارات المستعجلة والسيطرة المحكمة وانما على استعراض متأنٍ لكافة الاراء والاستعانة بالخبراء واجراء النقاشات المشتركة مع الاخذ بالاعتبار من يدافع عن كل وجهة نظر معروضة.

ان هذا التكتيك يشكل موضوعا قائما بذاته ولست متأكدا من ان هذا هو المجال المناسب للحديث عنه.

غالبا ما يسألني الاصدقاء والزملاء: لماذا تعقدون اجتماعات لا نهاية لها؟ ولماذا تهدرون كل هذا الوقت في النقاشات المملة؟ اليس الاجدى ان تختاروا لكم خبيرا او اثنين وان تتوصلوا معهم الى الحل الصحيح وتشرعون في تطبيقه بحزم؟ اقول سراً: هكذا تجري الامور، في نهاية المطاف. لكني اقسمت ان لا اتشبّه باحد اعضاء المكتب السياسي، المدعو سليونكوف (هل تتذكرون هذا الاسم؟) انه هو نفسه الذي استدعاني الى مكتبه، عندما كنت «نائبا للرئيس»، لاحدثه في امر لم اعد اذكر ما هو وشيّعني الى الباب متحدثا عن امر لم اعد اذكر تماما ما هو ايضا. لكني اذكر انه قضى القسم الاكبر من وقته يشرح لي اني لست على مستوى المسؤولية واني لا قيمة لي البتة.

وفي كل مرة اخرج فيها من مكتبه، كنت اقسم اني لن اتشبه بهذا الرجل ما حييت.

لا، ايها السادة.. ان فن القيادة يكون في المقدرة على تجميع كل الناس، والانصات الى كل واحد منهم، وقدرة القائد على الافادة من تجارب مرؤوسيه واحاطتهم بالمسألة

والمامهم بالموضوع، حسب نصيحة كارنيجي. فمهمة القائد ان يوفر مناخا من التأمل ومن الرضى الخلاق و«العدوانية الذهنية». ذلك ان «القرارات العملية» تخضع هي ايضا لمبدأ الملكية. يجب على القادة في المراتب الوسيطة ان يمتلكوا القرارات قبل ان يبدأوا في تطبيقها.

وعلى القائد المجرّب، عندما يترأس احد الاجتماعات، ان يضع نصب عينيه هدفا متوازيا: ان لا يفرض قراره على مرؤوسيه. فهو قد يعمد الى التأثير خفية عليهم، وتوجيه ارائهم بواسطة اسئلته ولكن لا يجوز له في اي حال ان «يضرب بقبضته على الطاولة» او ان يصرّ بالحاح على امر ما. انه ينتصر بالصبر لا بالقوة. والاجتماع الناجح هو ذاك الذي يسمح للقائد ان يعلن في نهايته: «هذا هو قرارنا النهائي. وهو ثمرة افكاركم جميعا. واني اشكركم عليها شكرا جزيلا». لانه بعد مثل هذا النقاش فقط يتأكد له انه لم يكسب منفّذين سوف يقصّرون في تنفيذ واجباتهم، بل حلفاء ذوي عقول خلاقة سوف يناضلون للدفاع عن القرار وتنفيذه. هؤلاء هم الخبراء. واذا كان كل واحد ينظر الى المشكلة اولاً من خلال منظاره الخاص، كما لو انه ينظر من خلية صغيرة واحدة من عين متعددة الجوانب، فهو بالمناقشة والحوار يكون قد تفهم جوهر الصورة في كليتها وامتلكها امتلاكا. وعندئذ نستطيع الوثوق به. وهو سوف يحمل المشعل ويتّقد حماسا في التنفيذ لانه يعتبر ان القرار قراره. والحال ان دفاع المرء عن وجهة نظره الشخصية خاصة من خواص الطبع البشري.

هكذا بدأ العمل ولنقُلْ بصراحة انه كان عملاً غريباً بعض الشيء، لانه ما من مرة في السابق ترأس فيها محافظ المدينة مثل هذا العدد من الاجتماعات التي تدور حول هذا الموضوع ولا قام بذلك العدد من الزيارات لـ«لجنة الدراسة العلمية للخطة العامة للتنظيم المدني» ولا انصتَ خلال ساعات وساعات الى موظفي قطاع النقل وهم يعرضون اوضاعهم، او خالط في كل مناسبة سانحة مفتشي الطرقات... ليقع في مثل المأزق الذي وقع فيه عندما بدا له الوضع يائسا. ففي هذه الامكنة جميعها، لا يعرفون الا امرا واحدا: استخدام وسائل المنع وتحديد عدد الذين يدخلون الى المدينة. ولم يكن احد يقترح حلولا اخرى.

في مثل هذه الحالات، يشعر المرء باحباط شديد. فالمشكلة بسيطة لكننا عاجزون عن حلها حتى لو اننا نعلم علم اليقين ان هذا العجز وهمي وانه لن يحول دون الإقدام

على العمل، ان الطبيعة غنية ومتعددة الاشكال وهناك حل يكمن في مكان ما ولكنه يهيب بنا: «جدوني، جدوني...».

وهنا، وسط اليأس المطبق، الذي يحدق بي، فوجئت بنفسي وانا اتقدم باقتراح (لست اذكر كيف حصل اصلا): ماذا لو جعلنا السير على حزام «جادات الحدائق» في اتجاه واحد؟ (في داخلي، صوت يهمس: ما هذا، هل جننت؟ لكني اواصل). طريق دون اشارات ضوئية داخل المدينة نسمح للسرعة القصوى عليها ان تصل الى ٨٠ كيلومترا في الساعة، ونبني عليها الجسور الجديدة وتحويلات الخروج، ومعابر للمشاة تحت الارض، ونعيد تنظيم السير في الشوارع المجاورة فلا يبقى امامنا سوى مشكلة سعر البنزين. ما رأيكم؟

ان ميزة مثل هذه الافكار تكمن في انك تستطيع ان تسقطها من ذاكرتك في حين. انها تكثّف النشاط في القطاع المعني كله وتخرج بنتائج من نقطة مختلفة تماما عن النقطة التي انطلقنا منها.

وكما هو الحال دائما في هذه الحالات، فان مثل هذه الافكار تلقى متحمسين فوريين («لنتخذ القرار. فلنحاول!») ومعارضين (يقولون «كفى التعامل مع موسكو كما لو انها حقل تجارب!») وبين هؤلاء واولئك نجد المتردّدين. ورأيتني الازم مقعدي وافكر: اين يقف المسؤولون الكبار الذين يقع عليهم تنفيذ كل هذا؟ اذا كانوا يقفون الى «جهة اليمين»، فالافضل عدم افساد العمل. وانني انصحهم كصديق بالتخلّي عن الموضوع.

ومهما يكن من امر، فقد وضعنا الفكرة تحت المجهر قبل ان نقرّر التخلي عنها. واجرينا عددا كبيرا من الحسابات ودرسنا على الكومبيوتر كافة الاوضاع المحتملة وحددنا النواقص. فحصلنا على نتائج عديدة في سياق العمل ذاته.

اول هذه النتائج هو تفعيل الدراسات حول مشروع النفق تحت الليفورتوفو، حيث ينقطع الحزام الثالث لاسباب لا نزال نجهلها. فها ان هذا النفق قد سُجِّل على قائمة الاولويات. ويبدو انه بمقدورنا ان نبنيه دون مساعدة اجنبية مع ضمان ان لا يقام على سطحه اي شيء يؤذي هواة الاحجار القديمة.

اما النتيجة الثانية، التي لم تكن متوقعة قط، فهي «الحزام رقم صفر» حول كيتائي-غورود والكرملين. وقد ولدت فكرته في غمرة النقاش حول مشروع المجمّع التجاري

المنوي تشييده تحت ساحة «المانيج». وكان يعوقنا طريق يفصل بين ساحة المانيج وحديقة الكسندروفسكي فجرى إقتراح بتمرير نفق تحت تلك المنطقة. وهي فكرة طبيعية ليست صعبة التطبيق على انه كان ينفّرنا-وهنا غرابة الامر- ان نتصوّر نُقْبيَن اثنين في وسط موسكو. اقول واكرر: كان ينفّرنا مثل هذا التصوّر. ففي لحظات كهذه، يصير «الانزعاج» الداخلي اقرب ما يكون الى الشعور الذي يحسّه الفنان. وقد حدانا ما يحدو الفنان عادة: ذلك القلق الذي يدفعه الى عدم الاستسلام والى استعراض كافة البدائل، والبحث عن صور لحلول تسبق مرحلة «الإشراق».

بدت الفكرة بسيطة وانيقة الى ابعد حد بحيث لم تلقَ معارضة تذكر: وتقرر تشييد حزام يلفّ الكرملين.

وسألت:

ـ ماذا عن «جادات الحدائق»؟

وجاءني الجواب:

ـ لعلنا نستطيع الانتظار لبعض الوقت في هذا الموضوع.

لكننا سوف نبني ممرات تحت الارض وانفاقا ونوصي على دارسات عن عناصر سوف تفيد لاحقا، بغض النظر عن نوع القرار المتخذ، وسواء كان السير على خطين او على خط واحد.

وغمرتني السعادة. فهذا هو الجواب الذي كنت انتظره في ذلك اليوم.

وقد وافق عليه جميع المسؤولين الرئيسيين واستوعبوا الفكرة الستراتيجية. وسوف يبحثون عن بدائل.

فقد كانوا يدركون ان الاستكانة امر مرفوض.

١٠. مسألة السكن

في رواية بولغاكوف «السيّد ومارغريت»، عبارة فريدة ينطق بها ابليس ذاته: «الموسكوبيون بشر مثل سائر البشر. وحدها مسألة السكن تفسدهم».

ولا يفرق المؤلف في تفاصيل معنى هذه العبارة. وقليلون هم الذين يدرون انه يلمح الى قصة قديمة قد تجد نهاية لها ذات يوم، إن شاء الله.

والواقع ان تحديد سقف للايجارات ومصادرة البنايات السكنية وظاهرة الشقق المكتظة بالسكان - اي كل ما ينسبه العديدون الى «بربرية السلطة السوفييتية» ظواهر برزت قبل العهد السوفييتي بكثير.

ان تاريخ «مسألة السكن» يشهد بطريقة فائقة الوضوح على ان العديد من الاجراءات البلشفية الصرف قد نفّذت خلال الحقبة التي سبقت البلشفية. وان نمو البلشفية قد شجع عليه الوضع العام وبخاصة وضع روسيا العسكرتارية في السنوات ١٩١٤-١٩١٧.

١

ولست بحاجة لتذكير القارىء ان السكن كان يقتصر على القطاع الخاص قبل الثورة. وان مصطلح «مالك عقاري» لم يكن يعني مالك البيت بل الذي يؤجر بيتاً يملكه. وهو تعريف يشمل فئة كبيرة نسبيا من الافراد تتراوح بين مالك عمارات معدّة للايجار وبين ارملة الموظف الصغير التي تؤجر غرفة من شقتها لكسب بعض المال.

وكانت البرجوازية الموسكوبية تنظر الى التوظيف العقاري على انه الاكثر امانا والاقل مخاطرة. تشتري عمارة ولا يبقى عليك الا ان تفرض الخراج على المستأجرين وتحرص على عدم تفويت اية فرصة يتم فيها تزفيت الشارع المجاور، كي تلجأ الى زيادة الايجار.

ولم تكن الادارة العقارية تستلزم مهارات خاصة. فمراقبة البوّابين، والتعاقد مع المتعهدين لاصلاح القرميد او العثور على شاحنات في الشتاء لنقل الثلج، تكاد تختصر

مجموع الهموم السكنية للملاك العقاريين الذين اطلق عليهم احد مؤلفي الروايات المتسلسلة لقب «معاقي الرأسمالية».

بل وظيفتهم الرئيسية، حسب ألسنَة السوء، لا علاقة لها حتى بادارة شؤون البيوت، بل هي تتلخص في حفظ سجل للمستأجرين وممسك دفتر للواردات والنفقات واداء خدمات متنوعة لاجهزة الشرطة. ولهذا السبب الاخير لم يكن الملاك العقاريون محبوبين بصفة عامة. على ان هذا الشعور ظل محصورا بفئة المستأجرين حتى تاريخ معين.

ان قصتنا تبدأ في نهاية العام ١٩١٤ عندما اصيبت روسيا بموجة تضخم عاتية ومباغتة على اثر بدء العمليات العسكرية. اذذاك، ظن الملاك العقاريون ان احدا لن ينازعهم الحق في زيادة مداخيلهم. وقبل الحرب، كانت موسكو تعاني من نقص في المساكن تفاقم كثيرا بعد اندلاعها (الجيش، اللاجئون، المستشفيات).

أخذ المالكون العقاريون يرفعون بدلات الايجار بوتيرة متسارعة. بدأوا بايجارات اللاجئين المساكين، كما هو متوقع، ثم اكملوا على سائر المستأجرين. وهذه نقطة البداية لقصتنا.

وشنت هيئات الدفاع عن الصحة العامة حملة توجيه رسائل احتجاج الى الدوما. وحذت حذوها «رابطة المستأجرين». ثم كان دور «رابطة مستخدمي البلدية» التي كانت تضم ٢٣،٠٠٠ مستخدم.

ولحقت بها سائر الهيئات والجمعيات ـ عمالا وقابلات قانونيات ولاجئين ليتوانيين ـ وباختصار: «كان هناك كل فئات السكان التي تملك حدا ادنى من الوحدة فيما بينها».

وكم كانت مفاجأة الملاك العقاريين كبيرة عندما انضمت الصحافة الموسكوبية الى حملة الاحتجاج. حتى ان الصحف الشعبية افردت زوايا خاصة اخذت تنشر مقالات ونصوصا شبه يومية تحت عناوين بليغة مثل «عدوان على المستأجرين» و «مناورات المالكين العقاريين» و«صرخة يائسة من مستأجر». ونشرت الصحف ايضا المقررات التي اتخذتها هيئات الدفاع عن المستأجرين. حتى ان «دوريات روسيا» البالغة الجديّة ما لبثت ان انضمت الى الحملة، بعد فترة تردد، واخذت تنشر مقالات من نوع «تأوهات مستأجر». ولم يجرؤ على الوقوف على الحياد او السماح بان يسبقه زملاؤه المنخرطون في التحرك العام. وتضافرت كل هذه العوامل من اجل ممارسة تأثير حاسم على موقف السلطات.

وفي العادة يرفض الحكم اللجوء علنا الى اجراءات تسيء الى الوضع المعاشي لرعاياه. وهو يؤثر سلوك الطرق الملتوية مثل فرض الحماية الجمركية، واصدارات العملة او رفض تحديد سقف للمدخرات. ويعلم الحكم انه ما ان تتفضح مناورته - اي عندما يتبيّن ان الادخار لا يسمح للفرد بشراء بيت - ولا حتى نعش - يصعب على المواطن الروسي قلبيا ان يضع عملية الاحتيال هذه على المستوى ذاته الذي يضع فيه واقعة محسوسة ومباشرة مثل ارتفاع ايجاره.

طبّقت الحكومة سياسة «الدفاع عن الشعب» باللجوء الى اكثر الاجراءات جذرية. ففي شهر آب ١٩١٥، صدر قرار عن حكومة موسكو يمنع زيادة بدلات الايجار على كل مساحة المدينة.

وتكرّس القرار بامر من الحاكم العسكري لمدينة موسكو.

حاول المالكون العقاريون الدفاع عن انفسهم. ويصعب على المرء قراءة الالتماس الذي رفعوه الى المجلس البلدي دون ان يتملكه شيء من الرأفة عليهم. فقد «تضرعوا» الى الحاكم العسكري لمدينة موسكو كي يتراجع عن القرار المشؤوم وناشدوه ان يحكّم العقل ويراعي متطلبات العدالة:

«...ان رفض العودة عن هذا القرار سوف تضع المالكين العقاريين في وضع شاذ قياسا الى المالكين الاخرين للممتلكات ورؤوس الاموال. فحاملو سندات الخزينة لا يزالون يتمتعون بمعدل الفائدة اياه على توظيفاتهم، ولا احد يمس ارباح المنشآت الصناعية والتجارية. وموظفو الهيئات العامة ومستخدمو الصناعة والتجارة يحصلون على زيادات اجور للتعويض عن غلاء المعيشة. وموظفو الدولة يتقاضون التعويضات هم ايضا. من هنا يبدو من قبيل التمييز والظلم ان يجد المالكون العقاريون انفسهم مضطرين، بسبب الحرب والتضخم، الى التخلي عن مداخيلهم وهم الذين كانوا قبل الحرب يتقاضون من املاكهم مدخولا متواضعا ومحدودا لا يقارن بشيء مع مستوى الارباح الحالية...»

وطالب الالتماس ايضاً السماح بزيادة الايجارات بنسبة ١٠ الى ٢٠٪ وهي زيادة معقولة نظراً لارتفاع الاسعار. وفي ردّها على المذكرة، امطرت السلطة المالكين بغرامات جديدة. فاصدرت في ٦ حزيران ١٩١٦ قرارا آخر يمنع على المالكين رفض تجديد

الايجارات «على اساس الشروط السابقة».

ولم تتدخل الدولة لتحقيق ما عجز الحكام المحليون والجنرالات عن تحقيقه الا في نهاية الصيف، عندما سقطت قيمة الروبل الى ٢٥ كوبيك. فصدر «قانون الايجارات» الذي اقره مجلس الوزراء في ٢٧ آب ١٩١٦ فالغى كل ما صدر قبله حاصرا منع رفع الايجارات بالايجارات السكنية وحدها.

واجاز في المقابل، «الزيادات ...المنسجمة مع ارتفاع سعر المحروقات»، اي انه رفع الاعباء الاضافية على السكن.

على ان هذه المساومة لم تكن لتنقذ اي شيء بالنسبة للمالكين العقاريين.

فالكارثة الاجتماعية كانت قد اكملت عناصرها المحلية.

قبل الحرب، كان المالك العقاري الذي يحصّل ٤ ـ ٥ الاف روبل من الربح سنويا يعتبر رجلا ميسورا. فلم يكن الدخل السنوي للعامل يتجاوز ٤٠٠-٥٠٠ روبل. وفي نهاية الحرب، ومع تخفيض قيمة الروبل بنسبة ١٠٠٪، بلغ اجر العامل ٣٠،٠٠٠ روبل فيما بقي دخل المالك العقاري يراوح بين الاربعة الاف والخمسة الاف روبل الاصلية. بعبارة اخرى، وجد المالك العقاري نفسه في وضع اسوأ من وضع البوّاب الذي يحرس له بنايته.

٢

لم تدرك السلطات ولا المالكون طبعا جسامة ما كان يجري. فقد حسبوا ان الحرب ستضع اوزارها قريبا وسوف يجري التعويض عن الخسائر المؤقتة. والحال ان مأساة كانت تجري فصولا ولسنا ندري الى الآن كيفية الخروج منها.

اذا كان «قانون الايجارات» سمح بزيادة الاعباء الاضافية الا انه منع في المقابل زيادة ذلك القسم من الايجار المخصص للاحتياطي المعدّ للانفاق على اعمال الصيانة. وسرعان ما ظهرت نتائجه إذ اخذ التلف يجتاح الابنية.

كان المالكون قد اعتمدوا نظاما من الوفر جائرا. فاخذت اطراف المستأجرين تتجمد من الصقيع داخل مساكنهم. ذلك ان «جمعية المالكين العقاريين» قررت، على سبيل الاحتجاج، تضمين عقود الايجار مادة تقول بان المالكين يلتزمون بتدفئة الابنية بمقدار

ما يتسلمون من كميات الفحم الحجري التي تزوّدهم بها البلدية.

فلنتأمل جيدا في هذا السلوك. فهو يعني ان المالكيين العقاريين قرروا تعليق النضال ضد الصعوبات. كان الحطب والفحم متوافرين بكميات كافية في الاسواق ولكننا طوال فترة التفكك الاقتصادي لم نسمع عن نشوء تعاونية واحدة تعنى بشراء المحروقات مركزيا.

منذ ذلك الحين، اوكل الجميع امره الى السلطة البلدية.

في الشتاء التالي، شهدت مدينة موسكو حدثا لا يصدّق، إذ اوقف المالكون استئجار الشاحنات التي كانت تزيل الثلوج من الشوارع المتاخمة لابنيتهم. وقد حاز قرارهم على مصادقة رسمية عندما اجاز حاكم موسكو العسكري تفريغ الثلج المجمّع من الطرقات في باحات البنايات.

وتكرر الامر بالنسبة الى التمديدات الصحية. وفي حيث كانت الناس تلجأ سابقا الى فرق المتعهدين لاصلاحها، فانهم اليوم لم يعودوا يتوجهون الا الى البلدية. فوجدت اجهزة التمديدات نفسها عاجزة عن تلبية الطلبات المتكاثرة عليها. وفي الاول من يناير ١٩١٧، كان تأسيس جهاز صيانة التمديدات وقساطل المياه حدثا تاريخيا لان هذا الجهاز والمشاغل التابعة له شكّلا النواة الاولى للعديد من مكاتب الصيانة البلدية التي رأت النور فيما بعد.

باختصار، فعشية ثورة اكتوبر، كان يتجسّد نموذج لكل ما توقعه وتمناه المالكون العقاريون الموسكوبيون،اعني القاء كل اعباء ادارة المدينة واشغال الترميم والصيانة على كاهل البلدية.

٣

الا ان الامور لم تتوقف عند هذا الحد. اننا نقارب الان صلب «مسألة السكن» التي رأى فيها شيطان بولغاكوف سبب فساد الموسكوبيين.

ولما كان بناء المساكن قد توقف منذ بداية الحرب، واعمال الصيانة تجمدت هي ايضاً مع خريف ١٩١٦، فان الطلاب العائدين من الاجازات الصيفية كانوا مضطرين لقضاء لياليهم في مراكز الشرطة لعدم توافر الشقق.

كان شذوذ الوضع باديا للعيان.

وهنا خطرت فكرة ل: الدوما البلدية التي تأسست بعيد ثورة شباط وهي مجلس يسيطر عليه الديمقراطيون الدستوريون (الكاديت) والاشتراكيون الثوريون لا البلاشفة. وفي اليوم ذاته الذي شُنّ فيه الهجوم على قصر الشتاء في بتروغراد، اي يوم ٢٥ اكتوبر ١٩١٧، جرى التوقيع في موسكو على مشروع قرار بعنوان «منح الادارة العامة لمدينة موسكو حق مصادرة الامكنة المبنية» ورد فيه بنوع خاص ما يلي:

«تُمنَح الادارة العامة لمدينة موسكو حق مصادرة الامكنة المبنية، سواء كانت لاغراض السكن او لغيره، وتنفيذ الاجراءات الرامية الى تلبية حاجات السكان الى المساكن.

«كذلك تمنح الادارة العامة لمدينة موسكو حق اصدار قرارات تتعلق بزيادة عدد قاطني الشقق وامكنة السكن الاخرى وفقا للمبادىء والانظمة التي سوف يضعها المجلس البلدي».

على ان الذي لم يخطر في البال ان تلك المبادىء والانظمة سوف تضعها سلطة جديدة.

٤

في ديسمبر ١٩١٧، قرر الموسوفييت (المجلس البلدي لنواب عمال موسكو) الغاء حق الملكية الفردية لكبار مالكي العمارات السكنية. فاصبحت الابنية المعنية ملكا للمدينة.

واندلع السجال الكبير المتعلق بتحويل ملكية المساكن الى البلدية فضاهى في اتساعه ونتائجه التجميع الزراعي والتصنيع وسواهما من الحروب التي خاضتها الاشتراكية.

وسرعان ما برزت مشكلات جديدة، في مقدمتها مشكلة معرفة لمن يتم ايكال ادارة الابنية البلدية. وها نحن ازاء سبب جديد يدعونا للدهشة من نزوات القدر. فقد صدف انه ساعة اندلاع ثورة اكتوبر، بدا وكأن كل شيء كان معدّاً سلفا ومنذ زمن بعيد للاجابة على هذا السؤال. ففي كل الابنية الكبيرة تقريبا كانت توجد «لجان سكن» نظمها المستأجرون انفسهم (مثلها كمثل مكاتب توزيع بطاقات التموين بالخبز). فالقيت على عاتقها مسؤولية ادارة الاملاك العقارية للمدينة وفق القرار الصادر يوم ١٢ ديسمبر ١٩١٧ والذي قضى بما يلي:

«تكلّف لجان السكن بادارة المباني السكنية وهذا يعني انها تتمتع بالحقوق الاتية:

١) قبض بدلات الايجار

٢) تأجير الشقق الفارغة

٣) القيام باعمال الصيانة والترميم اللازمة

٤) استخدام العاملين المأجورين لتأمين تسيير المباني».

وخطر للمغامر الاكبر اوستاب بندر[1]، بعد ان اخفق في تنفيذ مشروعه المشبوه، ان يتولى منصب مدير احدى البنايات السكنية. ولم تكن الفكرة تبدو عبثية آنذاك مثلما هي اليوم. فقد كان الزمن زمن اعادة توزيع واسعة النطاق للمساكن. فانتشرت مصادرة الشقق وزيادة عدد المستأجرين في الشقة الواحدة انتشار الوباء. واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة السوفييتية منحت مدراء الابنية والناشطين في لجان السكن مهمات امنية مثل مراقبة وتسجيل جوازات السفر[2] واحصاء الزائرين، يتضح ان المغامر اوستاب كان في مقدوره ان يبلغ هدفه بالتأكيد.

اما الوجه الاخر للمسألة فهو درجة الاهتمام بحالة المباني. فما ان انتقلت هذه الى ايدي «دوموكوم» ـ لجان السكن ـ حتى صار عصرها الذهبي وراءها. فباسم تخفيض الايجارات، اراد المستأجرون التوفير في كل شيء، وبخاصة في النفقات التي يستحيل الاستغناء عنها دون المجازفة بتخريب المبنى كله. فسارت اعمال الترميم بطريقة عشوائية خلافا لانظمة البناء وقواعد الحماية ضد الحرائق. وتروي تقارير الموسوفييت عن حرائق كانت تندلع مثلا بعد تمرير مداخن المَواقد في اقنية التهوية او عبر القواطع الخشبية دون وضع اية عوازل عليها. وكانت المواقد الضخمة توضع على الارضية الخشبية، ويجري تدعيم الجسور الخشبية للسقوف عندما تتراخى بواسطة دعامات تركّز على روافد هشة. وكانوا ينقلون القواطع الداخلية في الشقق على

(١). اوستاب بندر، بطل اسطوري عند المواطن الروسي وهو الشخصية الرئيسية في روايتَي «١٢ كرسي» و«العجل الذهبي» الشهيرتين واللتين يصعب تلخيصهما. والروايتان من تأليف الكاتبين الروسيين الساخرين إلف وبتروف. (المترجم).

(٢). التسجيل ـ بروبيسكا ـ معامل ادارية امنية يجب ان يخضع لها كل مستأجر جديد وكل زائر يأوي المستأجر، اكان اجنبيا ام لا، وتتلخص في تقديم جواز سفر الزائر الى اقرب مركز للشرطة. (المترجم)

وامامي تقرير موجّه الى الموسوفييت من قبل د. كوزوفكوف، الموظف في مديرية المباني والاراضي، بصدد «نقل ملكية المباني الى البلدية والوحدات الادارية في موسكو» يشرح فيه المؤلف طبيعة الاحداث الجارية كما يلي:

«مع ان مجموع السكان مهتمين بحرية السير في الشوارع، فاذا جرى تكليف المشاة بالعناية بالطرقات، فلن يتقدم احد لاصلاح الطرقات او تكنيسها ورفع الثلوج عنها وإضاءة اعمدة النور. ان وضع المباني في عهدة سكانها كمثل ترك العناية بالطرقات لهمة المتنزهين او كوضع قيادة الترامواي في عهدة الركّاب».

اما محاولات اكتشاف اعمال «تخريب تمارسها العناصر غير الواعية» ضمن تصرفات لجان السكن وقرار استبدال تلك اللجان بـ«لجان مكافحة الفقر» او بـ«الخلايا الشيوعية»، فانها لم تفضِ الى نتيجة تذكر. واذذاك، ولدت فكرة «وحدات الجزر[٣]» السابق ذكرها لانشاء «مكاتب استثمار المساكن».

وبمقتضى قرار صادر عن الموسوفييت في الاول من نوفمبر ١٩١٧، تقرر تحويل المباني الواقعة في نطاق جزيرة او عدد من الجزر الى «وحدة ادارية» خاصة. ولم يعد رئيس «المديرية العامة لوحدات الجزر» مسؤولا امام المستأجرين بل بات مسؤولا امام «مصلحة الدوائر الادارية» في بلدية موسكو.

٥

ما هي مساهمة بدلات الايجار في تمويل ادارة المساكن؟

انها اقرب الى الصفر.

ومن بين اوائل المراسيم التي اصدرها السوفنتاركوم ـ مجلس مفوضي الشعب ـ مرسوم يقضي بتحويل صلاحيات المجالس البلدية السابقة الى مجالس جديدة تشكلت على نمط السوفييتات. على ان الدولة كانت هي التي تموّل المجالس الجديدة، المسماة «غورسوفييت»، وهي ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ العالم.

(٣). الجزيرة هنا هي مربعات من الابنية السكنية تفصل بينها عادة الطرقات. (المترجم.)

في العام ١٩١٩، عندما انهارت قيمة الروبل بنسبة ٢٠٠٪ قياسا الى ما كانت عليه قبل الحرب، زيدت بدلات الايجار بنسبة ١٥٠٪. على ان هذه التعرفة بقيت الاكثر انخفاضا بين الاسعار المثبتة.

فاذا كانت غرفة بدون تدفئة تكلّف مستأجرها قبل الحرب ثمانية روبلات شهريا وينفق عليها ٢٠٪ من اجره الشهري، ومتوسطه ٤٠ روبلا، فان الغرفة ذاتها لم يكن يتجاوز ايجارها الجديد ٢٠ روبلا اي ما يعادل ١٪ من الاجر الشهري الذي ارتفع متوسطه الى ٢،٠٠٠ روبل.

حساب آخر: كان هذا الايجار الشهري يسمح بشراء سيجارتين اثنتين او ستة اعواد ثقاب.

عكفت لجنة تابعة للسوفناركوم على دراسة عدد من المشاريع لمعالجة هذه المسألة، وتقدّمت باقتراحات تقول إما ان تُرفَع بدلات الايجار بحيث تغطّي اكلاف الاستثمار التي لا غنى عنها وإما ان تجري تغطية العجز بواسطة مساعدات مالية من الحكومة او من اي مصدر آخر... والنتيجة ان السوفناركوم اصدر في ١١ يوليو ١٩١٩ مرسوما له عنوان معبّر: «عن علاوة السكن المضافة الى اجور عمال ومستخدمي مدن موسكو وبتروغراد وعن تحريم زيادة بدلات ايجار المباني السكنية». ولم يكد يمضي شهر على صدور هذا المرسوم، حتى قررت «اللجنة المركزية التنفيذية لعموم روسيا» الغاء علاوة السكن، الا ان منع زيادة بدلات الايجار ظل ساري المفعول.

وفي العام ١٩٢٠، اعتمدت الحكومة مبدأ جديدا هو مجانية السكن. وكانت حجة الدفاع عن هذا المبدأ ان التضخم المتسارع يجعل دفع الايجارات امرا عبثيا، في كل الاحوال، مهما تكن قيمتها، مادامت الاجهزة المكلفة بتحصيل الايجارات تكلّف اكثر بكثير من العائدات التي تجبيها.

ولم يصمد هذا النظام طويلا هو الاخر. الا انه افسد الناس. وعندما صدر مرسوم «اجور الخدمات العامة» الذي يلغي مبدأ مجانية الايجارات، لم يعد احد بالطبع مستعدا للدفع. فاقترحت السلطات الموسكوبية مخرجا هو فرض حد ادنى رمزي متصاعد سنويا (يبدأ بـ ١٠ كوبيكات مع سلّم متصاعد يحوي ١٧ درجة) مؤكدة على ان الاجراء لا يهدف الى تحصيل كامل اكلاف الاستثمار وانما الى تعويد الناس على فكرة دفع بدلات الايجار.

وفي نهاية المطاف، زيدت الايجارات بنسبة ٥٠٪ طوال فترة الـ«النيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة).

٦

مطلع العام ١٩٣١، سقط ١١،٠٠٠ مبنى في موسكو تحت معاول الهدم وهي عملية قلّصت المساحة العقارية للمدينة تقليصا وحشيا. جرى تبرير هذه الخسائر تحت عناوين مختلفة: الدمار، الهجران، التلف، الهدم لاستعادة الخشب لاغراض الوقد، الخ. وقد ادى غياب اي حس بالمسؤولية لدى المستأجرين اضافة الى الحصانة القانونية التي يتمتع بها مديرو البنايات الى تسارع وتيرة التلف لطبيعة المباني، مما ادى الى كارثة سكن فعلية.

يوم ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٢١، عدّل مجلس رئاسة الموسوفييت «نظام لجان البنايات» وهو التعديل الذي نعرفه بفضل الشعار الساخر الذي اطلقه إلف وبتروف عن انقاذ الغرقى:

«ان مسؤولية انقاذ بناية السكن تقع على مستخدميها انفسهم»[1]

ويصف ميخائيل بولغاكوف، الكاتب الذي مر ذكره قبل قليل واعتبر «مسألة السكن» السبب الرئيسي في فساد الموسكوبيين، ظهور هذا الشكل الجديد لادارة المباني السكنية على النحو الاتي:

«ـ لقد اسكنوا مندوبي لجنة البناية في الشقة رقم ٣ (...)

ـ من هم ؟

ـ كما اقول لك، اربعة افراد بالتمام بلا كسور.(...)

ـ يا الهي! اتستطيع ان تتصور الحالة التي ستكون عليها الشقة؟ قل لي، كيف هم؟

ـ يكفي، يا سيّد.

(١). التحوير الساخر عند إلف وبتروف هو «ان انقاذ الغرقى تقع المسؤولية فيه على الغرقى انفسهم» (من «العجل الذهبي»). (المترجم.)

ـ وفيودور بافلوفتش، ماذا حل به؟

ـ ذهب يبحث عن الواح وقرميد لبناء القواطع.

ـ تبّاً! هذا غير معقول.

ـ سوف يُسكنون مستأجرين جددا في كل الشقق يا فيليب فيليبوفتش (...) لقد عقد اجتماع للتوّ وجرى التصويت على قرار بتشكيل لجنة جديدة وطردوا اعضاء اللجنة القديمة» («قلب الكلب»، الفصل الاول).

... وساد الاعتقاد بان لجان البنايات سوف تبدأ بالاهتمام بانقاذ المباني، والحال ان شاغلها الشاغل لم يكن قط حالة البناء والتجهيزات وانما اعادة توزيع الشقق على نطاق واسع.

٧

مع بداية «النيب»، اتخذتْ اجراءات قسرية لـ«تعزيز معدلات إشغال المساكن» وتقنين «اجلاء المستأجرين» في «قنوات الشرعية الثورية».

وعن هذه الاجراءات، يقول برنامج السوفناركوم للعام ١٩٢٦ :

«لا تتّخذ الاجراءات القسرية لتعزيز معدلات إشغال المساكن الا في ظروف معينة وفي الحالات التي يحددها القانون وبناء على الاجراءات التنفيذية الواردة في القانون حصراً».

ما هي هذه الظروف المعينة ومما تتكون تلك الاجراءات التنفيذية؟ امامنا تفسيرات محكمة البداية في موسكو في هذا الشأن وقد صيغت بحيث يفهمها عامة الناس. فلننظر في تفسيرها لعبارة «تعزيز معدلات الإشغال»:

«ان عبارة «تعزيز معدلات الإشغال» لا تعني كل عملية إسكان مستأجر جديد في المساحة المشغولة من قبل المستأجر الرئيسي وانما تعني حصرا اعادة توزيع الغرف التي تتجاوز مساحتها المعيار القانوني. فمثلا، يشغل ايفانوف بمفرده غرفة تبلغ مساحتها ١٦

مترا مربعا. فيحق له ان يُسكن بتروف معه إما بصفته مستأجرا موقتا وإما بصفته شاغلا للمساحة الزائدة (١٦-٨ = ٨ امتار مربعة).

«وفي حال انتقال بتروف للسكن عند ايفانوف، واذا صرّح ايفانوف لادارة المبنى ان المستأجر الجديد هو مستأجر موقت، في هذه الحال، يستمر ايفانوف في دفع التعويض عن المساحة الزائدة ويظل يتمتع بحق إجلاء بتروف عن شقته...

«اما اذا صرّح ايفانوف الى الادارة ان بتروف سوف يشغل المساحة الزائدة في شقته تنفيذا لمبدأ التعزيز الطوعي لمعدلات الإشغال، ففي هذه الحال...»

لنتخيل هذا كله في الحياة اليومية. والحديث هنا يجري عن غرفة من ١٦ مترا مربعا! فعن اي «تعزيز لمعدلات الإشغال» يتحدثون؟ خذوا مثالاً آخر: وفقا لقرار صادر عن الموسوفييت، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٤، جرى احتساب «المعيار الصحي لمساحة السكن» بحد ادنى قدره «١٦ آرشينا[٥]» مربعا للشخص الواحد بغض النظر عن العمر» وهي مساحة جرى تخفيضها لاحقا الى ٨ امتار مربعة للشخص الواحد.

فاية نتائج تنجم عن ذلك؟ هذا ما سوف نتبيّنه من خلال قراءة نص إلف وبتروف:

«كانت الغرفة الكبيرة مقسمة بواسطة قواطع من الخشب المعاكس يبلغ عرض كل قسم منها آرشينين اثنين. هكذا اصبحت الغرف اشبه بمقلّمات، مع فارق واحد هو ان ما كانت تحتويه لم يكن اقلاما وغزّارات، بل كانت تحوي بشرا ومدافيء تعمل على الكاز». («الكراسي الاثنا عشر»).

لكن كي نتخيّل كيف كانت الحياة في «كوموناكات» (الشقق الجماعية) ما علينا الا العودة الى هذا المقطع من وثيقة رسمية بعنوان «المعيار الصحي»:

«رفيقان يتقاسمان غرفة واحدة. يتزوج احدهما ويُسكن زوجته معه ضد ارادة الثاني. يحتج شريكه في الغرفة ويرفع دعواه الى القضاء. في بعض الحالات، كانت المحكمة تصدر حكمها باجلاء الزوجه عن الغرفة وفي حالات اخرى كانت تأمر بطرد المشتكي...» (مقتطف من ملاحظات لمحكمة البداية في موسكو).

(٥). الارشين وحدة قياس قديمة ظلت سارية في روسيا الى ان قررت السلطة السوفييتية اعتماد النظام المتري، وهو يعادل ٧١ر. مترا. (المترجم.)

واذا كنا نجهل كل هذه الوقائع، فكيف لنا ان نقدّر قيمة الانجازات التي تحققت في موسكو بعد وفاة «قائد كل الازمنة وزعيم جميع الشعوب»؟[٦]

٨

مع بداية «النيب»، شهدنا محاولة لتوجيه ادارة واستثمار المساكن لتحقيق التوازن بين المداخيل والنفقات. هذه هي المهمة الطموحة التي انيطت بـ«اللجنة الشعبية للشؤون الداخلية» ـ الـ NKVD بالروسية ـ ولم تكن بعد تلك الـ NKVD الرهيبة، وريثة التشيكا والغيبيو، انما مديرية من المديريات التقليدية جدا المكلفة بادارة الاقتصاديات المحلية.

وهكذا قررت الدولة حرمان الاجهزة البلدية (الكومخوز) من مساعدتها المالية.

وقد اعتمد الموسوفييت سياسة «تقليص التدخل البلدي» فاعيد السماح بحق محدود في البناء الفردي كان قد الغي في مرسوم صدر عام ١٩١٨ وجرى ضمان «عدم اجلاء» مالكي المساكن التي شيّدت بالاموال الخاصة.

كذلك اعيدت الى مالكيها السابقين اغلبية الممتلكات العقارية الصغيرة (خمس شقق في البناية الواحدة، كحد اقصى). اما الملكيات الكبيرة فقد جرى تأجيرها للجان المباني السكنية وللادارات الحكومية على ان يتعهد المستأجرون بترميمها واستثمارها على نفقتهم.

وكان الموسوفييت ـ وهو يربط المصلحة الفردية بعربة الحرب من اجل الاشتراكية ـ يرتكز الى تقدير متبصّر للواقع. كان يطمح الى القاء كامل ثقل صيانة الاملاك العقارية للمدينة على عاتق المستثمرين الجدد. الا انه اصطدم بظاهرة لم يكن يتوقعها هي إحجام المالكين السابقين عن استعادة املاكهم. وقد احصيت ٢،٠٠٠ بناية مهجورة في نهاية العشرينيات في موسكو.

وفي الوقت ذاته، بذل الموسوفييت، مستلهما «السياسة الاقتصادية الجديدة»، جهودا حثيثة من اجل ضخ الاموال بواسطة الايجارات...على ان آخر زيادة قررهاعلى بدلات

(٦). يقصد ستالين. (المترجم.)

الايجار تعود الى العام ١٩٢٦.

لكن في تلك السنة، «سنة الانعطاف الكبير»، اضحت مسألة «السكن الارخص في العالم» مسألة سياسية.

٩

في بداية الثلاثينيات، تقرّر سحب الاجهزة البلدية من تحت وصاية الNKVDJ لتتفرغ هذه المديرية لمهمات اكثر اهمية.

ولتكوين فكرة عن المناخ السائد بين صفوف قبيلة المسؤولين البلديين الاشاوس يكفي ان نقلّب اي عدد من مجلة «البناء اليوم» للعام ١٩٣٨ مثلا فنقرأ ما يلي:

«في عدة قطاعات من مدينة موسكو، استغلت الايدي المعادية مناخ التسيّب الذي خلقه النظام الحالي لورشات اعادة التأهيل في محاولة منها لافشال الاعمال، اي لعرقلة تحسين شروط معيشة السكان...»

ونقرأ في عدد آخر:

«ان زمرة من الجبناء يتخذون من اكاديمية الادارة البلدية مركزاً لهم اقدموا على تخريب العمل...» لقد آن الاوان «لتحويل الاكاديمية المذكورة الى قيادة اركان علمية فعلية للمسؤولين البلديين والحيلولة دون ان يتسلل الى صفوفها اعداء الشعب وخونة الوطن».

وفي اطار الجهود الرامية الى اذكاء هَوَس الجاسوسية عند الناس، مُنِح مدراء الابنية السكنية صلاحيات جديدة. فبناء على «تنظيم ادارة المساكن» الجديد (١٩٣٨) دخل في عداد واجبات مدير البناية ما يلي:

«ان يعيّن، في الشقق المشغولة باكثر من ساكن واحد، مسؤولاً عن كل غرفة وان يراقب عمله يوميا.

«...ان يسلّم الاستدعاءات القضائية الى اصحابها.

«... ان يكون حاضرا خلال حملات تفتيش الشقق ...»

هكذا وُجِد حل جديد لـ«مسألة السكن». فشنّت الحملات لطرد «العناصر المشاغبة»، ما ادى الى شغور مئات الشقق. فلم يكن عليك، لتستولي على المساحة السكنية التي يشغلها جارك، الا ان تبعث برسالة وشاية مغفلة بحقه. فيلقون القبض عليه ليلا او في الشارع. هذا اذا لم يتسلّم مذكرة جلب الى مكتب الـ NKVD في دائرته السكنية (لم تكن ترسل بالبريد المضمون بل بالبريد العادي). وإذ يحضر المستدعى الى المكتب المعيّن، يجري تسليمه امر الإبعاد على ان ينفذه في مهلة ٧٢ ساعة وان يشتري بطاقات السفر على حسابه. ويجري في الوقت ذاته مصادرة جواز سفره وشهادة التسجيل والمسكن.

وسوف لن نفرق في تفاصيل تلك الفترة المظلمة. فقد ظهر عنها ما يكفي من الاعمال الادبية. بل نكتفي بالقول ان الحقبة الستالينية دفعت «مسألة السكن» الى الذروة. ففقد الموسكوبيون عملياً عادة دفع الايجارات وهم متكدسون في شققهم الجماعية يعانون من ازمة سكن حادة ومن عمليات اعادة توزيعهم على «المساحات القابلة للسكن».

١٠

واذا نحن تغافلنا عن كل هذه الوقائع، لن نستطيع ابدا ان نقدّر الانجازات التي تحققت في الستينيات حق قدرها.

قرّر خروتشيف كسر مسألة السكن مثلما فعل تاراس بولبا شطر القرعة الى سطرين.

زار بلدانا عدة ودرس بعناية الحجرات الصحية والسقوف المنخفضة وعناصر الاسمنت الجاهزة الصنع. وادرج هذه كلها في برنامجه. ومثله مثل اي رجل متشبث بفكرة واحدة، هزّ كافة الهيئات المعنية بتصميم وبناء المساكن بعزيمة قوية الى درجة انه سرعان ما نسي المهندسون المعماريون التفكير بالجَمال مثلما نسي البنّاؤن التفكير بالنوعية. وكانت الفكرة بسيطة الى حد الجنون: «ان الجيل الحالي من المواطنين السوفييتيين سوف يشاهد تحقيق الشيوعية». وكان المفروض ان يستقبلوا الشيوعية خلال عشرين عاما في ابنية من خمس طبقات. على اننا، بعد ثلاثين سنة، وجدنا انفسنا مضطرين لهدم تلك الابنية لضرورات امنية. فالجسور فيها تتخسف والاطر الجاهزة الصنع تتهاوى والتمديدات تتلف والشروط الصحية كارثية. وباختصار: بات

السكن في تلك «الخروتشبات» (المباني الخروتشفية) خطرا يهدّد الحياة. ولم يكن بالامكان استخدامها حتى للسكن الموقت.

يحق للقارىء ان يطالبني هنا بالتوقف وتقديم بعض الشروحات: من اين جاءتك تلك اللهجة النقدية؟ الم تكن ازمة السكن في موسكو مرعبة؟ كم من مصير انساني تحطّم بسببها وحدها؟ فاية سعادة بل اية اعجوبة ان يتمكن المرء من مغادرة مسكنه الجماعي للانتقال الى احدى «الخروتشبات»! واخيرا، اليس توحيد المستوى السكني من وسائل تنمية الإسكان الشعبي؟

لا شك في ذلك كله. ولكن مادام اننا اخذنا ملاحظة بولغاكوف عن «فساد الموسكوبيين» نقطة انطلاق لنا، فلنتفحص معا تلك الحقبة من علياء ابنيتنا المرتفعة.

لم يكن الامر يحتاج لاكثر من جهود اضافية قليلة لكي يجري تنفيذ كل شيء بطريقة اقل وحشية، اي اقل نمطية سائدة. فقد بدا كل شيء جميلا في النظرية. الا ان التطبيق نمّ عن نقص فادح في البصيرة. لا لاننا بتنا مضطرين الان لهدم ابنية بنيت منذ فترة ليست بالبعيدة فقلصنا بذلك الاملاك العقارية للمدينة. بل لاسباب اكثر حذاقة لا تقاس بالمسطرة مثل الامتار المكعبة من المساحة السكنية.

لقد بدّل المهندسون المعماريون وجه العاصمة اذ استوحوا نماذج لهم من المشاريع النمطية الاكثر تفاهة ودفعوا بالاسلوب الاشتراكي الى درك الانحطاط لم يعرف في اي مكان آخر من العالم. نعم، لقد ترعرعتُ في تخشيبة على انها لم تكن القاعدة السكنية في ايامي. اما في ايامنا الحاضرة، فقد فرضت صورةٌ جديدة للانسان وها انهم يقدمون له مكّعباً من الاسمنت يبلغ ارتفاعه مترين ونصف المتر معزولا عزلة تامة عن محيطه.

هذه ملاحظة عابرة. ولكن المهم ـ وهذا ما ندين به لفترة «ذوبان الجليد» ـ هو ان الوتيرة المتسارعة لبناء المساكن سمحت للسلطة السوفييتية، خلال ما تبقى لها من عمر، ان تحلّ الجزء الاول من «مسألة السكن». ولولا ذلك، لتعذّر علينا تصحيح روح الموسكوبيين، حسب رواية إيليس.

١١

بقي علينا ان نَحلّ بانفسنا الجزء الثاني من المسألة وهو الاقسى والاقل شعبية، كما يقال هذه الايام. اي اننا مضطرون لاتخاذ خيار احجمتْ عنه السلطات القيصرية في ايامها. اعني بذلك زيادة بدلات الايجار.

اتمنى ان لا أضطر يوما لاعلان مثل هذا الإجراء على الموسكوبيين. ولكن هل من بديل آخر؟ اذ مهما يكن من امر، فهناك مبادىء ترتكز الى مفاهيم اولية للملكية وحق كل كائن بشري في ان يكون له مسكن يصونه ويرتبه على نفقته.

في تلك الاثناء، بلغ الوضع من التعقيد حداً استحال معه الارتكاز على اي قاعدة تعود الى ما بعد العام ١٩١٤. فلم يبقى لنا شيء من كل تلك الفترة الحرجة.

هكذا تبدو المسألة الان. وهي مسألة بسيطة الى درجة انها تبدو مستلّة من كتاب حساب مدرسي.

الوضع عند نقطة الانطلاق في نهاية ١٩٩١: هو ان ٨٥٪ من المساكن تملكها البلدية والباقي تملكه الدولة. القطاع الخاص شبه معدوم وعائدات الايجارات تمثل ٠,٣٪ من نفقات الاستثمار على السكن.

والوضع النهائي في تاريخ غير معلوم هو ان: كل الشقق يملكها القطاع الخاص والمالكون مسؤولون عن اعمال الصيانة والترميم كما في سائر انحاء المعمورة.

والسؤال هو: كيف الانتقال من النقطة «ا» الى النقطة «ب»؟

لو كان المجتمع غنيّا، والمواطنون يتمتعون بوضع مادي عادي، كما هو الحال في جميع البلدان المتقدمة، لما كانت المشكلة قائمة اصلا. فهي لم تولد بسبب تعقيدات مسألة السكن وانما من تدني مستوى الازدهار في المجتمع.

وقد خلق انتقال الشقق الى القطاع الخاص وضعا لا يخلو من المفارقة. فالكلفة الفعلية للسكن في منطقة موسكو تزيد بمعدل ضعفين اوثلاثة اضعاف عنها في سائر روسيا. على ان المالكين عندنا، وهم حديثو العهد بالملكية، ليسوا في اكثريتهم في حالة ينفقون فيها اموال الاستهلاك الضرورية للاصلاحات الكبيرة ولا هم مستعدون للدفع

على صيانة شققهم بانفسهم. ذلك ان دخل ٤٠٪ من الموسكوبيين هو دون الحد الادنى الحيوي للمعيشة ومطالبتهم بتحمّل تلك الاعباء يشكّل مأساة بالنسبة اليهم.

والمدينة عاجزة بدورها عن الاضطلاع بتلك الاعباء. اذ تبلغ موازنتها ٢٠،٠٠٠ مليار روبل، بعد ان يُقتطَع من عائداتها مبلغ ٢٧،٠٠٠ مليار روبل للخزينة العامة. ولذلك فهي ليست قادرة على تخصيص المبالغ الضرورية للانفاق على اجهزة الصيانة والترميم من اجل الحفاظ على شقق المدينة في مستوى لائق. فالعام الماضي، مثلا، لم نستطع تنفيذ نصف الاشغال المطلوبة من اجل الالتزام بالمعايير الموضوعة.

ما العمل، ايها القارىء؟ لقد قررتْ السلطات الموسكوبية اعتماد نهج «تعويضات السكن». بعبارة اخرى، قررت زيادة الايجارات لان في موسكو عدداً لا يستهان به من الميسورين لا مبرّر لاستمرار افادتهم من التعويضات التي تقدمها المدينة.

من جهة اخرى، يضمن النظام ان لا يتجاوز الايجار ٣٠٪ من الدخل العائلي. اما الذين لا يستطيعون الدفع، فليراجعونا في الامر لكي نعيد النظر في ايجاراتهم.

هذا ليس نظاما مثاليا. اننا نبحث له عن بدائل ومنوعات.

ولكن خلال تنفيذنا هذه المهمة، نحرص على تناسي قول ابليس، وإن كنا نرتعد منه خوفا ليلا، عن اسباب ظاهرة إفساد الارواح التي ابتليتْ بها العاصمة.

ومهما قلتم، فلن نجد اخصائياً في مسألة السكن افضل من إبليس.

١١. غريزة الجماعة

المدينة المعاصرة ليست معدّة للثورات. فكل ابنيتها مصممة كي يعيش فيها الناس حياة سلمية.

والسلطة البلدية لا تحمل لوناً سياسياً معيناً فهي تبذل كمية كبيرة من الوقت والجهد للحفاظ على الامن الذي يصير جزءا من المشهد العادي للمدينة بحيث يبدو كل طوفان شعبي حدثا معاكسا يعرقل الجهود المبذولة من اجل تسهيل الحياة اليومية للمدينيين.

لهذا، عندما نعارض كل عمل سياسي خارج عن القانون، نشدد دائما على ان المسألة ليست في لون الأعلام التي يتجمع تحتها المتظاهرون. بل المسألة انه يجب منع اي كان من ان يطلق العنان لقوة الجموع العمياء.

هذه هي الخلاصة التي توصلت اليها يوم ٢٢ اغسطس ١٩٩١ وهو اليوم الذي اعقب فشل محاولة الانقلاب. وعن هذا اليوم، بالذات اريد ان اتحدث هنا.

ذلك الصباح، كنت اجول المدينة طولا وعرضا لاحصاء الخسائر. وقد وضعت قائمة بالعربات المحطمة وسجلت اعمال الترميم الواجبة، واصدرت مجموعة هائلة من التعليمات على قدر من الاهمية كي تستعيد الحياة مجراها الطبيعي.

وفجأة رن الهاتف في السيارة.

انهم يبلغوني ان جمعا يحتشد امام مبنى «ك.ج.ب.» في محاولة لاسقاط تمثال دجرجنسكي.

كان رجل من هواة التسلّق على الجبال قد اعتلى التمثال...وعَقَد حبلاً حول عنقه ثم اوقف الناس شاحنة...وربطوا بها طرف الحبل...وها هم الان يجرّون الحبل...

وتملكني قلق عظيم. لا من اجل دجرجنسكي. فان «فيلكس الحديدي» اضحى منذ زمن رمز العنف السياسي الذي ترزح تحته حتى الان الارواح المعذبة لملايين الضحايا. لكن المشكلة ان النصب تبلغ ٨٧ طنا وكل مناورة خرقاء قد تؤدي الى كارثة محققة.

فاولا، لسنا ندري في اي اتجاه سوف يسقط التمثال. فكيف نتأكد من انه لن يسحق احدا عند سقوطه؟

وثانيا، ان الجمع الهائج لا يدري ما الذي يوجد تحت الساحة. حيث خط المترو والتمديدات المدينية وانفاق تجميع مياه الصرف. فاذا ما خرق الوحش الضخم غطاء الساحة، فانه سوف يحصد، حتى بعد وفاته، فوجاً جديدا من الارواح البشرية.

وهرعنا في اتجاه الساحة.

ووصلنا والحمد لله، والتمثال لا يزال في مكانه.

حتى الشاحنة الجبارة التي شدّ اليها بالحبال لم تستطع زحزحته. ففي ايام السلطة السوفييتية كانوا يشيّدون الانصاب «كي تبقى الى الابد».

في الساحة مهرجان عفوي. غينادي خازانوف وممستيسلاف روستروبوفتش وايغور ياكوفليف يقفون وراء مكبّر الصوت... وباختصار: لقد احتشد هناك جميع الذي كانوا بالامس امام البيت الابيض، الا ان خطبهم الان مختلفة تماما عما كانت بالامس. فقد شعروا بالزخم العدواني الذي يسيطر على الحشد وها هم يجهدون لاحتواء طاقته التدميرية. ولقد اصابوا بعض النجاح في ذلك.

ولكن يستحيل معرفة ما اذا كانت تلك الحالة سوف تدوم ام لا.

ارتقيت المنصّة الى جانب الخطباء. وعلى الرغم من ان المحتشدين في الساحة كان يحدوهم شعور بالانتصار، الا انه كان ثمة فارق كبير بين هذا الحشد البشري وبين ذاك الذي كان بالامس ينتظر الدبابات امام البيت الابيض. فهناك، كان يسود جوّ من الاخوة، اما، هنا فلا يوجد غير حشد حاقد. هناك، كان الخطر الداهم، وهنا العدوانية الظافرة. بالامس، كان كل واحد منا يطمح الى التعبير عن تضامنه مع جاره ورعايته له، فالحركات لائقة ودافئة والجو ودي واخوي. اما اليوم، فالتصميم على التدمير هو السائد. انه حشد يقصد الشرّ وقد صمم على الانتقام.

وانتقل مكبّر الصوت الى يد حاكم منطقة وسط المدينة، الكسندر موزيكانتسكي، فاعلن باسم بلدية موسكو والحكومة ان «قرار اقتلاع التمثال قد إتخذ! ان تمثال

دجرجنسكي سوف يسقط دون تردد... والآن وفوراً فهناك ثلاث رافعات جبارة في طريقها الينا! وما علينا الا ان ننتظرها...»

في تلك اللحظة الفيت الحشد الجبار يتخذ قراره في ثانية واحدة.

كان الامر مدهشا: كان الحشد ينفعل مثل كائن حي واحد. وعلى الرغم من كل ما يختزنه من عدوانية تعبّر عنها الاشارات والهتافات والحركات، فانه لم يكن يشبه في شيء القطيع الذي تحركه الغريزة بل كان حشدا ذا ارادة، وقد حدد لنفسه هدفا وهو مصمم على تحقيقه فورا.

صحيح ان الجمع كان يطالب بعمل عنيف بطّاش. الا انه كان ينصت الينا. فقد ايدته السلطة البلدية وهو وثق بنا.

بالطبع، لم تمر القصة بدون حوادث . هذه واحدة منها.

فرر عدد من الشبان، في الطرف الاخر من الساحة، اقتحام «البيت الكبير» الذي يأوي مكاتب الـ«ك. ج. ب.». فشرعوا في محاولة خلع البوابة. ولا ادري ماذا كان شعور الموجودين في الداخل. ولكني استطيع ان اتخيل ان قوة حشد بهذه الضخامة لا بد انها تركت اثرا ما عليهم. على ان المتمترسين في المبنى محترفون يعرفون كيف يتصرّفون في مثل تلك الحالات. وعندما اضحى الضغط الذي يمارسه الشباب حاسما، انفتحت البوابة للحظة وامتدت منها يد تحمل قنبلة واذا دخان الغاز المسيل للدموع يصفع احدهم في وجهه قبل ان تنغلق البوابة.

لعله غاز «تشيريوموخا» لان وجه الشاب سرعان ما اخذ ينتفخ. اخذناه الى المستشفى. ولم تتكرر محاولة الاقتحام.

عدت الى دار المحافظة بعد الاطمئنان الى ان الجمع قد هدأ. ولكن سرعان ما اضطررت الى العودة ادراجي.

لم يكن الامر يتعلق بالـ«ك.ج.ب.» هذه المرة وانما بمقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. وقد اتجه قسم من الجمع نحوه.

وابلغوني على الهاتف ان محاولة منعهم سوف تبوء بالفشل.

"فالمقر الرئيسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، في الساحة القديمة هو كناية عن جزيرة كاملة من ١٥ مبنى تمتد على مساحة ١٧٠،٠٠٠ متر مربع وتشكل قلعة حقيقية تضم متاهة من الارشيفات تعجّ بالملفات السرية عن قرارات النخبة العليا للحزب وممارساتها.

هنا تُرْسَم كل السياسات السرية للدولة، ومن هنا تصدر التوجيهات الى النومنكلاتورا الحاكمة في ارجاء البلد كافة وكذلك الى التنظيمات الشيوعية في الخارج. ولقد اعيد تنظيم مجموع مباني اللجنة المركزية مرات عديدة في الثلاثينيات من اجل تعزيز السرية وتسريع الاتصال فيما بينها. وبالطبع، لم يكن احد كان يستطيع ان يتخيل اين وكيف خبئت البيانات وفي اية وثائق واي من الحسابات جُمّعتْ المعلومات المتعلقة باموال الحزب وعملياته السرية.

ان ترك الجمع «يتنزه» في تلك الممرات والمكاتب (في وضع يشك فيه بان الحرس سوف يقاوم) يعني تعريض كل قرار لاحق بصدد نشاط الحزب الشيوعي للخطر. وانا هنا اتحدث عن اعمال النهب والتدمير. كان يجب التحرك فورا. ولكن ما العمل؟

كنا قد اتخذنا بعض الاجراءات مساء الامس بعد ان تبلغّتْ المحافظة عن تحركات مريبة، فمن ساحة اللجنة المركزية كانت تخرج الشاحنات المغطاة الواحدة تلو الاخرى. ما الذي كانت تحمله تلك الشاحنات: الوثائق؟ العتاد؟ الاموال والاغراض الثمينة؟ لم يكن احد يدري.

اعطيت التعليمات لجهاز مفتشية الطرق بمنع اية سيارة محمّلة من مغادرة الساحة. ووضعنا عند مدخل المبنى صفا من النواب البلديين. وكان هذا كل ما نستطيع القيام به بصفتنا حكومة المدينة. ذلك ان اتخاذ اجراءات اكثر جذرية كان يتعدى صلاحيات البلدية.

في اليوم التالي، في ٢٣ اغسطس، تلقى غورباتشوف مذكرة رفعها اليه بوربوليس تقول: «في مركز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حركة محمومة لاتلاف الوثائق. يجب اصدار امر سريع من الامين العام بتعليق نشاط مقرّ الحزب مؤقتا».

- فاجابه غورباتشوف بقرار تاريخي كتبه بالقلم العريض: «موافق».

وقررنا التحرك على الرغم من ذلك. حزمت المحافظة والحكومة امرهما في دقائق معدودات. لم نكن نستطيع اضاعة ثانية واحدة من الوقت. وعندما وصلنا الى "الساحة القديمة»، الفينا بعض الاشارات والنوافذ قد تحطمت.

لم يكن الجمع يشبه ذاك الذي كان محتشداً حول تمثال دجرجنسكي. لست ادري ما الذي جرى. ولكن اذا كان لي ان اقارن بين الحالات الثلاث التي مرّ بها الجمع -حالته امام البيت الابيض، ثم تحت نوافذ الـ«ك.ج.ب.»، واخيرا هنا - فانه يصعب التصديق ان البشر في الحالات الثلاث هم انفسهم لم يتغيروا!. الكرم، في الحالة الاولى، والعقل، في الثانية. واما الآن فتكثيف لكافة المشاعر السلبية: الشراسة، والكراهية، والغضب. اعرف ان اناسا عديدين يكنّون مشاعر الكراهية تجاه الشيوعيين، ولكني لم اكن اتوقع ان يستشعر الروس مثل هذا الحقد تجاه عدو مخلوع.

الجو تسوده رغبة واحدة: السلب.

وبدا ان ضبط الجمع وهو في مثل هذه الحالة امر مستحيل تماماً وتسلّقت سلّما صغيرا تخلّى لي عنه احد المراسلين الصحفيين وتلوت في مكبّر الصوت قرار المحافظة والحكومة: «ختْم مداخل المبنى بالشمع الاحمر...قَطْع المياه عنه... تعطيل اجهزة التموين...».

وإذ احسستُ بعظمة التوتر السائد، اضفت من عندياتي «...باستثناء المجارير! لكي لا يضطر الموجودون داخل المبنى ان يقضوا حاجاتهم في سراويلهم!».

واثارت ملاحظتي الضحك فانفرج الجو. واستقبل الجمع قرار المحافظة بتصفيق مدوٍّ. وتولت الشرطة وضع الاختام على الابواب على مرأى من الجميع.

وبدأ الجمع يهدأ. وبدا لي انه هدؤ فعلي هذه المرة.

في طريق العودة الى دار المحافظة، توقفنا مجددا امام تمثال دجرجنسكي. هناك،

كانت ذروة الهياج قد تبددت، مع ان الناس كانوا لا يزالوا ينتظرون. فكررنا لهم الوعد بان النصب المكروه سوف يزاح هذا المساء في ابعد تقدير.

فاجابوا:

اننا في الانتظار!

وبالفعل، ففي حوالي الحادية عشرة ليلا وصلت الالات الجبارة مصحوبة بفريق من الفنيين والعمال اليدويين وكانت الساحة مكتظّة بالناس وكل الانظار شاخصة ومركزة.

واثبتت اجهزتنا البلدية عن مستوى راق من الاحتراف، ولم يكن عمال البناء قد عملوا من قبل امام جمهور من المشاهدين. وبسرعة جرى تفكيك التمثال وسط الجلبة وصيحات الفرح، وارتفع «فيليكس الحديدي» في حركة مؤثرة جدا في الهواء. لقد انتصر الجمع. واحتلت صور الحدث صفحات كل الصحف في اليوم التالي.

وضع التمثال على شاحنة وكانت المسألة هي معرفة الى اين ينقل.

ولست اذكر من الذي اقترح اعادة نصب التمثال الى امام «بيت الفنانين». لكنها كانت فكرة رائعة. هكذا، يستطيع الاطفال ان يلعبوا في ظله. وعندما يكبرون، سوف يتعرفون على تلك الفترة عندما كانت «السلطة الشعبية» تسعى الى تخليد نفسها في ذاكرة الاجيال القادمة على شكل مثل هذه المسوخ.

مع ذلك ، لم يكن الجمع ليكتفي بدجرجنسكي وحده. واقتربت مني مجموعة من الشباب قدموا انفسهم على انهم من المدافعين عن البيت الابيض، وطلبوا عونا تقنيا لانزال تمثالي سفردلوف وكالينين.

ووافقت.

وفي الواحدة صباحا اتجهنا نحو ساحة سفردلوف لاسقاط تمثال الرجل الذي اصدر امر الاعدام بحق القيصر وافراد اسرته.

ولاحقا، عند انتصاف الليل، وصلت الى جادة كالينين لمشاهدة اسقاط تمثال «المدبّر الاعلى في الاتحاد السوفييتي» الذي وقّع في ايامه من اوامر الاعدام والاعتقال اكثر من اي حاكم آخر في التاريخ كله.

كان الناس قد تقلص عددهم. والجو جو عمل. وانتهينا من كالينين بسرعة. فقد بتنا معتادين على مثل هذه المهمات.وكان الاسم التالي على اللائحة هو لينين الذي ينتصب تمثاله الضخم في ساحة ثورة اكتوبر.

ولكن ما ان وصلنا الى الساحة حتى الفينا ان عدوانية الحشد قد انخفضت على نحو ملحوظ. والعدد القليل المتبقي من الناس لا يطرح اي مطالب حماسية. فهم اشبه بجمع من الفضوليين المتنزهين قدموا للتفرّج على مشهد غير مألوف.

وهنا قررتُ وقف العملية. ولهذا، لا يزال تمثال لينين قائما هناك حتى اليوم.

ومهما تكن المشاعر التي تعتريني كلما مرّت بي السيارة من امام ذاك التمثال، فلا ازال مقتنعا باني اتخذت القرار الصائب.

ان كل هذه الانصاب المسوخ تشكل جزءا من تاريخنا. واذا بدا لاحدهم ان لا مكان لها في المدينة، فانني اجيبه: هذا ما كان الباريسيون يعتقدون عندما دمّروا عمود "فاندوم" وسكان بتروغراد عندما دمروا تمثال القيصر اسكندر الثالث.

انني من معارضي فكرة اعادة كتابة التاريخ. ومهما يكن التاريخ قليل الجاذبية احيانا، يجب ان يبقى حاضرا امامنا.

ربما اطاح الموسكوبيون ببعض هذه التماثيل. ولعل بعضها الاخر سوف يهتدىء من تلقاء نفسه دون تدخّل من احد. ولكني مقتنع ان هذا يجب ان يتم بناء على قرار مجموع سكان المدنية لا ان يكون نتاج نزوة من نزوات الجموع.

فلا يحق للجمهور، بشكل عام، ان يملي ارادته علينا.

انه كثير التقلّب وقليل العقلانية ليحق له ذلك. فاذا كان احتواؤه صعبا جدا عندما يثق بنا، فكيف به في ظروف اكثر التباسا؟ ان الفرد عندما يكون وسط الجماهير يفقد شعوره بالمسؤولية الاخلاقية والقانونية. اي يفقد «اناه الفردية». إن شئنا استخدام المصطلحات العلمية، وهذه حالة تشجع على انفلات اكثر الغرائز انحطاطا وغالبا ما تكون عدوانية.

واني مقتنع بان كل نظرية تقول بانه يمكن تسيير الجمهور هي نظرية خطيرة من الناحية الاجتماعية.

في لحظة تكوّنه، يكون الجمهور قابلا لان يستلهم هذه الفكرة المعقولة او تلك، على ان جمعا اكتمل تكوّنه يلتحم حول عناصر وميادىء اخرى. سوف يوجد وسطه حكماً عدد من الرعاع والمرضى العقليين ومختلي الشعور. فيكفي ان يقع حادث عرضي، او يراق الدم صدفة، لكي ينطلق صوت جهوري ينحرف به عن مساره او يفقده صوابه، فيتخلى بذلك عن الطابع السلمي الذي تجمع من اجله.

اننا نعتمد على الشرطة في مثل هذه الحالات. ولكن افراد الشرطة هم بشر. ولا يظنن احد ان هؤلاء البشر عندما تتساقط عليهم الحجارة سوف يتصرفون دائما وفق حرفية القانون. ان مزاج الجمهور يحمل العدوى لمحيطه، خاصة في حالة صراعية. لعلنا حديثو التجربة في ميدان الديمقراطية. لكني شاهدت مفرزات جديدة من قوى الامن، مهمتها حماية المواطنين وقطع الطريق على الجمع، تستسلم فجأة للمنطق اللاعقلاني الذي يسود ذاك الجمع.

عندما يتعلق الامر بمدينة من عدة ملايين من السكان- بما فيها من قنوات تحت الارض وتمديدات غاز ومصانع كيماوية ومصانع مواد خطيرة ومنها الاسلحة- فان السعي لحل المشكلات السياسية فيها باللجوء الى الجموع جريمة لا تغتفر، مهما تكن الدوافع نبيلة.

لعلني افكر بعقلية الموظف البلدي. ولكني اكتب هذا الكتاب لهذا الغرض بالذات، اي لكي اعبّر فيه عما انا مقتنع به.

واني مقتنع بخطأ اولئك الذين يتهمونني باني احمل ضغينة خاصة تجاه الشيوعيين كل مرة اتدخل فيها ضد التحركات التي يطلقونها من دون التنسيق مع المحافظة. فالرجل المكلّف بالمحافظة على الامن لا يكترث كثيرا الى ما اذا كان الجمع ديمقراطيا ام انه احمر غامق. ليس شأنه ان يتأمل في مثل هذه الالوان. يجب حماية الناس والشوارع من اجتياح المجنزرات واللافتات من الخلع والتكسير ومثلها سيارات النقل العام واعمدة النور.

وسوف ادافع على الدوام عن حق المعارضة في ان تعرض وجهة نظرها كائنا ما كانت. لكني اعارض الذين يتسلحون بالتكتيك البلشفي القائم على اطلاق غرائز الجماهير تحت شعار: «الحجر هو سلاح البروليتاري!». فهذا السلاح لا يؤدي الى اية نتيجة ايجابية.

ان الافراد الذين يسعون الى اللعب بعواطف الجموع لا يحسبون عواقب فعلتهم، وهي غالباً ما تكون وخيمة بالنسبة للجميع. ان استخدام الجموع لاغراض تدميرية او تخريبية يهدد بالاطاحة بالمبدأين الديمقراطيين - الامن واحترام القانون - وقد حققنا هذا وذاك بمشقة كبيرة.

ان ديمقراطية ناشئة قد تكون عاجزة عن مواجهة اساليب زعزعة استقرار السلطة، لكن، اذا ما إبتلينا بدكتاتورية اخرى، فالمؤكد ان بقاءنا ذاته هو الصائر الى زوال.

١٢. فصل لم اكن ارغب بكتابته

للكتب مزاجها الخاص. فهذا الكتاب مثلا كان يرفض بعناد ان يُختتم. انجز المصحّح عمله (وهو عمل غير انساني البتة من وجهة نظر المؤلف) وجرد المخرج بدقة كل ارشيفات الصور الفوتوغرافية عن موسكو ودعا المؤلف الى ان يمر لمعاينة «الماكيت»... وفي تلك اللحظة بالذات، حدث لقاء ـ على سلّم بناية ـ قررت بعده ان اتجاوز كل المهل التي حددها الناشر من اجل كتابة فصل جديد.

انها الحقيقة. يقع مرسم المخرج، كما هي العادة، في سقيفة احدى عمارات شارع تفيرسكايا، على قاب قوسين او ادنى من دار المحافظة. وكان اليوم جميلاً ـ يشجّع على المشي حيث يبدو الموسكوبيون فيه، والنساء منهم خاصة، في حالة من الاناقة استثنائية. كنت اشعر بما يقارب السعادة. وعندما عبرت بوابة البناية ـ المرمّمة حديثا ويحرسها بوّاب ـ بلغ انشراحي ذروته فقد اصبح المسكوبيون اخيرا يعيشون عيشة متمدنة وإن يكن هذا لا ينطبق عليهم جميعا. وشاء القدر، كما في رواية زوشتشنكو[1]، ان ينقلب هذا الانشراح الى نقيضه المطلق. وفجأة سمعت صوتاً يقول:

ـ يوري ميخايلوفتش، الا تتذكرني؟

وبدا لي وجه البوّاب اليفا الا اني شعرت بصدمة خفيفة قبل ان اتمكن من ان اتعرف عليه بالكامل. كان الرجل احد افضل المهندسين في منشأة توليت ادارتها فيما مضى. وكان نزيها، مجربًا، وشريفا لا يتأفف من مهمّة يعجز الاخرون عن الاضطلاع بها. وها هو الان ـ وهذا ما ادركته من حديثنا القصير ـ يشاطر مصير العديد من «الكادحين»، ممن هم بين عُمرين. في البدء، اخذوا يماطلون في دفع راتبه، ثم منحوه الاجازات غير مدفوعة واخيرا، قلّصوا عدد العاملين. لكنه اليوم وجد عملا، والحمد لله. انه: بوّاب بناية.

ـ ولكن، من يتولى العناية بعمارة بهذه الفخامة؟ لا تقل لي انهم المستأجرون!

ـ ليس تماماً... ببساطة، ان احد «التجّار» يقطن البناية.

ولست ادري ما اذا كان القارىء سوف يفهم شعوري، لكني احسست بطعم مرّ يجتاح فمي. فيما راودتني مرة اخرى عبارة تشيسترتون: «لا يوجد ثورات في التاريخ. هناك فقط ردات مضادة للثورات».

---

(١). الاشارة الى رواية «الحمامات» لميخائيل زوشتشنكو.

وصعدت الى الطابق الاخير. كان الكتاب جاهزا. وقد اعجبتني الماكيت. ومع ذلك، ادركت بوضوح تام انه يستحيل دفع الكتاب الى الطبع قبل ان اضيف عليه فصلا جديدا.

و ها هو الفصل الذي لم اكن ارغب بكتابته.

عندما نقابل احداً في البلدان الغربية يتمتع بصحة جيدة ويعمل لكنه يعيش في العوز، غالبا ما نرمي عليه مسؤولية فقره. نقول انه مقصّر في عمله، او انه لم يختر قطاع العمل المناسب، او انه، بشكل عام، لم ينمّ عن مقدار كاف من الدراية وغير ذلك من التفسيرات.

ان موقفا يتسم بهذه الدرجة من القساوة تجاه الفقر في البلدان التي اعتمدت اقتصاديات السوق لا شك ان له قاعدة ايديولوجية. ذلك ان خطر الفقر يدفع باكثرية السكان، في المجتمع الاميركي مثلا، الى العمل المحموم والى الإدخار. وسوف تقود التصفية التامة للفقر الى النتائج الاجتماعية ذاتها التي يقود اليها فناء فصيلة الذئاب بالنسبة لقطعان الغنم: اذ ان فناء الذئاب يفقد الغنم غريزة الجري.

اما عندنا، فان طبيعة الفقر الذي تبتلي به جمهرة الناس مختلفة تماما. والاكثر اختلافا هو ظروفنا الوطنية قياسا على ظروف البلدان الغربية اذا ما نظرنا الى طبيعة الناس المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية. ولست هنا اتكلم عن الشيوخ والمقعدين. فان نسبتهم لا تختلف كثيرا بين بلد وآخر. ولكن من اين تأتي تلك النسبة المرتفعة من الفقراء في بلد غني؟

ليس من مأخذ يؤخذ على اكثرية فقرائنا. فانهم هم وذووهم انتجوا الثروة الوطنية التي ننعم بها الان. وانهم هم وذووهم الذين دافعوا عن تلك الثروة، على امتداد نصف قرن من التاريخ الروسي، ضد الوف المحاولات الرامية للاساءة اليها. والاهم من ذلك ان هؤلاء القوم قد رفضوا بحدة بيع حصتهم من الثروة الوطنية لاقلية ضئيلة من السكان لقاء كيلوغرامين من النقانق. والذين خدعوهم استخدموا آليات التوزيع العائدة الى النظام السوفييتي القديم ولم يستخدموا قط مبادىء المنافسة الحرة والنزيهة.

فمن يفسر لفقرائنا لماذا، بعد انقضاء عقد من الزمن على تحقيق الاصلاحات المتتالية، لا يزال ٩٠٪ من مواطنينا في وضع اسوأ مما كانوا عليه قبل الحرب. خاصة وان عدد سكان روسيا يتناقص، على الرغم من تدفّق المهاجرين القادمين من الجمهوريات الاخرى.

خليق بالممسكين بالسلطة ان يخرّوا ساجدين عند اقدام الشعب الروسي تمجيدا لصبره الطويل. خاصة وان الجميع يتذكر ان هؤلاء الرجال والنساء قد عرفوا في ازمنة

اخرى كيف يعيدون بناء كل المنشآت الصناعية في منطقة عبر الاورال بحيث قفز انتاجنا السنوي من الدبابات، في غضون سنتين لا اكثر، الى ٣٠ الف دبابة وقفز انتاجنا من الطائرات الى ٤٠ الف طائرة. وارجو الا يقولن لي احد، انه لا يوجد اليوم اناس مستعدون للعمل الشاق اياه وبالدرجة ذاتها من التفاني. اني اعرف الوضع: فهناك بالتأكيد امثال هؤلاء الناس بل توجد منهم اعداد كبيرة. ولكنهم، ببساطة، ليسوا هم الذين «يقودون الجوقة الموسيقية».

عندما تسأل الاميركيين عن عدد سكان الولايات المتحدة الذين يمكن تصنيفهم في خانة المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية، يجيبونك ان الامر يتوقف على طريقة الاحصاء. ولكننا لو اخذنا النسبة القصوى فانها لن تتعدى العشرين بالمئة. اي، انهم اقلية ضئيلة من السكان. ومع ذلك، يعتبر علماء السياسة ان هذه الاقلية تشكل قوة اجتماعية ضخمة لن ينجح احد في تقليصها الا بتطبيق البرامج الاجتماعية الطموحة على نطاق واسع.

اما في بلادنا فهناك ٩٠٪ من السكان لا يتجاوز دخلهم الشهري ٤٠٠،٠٠٠ روبل (حوالي ٨٠ دولارا) في حين ان الاسعار عندنا تعادل الاسعار العالمية. وفي المقابل، فان ٥٪ فقط من السكان يبلغ دخلهم اكثر من ١،٠٠٠ دولار شهريا. وهذه الاقلية بالذات هي المسؤولة عن الاختلال الذي يصيب البنية الطبيعية للطلب في السوق إذ تصبح زيادة الاسعار اكثر ادرارا للربح من زيادة حجم المبيعات. وهذه الاقلية هي التي تتحكم بالبورصة وبسعر صرف الدولار بالقياس الى الروبل، وكلاهما لا تستطيعه اكثرية السكان.

ان مثل هذا التوزيع للثروة الوطنية لا يمكنه ان يدوم طويلا. ليس في بلد حرّ، في اي حال. ثم انه لا يمكن المحافظة عليه الا بواسطة القوة.

والاكثر اثارة للغيظ ان مثل هذه السياسة لا يطبّق الا مراعاة لشروط تسديد القروض الاجنبية، وفي مقدمتها الستة مليارات من الدولارات المقترضة من صندوق النقد الدولي، على ان هذا المبلغ لا يساوي اكثر من ثلاثة دولارات شهريا للفرد الواحد! ومع ذلك يجب تسديده! ولكن، هل من الجائز ان ترتّب علينا تلك الدولارات الثلاثة تحقيق اصلاحات ليست معدّة لتلبية حاجات المواطن الروسي بل هي معدّة لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي؟

لا!

ولنسأل من قبيل الفضول فقط: اي بلد من بلدان صندوق النقد الدولي مهتمّ فعليا بالمساهمة في تحويل روسيا الى دولة قوية، قادرة على المنافسة، ومؤهلة لان تلعب دورا

جيوسياسيا هاما وان تسلّم في السوق العالمية انتاجا رفيع المستوى مشبعا بالمعارف التقنية؟ لو وجد مثل هذا البلد فسوف يكون احد البلدان الصغيرة المتذمرة من احتكار الجبابرة الراغبة في تعديل موازين القوى العالمية. على ان بلدا كهذا ليس له اي تأثير على قرارات صندوق النقد الدولي. ومن جهة ثانية، فلنتساءل: اي مواطن روسي يرفض دفع ثلاثة دولارات شهريا اذا تبيّن له ان الاصلاحات المقترحة منسجمة مع مصالح ابنائه واحفاده؟

لا. ايها السادة. اننا نبيع مستقبل وطننا بالسعر البخس.

ان المدافعين عن السياسة الحالية للحكومة، اذا ما حاسبناهم على اقوالهم فقط، يعلّقون جل آمالهم على الاستثمارات. واخشى اننا، في ظل هذه المراهنة، لن تكون نظرياتهم اكثر واقعية من الوعود التي اغدقتْ علينا فيما مضى مؤكدة ان «الجيل الحالي من المواطنين السوفييتيين سوف يشهد تحقيق الشيوعية».

فما دام في هذا البلد موارد مفصولة عن الانتاج وتدرّ مع ذلك معدّلات ربح تصل الى حد ١٨٠٪ من رأس المال الموظف، فلا يحق لنا ان نتوقع دخول الاستثمارات الروسية القطاعات المنتجة، مهما تكن الجهود الجبارة المبذولة لتشجيعها على ذلك. فاي غبيّ، وعذراً لهذا التعبير، يعيد امواله الى الوطن ويحوّلها الى الروبل عندما يكون في مقدوره ان يحصل على معدل صرف اكثر ادرارا للربح اذا استورد البضاعة الاجنبية من الصنف الردي»؟ ثم اننا اذا حكمنا على الامر بناء على معدل الضريبة المفروضة على مداخيل المؤسسات والافراد، فلا يبدو ان الحكومة ترى في استعادة رؤوس الاموال من الخارج ضرورة اقتصادية مهمة. بل انها تكتفي منها ببعض الفتات لاستمرار دورة الحياة الاقتصادية، او لتغذية هذا المشروع او ذاك المدرّ لفوائض الارباح.

اما عن الاستثمارات الاجنبية المفترض فيها وظائف ذات اجور مرتفعة، فمن الواضح انه لا يجوز ان نتوقع تدفقها مادامت الحال على ما هي عليه. فالمؤكد اننا سوف نجد رؤوس اموال اجنبية مستعدة للتوظيف على ارضنا في تنمية صناعات مشكوك بامرها من الناحية البيئية. ولا شك اننا سوف نرى ايضا استثمارات في شبكة توزيع السلع الاجنبية مثل منتجات صناعة السجائر. او توظيفات تفيد من ان الاستثمار في الارض والموارد الطبيعية شبه مجاني في روسيا، فتشتري مثلا مصنع معيّن من القطاع العام بالسعر الزهيد ثم تقفله للقضاء على منافس محتمل. واما التوظيفات الواقعية جدا والعملية جدا فهي التي تستغلّ الثغرات في قوانيننا «الانتقالية» وإهمالنا (وهذا بالتأكيد ليس انتقاليا) كما هو الحال بالنسبة لمطاعم ماكدونالد مثلا. فمن ذا الذي لا يرحب باالتوظيف في مشروع يشغّل المواطن الروسي لقاء مئة دولار شهريا؟ واخيرا، فبمقدار ما يعتمد استقلال بلد معين

يعتمد استقلال بلد معين وقوته على حالة وسائل النقل والمعلوماتية فيه. فانه ليس من المتوقع ان نرى استثمارات لتنمية هذين المجالين. (اما عن الخطر الذي تنطوي عليه تنمية مثل هذه القطاعات فيمكن تبيّنه من مثال بلاد القرم. هل تتذكرون ما هو اول اجراء اتخذته حكومة اوكرانيا ضد الرئيس مَشكوف؟ لقد قطعت عنه خطوط الهاتف).

هل تراهم في الحكومة لا يدركون هذه الامور البديهية ام انهم لا يعلمون بها؟ اعرف انهم يعرفونها معرفة جيدة. لذا، يجب البحث عن التفسير الوحيد في ان عددا من الفاعلين في الحكومة يخدمون، طوعا او قسرا، «موجبات اجتماعية» تقضي باطالة عمر نظام توزيع الثروة الحالي لاطول فترة ممكنة وهو النظام الذي يقدّم نفسه على انه نظام اصلاحات.

تقوم المناظرة دفاعا عن مثل هذه السياسة إن لم يكن على الديماغوجية فعلى الاقل على عدد من المكتشفات الايديولوجية الكفيلة باثارة حسد كبار مسؤولي الحزب في فترة السبعينيات. افكّر في الاطروحات عن الخصخصة والنقاش المتكرر عن الفضائل اليقينية للملكية الفردية بمنأى عن المصلحة العامة التي تقدّم باسم المبدأ الصافي. فكلما استمعنا الى مثل هذه التفسيرات كلما تقاطرت الغرائب وتوالدت وإزورّت عن اي تفاهم وقاومت اي تحليل. حتى ان البعض بات يدعو الى الاعتراف بان النظام الذي يجري تشييده لا يستجيب الى منطق الفكر العقلاني وان ثورتنا الروسية الثانية قد اطلقت قوى اجتماعية كانت مجهولة تجرّنا الان في لعبتها الجهنمية.

لا احب التفكير انطلاقا من مثل تلك المقولات. فانا اخصائي في الادارة ولا احمل دكتوراه في علم السحر والشياطين. ثم اني معتاد على التفكير نسبيا، اي بناء على التفسير المبسّط للامور البديهية. ولهذا سوف اجهد لان اصف ما اراه باوضح ما يمكن.

يبدو لي ان كثرة الخطب التحذيرية حول ضرورة التراكم الاولي لرأس المال وتزايد الاطروحات التي تبشرنا بان العدالة الاجتماعية قد تجاوزها الزمن، فقد انطلق الجنّي من قمقمه وهو لن يهدأ قبل ان يسيطر على السلطة في البلد كله، ويبيد ٣٠٪ من السكان ويفقر ٨٥٪ من الباقين.

اني اتحدث عن رأس المال الطفيلي.

وهو ليس رأس مال كلاسيكيا منتجا يعمل وفق القاعدة المعروفة «مال ـ سلعة ـ مال» كالذي ينبني عليها ازدهار جميع البلدان المتقدمة. فمنذ زمن طويل، تعلّم البشر تسيير مثل هذا النظام بحيث يترافق نمو رأس المال مع نمو الثروة الاجتماعية. وفي ظل نظام معقول يقوم على القانون والضريبة، لا يمكن ان يوجد رأس مال منتج بدون طبقة وسطى، ودون

انتاج سلعي وخدماتي وبدون منافسة. هنا يكمن سر الاستقرار والازدهار في بلدان مثل الولايات المتحدة الاميركية والمانيا واليابان والسويد وغيرها.

على انه يوجد نوع آخر من رأس المال، هو رأس المال المتوحش، المافياوي، الذي لا يستطيع مقاومة رغبته في الاستحواذ على ممتلكات وخيرات الاخرين. ولهذا السبب بالذات ندعوه طفيليا، محمّلين هذا المصطلح معناه البيولوجي البحت لا معناه العاطفي.

وخلافا لرأس المال المنتج، يعمل رأس المال الطفيلي هذا وفق قاعدة «مال ـ مواد اولية ـ مال» علما انه يمكن ان ندرج تحت عنوان «المواد الاولية» اي شيء. اي ليس فقط النفط والغاز والخشب والنيكل و المعادن غير الحديدية وانما ايضا وبشكل عام كل ما قد جرى تخزينه بطريقة ناقصة ويمكن الاستحواذ عليه واعادة بيعه، مباشرة او بطريقة غير مباشرة. والافضل ان يتم البيع في الخارج. لانه حيث رأس المال الطفيلي لا يدرّ اي ربح في بلد بلغ حافة الفقر (اي انه يفتقد الى شروط الاستغلال الانتاجي للعمل) فان هرب مثل رأس المال هذا الى الخارج يصبح امرا محتوما.

ان رأس المال الطفيلي ينمو على تقسيم الثروة الوطنية فيما ينمو رأس المال الانتاجي مع مضاعفتها. ومادام اننا نجهد لكي نقسّم بدلا من ان نضاعف، وان نطرح بدلا من ان نجمع، فلن نوقف الانحدار الاقتصادي. لهذا اعلنتُ الحرب الشعواء ضد رأس المال الطفيلي.

واذا كان رأس المال الطفيلي قد ظهر عندنا تحديدا وعلى نطاق واسع وشكّل ظاهرة استثنائية. فلانه لم يوجد في اي مكان آخر في العالم، وحتى يومنا هذا. وضع صارت فيها ثروة جبارة ـ هي «القطاع العام» السابق ـ ثروة سائبة بين ليلة وضحاها.

من هنا ترتبت كل النتائج اللاحقة. ومنها ان حصة لا يستهان بها من الارباح المتأتية من الفارق بين الاسعار الداخلية والاسعار العالمية للمواد الاولية لا تعود الى اصحابها الشرعيين ـ شعب جمهورية روسيا الاتحادية ـ وانما تدخل جيوب اصحاب رأس المال الطفيلي، وهذه ظاهرة سلبية ليس فقط لاسباب تتعلق بالعدالة. بل لانها تنسف كل حوافز الابداع من اساسها. وهكذا جرى تبخيس قيمة العمل المنتج عندنا لانه بدا اقل ادرارا للربح من اي نشاط اقتصادي آخر خلا الجريمة والنشاطات الطفيلية.

اذا جمع احد المواطنين ثروة من خلال رأس المال الانتاجي، فان ثروته تبدو مشروعة في نظر المجتمع. فكل من يريد الحصول على ثروة يملك في متناوله وسيلة «سهلة»: فما عليه الا انتاج سلع او خدمات ارخص وافضل نوعية من تلك التي ينتجها منافسوه. وليس

المطلوب لذلك اللجوء الى وسائل اجرامية بل المطلوب اجتماع شرطين حيويين: الاستقرار وخضوع الجميع للقانون.

والامر مختلف كليا بالنسبة للمواطن الذي يغتني بالاعتماد على رأس المال الطفيلي. فان ثروته لا تتأسس الا على القوة. من هنا فان التخلص من مثل هذا الفرد يعني «تحرير» رأس ماله. وبالتالي، فليس من نهاية قريبة لـ «تصفية الحسابات» الدموية، سواء بين العشائر المافياوية او بين التشكيلات القومية ـ المناطقية. وفي اي حال، يتعذر بلوغ الاستقرار مادام ان عصابة اجرامية لم تنجح في احتكار السيطرة على البلد كله وتحويله الى دولة بوليسية بكل ما ينتج عن ذلك من عواقب وخيمة (اي بتصفية ٣٠٪ من السكان وافقار ٨٥٪ من الباقين على قيد الحياة). اذذاك سوف تنفجر الحروب بين الدول باسم «المدى الحيوي».

ان رأس المال الطفيلي من وجهة نظر تاريخية يحفر قبره بيده. على ان المأساة كلها تكمن في ان فترة الاحتضار قد تستغرق سبعين عاما يستطيع اثناءها ان يغرق البلد معه وكل الكوكب الارضي في بحار من الدماء.

وفيما يلي الاجوبة الصريحة على الاسئلة «الملعونة» المثارة اعلاه.

الى اين ذهبت ثروتنا الوطنية القديمة؟

لماذا لا يزال مواطنونا في وضع كارثي على الرغم من ان الاصلاحات تتوالى في البلد منذ عقد من الزمن؟

واخيرا، من اين تخرج تلك الثروات في وضع ينهار فيه الانتاج؟

لم تختف «ثروتنا الوطنية» القديمة. بل انتقلت كلها تقريبا الى ايدي رأس المال الطفيلي الذي لا يستطيع استغلالها على نحو فعّال الا بتصدير القسم الاكبر منها الى الخارج (علنا او سرّا). وهذا هو المصدر الرئيسي لثروة الاغنياء عندنا.

اما الفقراء، فان وجودهم يعود الى انه عندما وضع رأس المال الطفيلي، غير يده على الثروة الوطنية، استحوذ ايضا على مداخيل اخرى، وعلى الاخص منها «الريع» ـ كما يسمّيه الاقتصاديون ـ الذي كان يتمتع به المواطنون فيما مضى ولو على نحو مستتر. صحيح ان المواطنين لم يكونوا يملكون حقوقا متساوية في التمتع بهذا الريع، الا انهم جميعاً تقريبا طاولهم شيء منه. وبالاذن من غلاة الديمقراطيين، يجب القول انه في ظل «الاشتراكية المتطورة»، كان الشعب يتدبر امره في الشأن المعيشي خاصة بفضل ذلك

«الريع» الوطني الذي كان الجميع يتلقاه دون ان يعترف احد بذلك. اما اليوم، فالشعب لم يحرم من القسط الاوفر من ذلك الريع، وحسب، بل انه يبدأ بدفع الفرائض الريعية الى رأس المال الطفيلي. اقول «يبدأ» لأن هناك نوعاً واحداً من الريع لم يتعرض لمصير مماثل. انه الريع العقاري. ان شعب الاتحاد الروسي الان لا يدفع الريع العقاري الى رأس المال الطفيلي بل يستخدم قسماً منه بطريقة مدرّة للربح. على ان هذه الدعامة الاخيرة للاستقرار الاجتماعي معرّضة لان تنهار قريبا.

ويحق للقارىء الان ان يسأل عما يترتب على هذا التحليل من اجراءات. انها في اعتقادي اجراءات بديهية الى حد كبير. وقد بسطناها مرات عديدة في كتاباتنا. ودافع عنها المنظّرون كما الممارسون. وحده رأس المال الطفيلي يعمل على نسفها بعد ان حظي بنفوذ سياسي ضخم او بعد ان اشترى هذا النفوذ شراء.

واذا كنا نريد التغيير الجذري للاتجاه الراهن، فيجب سحق نمو رأس المال الطفيلي في روسيا وتوفير الظروف المشجعة على نمو رأس المال الانتاجي.

هل هذا امر سهل؟ لا. انه مهمة معقدة! ومعقدة جدا! لان رأس المال الطفيلي قد اشترى لنفسه نفوذا سياسيا متناميا. حيث لم تكن روسيا تملك غير هذا الخيار.

بعد الاطلاع على كل هذا الوضع، قد يعتقد احدهم ان مثل هذا البرنامج يلتقي وطروحات الشيوعيين: حيث يدعو هؤلاء ايضاً الى اعادة توزيع الثروات المغتصبة. وانه ليغضبني فعلاً عندما يجري الخلط بين برنامجنا هذا وبين الافكار الميالة الى الفاشية التي تدعو الى مصادرة كل ما قد نُهب، حتى من قبل المافيا. اذا لم تتعاون هذه مع هذه المهمة. فمثل هذه المقترحات يدعو الى القلق الشديد.

في مجتمع متمدن وشبعان، تتم التحولات عادة، بما في ذلك اكثرها جذرية، في اطار الحس السليم، بلا اكلاف باهظة ولا حمّامات دم. اما نحن، الجياع، الذين لم نبلغ بعد درجة كافية من التمدن في الميادين السياسية والاقتصادية، نشاهد ان كل ما ورثناه من الماضي ينهار امام اعيننا، مفسحا المجال امام الفوضى والعبث. وما يمكن ان يحدث في مثل هذه الحالات قد كتبه التاريخ بحروف من دم. يكفي ان نتذكر انقلابين: الانقلاب الشيوعي في روسيا عام ١٩١٧ والانقلاب النازي في الثلاثينيات في المانيا. ويعرف الجميع ما حمله هذا وذاك لبلادنا وللعالم اجمع.

ان حلا بسيطا وسريعا لكل المشكلات الحيوية، لن يرضي الا الاكثر فقرا من كافة فئات السكان والمتذمرين الذين اعمتهم الكراهية. فمع تفاقم المصاعب، سوف يتكاثر هؤلاء، على

انه يتعيّن علينا الحذر من الاستسلام للغرائز. فهواة الحلول المتسرعة لا يستهويهم الا «فوهرر» بلا وازع يستطيع استغلال الحالة المشار اليها. واضيف ان سياسيينا سوف يفتحون له الباب واسعا واشدد ان السياسيين الاجانب سوف يساعدونهم في تلك المهمة اذا ظلوا يزحفون وراء الاحداث كما هو دأبهم الان. واذا نمت القوى الظلامية او انحسرت، وسواء تحالفت مع القومية الرجعية ومع الشوفينية والتعصب الديني ام لا، فان ذلك يتوقف على السلوك الذي سوف ينتهجه سياسيونا، واكرر انه يتوقف ايضا على سلوك السياسيين الاجانب. لقد هوى الصنم الشيوعي ولم يترك مكانه الا الفراغ، لكن روسيا، كما يقول البعض، لا تستطيع ان تعيش بدون ايقونات.

لن اكتفي بالمطالبة، ولا اخشى ان استحلف كل واحد منا ان لا يستسلم للفكرة القائلة بـ«نُهب ما قد نُهب». ان روسيا ببساطة لن تبقى على قيد الحياة اذا ما حصل مثل هذا التقاسم الدموي. وفيما عدا ذلك، وفي ظل تشريع متطور، ليس المهم ان نعرف بالتحديد من هو اغنى مالك لرأس المال في هذا البلد، بقدر ما هو مهم ان نعرف الظروف التي عليها ينبني حقه في الملكية.

ان النظام الضريبي الذي تكوّن في البلدان المتطورة يعتبر امتلاك ملكية غير مستثمرة على نحو مجدٍ مجلبة للخراب. وهذا بالتحديد ما يسمح بعودتها الالية ودون اراقة دماء الى مصاف رأس المال المنتج. ومن اجل اطلاق مثل هذه الالية، لا حاجة لاكثر من التعيين الواضح للمصادر التي منها يتغذى رأس المال الطفيلي وتدمير مضخاته. «فالقانون الطبيعي للامور» سوف يتكفل بالباقي. فاذا نقلنا الملكية الى مجال علاقات السوق العادية، فان مقاربة برغماتية سوف تسمح بذاتها في وضع كل النقاط على الحروف.

بعبارة اخرى، ان الذي لا غنى عنه قبل اي شيء اخر، هو اعتماد استراتيجية بسيطة: وهي استراتيجة التخفيض الاكيد للضرائب على مداخيل المواطنين والمنشآت ورفع الرسوم على الثروات الكبيرة وعلى استثمار الموارد الطبيعية. اقول: نرفعها الى درجة تتحول معها الكمية، اخيرا، الى نوعية جديدة.

ان الرقم الحالي للمداخيل الضريبية المتأتية من الرسوم على استثمار المواد الاولية والموارد الطبيعية هو ١٢،٠٠٠ مليار روبل، وهو رقم منخفض بطريقة هزلية ذلك انه لا يمثل اكثر من ٣٪ من الناتج الداخلي الخام.

في الولايات المتحدة مثلا، تتغذى الموازنة بنسبة ١٥٪ من مجموع العائدات المتأتية من استثمار الموارد الطبيعية. وهذا في بلد يتكوّن فيه الناتج الداخلي الخام بالاساس من انتاج

وبيع المنتجات التكنولوجية العالية. اما فيما ما يتعلق ببلدان مثل آلسكا، فان السكان يقبضون ٦٠٠ دولار شهريا من العائدات المتأتية من النفط.

واني اعتقد ان العائدات الضريبية المتأتية عندنا من استثمار الموارد الاولية لا يجوز ان تشكل اقل من ٢٠٪ من الموازنة. طبعا، بشرط اجراء تخفيضات بيّنة على ضريبة الدخل. اذذاك يصير بالامكان ان نلغي بلا ضرر اجازات تصدير المواد الاولية والمحروقات فينقلب رفع اسعار تلك المنتجات من اجراء مضرّ الى اجراء مفيد. فالمواد الاولية (بمعناها الواسع) هي ملك للشعب الروسي، في نهاية المطاف. ولن يؤدي رفع اسعارها الى اي تعديل على الحالة المادية للمواطنين ذوي الاستهلاك المتوسط. اما الذين يستهلكون اقل من المتوسط فانهم سوف يستطيعون التوفير وقبض الحصة العائدة مما يدفعه اولئك الذين يستهلكون اعلى من المعدّل.

اذا ما سلكنا ذلك النهج، نستطيع ان نسحب من رأس المال الطفيلي اكثر من ١٠٠،٠٠٠ مليار رويل سنويا. ولكن لا يجوز جعل ذلك المبلغ ملحقا من ملحقات الموازنة. لا. يجب دفع قسط اساسي منه مباشرة الى المواطنين (تحديدا بواسطة التخفيض المقترح على ضريبة الدخل) بحيث يعود المبلغ الى الموازنة بما هو انفاق على الخدمات.

ولا بد هنا من ان نتحدث بالتفصيل عن الاطروحة الاخيرة. لسنا نولي عناية كافية لحقيقة ان الخصخصة عندنا لم تطاول غير ممتلكات الدولة ولكنه لم يؤدي الى نشوء طبقة وسطى. ولم تقض على الاتكالية الكاملة لاكثرية المواطنين تجاه الدولة، تجاه عمل الموظفين والاداريين اكان هذا العمل جيدا او رديئا. وهذا هو السبب الاساسي الثاني للوضع الكارثي الذي يعاني منه الناس.

فطالما ان المواطنين لا يعود اليهم الا ٢٠٪ من قيمة عملهم، ويصادر الباقي اولا بواسطة الضرائب، ليعاد من ثم اليهم على شكل تعويضات خدمات اجتماعية وجماعية، طالما ان هذا الوضع مستمر فان الاصلاحات سوف تظل تراوح مكانها. واذا تحدثنا ببساطة اكبر، فبدلا من ان يدفع للفرد ١٦٥ دولارا شهريا ويحتفظ بـ٣٠٠ دولار على شكل تعويضات، يجب ان تتوافر له فرصة كسب ٥٠٠ دولار والتخلي عن نظام التعويضات.

اريد التشديد هنا ان العلاقات بين المواطنين والدولة قد استقرت على معايير مشابهة في جميع البلدان المتقدمة دون استثناء، فبغض النظر عن التوجهات الاصلية ـ اكانت الليبرالية المغالية او الاشتراكية البنّاءة ـ فان التطبيق المتماسك للمقاربة البرغماتية قد ادى فيها الى الترسيمة اياها للتوازن الاجتماعي. ان تمركز الناتج المحلي الخام يتراوح بين

الثلث (الولايات المتحدة الاميركية) والنصف (السويد) اضافة الى اننا نلاحظ اتجاها واضحا الى تقليص تشتته.

نعم، في مجتمع معافى، يبقى دائما ١٠٪ من الفقراء والنسبة ذاتها تقريبا من الاغنياء. الا انه يوجد ايضا اكثرية كبيرة من الميسورين - من ابناء الطبقة الوسطى - وهي العنصر الحاسم في الاستقرار والقوة المنتجة في المجتمع. ان مجتمعا من هذا النوع يعمل بكثافة عالية. ويلعب الفقراء بالنسبة للطبقة الوسطى دور المحافّز الذي يدفع بها الى تكثيف نشاطها، فيما يلعب الاغنياء دور المؤشر للتطلعات الممكنة. والمهم هنا ان بنية المجتمع مشيّدة على مبدأ مقدس يدافع عنه نظام متكامل من المؤسسات القانونية والسياسية. وهذا المبدأ هو ان الثروة لا يمكن ان تولد وتتوالد خارج مجال انتاج السلع والخدمات.

والحقيقة اننا في تبنينا هذا الموقف لا نضع انفسنا في الموقع الليبرالي او في الموقع الاشتراكي. بل يمكن وصف مقاربتنا بانها «اجتماعية - برغماتية» اذا كان مثل هذا الحزب موجودا. ففي اطار الاجتماعية - البرغماتية كل القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بتوزيع الادوار في القطاعين العام والخاص، لا تتخذ لارضاء هذا المبدأ الايديولوجي او ذاك وانما لصالح الخير العام وحده.

بعبارة اخرى: لنكفّ عن الخصخصة ارضاء لمبدأ الخصخصة المجرد فقط. ولنبدأ بالخصخصة من اجل خير المجتمع. اما الباقي فهو لصالح الشيطان. ففي الظروف التي نعيشها، كل الخطابات عن «الفضائل الجوهرية للملكية الفردية» سرعان ما تتحول الى ضرب من الديماغوجية. لانها ليست تخدم الا كستار لنهب الثروة الوطنية بواسطة رأس المال الطفيلي.

واذا كنت آمل ان الافكار البسيطة المعبّر عنها اعلاه لن تذهب سدىً، وانما سوف تلتقي اخيرا بحيوية وتصميم حركة اجتماعية معينة، فهذا يعود ببساطة الى اني اؤمن بغريزة البقاء الجماعية. وهي الغريزة ذاتها التي تجبرنا، في مواجهة الاضطرابات الاجتماعية الزاحفة، على ان نكفّ عن افتراس بعضنا البعض وان نلتقي معا في صلاة مشتركة، مهما كانت اللغة التي بها نصلّي. لنسأل الله تعالى ان يبث لنا من نوره في نهاية النفق وان يمنحنا العزيمة على مواصلة عبوره.

ربما يستغرب البعض سماع مثل هذه الكلمات على لسان رجل اعرب للتوّ عن انتمائه الى البرغماتية الاجتماعية. ولكن الحقيقة ان البرغماتية الاجتماعية لا قاعدة لها غير الايمان وروح التصميم.

قدمت الترجمة شركة برنكو

طبع في لبنان في مطبعة الف
IMPRIME AU LIBAN PAR ALEPH
كانون الثاني ١٩٩٨

واحتفلت سنة ١٩٩٧ بعيدها الخمسين بعد الثمنماية، غالية على قلب لوجكوف. ففيها ولد وتلقى علومه ورأى اولاده النور وترعرعوا. وفي هذا الكتاب يحاول لوجكوف ان يعرّف القرّاء عن مدينته، عن ماضيها وحاضرها وأن يبرز أوجهها المختلفة. هدفه هو اعادة احياء جمالها ومساعدتها لتواكب تطورات العصر وتحويلها إلى عاصمة ثقافيّة. فالمشاريع الكبرى التي تعهدها كترميم وبناء أماكن العبادة، واستحداث وتوسيع شبكات الطرقات وانشاء مدارس وعيادات طبّيّة ومراكز ثقافيّة ورياضيّة لهي خير دليل عن ارادته القويّة وديناميكيّته وانفتاحه على المستقبل.

يتوجه لوجكوف إلى القارىء العربي ويحدّثه عن مدينته المضيافة التي ترحّب بزوّارها وبالمتعهّدين الأجانب الذين يرغبون باستثمار قدراتهم في المشروعات الموسكوبيّة.

ويتمنى لوجكوف ان يكتشف القارىء العربي الكثير عن موسكو فيكون كتابه بمثابة دعوة لزيارتها والتّعرّف إلى معالمها.

من موسكو، قلب روسيا يتحدث القلب الروسي يوري لوجكوف بشغف وحكمة عن مدينته، العاصمة الروسية التي يعيد تأهيلها بعد سبعين سنة من الحكم الشيوعي.

أسس الأمير يوري دولغوركي مدينة موسكو سنة ١١٤٧، وبعد ٨٥٠ سنة وجد رجلٌ يحمل اسم يوري نفسه محافظاً لمدينة موسكو. الإسم الروسي يوري هو ترجمة ل جورجي أو جورج.

وربما شاءت الأقدار أن يحمل مؤسس مدينة موسكو ومحافظها الحالي إسم شفيع المدينة القديس جورج قاهر التنين، إذ أن المهام التي انجزها الأمير يوري دولغوروكي والتحديات التي اعترضت طريق يوري لوجكوف تتطلب شجاعة محارب نبيل.

لكن التنين الذي قهره القديس جورج لم يكن حتى ليقارن ولو من قريب بتنين ماضي روسيا الشيوعي الاكثر رعباً والذي يحاربه يوري لوجكوف من مركز محافظة المدينة.